عند استماعنا وقوفا الى الامام الكامل
الفاضل المحقق المدقق بركة لغته
نور ضيائي وهو صاحب العنصر الزكية والرأي
الرضي والمحب الخلي غفر الله عنه وجعل الجنة مأواه
مسئلة رمضان في ليلة السابع عشر وفي ليلة الثلثاء عند
الشيخ في سنة اربع وثمانين والف من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم
كتب يا كتابي ولست ادري اطلت ام قصرت هذا يقول بعده
صدقني ام حسودي ام المحب الذي شجوه فقد
الآن ما بلغ في هذا الكتاب انا وعدا
لا اعلم بعد موتي مما يملك على هذا
الكتاب اللهم ارزقنا شفاعة حبيبك
ونبيك محمد صلى الله عليه وسلم برحمتك يا ارحم الراحمين

Süleymaniye Kütüphanesi
Hasan Ef.
3957

اعلم انه

معنى الشكر وعرفي ولحمدي اللغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم

والتبجيل سواء كان ذلك الوصف في مقابلة النعمة اولا وسواء كان قبل النعمة او بعدها وسواء كان

اولا ولا يكون الا باللسان وهذه لحمد في العرف لغوي فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما سواء كان

ذلك الفعل باللسان او بغيره من القلب والاعضاء لجوارحه وللشكر معنيان ايضا لغوي وعرفي والشكر اللغوي

هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وفي العرف هو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع

والبصر وغيرهما الى ما خلقت لاجله واعطاه لاجله فالنسبة بين لحمد اللغوي والعرفي عموم وخصوص من

وجه لانهما يجتمعان في الوصف بالجميل الذي في مقابلة النعمة ويوجد لحمد اللغوي بدون العرفي في الوصف بالجميل

الذي في مقابلة غير النعمة ويوجد لحمد العرفي بدون اللغوي في فعل القلب وفعل الاعضاء الذي في مقابلة

النعمة والنسبة بين لحمد العرفي والشكر اللغوي عموم مطلقا فان لحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي

اذ اعتبر في الشكر النعمة الواصلة الى الشاكر وان لم يعترف به النعمة الواصلة اليه فالشكر اللغوي

اعم من لحمد العرفي والنسبة بين لحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلقا فان لحمد اللغوي اعم من الشكر العرفي

لان لحمد اللغوي جزء من الشكر العرفي وكذا بين الشكر اللغوي والشكر العرفي فافهم عما ذكر

سلام من الملك الديان ما دام للعالمين والنيران وما دام لحضر آد والغبراء وما دام الفرقدان تذروان وما دام البردان وما

النسب بين الكليتان منحصرة في اربع التساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم

والخصوص من وجه والتباين وذلك لان الكلي اذا نسب الى كلي آخر فاما ان يصدق كل منهما على شيء او لم يصدق

فان لم يصدق على شيء اصلا فهما متباينان كالانسان والفرس فانه لا يصدق شيء من الانسان على شيء من الفرس

وبالعكس وان صدق على شيء فلا يخلو اما ان يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الآخر او لا يصدق فان

صدق فهما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس

وان لم يصدق فاما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر او لا يصدق فان صدق كان بينهما عموم

وخصوص مطلق والصادق على كل ما صدق الاخر اعم مطلقا والآخر اخص مطلقا كالانسان والحيوان فان كل

انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما

اعم من الآخر من وجه واخص من وجه فانهما صدقا على شيء ولم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر كالحيوان

ثالث صدق احدهما مع الآخر على الصدق والثانية ما يصدق فيها هذا دون ذاك والثالثة ما يصدق فيها

ذاك دون هذا كالحيوان والابيض فانهما يصدقان معا على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان بدون الابيض

بصدق الحيوان الاسود على الفرس في الجملة والابيض يصدق بدون الحيوان على الثلج ونحوه

تشمل للابيض وغيره والابيض شامل للحيوان وغيره فبالاعتبار الاول الحيوان كل واحد منهما شامل للآخر وغيره فالحيوان

يكون اعم منه وبالاعتبار الثاني مشمول لكل واحد منهما فيكون اخص منه تعالى الله اللهم اغفر لي ولوالدي ارحمهما

الاعراب

لفظي

وتقديري

وحروفي

بالحركات

غير تام كمسلمات القوم ومسلمي القوم

بالحروف

تام مثل زيد قائم وابواه قائمان وابوه قائمون

غير تام جمع مؤنث السالم وغير المنصرف

تام مثل زيد قائم

غير تام مثل وجه من وجوه

الحمد في اللغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل وفي الاصطلاح فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما والنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه اذ هما يجتمعان فيما اذا كان الوصف لجميل على جهة التعظيم والتبجيل في مقابلة النعمة ويكون باللسان وحده ويوجد اللغوي اذا لم الوصف المذكور في مقابلة النعمة ويكون باللسان ويوجد العرفي اذا كان الوصف المذكور في مقابلة النعمة ولا يكون باللسان كم

الشكر في اللغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه وفي الاصطلاح صرف العبد جميع ما انعم الله عليه به الى ما خلق لاجله واعطاه لاجله والنسبة بينهما عموم مطلق والنسبة بينهما عموم مطلق اذا قيدت النعمة في اللغوي بوصولها الى الشاكر تأمل وكل ذلك ظاهر بادني تأمل شرح مطالع

والنسبة بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه فقد تصدق فيما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتنفرد الحمد بدون الشكر في الوصف بالعلم والشجاعة وتنفرد الشكر بدون الحمد في الثناء بالجناح في مقابلة الاحسان هـ

فصل الشكر العرفي والحمد اللغوي بينهما عموم وخصوص مطلق بل النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه لان الشكر العرفي يوجد بدون الحمد اللغوي مخفف في اللسان الاخرس اذا صرف جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق ولم يتحقق الحمد اللغوي فيه وهو ظاهر فاما تخفيفها في مادة وتخفيف الحمد اللغوي بدون الشكر العرفي فغير خفي على ذكي قيل في بحثه ان المراد بالشكر العرفي الشكر الكامل الذي لا يكون فاشكر الكلمة ولم يتحقق هذا في الاخرس لان شكر غير الاخرس اكمل منه فافهم

فان الحمد لا يحصل الا بأربعة اشياء الحمد والمحمود به وهو الذي يوصف به المحمود والمحمود عليه وهو الذي ينفع الحمد بازائه فان قيل اذا وصف الشجاعة بشجاعته لم يكن هناك محمود عليه قلنا ذلك الشجاع من حيث انها كانت الوصف بها كانت محمودا بها ومن حيث فنائها بمحلها كانت محمودا عليها فهما متغايران هنا بالاعتبار ولذا يقال اوصفه بالشجاعة لاجل كونه شجاعا هـ

سر في طريقي يا ريح الجبال تلقى سلامي على الجيران ظرفي بلادي يا غرب الشام حدث اعالي على الاصحاب قف في القبور الى الظلام واقرأ سلامي على الحمات ادخل بيوتي مع السلام قف مع العيال جنح الليال لا تجس لاخبي بعد طريقي قاصدي بالنهي صدق المجتبى بحق الرسول وبحق القرآن فاسرع الرجوع يا غرب الشام انا جئت الى بالحوادي اجرة تقبلا بلا حساب هـ

الفرق بينها وبينها وصال وهنا لك فيها ايضا راجع الى المحل القريب وبينها بينها فعال المتوسط وبينها بين ذا راجع الى المحل البعيد وكلمة البعد في هنا لك اكثر منه في هنا لم وبينها لا

والفرق بين المفهوم والمنطوق ان المنطوق ما يفهم من اللفظ نطقا والمفهوم ما يفهم منه التزاما

قوله لفظ اريد به لازم معناه فيه بحث لان القسم الثاني من الكناية كناية في الاسناد وهو ان المجاز في الاسناد غير المجاز في اللغة وكذلك ينبغي ان يكون الكناية فيه غير الكناية في اللغة وان يشتمل قوله ان السماحة والمروءة والنجدة في قبة ضربت على ابن الحشرج هل يجد فيه لفظ اريد به المعنى ومعنى حسنا جميلا

لان الفعل اصل في العمل جامع

وانتصاب المفعول به بعلة عرفية لا يظهر لفظا والمنصوب المحل هو المجرور فقط يعني اذا قلنا مررت بزيد فلفظ زيد الذي هو المجرور لفظا منصوب محلا فان محل هذا المتعدي للفعل وهو تمام معنى الفعل حتى يصير بعضي جاوزت وح فالمنصوب محلا هو المجرور وهو لفظ زيد فقط لا الجار والمجرور معا فعول النحاة الجار والمجرور في محل النصب فيه تسامح وتلفيق ما ذكر لبيان

فان قيل رحم متعد فكيف يشتق منه الصفة المشبهة وكذا غضب قلنا المتعدي قد يجعل لازما بنقله الى فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة

فان قلت كيف قلتم جاء في فعل ومفعول وهو لا يتعدى الى المفعول لانه لازم قلت فانه متعد بحرف الجر المقدر تقديره جاء بمعنى وهو معنى قبيل الحذف والانفصال هـ

اعلم ان يجب ايراد الضمير المجرور على صفة جرت على غير من هي له الا اذا اضيف بعد الضمير ما يفسره ويرجع هو اليه

كتبه محمد اخوند زاده

اضيف الى الملابس كقولنا مثلا واما اذا اضيف الى المتابع فقط مثلا على القطع او الى المتبوع فقط على القطع او الى كليهما فالاحوط الاظهر الجواز مطلقا

كتبه ولده اخوند زاده

الوهاب الملهم منه بسبيل الصواب والصلاة والسلام على رسوله محمد الزاجر عن الارتياب

وبعد فهذا شرح رشيق على متن الاتقان ونحوها نور الدين

الذي يعد الفعل

واما اختيار لفظ على دون

الاجماع اذ دعاء له لتضمنها الدعاء

مع الترول اني نزول الرحمة ونحوها خط

عبارة عن اللغة عبارة عن السلامة عن النحاة عن العيب وفي الاصطلاح

بالجنس والسلام عند كل محنة ومشقة وبلاء في النار بالفرق

الموثوق اسم ما يرضى به ويعتمد

وهو جمع المعصمة

والمعصمة هو الذي

اخر لوحدانية الله و

حقيقة رسوله وكتابه والمسلم

هو الذي سلم منها يقع وليس الله المسلمين

وهو الذي اخص من المعصمة وقيل مطلقا

وقيل منه وجه وقيل المعصمة اخص من المسلم مطلقا

وعند المتكلمين هي لفظ ما من اد فاني فاما تحق معصمة

مسلم وكذا بالعكس لاتحاد ما صدق عليه فاهما في الاصطلاح

الجدد لازم

واما كونها مسندا فلما افادته عليهما اي عدم التقييد المذكور والتجدد يعني لافادته الدوام والثبوت للزوم ما

للاغراض تتعلق بذلك

تعرض للثبوت ولا يلزم من عدم التعرض عدم الثبوت

فلا يصح ان يقال ان الكتابة حاصلة لزيد الآن لعدم تعرض الكلام لثبوتها متغيرة الوجود فتنبه

قال وهو اي لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة ان كفى ولا فان صلح لذلك فما دل بهيئته

على زمان معين من الازمنة الثلثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم لتعول اللفظ اما اداة او كلمة

او اسم لانه اما ان يصلح لان يخبر به وحده او لا يصلح فان لم يصلح فهو الاداة كفى ولا واما كل

منا لا يصلح لان يخبر به وحده واما ان لا يصلح للاخبار به اصلا كفى فالمخبر به في قولنا

زيد في الدار حاصل ولا دخل لغى في الاخبار به واما ان يصلح للاخبار به كلا يصلح للاخبار

وحده كلا فالمخبر به في قولنا زيد لاجر هو لا جر ولا له دخل في الاخبار به

قوله اعراب ما يعرض اعراب الغير اعلم ان

الغير بالاعراب ما قبله قال الحريشي ويقرب

الغير بالاعراب ما قبله قال ولا ما

الغير بالاعراب ما قبله قال ولا ما

قوله فما لم يصلح لان يخبر به وحده اه يشكل هذا بمثل الضمائر المتصلة كالالف في ضربا

والواو في ضربوا والكاف في ضربك والياء في غلامي فانها شأ منها الضمائر لا يصلح

لان يخبر به وحده وربما يجاب بان المراد منه عدم صلاحية الاداة لان يخبر بها وحدها لانها

لا يصلح لذلك لانفسها ولا بما يراد فيها وتلك الضمائر يصلح لان يخبر بما يراد فيها فالالف

في ضربا بمعنى هما والواو في ضربوا بمعنى هم والكاف في ضربك بمعنى انت والياء في غلامي بمعنى انا

وهذا المراد فان يصلح لان يخبر بها وحدها وليس لفظ في مرادفا للظرفية حتى يرد انها

لا تكون اداة ايضا وذلك لان لفظ الظرفية معناه مطلق الظرفية ولفظ في معناها

مرفية مخصوصة معينة بانها خصص زيد وبانها الدار وهذه الظرفية المخصوصة المعينة

في هذا الوجه لا يصلح لان يخبر بها ولا عنها بخلاف معنى مطلق الظرفية فانه صلح لهما

ونقس على ذلك معنى لفظ ما ومعنى لفظ الابتداء ولو قيل الاداة ما لا يصلح

لان يخبر بها او عنها لم يرد الضمائر الخ وقعت مخبرا عنها كالالف والواو والتاء في ضربه

نعم يجاب في ضربا وغلامي الى التاويل المذكور ولو قيل اللفظ المفرد اذا لم يصلح

معناه لان يخبر بها وقد فهم الاداة لم يخرج الى تاويل

ولفظ فما وطئ

فعل لا فاعل لها لان الكلام

محمول على النفي فلا يحتاج الى الفاعل

لما عرض فصار كالمعدوم فلا يبقى

للفعل بها الا مجرد النسبة

فلا يلتفت الى ما قيل

لما مع الضمائر صالح لان يخبر به وحده

الاحكام العام هو سلب الضرورة عن احد الطرفين الذي هو المخالف للحكم كقولنا النار حارة بالامكان العام
معناه سلب الضرورة عن عدم الحرارة والامكان الخاص سلب الضرورة عن الجانب المخالف كقولنا زيد قائم بالامكان الخاص
معناه سلب ضرورة القيام وسلب ضرورة عدم القيام فيشترك الطرفان اي الثبوت والانتفاء والنسبة بينهما
عموم وخصوص مطلق لان كل امكان خاص امكان العام ولا عكس لان امكان العام يصدق على امكان الخاص
كقولنا زيد قائم وعلى غيره كقولنا النار حارة بخلاف امكان الخاص فلا يصدق عليهما بل يصدق على واحدة منهما
فقط كقولنا زيد قائم لان سلب احد الطرفين يوجد في سلب الطرفين بخلاف العكس فبينهما عموم وخصوص
مطلق هي بين الانسان والحيوان صدر

واعلم ان الالف واللام في كلام العرب قد يأتي للاشارة الى المتقدم كما تقول جاءني رجل فاكرمت
الرجل وعليه قوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقد يأتي للاشارة الى
واحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج وقد
تأتي للاشارة الى الحقيقة كما تقول الرجل خير من المرأة والفرس خير من الحمار وقد تأتي بمعنى الكل
كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا الاول يسمى لام العهد الخارجي والثاني لام العهد الذهني
والثالث يسمى لام الحقيقة والرابع يسمى لام الاستغراق والحاصل ان اكم الجنس المعرف
بالام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدق الحقيقة عليه منها الافراد وهو
تعريف الجنس والحقيقة وتسمى علم الجنس كاسامة واما على حقيقة معينة منها واحد واثنين
وجماعة وهو لعهد الخارجي وتسمى علم الشخص كزيد واما على حقيقة غير معينة وهو العهد
الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة
ولاضافة في غير بعضها مما بعض الآتي في غير الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى ماهية منها حيث
هي لم يتميز منها احاد الا بحكاس التي لبست فيها دلالة على البعضية والكلية تحو رجعي وذكر والرجعي
والذكر ان قصد بها به الاشارة الى ما صدق عليه الحقيقة من حيث هو متعدد فصار بالام والتنوين
حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح وجوابه انا لا نسلم عدم تميز عما تعريف العهد وهذا
نفسه لان النظر في المفهوم الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر الى نفس الماهية
فهو معلوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير متميز في اكم الجنس والنكرة وعدم اعتبار الشيء ليس لعدمه

في الاصل حمدت حمدا لله الحمد لله ثابتا في الزمان الماضي دون الحال والاستقبال وانا كما
في الاصل احمد حمدا لله الحمد لله في الزمان الحال والاستقبال دون الماضي فاذا كانا كذلك حذفت
لفظ حمدت او احمد فاقيم حمدا مقامها لدلالة المصدر عليه لان قولك احمد او حمدت فعل وقوله حمدا
مصدر فالمصدر اصل والفعل فرعي والاصل يدل على الفرع فصار حمد الله ومع هذا لا يكون الحمد لله
مطلقا لان حمدا منصوب على انه مفعول مطلق وهو مشتق والفعل وهو حمدت او احمد والشاكي
ناقص فعدي الى النصب الى الرفع لدفع الشاكي وللدال على الثبوت والدوام فصار حمد الله
ثم ادخل الالف واللام لاستغراق الجنس فلما دخل الالف واللام لزم ان يسقط التنوين
لان بينهما تضاد وذلك لان الالف يدل على التعريف والتنوين على التنكير ولا يجوز اجتماع التعريف
والتنكير في كلمة واحدة فحذف التنوين فصار الحمد لله وكون الالف واللام لاستغراق
الجنس عند اهل السنة وبجماعة خلافا للمعتزلة فانه عندهم للعهد وانما قدرنا الحمد لله دون
غيره لانه اعم ذات خاص بالنسبة الى غيرها هم قدس سره مطلبا كتبه عبد الغفار عفى الله عنه وعن ابويه

بسم الله الرحمن الرحيم

الجار والمجرور متعلق بالفعل المقدر عند علمائنا لشهرته وهو في الاصل شمع ثقلت حركة العين
الى الميم لكونها حرف علة متحركة وما قبلها حرف صحيح ساكنا ولا شتقال الضمة عليها ثم
حذفت الواو لسكونها وسكون التنوين فاعطى التنوين ما قبلها فصار سم ثم ادخل الالف في اوله
ليدل على الالوهية على ما حققناه في الخفيف وقيل عوض عن العاد المحذوفة وهذا ليس
بسديد لان كلام لانه لو كان كذلك لزيدت مقام المعوض عنه هو الفاعلة عند الاكثرين ثم حركت
الالف بالكسر لتعذر الابتداء بالساكن وانما حركت بالكسر لانها اذا حركت حركت بالكسر
فصار اسم ثم زيدت الباء لتدل على بقاء الله تعالى فصار بسم ثم حذفت الهمزة طلبا للتخفيف
فتعوض مدة الباء منها ثم اضيف الى لفظة الجلالة فسقط التنوين لانه بينهما تضاد فان التنوين
يقتضي الانفصال والاضافة يقتضي الاتصال وجمعهما في حالة متعذر فصار بسم الله وانما اضيف
الى لفظة الجلالة لا الى غيرها من اسماء الذات والصفات والافعال لانها خاص بالنسبة الى غيرها
واما خصوصيتها بالنسبة الى غيرها من اسماء الصفات والافعال فظاهر واما بالنسبة
الى غيرها من غير اسماء الذات فانه اذا حذف احد حروفها غير الهاء لم يخل المعنى الاصلي

العبارة البينة ان يقال عبرت الرؤيا فاعبرها عبارة فسرها فتفسيرها

بخلاف غيرها مطلوب

اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير لايشار بها الى خارج في الوضع واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضون فيخص قولهم النعت يوافق للمنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد حتى حتى

الفرق بين الاحمق والابله الاحمق الذي يكيس في الدنيا ولا يعمل على الاخرة والابله الذي يعمل على الاخرة ولا يعمل على الدنيا

الفرق بين العظمة والكبرياء ان العظمة ضد الحقارة والكبرياء ضد الصغارة فيكون العظمة فوق الكبرياء فان الحقارة دون الصغارة

الفرق بين الحد والخاصة ان الحد لابد وان يكون في جميع المحدود وخاصة تلك التي يكون في بعض افراده فقط

الفرق بين الدولة بالضم والدولة بالفتح ان الدولة بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب كذا قال ابو عمر بن العلاء وقال ابن كناسة هما يكونان في المال وقال يونس انا نعرف ولا ندري ما بينهما

كذا في حاشية المغني

الفرق بين العظيم والكبير العظيم ضد الصغير والكبير ضد الحقير فيكون العظيم فوق الكبير فان الحقارة دون الصغارة

الفرق بين النظير والمثال ان المثال يجب ان يكون جزءا منه او فرعا ذلك الكلي ولا يجب ذلك في النظير

الفرق بين نحوه ومثله ان مثله لا يقال الا اذا اتفقا في اللفظ ونحوه اذا اتفقا في المعنى

الفرق بين المفرد والواحد قلت الواحد لا يقع على الحقيقة والمفرد على الاكثر اعتبارا بما كان جنسا فالمفرد يقع على على جميع افراد الجنس

الفرق بين الضدين والنقيضين اما الضدان لا يجتمعان لكنهما يمكن ان يرتفعا كالسواد والبياض فانهما يرتفعان واما النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان كقولك العالم قديم في العالم ليس بقديم شرح

الفرق بين المطلق والعام قلت العام يدل على افراد على سبيل الجمع والمطلق يدل عليها على سبيل البدل كذا في المطول

وفرق بعضهم بين البدل والابدال بان البدل تغيير صفة الى صفة مع بقاء الذات والابدال تغيير الذات بالكلية نهاية المحتاج

والفرق بين ذو وبين صاحب ان ذو شرطه ان يكون مضافا اشرفا مما اضاف اليه خلاف صاحب يقال ذو العرش المجيد ولا يقال صاحب العرش ويقال صاحب البيت ولا يقال ذو البيت

والفرق بين المالك والملك ان المالك هو المتصرف بالامر والنهي في ما يملكه والملك هو الامر والناهي في الاعيان التي يملكها

والفرق بين البدل والبديل ان في البديل فاد خلت الباء متروك وما تفقد اليه الفعل بنفسه ما خوذ وفي البديل بالعكس حواشي

والفرق بين الصفة والوصف ان الوصف جار بغير تقييد بالمعنى الذي جرى عليه والصفة تقوم بالواصف والصفة تقوم بالموصوف

والفرق بين التاكيد والتاكيد ان التاكيد يفيد تقوية المؤكد المشكوك من الاول في نفسه وتقوية الشيء غير ذلك الشيء نحو ايضا

هذه حاشية الصبان على شرح الفاكهي على متن الشذور في النحو للشيخ عبد الله

ما شب معي كما شب عبد الله بن الزبير حر نص حاكم اهل مكة

بسم الله الرحمن الرحيم

يا ربّ يا ساكن مساكن محامدك وياساكنا لجامع مسائل حامدك اهدنا

الصراط المستقيم بهدايتك كافية لتسهيل جمل مسائلنا

صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كلالاتنا بضلالاتنا وصل على

افضلهم صلواتك وافية بشكر ما انعمت علينا في اصلاح حالاتنا

وعلى آله المفضلين علينا بكفايتك امتاب السعادة لتحصيل كمالاتنا

وصحبه المجلين الذين بفضل آثار النبوة ليحفظونا عن الخطاء في

مقالاتنا وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله الغني عن العالمين

ابراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرائني عصام الدين هذه حواش

كالشمس لنجوم درر الزبرجواش مافيه للفوائد الضيائية

وحواش لايوجد في مدحه تجاوز ولا يبوبهم في حقه دام اود واش لايرده

ناظر كابر غير مكابر لكثرة مافيه من الابداع ولا يعوده شاعر فاخر

بالاطلاع على ضوافيه الا بمجاوزة الاخر آخ من لم يفارق ربقة التقليد

فليتفوه

الايقاع ما ارتفع من الارض وارتفع الظلام اي ارتفع صباح

فليتفوه بما شاء فليس معه النزاع ومن ليس له غاية التحديد لنظره

السديد فلينتزح عنه فلا بد منه الا الوداع انفع بها اهل

السعادة يا نفاع وادفع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع انك

حسبنا في الترقي الى ارفع العلم الذي هو في غاية الارتفاع

الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره وقع على

الفعل غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته فلنا بدله منزلة الاختياري امّا

باستعمال الذات فيها وامّا باعتياد كونها مبادي افعال اختياريه

فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد في محاكاة اولا في المحمود عليه

ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا والمحمود عليه حقيقة

امر آخر قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد

فهو وليه هذا وكلا المعنيين ههنا محتمل امّا على الاول فالمعنى ان كل

حمد لمحب كل حمد وهو الله تعالى اذ يحب كل حمد لوجوه اليه وامّا غيره

فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه وامّا على الثاني فالمعنى ان كل حمد

لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد والباعث

في المحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد صح ان يكون مبنيا للفاعل اي

كل حمد متعلق لوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمود به قائم به

وانا حمد زيد بضم او طول نسبي على طاهر

والفرق بينهما الحمد والشكر والمدح انا الحمد

يستعمل قبل النعمة وبعدها والشكر

لا يستعمل الا بعد

والمدح لا

النعمة

يستعمل الا قبل

قوله هنا ترك جانب اللفظ اي ترك استعمال الحمد منبئا للفعال ومنبئا للمفعول فاذا استعمل منبئا للفاعل فانه كقوله منبئا للمفعول فان كونه منبئا للفعل بخلاف ما اذا استعمل في كل مقتضيه دفعه على ان وضع كل فانه يطلق على لفظ عيني دفعة بازاء تكلف فيرتفي الحمد على هذا الاستعمال

ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا للثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى دون غيره فيكون احمد درجة الكمال وكذا في جعل الحمد المبني للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتريد بالحمد بعد ذلك المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة به تعالى لا بأي من غيره فيكون حمد الله باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الجد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا ليلة المعراج حيث لا في ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشير به لاشارة دقيقة الى المأثور المشهور من ان الولاية افضل من النبوة قوله والصلاة على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والرسول اخص منه وهو انسان كذلك ويكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد الخارجي فيتناول الاصل نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلاة على كل نبي له تعالى فوجه اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني

قوله المناديها صفة الاصحاب وفيه تأمل لان الاصحاب جمع صاحب او جمع صحب فاضافته لفظية فكيف يتخصص به المنادى صفة الاصحاب والجواب ان اضافته اذا كانت بمعنى اللام او الاستغراق واما اذا كانت بمعنى في فتفيد التخصيص

ظاهر لانه اشمل واما على الاول فللدلالة على ان شأنهم يستحق الصلاة بمن به النبوة ويتعلم منه متحققة بمن به الرسالة بالطريق الاولى قوله وعلى اله المناديها باداب الشرع اهل الستة اذ قال على على الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بانها ذكر على النبي وآله وتعلقوا في ذلك حديثا في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثاني بكفي ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في غير آل الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه مناديها باداب نفسه واداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب قوله فهذا اي هذه الامور الحاضرة في الذهن المنحفرة في العقل المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد انسب الاشارة لبساطتها وانسبية الاشارة ربما تستعمل في الامور المتعقلة وان كانت وضعا للامور المبصرة الحاضرة في مرأى المخاطب لكن لا بد من تكلف والنكتة هنا اما الاشارة الى ابعاد هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده وبقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى بلوغ مبلغ صارت المعاني معها كالمبصرات عليه او لما في لفظة الهاء من الدلالة على الترفع والبعد وفي ما ارتفع من الارض وفي الصحاح فان جعلت التاء منه فاصلية وهو فعيل بمعنى المفعول لانه لا يدرك وان جعلت زائدة فهو فعيل بمعنى الفاعل

قوله المناديها صفة الاصحاب وفيه تأمل لان الاصحاب جمع صاحب او جمع صحب فاضافته لفظية فكيف يتخصص به المنادى صفة الاصحاب والجواب ان اضافته اذا كانت بمعنى اللام او الاستغراق واما اذا كانت بمعنى في فتفيد التخصيص

ظاهر لانه اشمل واما على الاول فللدلالة على ان شأنهم يستحق الصلاة بمن به النبوة ويتعلم منه متحققة بمن به الرسالة بالطريق الاولى قوله وعلى اله المناديها باداب الشرع اهل الستة اذ قال على على الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بانها ذكر على النبي وآله وتعلقوا في ذلك حديثا في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثاني بكفي ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في غير آل الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه مناديها باداب نفسه واداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب قوله فهذا اي هذه الامور الحاضرة في الذهن المنحفرة في العقل المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد انسب الاشارة لبساطتها وانسبية الاشارة ربما تستعمل في الامور المتعقلة وان كانت وضعا للامور المبصرة الحاضرة في مرأى المخاطب لكن لا بد من تكلف والنكتة هنا اما الاشارة الى ابعاد هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده وبقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى بلوغ مبلغ صارت المعاني معها كالمبصرات عليه او لما في لفظة الهاء من الدلالة على الترفع والبعد وفي ما ارتفع من الارض وفي الصحاح فان جعلت التاء منه فاصلية وهو فعيل بمعنى المفعول لانه لا يدرك وان جعلت زائدة فهو فعيل بمعنى الفاعل

ومعنى النصف ان يجعل المنتصب حالا من فاعل الفعل المنصف ما فعله اى قائما منتصبا او بالعكس ما يقال سلط مغيما على تضمين معنى التعلق والا ان يجعل العافية مفعولا به اى لم يغدر فعله بحل متعلق بالعافية

الى المفعول بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعالى فعائد جمع فائدة وهو ما استفدت من علم او مال وجاء فاعل المال يفيد اى يثبت له المال فلك ان تريد بالفوائد النعايات يعنى هذه الامور ثابتة بعيد عنه البطالة

فعل واقية اى كثيرة نامة من يقال وفى الشئ وفيا على فعول اى كثير وثم فعله بحل متعلق بعافية لكن الاول ابلغ واتم معنى والفعائد اسم كتاب فى المعانى والعافية اسم للمتوسط والمشارف كتاب فى الحديث وفى ترجيح اسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزيد تحبير للكلام البليغ فعل بحل مشكلات الكافية للعلامة المشهور بالمشارق والمغارب هها الخاء الاقط ان قوله للعلامة يستند على حسب المعنى ان يكون فى تقدير الكائن للعلامة صفة للكافية لان الصفة عما يتبع المعنى ويستند على حسب اللفظ ان يكون فى تقدير كائنة للعلامة حالا منها فان الحال مما يتبع اللفظ والكثير ما يذهب اليه المحققون فى مثله رعاية جانب المعنى لانه اهم وان العلامة واعتنت ههنا جانب اللفظ بيجب ان الحال لا بد وان يكون عن الفاعل او المفعول والكافية مضافة اليه للمشكلات التى هى مفعول للحل بحسب المعنى وليست بفاعل ولا مفعول ولجعل عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه المضاف

الفاعل او المفعول اذا صح حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه
قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابرهيم حنيفا وما
لخفي فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يفعل بهذه فوائد وافية بجل الكافية
الثاني الظاهر ان يفعل للعلامة المشتهرة فان الاسناد الى ضمير
المؤنث اللفظي يوجب تانيث المسند الا انه اغلب جانب المعنى لانه
اريد بالعلامة مذكر وذلك الاختيار في رعاية التذكير والتانيث
اذا كانت اللفظ مذكرا او المعنى مؤنثا او بالعكس الثالث انا في وصف
ابن الحاجب بالعلامة نظر الا ان هذا اللفظ انما يناسب فيما يتكلم العلماء
بمعنى جمع جميع اقسام العلوم فهو حقيقة من العقلية والنقلية وليس
ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم النقلية ولذا خص من يتكلم
العلماء قطب الملة والدين الرازي بالعلامة حيث سبق العلماء
كلهم في جميع اقسام العلوم مما من علم الا هو فيه او حذق وما قصد
الا هو فيه المعنى وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم
الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له
عن الوصف بالفضائل تفصيلا لاشتهاره واعتدادا عن اعراضه
عن الاطراء في المدحة الخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما

فعله في المشارق الى البلاد الشرقية وكذا المغارب فلا وهمه في جمعيتها في الدنا

قد يطلق على بيان المعنى بالكناية
على بيان بالعبارة التقريرية

حقيقتها حتى يخفى تعدادها الذي يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد

المشرقي والمغربي فيصح جمعها بلا مرية شائية فعله الشيخ ابن الحاجب

في القاموس الشيخ والشيخة من اسنانه فيه السن مما خرجا او

احدى وخمسا الى اخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ

على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخيت المرجل على ما

في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا اذ المشهور

ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا فعله يعمده الله بغفرانه في الصحاح

يعمده الله برحمته يعمده بها هذه الكلمة ما فعلت فعلة من عمدت الشيء اي

جعلته في غلافه والعمد غلاف السيف ففي الجملة اشعار بسبب الشيخ

بالسيف في حلاة الطبع وقطع المشكلات فعله واسكنه لجميع حنة

جنانه اي وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة

الحديقة ذات الشجر والنخل فعله نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اي

جمعته في السلك السلك الخيط والنظم ربط الشيء في قرانه والحمل

على الاقتران والحمل على الثاني ابلغ في مدح الكتاب والسمط السلك ما دام

فيه الخرز والا فهو سلك والنحر بالفتح جمع وفي اضافة السمط الى النحر

اشارة الى ان نحرها لا يفارق القلائد التي كالذهب فعله للولد العزيز

العزة

الأعلاء بالفتح والمد مصدر علا كالعلو وهو ما قابل الادم
منه وهو ما قابل الاسفل
للاشعار بان الشعر شعار
شبه المفقود بالمشعور الذي هو
بعد الشعار وهو الثوب
يلي الشعر ثم بالمفقود
بالمشعور بالفتح
المشبه به اعني الغلاف
منه الغلاف ما يشتمل
عليه الشيء اي يستره
حقيقته حتى صار
منه المراد ملاحظة
قرينة واعتبار
آداب البحث

والمراد اعلاها على
استعمال العرق في
معدنه القائم وفي ابتدائها
تكنية عليه بحده ارباب الغطنة
والذوق السليم

قعلم للمولد العزيز العزة عند اهل الزكاء آه

العزة عند اهل الزكاء والفضل بالزكاء والفضل فوصفه بالعزة في

قعله ووصفه بالزكاء والفضل قعلم والتلهف هو كالتاسف الحزن و

وجمع الفاظ مترادفة في الخطب مستقبح لا وصفه به عند البلغاء

قعلم وسميتها بالفوائد الضيائية فان قلت قد تقرر في محل آ

النسبة الى ابن الزبيري زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين

ضيائية قلت منشأ النسبة في التركيب الاضافي الجزء الثاني ان كان

مقصودا في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى

الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول ليتحصل الشخص

ضياء للدين والمقصود في ابن زبير الزبيري ليرتفع قدر الشخص با

بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود اظهار ذلله في

العبودية حتى خفت منه الياء عبد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد

فان قلت لم لم ينسب الى اسمه مع ان النسبة اليه غالبة عند تعلق الحذف

قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان في اللقب ما يمدح

ويجعله حقيقا بان يجعله علة غائية للتاليف ولان فيه نسبة الى

الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضيئ الغلوب وتزيل عنها ظلمة

الريوب قعلم لانه لهذا الجمع والتاليف الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه

الآخر احتراز عن المساوات فعل كالعلة الغائية العلة الفاعلية
ما تقدم في التصور والتأخر في الوجود وضيا الدين يوسف متقدم في التصور
لكنه لم يتأخر في الوجود العلة الغائية تعلم هذا الشرح ولو قال لما تعلم
العلة الفاعلية لصح واتضح وكفى في التنبيه فعل وسائر مشتق من
السعد بمعنى بقية ما أكل ومعناه الباقي في الكشاف اما العربية هو
السائر بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير مستحب
وقد استعمله في الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع فحقه العمل منه غاية الغرابة
فالسائر ههنا بمعنى الجميع اتبع للمدعو له لأنه يتكرر الدعاء في حقه فعل
منه اصحاب التحصيل تعبيد للمبتدئين لانه ربما يكفر من اصحاب الصنائع
وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات فعل
وقيل لابد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل التوفيق
في جميع انواع الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانما استعمل
اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل آلته ويحسن ضربي زيد
يزيد والضارب يزيد وانما يقال ضربي هذا زيد في العربية وما توفيقي الا من الله
وتوجيهه على ما يستفاد مما في الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث
قال اي وما كون موفقا الا بمعونته وتوفيقه فعل وهو حسبي ونعم الوكيل

فيه بحث محله في حواشي المطول فعل بتخييل انا كتابة بمعنى بتخييل نفسه
قضايا كتابة بهذا الترتيب والمخيل ما يعتبر في النفس قبضا او بسطا وبناء
الشعر عليه ولهذا سمي الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية
والمخيل ما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا
بان يفعل فعلا يؤثر مشاهدته تاثير القول في نفسه فيخيل اليها امرا ما
فيحملها على ما يليق بذلك الامر الذي يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من امام
المهتمين ويعلم منه ترك كتابة الصلاة ايضا فعل ولا يلزم من ذلك عدم
الابتداء مطلقا اعلم ان افضل هذا العجم لك الحمد للمحمي المدفق
الفاضل النهدي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فالشارح
حفظ منه كل ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه
قال القائل لم يبتدأ بالحمد هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا مما حيث ان كتابه
ليس كالكتب السالفة حتى يكون على سننهم ولا ذا بال حتى يكون تارك الحمد
اقطع ولا يخفى ان يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك ما
ورد به السنة لامثال هذه النكت وبمثل هذا الامثل ان يترك الصلاة
والصوم هضما لنفسه بتخييل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين فاصلح
الشارح ترك الاقتداء بالسلف بجعله على ترك كتابة الحمد وجعله جزء

سمّى هذا الكتاب اولا بالرسالة وثانيا بالكتاب لكثرة لطيفة مجموعي
مراد فاتح ح والكثرة اللطيفة كونها

ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقبل به واعرض عنه
ويمكنه ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية منه اظهار
صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة لروم الاقتصار الذي هو
المطلوب في هذا التاليف فصل وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه
يبحث في هذا الكتاب عن احوالها كما دأب المصنفين ان يذكروا
قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي
العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث
يبحث بهذا التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل القوم فيطلبه وما
لا يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرضه عنه ولا يبعد عنا مطلوبه بالاشتغال
به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله
ولا يتضرر عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمصنف ذكر الكلمة والكلام
لانه لا بد منهما ليتمكن الشروع في الفن واعرض عن الاخرين لانهما كنايتان
للصبي الذي لا يكون تحصيله الا عسيرا فلا ينفع في التحصيل البصير
ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقتصر المعلم على حفظ ما في
الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه فصل
فمتى لم يعرف فاكيف انه هو من التعريف او المعرفة وعلى التقديرين فمتى البيان

على

فصل موضوع كل علم الشخ قيل موضوعي علم الكلمة العربية وقيل الكلمة والكلام وقيل المركب امتناعا والكلام غيره فانه يبحث عنهما لا عما هو مركب غير الاسناد ي لاجزء معنى واضافة احد غيره اضافته الى حميزة وهو ما ذكر قاله المحشي حاشية الاسترابادي الهندي

على ذعوى ان معرفتهما على وجه ينبغي عليها معرفة الاحوال يتوقف على
تعريفهما فاما نحن ثم والا فلا فصل وقدم الكلمة على الكلام لكونها افرادا
لهذه وجوه ازيفة للتقديم يتوقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم
ويتوقف تحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم ويتوقف تحقق الفرد
على تحقق الفرد ويتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر
فصل قيل هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق رد كلمة الى اخرى
لمناسبتهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل
معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق
ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصيناه في تحقيقه
في شرح الرسالة العضدية فصل وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه
واما الجرح بالضم فهو اسم فصل الناشر معانيها في التفعيل كالجرح
ان اكتفى بمطلق التاثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار
تاثيرها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر به يدل على انه اراد التاثير
باحداث الالم وفي تفسير الشفاء في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اصل
الكلم الكلم وهو التاثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام
والجراحة فصل بعض الشعراء قال الشارح الفاضل وفي قائله اختلف

قال بعض الشراح الكلام الذي ذكره المصنف هو الكلام النفسي وهو الذي يعبر عنه بالكلام اللفظي وهو الذي يدل عليه بالكلام اللفظي وهو الذي يدل عليه بالكلام اللفظي

وامام المتقين علي بن ابي طالب رضي الله عنه ولم ذلك الشارح والويلغه
لم يبرضه بانا بعبرته عنه ببعض الشعراء قوله ما جرى اللسان بكلمة بعضى
اللغة والجارحة وهذه العبارة يحتملها قوله والكلم بكسر اللام
هذا تخفيف لفظ الكلمة لا لفظ الكلم بادنى مناسبة له بهذا المقام لان
معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتخفيف الكلم اذ به يعرف اي التاء
للفرق بين الجمع والواحد التاء في الكلمة او للفرق بين الجنس والواحد
قوله جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينهما وبين التمر بان التمر لم يطلق الا على
النوع المتميز الثلث بخلاف التمر شائع هذا الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص
والتمر بان على وضع قوله والكلم الطيب بان اول ببعض هذا التاويل بعيد
الكلم
جدا اذ ليس من اداب اللغة ان يقال في مقام ايراد
الحكم على الكلم الطيب ويقصد البعض الكلم الطيب فيقتصد البعض بالطيب ويكون
ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم وكان لهذا رجح الفعل الاول
ويمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل سيما مثل هذا التاويل
بانا يقال قد صرح علماء النفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى
الجمع فلما بطل هنا معنى الجمعية لم يبق نعت وكيف لا يكون معنى الجمعية
هنالك متروكا ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلم الطيب العمل الصالح فافهم بتصر
جاء

نحث لام التعريف

ان لام التعريف يبطل معنى الجمع

هذا التاويل بعيد

فاعلم ايها الشارح ان
لانه لو علم انه ابو طالب
بعبرته عنه ببعض الشعراء
بانا يقول قال امير المؤمنين
عليه السلام

والثانية الادغام
لتخفيف لفظ الكلم
انها انما يكون اشتقاقا
من الكلم كالكلمة

يعني كون الشخص عزيزا عند
اهل الزلفا والفضل انما عند صاحب الزلفا
والفضل لا يكون الا بالزلفا والمخصص
من اهل الزلفا والفضل فوصفه بالعزة
كالوصف بالزلفا والفضل

وامام المتقين علي بن ابي طالب رضي الله عنه ولم ذلك الشارح والوبلغه
لم يرض بما يعيّر عنه ببعض الشعراء قوله ما جرى اللسان بكلمة بمعنى
اللغة والجارحة وهذه العبارة يحتملهما قوله والكلم بكسر اللام
هذا تخفيف لفظ الكلمة لان لفظ الكلم بادنى مناسبة له بهذا المقام لانه
عرف معنى التاء في الكلمة انما هو بتخفيف الكلم اذ به يفرق اي التاء
للفرق بين الجمع والواحد الذي هو او للفرق بين الجنس والواحد
قوله جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينهما الذي يدل لاطلاق الاعلى
[illegible] التي للوحدة بخلاف التمر شيء
[illegible] والتمر يأتي على وضع قوله
[illegible] يعبد
[illegible] يراد
[illegible] الحكم على الكلم الطيب وبيان
[illegible] ادخال البعض لان الطيب
[illegible] ويمكن رد شاهد الجنس
[illegible] بان يقال قد صرح علماء النفسير والنحو بان لام التعريف يبطل معنى
الجمع فلما بطل هنا معنى الجمعية لم يبق نعت وكيف لا يبقى معنى الجمعية
هناك متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلم الطيب الواحد فافهم يقرر

تحت لام التعريف

ان لام التعريف يبطل معنى الجمع

جاءه من الكلم قوله واللام فيها للجنس لان لام التعريف معناه
الاشارة الى المعرفة المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي
دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد الجنس باعتبار نفسه
في الانسان جنس ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي وامّا ان
يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق
وامّا ان يقصد اليه باعتبار كل فرد فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الآية واما
ان يشار بها الى فرد معهود بينك وبينه مخاطب
سبق فاشير اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو انا
ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة
تحته كثرة وبهذا الاعتبار يعم التثنية في لفظ الكلمة يعني اللام والتاء
التي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام و
التاء او بين الجنس والواحدة ولا يخفى ان بقاء المنافاة بعد دفعها
اللام لا قيل منه ضيق الخطب وان وقع ذلك الى آخره فيجب غفر منه ذوه
الخطة لان المنافاة هي صيغة الكلم والتاء لا ذاته ودفعه بان الجنس
يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب

جدلي الزامي لا تحقيقي اذ التحقيق ان التاء ليس لوحدة حسب اشارة
اليه اللاحق بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افرادا له
حتى لا يصح جعل كلمتين مترادفتين هذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها
الجنس تعلله وعكنه حملها على العهد الخارجي باراده الكلمة المذكورة على الالسنة النحاة
اشارة بايراد الالفاظ الى صنعته اما اولا فلان كون اللام في المعرف لغير الجنس
خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد بكون اشارة الى قسم
من مفهوم مدخولها والكلمة لجارية على الالسنة النحاة ليست قسما من مفهوم
الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بنا وهل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة
النحوية بعضا منه تلقي لا يركب الا بعد تكليف تامل قلت اللفظ في اللغة
الرمي يقال لفظت النواة ولفظت النواة اي رميتها انما صرح بقوله اي رميتها
دفعا لما يبقى تم ان المخصص رميتها من الفم فلا بصير شاهدا على ان اللفظ
بمعنى الرمي مطلقا فان قلت منا اين علم انه لم يقصد الرمي من الفم قلت
لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ان يدخل
في الفم فان قلت فقد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبة
ما يتلفظ به اشد فلم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا بد
وان يبعد بالبناء عن فاعل في الفاعوس لفظ به ان نطق به فالمناسب للمعنى

الاصطلاحي

الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة
صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي فهذا وبغير فيه
نظر لانه يكفي للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ
والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يخص
اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا
فالاول ان يجعل الرمي اصلا بهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى الو
النحوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يتعمد
فيحتاج ارتياب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وان كان العادة
بالعكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي ثم نقل
في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ
ليكون من نقل اسم العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من
المناسبة المغايرة حتى النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ
فدار تكلف بما ذكر تكلف في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان
قلت وفرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ فان
الاول نقل للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل المصدر المطلق
الى قسم من افراد مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى وينقدح هنا كما وجه آخر

انه منصرف او غير منصرف اي في رفع هذا التردد فان كيف اشيء حال استعمال رجحن
على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى يتبعوا امرهم فيه على المعقول
ولم يجدوا عنه رقد عن المفعول وكم يكشف عن المفعول عند البلغاء فلتبه كانهم لم يجدوه
مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او مثنى او قوله دون سكران
اعترضه عليه بانا عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل بكفى مع الاتفاق
ايضا ولجواز ان عدم الاختلاف في سكرانا للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو
انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان يبقى على وجه يلزم الاختلاف في سكرانا فافهم قوله وهو كونها
الاسم على وزن بعد منه او وزان الفعل كانه ارادي تقويم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيص
ببيانا الشرط لئلا يلغوا ذكر الشرط وذلك لان المشاركة من الاضافة الى الفعل مالم
يزاد تشبيه الى الفعل فلعلهم يصرفه عن الظاهر للقاذكر الشرط لكنه لا يخفى ان قوله
بعد منه او وزان الفعل فاصرف بهذا التفهيم لان بعد العهد وزن تقويم الفعل المشار اليه منه او وزان الفعل يشعر
بمن بها اختصاصا صالحا بالفعل فالاول وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي التنبيه
وزان الفعل يكون الاسم على وزن آخر نظر لان العهد ليس مقدرا بل كيفية تحدث في ضمن
الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق العهد
للفعل سببا وبيانا لشرط ثانيه وكان الاظهر ان يجعل السبب العهد الخاص فلا يحتاج
الى شرط ثانيه مع ان ذكر لا يظهر الغرض الا بضميمة زيادة تشبيه بالفعل فان الاصل في كل تشبيه

انه منصرف او غير منصرف اي في رفع هذا التردد فان كيف اشيء حال استعمال رجحن
على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى يتبعوا امرهم فيه على المعقول
ولم يجدوا عنه رقد عن المفعول وكم يكشف عن المفعول عند البلغاء فلتبه كانهم لم يجدوه
مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او مثنى او قوله دون سكران
اعترضه عليه بانا عدم الاختلاف في سكرانا ليس للاختلاف في الشرط بل بكفى مع الاتفاق
ايضا ولجواز ان عدم الاختلاف في سكرانا للاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو
انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان يبقى على وجه يلزم الاختلاف في سكرانا فافهم قوله وهو كونها
الاسم على وزن بعد منه او وزان الفعل كانه ارادي تقويم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيص
ببيانا الشرط لئلا يلغوا ذكر الشرط وذلك لان المشاركة من الاضافة الى الفعل مالم
يزاد تشبيه الى الفعل فلعلهم يصرفه عن الظاهر للقاذكر الشرط لكنه لا يخفى ان قوله
بعد منه او وزان الفعل فاصرف بهذا التفهيم لان بعد العهد وزن تقويم الفعل المشار اليه منه او وزان الفعل يشعر
بمن بها اختصاصا صالحا بالفعل فالاول وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي التنبيه
وزان الفعل يكون الاسم على وزن آخر نظر لان العهد ليس مقدرا بل كيفية تحدث في ضمن
الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق العهد
للفعل سببا وبيانا لشرط ثانيه وكان الاظهر ان يجعل السبب العهد الخاص فلا يحتاج
الى شرط ثانيه مع ان ذكر لا يظهر الغرض الا بضميمة زيادة تشبيه بالفعل فان الاصل في كل تشبيه

وهو ان يجعل اللفظ حتى يحصل من اللفظ من الفم ابتداء فيكون منه قبيل نقل
العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المتلفظ لخاص
الى المتلفظ لخاص قوله مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام النحاة
مهملا كان او مستعملا اما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو يقابل الموضوع
لا المستعمل فكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن
استعماله وبعد ما ذكر او لى لان المشابهة من المستعمل المستعمل بالفعل
قوله واللفظ لحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ بما يتلفظ به الانسان
حقيقة او حكما فالمستكنة في اضرب ايضا لفظ حقيقي فالصواب فالمتلفظ
به لحقيقي قوله ولم يوضع له لفظ فليس في اضرب الا فعال المفعول
منه غير ان يكون فاعل ملفوظا والتعبير بمنه غير لفظ عنا اعتبار لفظ
قائم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا لجعله جزء الكلام
المفعول فهو ليس منه مفعولا مطلقا بل يكون تارة واجبا وتارة ممكنا
جسما او عرضا وتارة يكون منه مفعولا الصفة اذا رجع الضمير الى الصفة
فعلا ليس منه مفعولا لكرى والصفة اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظه
فانه مما خفي على غيره حتى قال بعض الفضلاء لا ادري منه اي مفعولا هو
فليتبع قوله يبلغ قوله والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب النهار الدال

انْ لَا يُوجَدَ فِيهِ وَزْنُ فِعْلِهِ مَزِيدٌ نِسْبَةٌ إِلَى النَّوْعِ الْآخَرِ وَالْمُرَادُ بِالْكَلَامِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ
الْأَشْيَاءُ بِدُونِ كَوْنِهَا مُعْتَبَرًا بِشَرْطٍ وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ نَوْعٍ أَنْ لَا يُوجَدَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ وَوَزْنُ فِعْلِهِ مَزِيدٌ
شَبِيهٌ بِالنَّوْعِ الْآخَرِ كَذَلِكَ الْأَصْلُ فِيهِ أَلَّا يُوجَدَ فِيهِ مَا فِي النَّوْعِ الْآخَرِ لِأَنَّ التَّمَايُزَ بَيْنَ
أَنْوَاعِ اللَّفْظِ مَطْلُوبٌ جِدًّا لِيَتَمَيَّزَ الْمَعَانِي غَايَةَ تَمَيُّزٍ وَأَمَّا جَعْلُ فِعْلِهِ شَرْطًا بِمَعْنَى شَرْطٍ تَحْقِيقِيٍّ
لَا شَرْطًا ثَانِيًا كَمَا وَهِمَ بَعْضٌ مِمَّا يَجِبُ بِسَمْعِ الْعَقْلِ قَوْلُهُ بِمَعْنَى أَنْ لَا يُوجَدَ فِي الِاسْمِ الْعَرَبِيِّ
الْأَمْتَفَعِّلًا عَنِ الْفِعْلِ وَفَهْمُ ذَلِكَ مِنَ الِاخْتِصَاصِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمُشْتَرَكَ لَا اخْتِصَاصَ فِي
اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهَا وَالْمُتَفَعِّلُ مِنَ الْفِعْلِ مُسْتَعَارٌ فِي الِاسْمِ وَاسْتِعَارَةُ
النَّوْعِ مِنْ آخَرَ لَا يَمْنَعُ اخْتِصَاصَ الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ عَلَى أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّا نَجْعَلُ كَثْرَةَ هَذَا الِاخْتِصَاصِ
فَتَسْتَفِيدُ مِنْهُ الْمُرَادَ بِالِاخْتِصَاصِ فِي هَذَا الْمَقَامِ قَوْلُهُ مِنَ التَّشْمِيرِ وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَرْوَرِ
حَادًّا أَوْ مُخْمَالًا أَوِ التَّقْلِيصُ عَلَى مَا فِي الْقَامُوسِ وَالْمُنَاسِبُ لِعِلْمِ الْفَرَسِ أَنْ يَكُونَ تَشْمِيرُهَا
عَلَمًا مَنْقُولًا مِنْ مَعْنَاهُ الْمَرْوَرِ حَادًّا أَوِ الْفَرَسُ فَرَسُ الْحَجَّاجِ وَكَانَ لَمْ يُعَيِّنْهَا بِالْحَانِيَا كَمَا
عَنَّا ذِكْرُ الْحَجَّاجِ وَالْأَظْهَرُ التَّمْثِيلُ بِالْعَلَمِ وَإِلَّا فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ بِالتَّمْثِيلِ
تَسَمُّرَ مَعْرِفَةً أَوْ مَجْهُولًا كَضَرَبَ وَبُعْدُهُ لِكَوْنِهِ عَلَمًا تَقْدِيرِيًّا عَلَى ضَرَبَ مَعَ كَوْنِهِ ثُلَاثِيًّا مُجَرَّدًا
لِأَنَّ التَّمْثِيلَ بِضَرَبَ مَبْنِيٌّ عَلَى فَرْضِ الْعَلَمِيَّةِ وَبِسَمْرَ لِتَحَقُّقِ إِسْمِيَّتِهِ فَهُمَا أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ قَوْلُهُ
وَكَذَلِكَ يَنْدَرُ لِمَا فِي الْقَامُوسِ أَيْ بِرَّ بِمَكَّةَ وَمَعْنَاهُ الْفِعْلِيُّ عَلَى مَا قِيلَ أَسْرَقَ أَوْ ضَرَبَ قَوْلُهُ
وَعَسَرَ لِمَا وَضَعَ فِي الْقَامُوسِ أَيْ ضَدَّ يَسُرَ وَجُعِلَ مَعْنَاهُ الْفِعْلِيُّ جَعَلَ ذَا كَبِيعَةٍ قَوْلُهُ وَقَصَمَ

حَاصِلُ الْكَلَامِ لَيْسَ الْأَصْلُ فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ أَنْ يَتَمَيَّزَ بِمَا فِي النَّوْعِ الْآخَرِ بَلِ الْأَصْلُ كَذَا كَذَا أَنْ لَا يُوجَدَ فِيهِ مَا فِي النَّوْعِ الْآخَرِ

لَيْسَ مِنْهُ مَنْعُ الصَّرْفِ

لَهُ تَنْقِيصًا أَيْ وَثَبَ فِي

بَعْضِ أَنَّ التَّشْمِيرَ تَمْثِيلٌ بِالْعَلَمِ

لَعَجَلٍ فِي الْقَامُوسِ تَخَضَّمَ الْأَكْلَ يَجْمَعُ الْقَمَ أَوْ بِأَقْصَى الْأَضْرَاسِ أَوْ مِلْءُ الْفَمِ بِالْمَأْكُولِ أَوْ
خَاصٌّ بِالرَّطْبِ كَالْقِثَّاءِ وَخَضَّمَ كَبَقَّمَ بِجَمْعِ الْكَثْرَةِ مِنَ التَّابِلِ وَبَلَدٌ وَمَاءٌ وَرَجُلٌ أَوْ
اسْمُ الْعَرَبِ لِأَعْرُبِيِّهِمْ وَقَدْ غَلَبَ عَلَى الْقَبِيلَةِ لِكَثْرَةِ الْكَلَامِ انْتَهَى نَعَمْ وَيُسْلَمُ عَلَى الْمَعْضَعِ
بِالشَّامِ فِي الْقَامُوسِ بَلْ يُسْلَمُ كَبَقَّمَ وَكَثَّمَ وَفِي اسْمِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ مَمْنُوعٌ لِلْعَلَمِيَّةِ وَهُوَ بِالْعَرَبِيَّةِ
أَنْ يُسْلَمَ مَثَلًا فَإِنَّهُ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ غَيْرُ مُخَفَّفٍ بِالْفِعْلِ بِخِلَافِ بِنَاءِ الْمَجْهُولِ فَإِنَّهُ لَمْ يَجِئْ
فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا لِأَلْفَاظٍ قَلِيلَةٍ مُلْحَقَةٍ بِالْعَدَمِ وَهُوَ الْفِعْلُ لِغَلَبَةِ فِي الْفِعْلِ وَوُسِمَ بِمَعْنَى
الْأَسْتِ وَدَلَّ عَلَمًا لِغَيْلَمٍ مَعَ أَنَّهُ أُوِّلَ بِأَنَّهُ مُنَادًى بِمَعْنَى مُشَابِهًا مَخْصُوصًا وَالتَّغْيِيرُ
لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَلَمِيَّةِ كَمَا قِيلَ فِي شَمْسٍ شُمَيْسٍ بِالضَّمِّ وَدَلَّ لِلضَّمِّ دُوَيْبَّةٌ وَقِيلَ مَنْقُولَةٌ مِنْ
دَلَّ بِمَعْنَى أَسْرَعَ وَإِنْ كَانَ نَقْلُ الْفِعْلِ إِلَى مَعْنَى اسْمِ الْجِنْسِ مُخْتَلًّا كَمَا فِي قِيلَ وَقَالَ
فَعَلَ وَلَمْ يَذْهَبِ الْمَنْعُ صَرْفًا لِأَبْعَضِ النُّحَاةِ هَذَا لَا يَصْلُحُ وَجْهًا لِلتَّقْيِيدِ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ
وَأَنَّا بَعَّضْنَا بِشَرْطِ الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ أَوِ الزِّيَادَةِ وَذَلِكَ الْبَعْضُ أُونِسَ فَإِنَّ
الْعَنْزَ الْمُشْتَرَكَ عِنْدَهُ سَبَبٌ مُطْلَقًا وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ النَّحْوِيُّ فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْوَزْنَ الْمُشْتَرَكَ
تَعْتَبِرُ بِشَرْطِ نَقْلِ اللَّفْظِ مِنَ الْفِعْلِ إِلَى الِاسْمِ نَعَمْ أَوْ يَكُونُ غَيْرَ مُخْتَصٍّ خَصَّصَ هَذَا الْقِسْمَ
بِغَيْرِ الْمُخْتَصِّ مَعَ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أَوْ مَا مَعَهُ لِخَلْقٍ لِأَنَّ الْمُخَصَّصَ مِمَّا فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ
كَزِيَادَةٍ فَقَطْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الِاشْتِرَاطِ عَدَمَ فَتْحِ أَوَّلِ النَّاءِ وَفَلَسَ جَعَلَ أَوْ مَا بِغَيْرِ لِخَلْقٍ أَظْهَرُ
كَمَا قِيلَ نَعَمْ أَيْ أَوَّلَ وَزْنَ الْفِعْلِ فَجَعَلَ الزِّيَادَةَ فِي أَوَّلِ الْعَنْزِ مَحَلَّ عَمَلٍ قِيلَ بِهِ

بَلِ الْأَظْهَرُ جَعْلُهُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ وَجَمَعَ

وَمَا اشْتُرِطَ أَحَدُ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ لِيَتَأَكَّدَ مُشَابَهَتُهُ بِالْفِعْلِ فَيَخْتَصَّ

فَإِنْ جَعَلَ أَوْ مَا بِغَيْرِ لِخَلْقٍ فَقَطْ يَكُونُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ كَالْبَرَاءِ مُسْتَدْرَكًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ

أَيْ كَوْنُ الزِّيَادَةِ فِي أَوَّلِهِ

أَيْ وَزْنُ الْفِعْلِ

أَيْ مَا لَيْسَ مِنْهُ

أَيْ وَزْنُ الْفِعْلِ

أَيْ كَوْنُ الْوَقْعِ عَلَى الرَّكْبِ

لرعاية ظاهر الضمير قوله أو أول ما كان فجعل حقيقة التنبيه محفوظة وصرف الضمير
عن الظاهر قوله أي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة قوله أو حرف زائد رعاية لما هو أقرب
لظرفية الأول قوله مما حروفه أنهى إما في الحال أو في الأصل لما في هرق أمر مغير الأرق
ولم نفرق في الوزن بما يخرجه عن العزم مع بقاء الزيادة لم يضر قوله أي حال كون وزن الفعل
فيه فعل لترتيب اللوق والحال هنا المعنى البية لأنه يمكن حذف المضاف وإقامة هذا المعنى
البه مقامه فإنه إذا صح قولنا في أوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو منه قيل واتبع
ملة أبرهم حنفا قوله باعتبار الذي امتنع منه الصرف آه قيل أراد عدم التغير بحسب الوضع
فلا يرد النقض بيعود فنحو نقول يكفي تقييد عدم التغير بكونه قياسا إذ
الغرق بين المذكر السالم ومؤنثه بالتاء فلان القياس وتأكد فلما القياس
الغرق بالصيغة كحمار وحمارة وعيني وأنا بأمر به الرضي وبحث
في تقييد عدم التغير بالقياس لأن الجمع الصحيح قوله لم يرد عليه أربع إذا سمي بما يقبل التاء فلما زيادة لدفع
إلى تقييد عدم التغير بقولنا قياسا لأنه يجتاح إليه ليصح قوله النحاة إذا نصرافا
أربع لعدم اصالة الوصف قوله فإن لم امتنع أحمر قيل لوجود الشرط لا بيستلزم وجود
المشروط قلت وجود الشرط النحوي يستلزم لأنه إمارة ليثبت الحكم ويذكر
ليعرف به ثبوت الحكم وقد يفقد منه العجلة قيل يحمل هذا على الحكم بالاستئناء أجر
لا الاستئناء ولا يخفى أن هذا الشرط سبب للحكم المذكور فكيف لا وإذا دام يكون الشرط

وجود الشرط النحوي يستلزم المشروط

الأنا بفتح الهمزة وحكم
كسرها بالمنا ما الأنثى
من الجار الأهلية او
نحوه ذلك اسكن

قوله وما فيه علتان مؤثرتان والعلمية مع العلل الثلاث الصفة والألف والنون إذا كانا
الأول لأن جمع اصلاح الصفة والعلمية لا يناسبها المضاد لها والصفة يمنع العلمية
سبب الاشتاء في صفته يمنع العلمية مع كل ثلاث ولا يمنع
معه والياء تمنع مع كل اثنين ولا يجمع
وفي الف التأنيث والثالث ان يجمع الا قص
ويقبل ت والعلمية شرط وفيه
الاقسام الخمسة نحو الثاني
بالياء والعلمية والعجمة
والتركيب والألف والنون
اذا كانا في آخر والرابع ان
يجمع ويقبل ت وليست
شرطا فيه نحو العلل والنون
ضمنا لنحو زيد مثلا العاجز
يتضمنان لفظ زيد مثلا العاجز
مشخص المسمى بالثاني
والباء والدال
حالهم جنس
متواطئا يدخل
فيه كل ما سمي به
فخرج عن العلمية
سبب

سبب التحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم قوله بأنا يا أول العلم بعد واحد منه الجماعة
المسميات به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد أنه يوجب أن لا ينكر المثال
بهما الاثنين والمعنى يا قائل بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى
بزيد فقوله واحد منه الجماعة المسمى به بمعنى مسمى به فلا حاجة إلى تأويله
بمفهوم صادق على واحد منه الجماعة ظنة بعض الظنة وقولنا فاندار يد به المسمى
اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهني ولكان الأوضح أن
يقول مسمى بزيد ومما يجب أن ينبه عليه في هذا المقام ولم ينبه عليه أحد
أن المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة
الحقيقة ما وضع لغير معين لا ما أريد به غير معين مجازا قوله أو يجعل عبارة عن
العصي المشهر صاحبه لو أول بوصف غير مشتهر به بقيت نكرة أيضا كالمشهر
فتقييده بالمشهر لاكتفائه بالمشهر من التأويل قوله لما بينا أي ظهر حتى بان
بعض ظهر منه غير بيان بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا
اختار نبيتي على بني ولا يخفى عليك ان كلام المصنف مقلق ولو قال كل ما فيه
علميته مؤنثة اذا تكرر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد لما
بينا آه لكان واضحا قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الأول اي استثناء
من الكل لا من البعض قوله لا يجامع معرفة الا ما هي شرط فيه الى انه لا يجامع غير ما هي

قوله الا العدل
وزنة الفعل مما يختص
بالفعل مستثنى
من المعرف الذي
استثنى منه
لفظ جواز استثنائها اي لا
يجامع الذي هي شرط
قوله الى شيئين الا العدل
فكل منهما
قوله اي ما جرت الا زيد الأعلم
زيد العلم الجيد

فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف

هذا اعتراض على عبد الغفور

اي مراد الشارح من قوله استثناء مما بقي

وهو مفعول مقدر لجاء وهو سيأتي

اي يكون الكلام مفيدا بالطرف لا يكون على طبقهم

اي استثناء الاول فانها ليست شرطا مع كل منها بل هي سبب مؤثر

فقوله الا العدل ووزنا الفعل مستثنى منه اذا المفهوم الذي يعمل هذا الكلام

اوضح انه لا يقال الا الخ اي شرط فيه العدل ووزنا الفعل ليس المراد ان

المستثنى مستثنى بعد تمام المستثنى منه بالاستثناء الاول على طريق تقييد

الكلام بالطرف فيه حتى يكون واحدا فانه تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول لما علم غير

لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون

قيد المستثنى منه وهكذا ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في

معنى كل ما يجامع العلمية المؤنثة فهي شرط فيه العدل ووزنا الفعل قوله

فان العلمية يجامعهما مؤنثة قيل اختلف النحاة في تأثير العلمية مع العدل

في ابنم كانا غير منصرفين قبل العلمية كثلث وثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه

لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل

الاصلي فاختار رفعهم الشيخ الرضي واختار سيبويه منع صرفها وجمع

واخواتها اعلم ان ما والكل فيه صرفوها ولا يخفى انه لا اختلاف في تأثير العلمية

مع العدل انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف قوله لانه وحده

شيء من الامور الدائرة بينهما مجموع هذين الشيئين وبقي احدهما فقط

الا احدهما فقط لا مجموعهما لا يخفى سماجة هذا التعجب ومع ذلك جمع الا

مع قوله

ولكن من المقيد عام

الاول من المطلق

اي اذا كانا متعلقهما

بفعل واحد بلا عاطف

وتخريج الكلام في الزوائد

العاقل

بلا عاطف

طرز الحور

ولا يكون العلمية مع كل منها هذين شرطا بل تكون سببا مؤثرا

مع قوله فقط لا مجموعهما مما يصح الاستثناء منه في الجملة

شيء منهما ان لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المغفر حسنه الآخر او المجموع

مع الآخر والمستثنى احدهما المقيد بالعدة والانفراد او ان المستثنى منه سبب

لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤنثة شرطا فيه ويشمل مجموعهما وكلا منهما

لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب واحد فاذا

تكرر غير المنصرف آه الشرطية ممنوع انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب

الاصلي معتبرا لكن الوصف الاصلي معتبر فلهذه العلمية التي هي اقوى

منه معتبر ابعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب

الاصلي الذي لا يتغير وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الوصف لم يتغير جوازا

بعد الزوال ومن ههنا علمت ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون

جوابا بالسؤال على هذه الشرطية منا انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن

في الكلمة صيغة اصلية منعت بسبب العلمية عن اعتبار ما كان للوصف الاصلي اما

اذا كانت فيجوز ان يتغير بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا

سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى

منه والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا تكرر بقي بلا سبب اي على سبب واحد ظاهره

انه بقي بلا سبب في غير علم احد كبيتم العدل ووزنا الفعل وفيه نظر لانه يبقى على

غير منصرف

مع قوله

اي ان الذي يجامع العلمية

لفظي ومعنوي

يعني يحتمل ان يوجد بها

جميعا وان يوجد احدهما

وحده ولكنه لا يوجد الا

احدهما فقط فافهم

السلجة بالجيم مثالجمح

الماضي والغابر معناه

القبح من

يرفع الالغاء بالباب

سبب واحد في شكر آما علما اذا انكر كما سيصرح به الشارح رحمه قوله لم يتحقق فيه سبب
الانباء
منها حيث هو سبب فيها اي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة قبيل وان كان
مجتمعا كما في آدر يجاء قوله او اضمت يكسب اي بقطع الهمزة ووصلها على ما في القاموس
قوله لجواز ورود اضمت يكسب اي بناء على جواز ورود نضمت بالكسر ونحن نقول
اضمت علم للغارة سميت بقولهم اضمت بضمتين ثم لغة في شدة الخوف فيها
بحيث يأمن كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط في غاية الا
شطر اب فاصمت غلط لا معدول ولا مفتوح للتفضيل باخر فاية معدول كاخر ومع
ذلك فيه وزن الفعل الا ما ذكر بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم قوله وقال
سيبويه في القاموس سيب هو التفاح وهو فارسي ومنه سيبويه اي رائحة
لقب به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي قوله جعله اصلا هذا مبني على جعل
اخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشبه الفاعل بالمفعول في التلفظ يجب
جعل المقدم فاعلا فكذا اذا اشبه الفاعل بالمفعول في اللحظ يجب ان يجعل المقدم
فاعلا وقيل ظهور كون الاعتبار مفعولا له يرجح كونه مفعولا قوله وان كانا غير
مستحسن فان قلت لا يترك البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد بغير
المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو معنى البلاغة فان قلت دفع الشبيه عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت

دفع

مع انه يجاء احد سبب العدل ووزن الفعل في بيان قول الصنف نحو احمر علما اذا انكر

علم اذا قد اريد بها ذلك خصه بسبب العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون فاذا انكر صرف لزوال

لم يتحقق فيه سبب

وسيبويه لقب فارسي ومعناه بالعربية رائحة التفاح قيل له ذلك لانه كان وجنتيه كانهما تفاحتان وكان في غاية الجمال حمير

المذكور بعد اي اعتبارا للوصفية

ولقب ابو الحسن بالاخفش بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء الاخرة كما ضبطه الشارح وكنية الاخفش ابو الخطاب وقيل ابو الحسن دخل سيبويه الى الكوفة وهو مؤلف كتابه فسمي به منذ ذلك اليوم مغالبة

دفع الشبيه لا يدل الا على ضعف الشبيه وكفى المرجح عندنا قول الاخفش مما الوضع بيانا درجة
المنهوة شاخ
في درجة لا بعرضية شبيه قوله في انه اي نحو احمر علما حال او العامل اذا او الما نائب او الخافض
وعلى الثاني ذو الحال نحو او جاء اضيق البه حال في حاله وانبع ملة ابرهم حنيفا
لانه يجوز ان يكون بدلا من احمر
لانه مفعول فيه لانه بمعنى الفعل
قوله وكذلك افعل التفضيل واذا لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر قوله حتى صار افعل
اسما اي كالاسم لخالية عن الوضعية قوله وانا كانا معه منا لا ينصرف بلا خلاف اشارة
الى انه يغلب نحو احمر كما في شبيه يجب عليه دخول افعل منا فيه مع انه لا خلاف فيه
فنقول ينبغي ان يغير نحو احمر بما يكفي الوضع فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ حالا
يكون مع احمر منا كلمة من التفضيلية حتى لا يجب عليه افعل منا قوله وهذا يعمل
اظهرية قد سبق ما دل على كونه اظهر وهنا موجبان انا العلمية الاصلية يمنع منا ذا دال
اعتبارا لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية لتبادرها في كونها في الاصل ويرجح عليها
بقرب العهد والقوة قوله لزعمه انا في حال العلمية ايضا الاول انا بفعل كانا حظنا انا
يلزم لئلا يكون هو قوله فاجاب مناقض فيها تامل وقد جعل يلزمه منا اللزوم و
لانا نجعله منا الالتزام قوله فان العلم للخصوص ان موضوع للخاصة والوضع مذكور
للعام والاوضح في بيان التنافي ان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة
مما غير اعتبار صفة الوضعية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع
اعتبار صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد يرجح عليه انا الوضعية والعلمية ثبتا

قال الشارح فان في تمهيد مقدمة لقوله ولا يلزمه اي

فيكون ما ذكره سببيا ولا يكون هو واجب مناقرين

منتهاي بناء هذا الحكم بل منع فقهي ولا مانع منه باعتبار المنتهاي بناء فيما يمنع فقها فيه

ومما يقضي منه العجب انه جعل البعض اظهار الدقيق في هذا المكان الوسيع في غاية

التضييق فقال في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد اي بالتعين ولا منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية

لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس في شيء مما ذكر من اعتبار المنتهاي بناء مقابل حتى اعتبار

ضد لم يعتبر ضد آخر قوله وجميع الباب اي باب غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤنثة فانها وصفية

كون الكلام فيه قوله اي بصورة الكسر اي بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة

الاعرابية التي هي شبيهة بالكسر الذي هو حركة بنائية قوله بناء على ان العلمية تزول باللام

والاضافة اي بحيث يعد اللام لا يجري وصورته فيما فيه لحسن والاضافة اعلم مما فيه لا يزول

العلمية عنه باللام فهو غير منصرف واعتبر الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه مما

لا ثمرة له فخلا لم يلتفت اليه المصنف فكلمة ما يقع الكلام قوله المرفوعات اي جمع ولم يأت بالعقد

لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يعم بهما ان المرفوع لفظ الاواحد اهو الفاعل فاذا اريد

ذلك العموم بصيغة الجمع الدال على التعدد الا انها في المجرى مجرى المشاكلة وفي المنصوبات

باستعارة للكسر وهنا في موقعها قوله لانا معنوي فيه الابهام الخ دليل على النفي والاثبات

فيكفي الموصوف الاسم وكونه مذكرا ثم النفي وبقاؤه ذكرت معها صيغ الاثبات وفعل لانا

موصوفة الاسم اما لان الكلام في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات

واما لانه لو جعل موصوفه الكلام لم يصح قوله وهو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة

تشتمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية

وجه دقيق ينقدح بما يقضي به اولو الابصار الوجه بديع يدرج في اختيار علم

عليه في تعريفا المرفوع على الرفع وهو انما يشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي هو

المعرف في هذا المقام وله وجه بديع آخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية في تعريفا المرفوع على الذي

نبه على انه اقامه اولا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية في تعريف الرفع ما يشمل غيره

كالمضافة اذ للمذكور من تحليل كيفية الحركات القائمة من التحليل الذي يعدم على ثلاث

قوائم واقام الرابعة على طرف الخافر هذا كلامه والسبجل على وزن العنطر والقنفخ كالكنيف

للعظيم الجسد والايام خالية مجازا لانها ظروف المكان يعني ما حات او مضى على ما في القاموس

وتخلية المكان بالمعرف او المضي ليست حال الايام بل حال ما فيها قوله اي المرفوع الدال عليه

المرفوعات دلالة الجمع على واحده والكلام يحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتدا اي قوله

انما يكون للماهية لا للافراد فيكفي ذكر المفرد والاشعار به في مقام التعريف واللام اما بمعنى

التي فيما يقال الاذان بمعنى الاذان او عوض عن المضاف اليه اي عن تعريف المفرد المذكر

على عدم التفرقة بين الذال والمذكول فان الاضافي بمذكول الرفع لمذكول الاسم فجعل الاسم الذي هو الذال

موصوفا بالرفع وقبل شيء بحركات والخروج بالاوصاف لاختصاصها في وجودها بالكلمات

وتبعيتها لها في اللفظ اختياج التعوت الى محالها وتبعيتها لها قوله ولانشاء اما الاسم

مرفوعا بالرفع المحلي ردّ لما صنعه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء وجاءني هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثم معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتمل به بل اراد ان شيئا منه لا يدل بالمطابقة ولا بالتضمن ولا بالالتزام على الرفع بل على امر آخر وهو ظاهر بل لا يكاد يسمح بمثله في العرف ولقد عرض الشارح ردا بالفاضل الهندي بل شنع عليه شنيعا لطيفا بانا دليلك بنبذ تعيقا دعوانا الا ان الاسم مرفوعا بالرفع المحلي فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اضافته بالرفع اللفظي مشتملا على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا النعرض الا الاتصاف بالرفع المحلي يوجب براءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصود الشارح التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة وكلا ان نقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على ان كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي داخل في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصود النعرض للفاضل الهندي

فان قلت المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف وهو بحث حار لتعرضه في محل الاعراب المعرب بالحروف كالمعرب بالحروف ولو فرضنا المعرب بالحركة كالمعرب بالحركة قلت بالاعتبار الذي يحمل مثل الذي معرب بالحركة محلا ومثل اللذان والذين معربا بالحروف محلا قوله وهو بحث مثلا ليس تخصيص الرفع بما عدا المحكي مع البحث عن اشكال القائل المتنبي بثلثمائة منا الاستبعاد لجواز ان يكون البحث عن غير نبا ومثله غير نادر وكتب الطعم قوله ان ما المرفوع يرجع وروح التعميم على ما ورد عليه التعريف كما هو الشائع وتوافق الضمير البارز بنا المثنى الذي في المرجع

فان قلت المبتدأ وخبره اسمان فلم لا يجوز ان يكون كل منهما مسندا ومسندا اليه فلا يتعين احدهما للاسناد اليه قلت لما كان المبتدأ مسندا اليه بالذات كان الخبر مسندا بالعرض فلا يجوز ان يكون مسندا اليه بالذات ايضا لان الشيء لا يكون بالذات والعرض معا

قوله فاذا لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء كما يثبت بالنسبة الى المبتدأ لعدم صدق لا يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومحكوم بانه المراد بالمشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قوله وقبل اصل المرفوعا المبتدأ

فان قلت لم لا يجوز ان يكون كل منهما مسندا ومسندا اليه فلا يتعين احدهما للاسناد اليه قلت لما كان المبتدأ مسندا اليه بالذات كان الخبر مسندا بالعرض فلا يجوز ان يكون مسندا اليه بالذات ايضا لان الشيء لا يكون بالذات والعرض معا

قوله فاذا لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء كما يثبت بالنسبة الى المبتدأ لعدم صدق لا يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومحكوم بانه المراد بالمشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قوله وقبل اصل المرفوعا المبتدأ

لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم اي باق غالبا وهو ظاهر فان قلت
لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتداء بالنسبة الى الفاعل والمدعى انه المبتداء اصل المرفوعات
قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدا بالنسبة الى الهاشم انه وجاء ولاء
امر انه محققا ظاهرا فاعتمد عليه في ثبوت المدعى قوله ان كان حقيقة او حكما لاندخل
فيه آه فان قلت لم لم يقع مفعم كلمة عما يستغنى عنه التعريف قلت لانه تخصيص كلمة ما في
التعريفات بما يستدعيه المقام سنة مؤكدة يرى تركها بدعة قوله اسند اليه الفعل
بالاصالة لا بدا اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد نسبة شيء لشيء سواء
تعلق به ادراك وقوعه او ادراك لا وقوعه وقوعه او طلبه او انشاؤه فيه ما قام سلب الوقوع
لا سلب الاسناد وقد ان قام فرضا الوقوع لا فرضا الاسناد فلا حاجة الى شمول التعريف
لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر حينئذ تكلفا ان المراد بالاسناد اعم مما الاسناد ايجابا او
سلبا او نفيا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يخص باسناد
الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مفيد فالاول بحال الناسخ ان يذكر العهد قبل ذكر الفعل و
بضم الفعل الى قوله او شبهه مسفا فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة
مقتضيا احد هما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية المأخوذة في التوابع وثانيهما ما لا
يعرفه الا الاوحدي الا المعنى ولا يتعجب اذ لا يجدي الا معي وقل لفضلاء اذا جاءك لحقة اتبعي
والتعصب والانانية دعي فانا الملاء انه بعرفها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين

وهو

وهو اسناد الفعل بالاصالة لشيء الا الى الفاعل وفي المعطوف والبدل ما يجيء بالاصالة
العطف على المسند اليه والابدال منه وبهيئة الاسناد اليه والمبنى دفعة الاسناد الاسناد
والمراد بالاصالة ما يقابل التبعية قيد المسند اليه على الاول والاسناد على الثاني
بالاصالة اي معنى تريد ويجب حمل العبارات في التعريفات على ما هو المبنى كرفعوله بقرينة
ذكر التوابع بعده لمزيد التوضيح مما فاته مع ما قال لا يخفى بعده عن التعريف مما لا يليق
وثالثا ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد
الى التابع الا فيهما بخلاف التوكيد وعطف البيان قوله اي ما يشبهه في العمل لم يقل
في الاستثناء لئلا يخرج المقدر ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر ان
اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الاشياء بشبه الفعل
قالوا ان تفسيرها بالمشابهة في الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على الخصوص والتبعية
كانه بناء على ان صيغة المحاصل في بلاغ واذا وجب حذف عامله قوله وقدم عطف على اسند
وجعله حالا بتقدير قد خال عن الاستغناء قوله لانه مما اسند اليه الفعل رد على المصنف
ومن تبعه وحذوه في جعل فعله وقدم لدفع فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على ان علم
اسناد ضرب الى زيد والفعلية عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم الاسناد
على الاسناد بحسب الدلالة اللفظية وهو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على رأي البصريين
مغاير عن تعريفه على رأي الكوفيين بهذا العهد فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين
فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا العهد اصبح البه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب

اي الى الجعل فقوله وقدم لدفع توهم ان وهم يجعل زيد فاعله مما اسند اليه الفعل

البه غيره قوله والمراد نقديمه عليه وجعله اعما يحتاج اليه الشارح لحمل الاسناد على الانساد
حقيقة او بحسب الظاهر واما مسالم يجعل زيدا في زيد ضرب مسندا اليه فقدم على غيره من الكلمة
لاخر اجي كريم من بكر طائع دفع التحكم لانه يشمله والامر فيه ايسر واما ما اختاره الشارح
فلان فاعلم فغفر فضلا فان غلبة فضل فغفر فضلا فان فاعلم فغفر فضلا فان فاعلم فغفر فضلا
فرع افضائه الى تكلفات بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند اليه الذي يجب
تقديم نوعه انما يقع بعد تقديم نوعه ونحن في تعريف التقديم فتدبر قوله اسناد اداه
جعله مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة رجعه الى التقديم فلزم الفصل
بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى جعله حالا من ضمير قدم اي متكلما على طريقة فاداء الى الاسناد
به قوله كصاحبي المفضل وتبعه الشيخ عند القاهر واكثر البيانيين قوله والاصل في الفاعل اي
ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو من حيث الخلو عن حيثية ما يجب
او وجوده فمباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل او الاصل يعم الاولى الصرف
المنقلع عن الوجوب فمباحث عدول للاصل وهذا الاصل مختلف فيه فالفارسي فيه ايجابي والاخفش
والاصل عندهما وقوع كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة افتضاء الفعل المفعول به كالفاعل
فاي منهما يعد عن الفعل فقد عدل عن حكايته وترتيبه بحسب فعله فلذلك عندهما جاز لكلا
المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكونه حقه ان يكون متصلا بالفعل كاتبه اتصل
فتقدم وتاخر الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تاخر لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب
غلامه زيدا لا يصير دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لوثنا وباقيه

لامتنع

لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانا عرفت انه يتقدم حيثية كلية نوجبه انه
لا يصح قوله ولذلك جاز لان لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل
لانه مع تساوي الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا كحضر غلامه زيد قوله الفعل المسند
اليه بعني اللام للعهد وانما قال الاصل انا يلي الفعل ولم يقل انا يليه ليرجع الضمير الى احد
الاخرين فيكون اخصر واشمل لايهام الاخصر وايهامه ان الاصل انا يلي الفعل الفاعل
فيتعين ان الداعي الى العدول هو الفعل والمفعول به والدلالة الافتقار على ذكر
الفعل على انا يشير اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصل
بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين صنعه العمل قوله ان يكفر
بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه
فكانه لم يثبته لذاته او حكما كما في الفاعل المسند فانه البعدية بنا حكمية كوجوده او خلافا
الاصل لما يلي الاستناد قوله لانه كالجزء منه الفعل عندهم لشدة احتياج الفعل اليه يدل
على ذلك اي على كونه كالجزء عند العرب لتلك اشكال اللام في ضرب وليس اشكال اللام دليلا
ثانيا كما يتبعهم فعليل اي يدل دلالة ان ما السابق دل دلالة لم فاين طلب اشكال اللام
لم يدل على كونه كالجزء ومطلقا بل حيث كونه ضميرا متصلا فلتنزيل مطلقا والا لم يشكل في ضرب غلام
قوله لتقدم مرجع الضمير وعبر بالرتبة لتقدم الترتيبي على التقدم بالفعة الحيثية من الفعل
لوجود سببه تنزل الغرض من الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا
متعلق بنزل المؤخر

بل اذا اتصل بالفعل ضمير المفعول به او المفعول به ضمير الفاعل بل لم يخل الفعل عدم جواز الاضمار

قبل الذكر لفظا ورتبة واما اشتهد للاول منهما بل انتفا فيه وخالفا في نحو وهي في المثال المذكور

او تضمنه للاول فقط فعله خلافا للاخفش وابن جني نظرا للاول انا نفعل لخلافا في تاخر مرجع الضمير

لفظا ورتبة لان قوله وللثاني غير جائز فعلم جرى ربه عفى عدي ابا خاع البيت دعا عليه واقبا

باجابة دعائه نفاه لان معناه قتل فتلك هذر لا نعرفه فانا كلبي غير المانية وكلبي غير القيد

هذا الكلب العاوي يعني ليست له الا العقاء فيقتل منا غير نبا لاية بقتله ولا اشد عند العرب

من الفعل هذر فان طلب الفعل عندهم مما لا بد منه وهذا معنى بديع للبيت ينبغي ان لا يتجاوزه

كتب غفر له كلبي يعقوب عقاء صاح انتهى قوله فبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى

العدى بل الى المصدر حيث الضمير الى العدى هو معنى لحركة الذي لا يكاد ينخطاه البليغ لان الفاعل

للعرف مشاهدة الرجل المسمى الى ربه ولا ان الرب هو الملجاء للرجل فاذا انضم للمفاعيم

منه بكلبي اشتد عليه اي الامر الدال عليهما لا بالوضع ان اراد لا بالوضع له يلزم ان لا يكون

اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وان

اراد لا بالوضع له ولا بالتضمن فهو ممنوع انا نكلفي القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام اعلا

وهو ظاهر البطلان فالصفة ان يقال اي الامر الدال عليهما منا غير الاستعمال فيهما قوله

فلا يرد انا ذكر الاعراب مستغنى عنه بالتبعية ودفعها مما اورده القال البندي وتبعه

الشارح والعمر انا هذا الشيء عجاب اذ ليس دليل التبعية شيئا ولا يجب اذ القرينة جاز ان تدل

على

على تعيين المراد باللفظ او على تعيينها المحذوف لا بما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب

لفظا وحذفا وانتفى قرينة الاعراب فلم نعلم انا الاعراب الساقط ما هو ولا وجه لتعميم

صحة الانتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذا الصنع بمعنى انه

لا يجوز انا يتقدم المفعول على محل الفاعل حتى يجيء تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز

موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا لبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم

الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي وهكذا انا يقال لم يتبع ههنا القرينة لانا تقديم نعني

قرينة على انا الفاعل هو عيسى قوله او كانا الفاعل ضميرا منفصلا بالفعل يسد المراد بالانفصال معنى

اللفظ بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل في اللفظ فاذا كانا الفاعل هكذا لا يصح تقديم

المفعول عليه فلا يطلب قوله منفصلا صلة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل تم اضطجعت

لكم تفاعل الفعل وليس كذلك الجزاية في زيدا زيدا مثلا قوله اي يجب تقديم الفاعل على المفعول

في جميع هذه الصور فيدخل في جميع هذه الصور لا فائدة فيه في جزا والشرط لانا الشرط يغني عنا

فاغيار في المعنى مما لا يتبين ولكانا الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصنف انا كانا ظاهر

عبارته بل اراد بذكره التنبيه على انا الجزا وجميع الشروط السابقة قوله انا حاق صورة كون الفاعل

ضميرا منفصلا فلنا فاة الاتصال الانفصال وكلمة انا جزء من الفعل واختياري وضعي كلمة يا

اجزاء كلمة قوله مع جعل انا يكون عمرو مضروبا الشخص آخر حال كونه انسانا في زمانه بصيغة الفعل

عفا الله عنه بغفرانه هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا

جزاه ص

اما اذا كانا عامّا فلا يخصّ ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يقع احد حتى يصح ان يكون

زيدا مضروبا له فلت فيهما اذا كانا الفاعل عاما لا بكاد يوجد مثال صادق بل ما يحتمل كذبه اذا

ابقى الفعل على عمومه ليدل به كذب حصر ضاربيه كل احد في زيد والكلام في الظاهر في الكذب

مما لا ينبغي في تفاصيل الصنعة الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونه تحت

قصدهم فالمقصد الصحيح من المثال المذكور عاريا عن هذه المخصصة التي تخصص

مقام الاخبار العام بها صح بهذا ان يكون زيد مضروبا للعمرو واما دعوى ظهوره فيما اذا كان

الفعل خاصا فدعوى عجيبة لا ينبغي ان يقع في ادبي كيف وانه لا يصح فطعا في مثل ما خلق

الله على اضحى صورة الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصد حصر خالقيته تعالى في يوسف

مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد فتح بابا للتعقيد باب فيه الاسئلة متسلسلة

بحيث لا ينقطع السلسلة ودفع الاشباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل

اعم الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل زيدا

فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما بناني فيما بنائي

مما خصص المادة فلا ينافي دعوى الجواز قوله وانما فلنا بقرينة نحو تقديمها يجب عند اكثر النحاة

تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لانع الا دونها ويجوز التقديم

مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حل عبارة المتن انه يكفي على مذهب اكثر النحويين

وكان دعوى الشارح الى حل عبارة المتن على مذهب السكاكي انه المصحح لجواز التقديم بانقلاب

فانجوز لا شم تقديم المفعول مع الا وان لم يتخ

فاذا لم ينقلب المعنى فيجوز وان لم يستحسن

تعليم منه انه ان لم ينقلب المعنى لم يجب التقديم عنده ولم ينقلب اذا تقدم مع الا

المعنى والا انتكفاء في التعليل فتعلل المرآة لم تلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي

الذي هو انقلاب المعنى

عليه طرد للباب قوله لكنه لم يستحسن بعضهم لانه مبنا قبل قصر الصفة قبل تمامها فقيه

وهو تقديم قصر الصفة قبل تمامها

عدول عن الاصل حتى منع مانع عن العدول ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا

عما جاز مع المانع عن العدول قوله ضمير متصلا بالفعل بقي فيه بحث بيد بل فان المفعول

فيه ضمير منفصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل خارجه بفعله وهو غير متصل قوله واما فلنا

الفعل دفع لما قال ان زيدا قائم المثال يخالف المقرر وهو ان مبنى الاخبار على مطابقة النسبة

فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم للاصل الفعل والاتم تفهيم المسؤل عنه وللناء

ان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين

المحذوف وليس هنا قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان

يكون خبر المبتدأ قوله لان تعلق الخبر حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ

المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل للحذف والثاني يعارض الاول

فضلا عن ان يرجح عليه لا يرى انهم يحكمون برعاية المناسبة على رعاية التقليل عن

الحذف في باب الاضمار على شرطه التفسير قوله ينبغي الاستفهام التقريري قوله

يتعدى بعلى لكنها يحذف لكثرة الاستعمال قوله تعلق القارئ الدوسي قدس سره ان يزيد

ما كان يحذف حرف النداء والجملة نداؤه معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعي

ان القارئ والمخاطب لما وقع في شدة وتعب يوجب موتا يا يزيد لك ان يبكي عليها دون

البكاء على الريح بمعنى ملحقه لان الريح تلحق الشجاع اي تحمله او تجمع للماء

النفخة عند النفخ وعمل

هذا مخالف لما قرره صاحب المعاني والبيان والبديع فانه يجوز ان يكون مما معلقا بمخبط وليبكيه المقدر ان شاء الله تعالى هذا فاطلع الى المعاني

قوله وفي الكلام حذف اي بقي من المحذوف او ما يفهم منه معناه نحو قولهم ولو انهم صبروا والتقدير ولو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر بـ

قوله اي المحذوف الذي يفسر المحذوف بما يفهم من معناه

قوله لانه انما يحسن

قوله فيما فسر بشيء من المحذوف ودون اذا فسر بما يفهم

قوله لانه لما ابهم بسبب القراءة ناسب ان يبهم بسبب الاضطراب ايضا هذا قول في مثل واما احد صفة الشفعة في الكتاب

منا المشكر استحسارك ان فيها حذفا وتفسيرا بانا الدلالة على الشفعة التي ضرها فعل ماض

قوله وذكر فيما بعد بعضها سعاء لانا للشرط او للتمني وبهذا ظهر انا ما ذكره الشارح

انه لو ذكر المفسر لصار المفسر شفعا لانهم قول وقد يحذف معا لا اضطرارا لهذا الحذف

بالفعل والفاعل بل يحذف اي كلام كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا مركبا من الفعل

والفاعل او من المبتدا والخبر او من الشرط والجزاء او من المضاف والمضاف اليه

قوله حذف الفاعل وحده

والفعل او من الفعل وجميع متعلقاته قول دون الفاعل وحده انا نوعا نعم قام في جواب

قوله فاعل نوعهم

اقام زيد فاعرفه قول لعدم قيام ما يقوم مقامه فحسن ذلك بمثل لولا زيد لانا

صفة للنعم قام

كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يقوم مقامه وهكذا رفعوا بانا

حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يقوم مقامه جلا فاحذف لجب فانه يجب بالتزام

الغير موضعه قول وانما قدر الجملة الفعلية فلان لا يلزم ان يقدر جملة اسمية لتاكد فيصح

جعابا للهي دينهم لا يخفى قول ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولانه فيه تقليل للحذف

قوله لا يخفى على العاملي انه اذا التزم في بحره في غير الفعل ايضا لكنه ينبغي ان يخصه العاملي

بغير المصدر بل يجوز عجبت ضربه وقتل زيدا فانه لا يصح فيه قطع التزام على مذهب البصري

والكوفي اذ لا يضمر العامل في المصدر ولا يذهب عليك انا اولى مقام التشبيه على انه

لا يخفى

المراد

على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل انا يلي الفعل ذو قد يقع في الكثرة فعلي اقتضاء على

اكثر الا يقع في الاستعمار

اقل مراتب التنازع وحينئذ تعلق ذكر الفعلين اقتضاء على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المغايرة

فيما هو اقل ما يصح معه للفعل الاول اذ هو يستحق قبل الثاني فلا يكفر فيه مجال تنازع لانه

الفعل قبل وجوده لا يمكنه ان ينازع وبعد وجوده لا يمكنه ان ينازع ايضا فيما اخذه الفعل

الاول قبل وجوده فلا بد اذا استحقاق الاول قبل الثاني لعدم تنازع لتعين اعمال

الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل

وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يخفى فظهر ركيك وبهذا ظهر ان يكفيا هو مع وقوعه في ذلك

المعوض معمولا لكل واحد منهما على البدل ولا يتعين بعض حد التنازع يجب وصيتها الذي انا

منطلقا او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يمكن وقوعه

مع الافراد والتثنية

معمولا لكل واحد منهما على البدل لان افراده وتثنيته ممكنا بالالتزام حتى يمنع شيء منها صحة

وقوعه معمولا لما ينبغي فيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل واحد منهما مع وقوعه

في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل يعني لا يمنع ذلك الوقوع في هذا المحل وانما يمنعه

تخالف المعمولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق

واما الضمير المنفصل العائد بعد ظاهر بواو الرم الا انا هذا متعوض بفعل اقام او قاعد

انت قائما قاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفيين

والبصريين بالكاف ولا يخفى عليك ان قائما مع انت وقاعدا فيهما مبتدا اذ ليس مبتدا في الكلام

او قاعدا

قطع الشارح

ولا يخفى

قوله اي بين استحقاق الاول قبل الثاني وبين استحقاقه قبل وجوده

قوله والمتبادر به فيه مفطلقا في التعدية الاول او منطلقين

قوله في هذا المثال

حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة بعد حرف استفهام رافعة لغير الظاهر فتستحق

به حد المبتداء ايضا فليكن هذا على ذكر منا حتى لا نحتاج الى تنبيه في محله لانه

حرف لا يصح اضمار ولا انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي فكان يلزم ان يلتفت

اليه المقصد الى تحقيق التنازع فيما بعد الا ترى انهما هو مشترك بين الظاهر والمضمر ليتم التحقيق

معنى نعم ولما على مذهبهما فلا يمكن قطعه يمكن تكرار التنازع فيه لكنهم لم يقطعه العرب

كذلك فمعنى قوله لانا طريقة القطع عندهم فيما يخفف في كلام العرب الاضمار بحسب باكى

الراى وهو ممتنع لما عرفت قال قلت فلم يرض بهما ابقاء التنازع بينهما قلت لا بل يقطع

التنازع بما هو طريق الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعمق فعلهما واما على مذهب غيرهما

فلا يمكنه قطعه لانه لا يمكنه قطعه على ما عقد لهم عدم امكانه قطع التنازع ولا يخفى علينا ان الكسائي

ايضا يجاوز عما هو مذهب له في هذا المثال من اضمار القال في الثاني عند اعمال الاول لانه يتعين

حذف القال فيه سواء اعمل الاول او الثاني ومما ينبغي ان ينبه عليه انا قطع التنازع في ضارب و

اكرمت الا ايا ك عند الكل بالتكرار فنفعل ما جرى الا انا وما اكرمت الا اياى فعلى هذا يكون الفاء

جزائية انا كانت الجملة جزاء واعتراضية ان كانت معترضة والجزاء قوله فانا اعملت الاول انا كان

فعله ويختار بالعاء على ما في اكثر النسخ وقد لا فيختار انا كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعوله

ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية تخاطبا على اصطلاح النحاة او لارادة الفاعلية حقيقة او حكما

واما داخل في المفعولية وفيهما فيه لكنه قوله في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان المفعول انما لغير

مثلا

مع عدم امكان القطع بالاضمار

ولما التفت اليه وقال لا انا اراه

يختص هذا الكلام بالمضمر

ولا يعم الظاهر فلهذا لم

يلتفت اليه

الاضمار ان خلاف القطع

اى يجب ظاهر الفتاى اذا

جعلته منبدا الامر بيده و

اما ظهر واذا جعلته مهموزا

من بدا الامر فمعناه في اول

الراى وهلة

فانا اصطلاح غير المصنف على

انا مفعول ما لم يسم فاعله

فاعرف حقيقته

مشترك بين المفاعيل الخمسة ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد منه تأويل لما

يطلق عليه المفعول به ويقيد قيد تظر الآية يتعين قفى على اشتراك لفظ المفعول بين السته والظاهر

انه جزء من الاسماء الستة الا انا يقال استعمال المفاعيل في عبارتهم للخمسة يشعر باشتراكه

بينها فيكون لكل اسم مشترك واسم مختص به قفى وليس هذا قسما ثالثا لما التنازع لان المقسم

في كل قسم مقيد بالعهدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا

ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين وهو خارج عن المقسم ومما لم ينبه بهذا

مع وضوحه ما قاله بل هو اجتماع القسمين قال لانا الكلام في التنازع في اسم واحد لم يدل

عليه كفا او آ ظاهرا او تكيرا ايضا ولا يخفى انه يلزم هذا ان يخرج المثال المذكور عن بحث

التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين قفى يعني قد يكون التنازع في الفعلية تبعا

على حالية مختلفين وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى

المصدر لانقسام الضمير بانقسام مرجعه لانه الضمير لا يعمل ولا يرجع الى المصدر قفى فيختار البصر

لم يعمل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعبارته في البيان اوفق لانه

لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة واختير لقربه مع مساواة العامل في

القعة وينتقض بمثل ترك ضرب وضرب عمرا قفى والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ينفي ان

يفعل وحذف الفاعل والتكرار قد يدل به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا ولان الكتاب

في مذهب البصريين لكن يجعل الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير المذكور

على مذهب الكسائي

فعل

لتفسير

في فعل يكون

يعني

الى التنازع المدلول عليه

بقوله واذا تنازع الفعلان

في العمومية

ومتاخر اعمال الكل

عدم مساواة الاول

صفة النبي

ما في نعم رجلا بل لغد ضد آخر انبيا في مالحقا قبيحا قاله المفصل لقائل جملة ذكره لكنه متعلق النسبة
في جملة أخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في العدة وغيرها في شرائط محقق التغيير وقوله وللزوم
الذكر آر يا الذكر آر ي بالاظهار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى وللزوم الذكر آر
سلجوا الاضمار لفظا ٢ ١٢
بالاظهار قبل الاولى ولامتناع الذكر آر يا الاظهار منا غير اضطرار رضي وامتناع حذف انما امتناع
حذف الفاعل منا حتما بسنده في غير المضمر ونقض بما ضربت واكرم الا انا واسمع بهم وابصر
واضربنه واهربا العقم واضربنا يا هند واضربه العقم فينبغي ان يقيد الامتناع بقيد
حتى يتم الاستدلال على وقف الظاهر هذا فيما لم يسند فعل المذكر والمؤنث نحو هرب وقتل هند
فانه لا يضمر على وقف الظاهر بل يضم مفرد المذكر الا غير نحو وجاز اي اعمال الفعل الثاني اخر المعمو
خلافا للفراء عود عليه فصار بيانه متعلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين
واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اشتغل به لكان واضحا بان يفعلا ويختار البصريون
اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع البصريين فانه لا يجعل اعمال الثاني فقط فيما
اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عندنا اعمال الاول وفي رواية المتن غير مشهورة عنه يعمل فليفيد
عبارة المتن خلاف ما هو المشهور في تفسيرها فينزه عنه مخالفة المشهور وهو اولى المعنى وجاز اعمال
الثاني مع الاضمار في الفعل الاول والاتيان فيه خلافا للفراء فانه لا يجعل اعمال الثاني مع الاضمار
في الاول بل اما ان يعمل شيئا ما الاول للثاني فيما اذا اقتضى العامل او ذكر الضمير الذي هو العامل
للاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه انا حققنا ان يفصل بفعله ويختار هما يتجه على

التفسير

حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه بالفعل الثقيلة والخفيفة

بالتثقيل والتخفيف

اي الاضمار على وفق

الفاعل

غير موضعه

بلا واسطة

النصب الاول فصل وعند الاضمار قبل الذكر في الفضلة قبل وترتيبه حلا نشأ قلت قد
سبق انا لا اضمار قبل الذكر بشرط محض النصب لا يخصه الضرورة نحو فضلته سبع
سنين ثم الاولى ان يقول وعند الاضمار قبل الذكر من غير محض النصب في الفضلة نحو
لانه لا يجوز ضرب احد معطى باب حسبت اعرض عليه بابه واضع في فعله تعالى ولا
يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم فيه مر على صيغة
الغيبة اى بخلهم هو خيرا قلت يمكن ان يجعل هو في الاية من وضع الضمير المرفوع موضع
المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لابد ان يقول او الفصل الكثير
بين الفعل ومفعوله الساد لا فتضاء له لئلا يجوز انه فليبق ضمير الضمير عن الظاهر
ولا يخفى ان الاضمار قبل الذكر او النكرة او الفصل لازمة في التقديم فالمفضل
الاضمار عن التصريح واخفاء ما هو لازم له ليتم القبح نحو على المذهب المختار
الاولى على الاستعمال المختار ولكانه اراد بالمذهب الاستعمال نحو ولم يحذفه وان جاز
حذفه فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سببه لانه
الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والالتفات الذكر
مختارا مطلقا والخفيفة مختارة مطلقا دون المجاز فلابد للكثرة مختارا مطلقا
منه امر زائد على الاصالة وهو هنا ما ذكره نحو ويكفيه الضمير فيحتمل الاضمار والحذف
مع امكان الاضمار كذا ذكره هذا العهد في الهندية وفيه نظر لانه اذا اراد انه لا يجوز الحذف

تصديق لقوله المقابل تقديم
الاسكون الاولى في هذا

بقوله لئلا يلزم

مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه يحسن فسلم قالجهة هو الاول الا ان يمنع
مانع اي اضمر على المختار وحذف على غير الا ان يمنع مانع منه الاضمار هو الفعل
المختار ومنه الحذف هو الفعل الغير المختار فعلى الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف
والاضمار هو ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيبحث لانه انما يتم امتناع التنازع
لو كان الافراد او التثنية او التانيث او التذكير لازما لمتعلقه وشيء منها غير لازم
بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع العطيتين المختلفتين في المفعول المفرد
والمثنى في منطلقا حال افراده بان يطلب هذا ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى
فيخرج عن افراده ويطلب الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده ثم وما استدل
الكوفيون قبيل لا يقال للفاعل انه يفعله لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم
حمل كلامه على العود المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف للضرورة انكسار
العزيز هذا ولا يخفى على ارباب الالباب ان ليس الشهد شيئا ولا يجب اما الاول
فلان اعمال الاول اولى عندهم بل يجب سماعا حذف المفعول منه الثاني او اظهر والبيت
شاهد لهم فشاهدته مع حذف مفعول منه الثاني انم واما الثاني فلانه اذا جاز
حمل البيت على غير التنازع لا يكون ضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار فتم
لا يستلزم عدم السعي لاحتى معيشة وابقاء كفاية قليلا من المال ونبغة طلبه
المنافي لكل واحد منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهر واما منافاة لعدم الكفاية
لانه

بدل من في المعول المفرد

اضافة المصدر الى الفاعل

لانه يجعل السعي مشتملا على الكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مشتملا عليها وعلى دفع
المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ عن الادنى ما يبتغى له من المعيشة كفاية قليلا من
المال لان ادنى ما يبتغى له من المعيشة قليل من المال لا قليل كثير لان هواجس نفسي قليلة
اطلب القليل من المال للمعيشة لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب لمصالحة الكل مفتقر
حيث قنعت بادنى ما اعيش وكنت اسعى لمجد المؤثل فكل شريف ينازعني فيه ويطلبني
في المعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل له بلا طلب وسعي كثير المنازعها ولا يخفى
ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه البصريون من قوله اي اطلب المجد والعز
فيبانه يلزم الفاصل بين الفعل وفاعليه بالجملة على جملتها في غير صورة التنازع فيكون مثل
جاءني وضربني بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال يجوز للضرورة تم ولكنه فاسد
هاهنا لان هذا الاستدراك فلنا لما ذكر في البيت السابق انه لو كان السعي في تحصيل المال
لادنى معيشة لكفى قليل من المال ولم اطلب المجد والعز فربما يتوهم متوهم ان سعيه شاعر
ليس مجردا لادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعل مجرد المجد ومنه التاثير ذكر في
توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا ان لا ارضى بسماعه اذ يقال تعوا اتعالم بفضله
عن القال ولم يقل ومنه فيدان دأب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل منه اقسام المرفوع
والمنصوب بكلمة منه مفعوله وفيها المبتداء خلافا لعامة فقهاء الذين يسمونه عندنا دونما مانع
فيه الفصل فتى مفعول فعل او شبه فعل الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم فاعله وبالجملة

خالفنا على هذا المعنى السعي البليغ دون السعي القليل

فلم يناف ثبوت الطلب عدم السعي البليغ

فاعل يبلغني

فلما جاء

مفعول ما لم يسم فاعله

يصدق على فعل المصدر المحذوف الفعال وعلى فعل الفعل المحذوف القال لحاضربا
القوم واضربا القوم واضربي القوم وامثالها مما لا يحصى فنبه منا بتخصيص اللفظ بقسم
منه اصطلاحا ثم حذف فاعله اي فاعله النحوي فلا يشكل بانث الربيع النقل ولا ان
فعل المراد بفعله والقوم هو مقام اقامة المفعول على وجه لا يخرج عنه المفعول فيخرج
انث الربيع النقل لانه ليس مما قام مقام فاعله الربيع بخلاف ضرب بهم الجمعة فانه يشمله
منه مفعول له بهم الجمعة نحو واقيم هو اي الذي هو ضمير المستتر الدال على مكانه فلا يبقى هم خلف
المعطوف عما يجب في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفعال على هذه الهيئة لهم في الفعال
نظر لان مقام الفعال ليس مقام انشاء الفعل او نسبته اليه مطلقا بل مقام انشاء الفعل
المعروف فافهم لكن بقي شيء في مقام المفعول لا في مقام الفعال فتدبر لكن هذا انما يتجه لمن يريد
بالفعال النحوي وقد عرفت بما بيناه غنى عن فعل اي الى المجهول فهو تاويل لعلهم الغرض له
بصيغة المشهور هو بناؤه لكل فرد غير معين اي لكل ظالم عاد كذا قيل وقد اتى الصيغة المشهور
بناء فعل هو الماضي المجهول منه الثلاثي المجرد لانه الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه متكلم بطريق
التمثيل فيكفي في معنى قطع وخيف ويعلم يجب تقضان كلام المتن لعدم شمول البيان بيانا لسر ازيد
مضروبا علامة قرينة في الكلمة وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفعال وبفعله فعل وبفعل صيغة
المفعول ولما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في اصلاح بيان المصنف بعذر
الاقطاع فتدبر ولا يقع المفعول الثاني منا باب علمت لم يرد به افعال القلوب فهو المتبادر

يل كل

اي غير مفعول المصدر ومفعول الفعل المحذوف فاعلها

فان الربيع فاعل لحوى لا حقيقي ولا الحقيقي هو اسم

وهو قولنا وكان تقول الآية

وهي كونه ماضي المجهول

اي صيغة الى بنيت للفاعل

اي صيغة الى بنيت للمفعول

هذا المذهب

يل كل

يل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نحو ان المناخر بنا جعفر واذ للما تقول
ان يكفه اه ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائم اذ لو اقيم مقام الفعال لا يكون مسند اليه بانه
تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول
الاول لفعل هذا مقام الفعال مسند اليه بانه تام فليجز كون المفعول الثاني مسندا او
مسند اليه بما تقول ولا الثالث منا باب اعلمت قلت لو اكتفى بعطفه ولا الثالث لصح لانه
لا ثالث الا الباب اعلمت قيل يقع الثاني ايضا نحو والمفعول له بلام قيل مع اللام ايضا
لا يقع نحو لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد
منه بما فارق بينهما وبمكنه بانه بان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب
يدل على قصدها بخلاف المفعول له فانه لا يقتضي العلية وانما يعلم عليها بالقصد
كقصدها هنا اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك تنبيه على ان الكلام منا عطف
لجلد الاسماء على الفعلية وليس قوله ومفعول له منا قبيل عطف المفرد وانما هو من
هذا الاضمار لان الاول سيق على انه لا يأتي في المفعول له وفي هذا الاحتمال يجلد
اسلوب البيان ويجعل ذلك عدة والاولى تفسير كذلك بالمفعول الثاني منا باب علمت
ليكون اشارة الى واحد بعينه فتي يعني له تعيين وجوب عند البصريين وتعيين او
لغة عند الكوفيين وبعض المتاخرين يدل لهما قراءة الشاذة لولا انزل عليه
القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني لنجزي قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم

والقائم مقام الفاعل المصدر المضمر

اي جواز كون الشيء مسندا ومسندا اليه كون احدهما سنادا بيانا تاما

قائم هو الذي هو مسند الى الاب

احتراز عما اذا كان اسم المفعول مسندا ومسندا اليه فانه تام

او لجواز كون الشيء الواحد مسندا ومسندا اليه كون احدهما الاسناد بيانا تاما فيقوم قائم مقام الفاعل فيكون مسندا اليه

اي عطف المفرد على المفرد

اي عطف الجملة على الجملة

اي دليل الكوفيين وبعض المتاخرين ما قدمناه

اي على قوله ولا باب المفعول له

اي مما ذكر والذكر اه

لانه كذلك وضع للواحد

وكذلك بجي المفعول وجعل الاول لعربة اشد مناسبة بعوله فالجميع سعآء وبهذا هذه القاعدة
وقاعدة ان المفعول الاول هو باب اعطيت اولى من الثاني تنافي اذ قد يكون المفعول الاول
منه هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما اذا اضيف الله شيأ لانه باني الى الله اليد شيأ
نحو لشدة شبهه بالفاعل الحقيقي اذ يقال هو ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك
غير المفعول به قائم مقامه في انشاء الفعل المجهول لان الفعل المجهول وضع للايقاع
على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بغير من التنبيه و
التنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب و
المنوب وهذا يقضي ان يكون المنوب بحرف الجر منصوبا للمفعول به لا ظ فجعله مع غيره
على السعآء لعدم تحقيق المقام وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر في قولهم ضرب
في الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى على مضروبية الدار بضرب منه
التنزيل نحو وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزمان والمكان المعينين في التمثيل حيث قال يوم
الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا للتنبيه
على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة
لدلالة الفعل عليهما على ما قبل وعلى هذا ينبغي ان لا يجعل قيام مضاف به مبهم نحو
الايام مقام الفعل بابا يقال ضرب شخص وكذا المضاف بعاطة اذا كان في غاية
العموم نحو ضرب في مكان ما لانه فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول منه

باب

الى ذكرت آنفا بقوله واذا وجد المفعول به الخ

اي هذا التعريف

اي ليكون قائم مقام فاعله المنوب بواسطة اي لا يصح اقامة غيره مقامه

اي غير ما به المفعول ومنه ومنه وغيره

للبهلة

الفاعل

يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنبا فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون

باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المتعلم وفي بعض النسخ منه
الاوجه ان المرآد ومن القائل وفائدة التنبيه على انه منه ملحقات القائل ولذا
جعل الرفع علم الفاعلية للتلازم العاقع بينهما ولا شك ان اخفى لهما حتى ان بيان
وجوب تقديم المبتدآ تكفل ببيان وجوب تاخر الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر
الى المبتدآ ووجوب تعريف المبتدآ حيث يعرف الخبر يصح ان يجعل مسائل انيهما شئت
تقول على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول منه المبتدآ لان القسم الثاني مما اغتفر للضرورة
حيث لم يوجد وجد لا غير آبه سعه الابتدآ وقال نحاة المغاربة في نحو عبد رقصه انه خبر
المرفوع بعده وتكلفوا في اقامة الزيدان بابا اضلد فاما ان الزيدان قوضع الظاهر
موضع المضمر فقالوا اقاموا الزيدان فاضمروا على احدهما تفاديا عن التكرار فصار
اقاموا الزيدان قارئ يكبو اما ترى منه التكلف هربا عن جعل المسند مبتدآ وتبعهم العلامة
الثاني المحقق التفتازاني فقصر في نحو في بيان المبتدآ على القسم الاول ولا يخفى
ان الظاهر على ما هو الاصل فيه فاعل نحو اي الذي لم يوجد قبله عامل لفظي اصلا يعني ش
ان التجريد مجرد عنه بمقتضاه وهو يستلزم الوجود وقيل وجد الاتيان بالتجريد تنزيل
امكان الوجود منزلة الوجود لها في ضيق فم البئر وصعر جسم البعوضة فلا نبه على ان
الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوية فكانه تجرد الاسم عنه ومنافيه آنفا هذا الجر
ايضا التفسير اي التجريد عن العامل بمعنى التجريد عن جنس العامل حتى يدخل الى السليبة الكلي

الزيدان ح

اي فاعلا ما في النسخ على هذا المراد

ان المراد ان بيان كل واحد منهما بيان الآخر وجعل بعضهم الاول بيانا لان الكلام في المبتدآ والثاني للخبر وهو ظاهر

اذ الكلام في المبتدآ

فاته يفهم اولا من قول المص المجرد كما ينتفي العامل اللفظي ثم جرد وليس كذلك ثم دفع الشارح ذلك بتفسيره بقوله اي

لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس ما الحجر عنه تعانق المبتداء والخبر قبل تعانقهما
الانتقاض بعلهم بجسكين زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرح عنه تعانق المبتداء و
الخبر مسند اليه ومنها قال لم يحمل على ما قيل لا يعبد عنا الفهم يحجر علينا انا ما ارتكبه الشارح ايضا
بعيد وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكفر مع قرائن المعنى لئلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم هذا
تقييد بعيد ليس لنا في الكلام مقيد الا وجدانا يعتبر بعدم الحجر اي المجرح لفظا او معنى بانا
لا يكفر منا العامل تاثير في معناه وانا اثر في لفظه او بغير في التعريف فيدخل نحو زيد قائم اي الآن المجرد
عن العامل اللفظي مسند اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرد ليس مبتدا بل مضاف اليه
هذين المفهومين وليس للمبتداء مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلم قال وعن المبتداء
بالمعنى الثاني لكان اظهر واقيد لا نفع فليكن معنى المبتداء المفهوم المتحد بينهما فلت هذا
مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يعد مما وضع له اللفظ والا لم يوجد مسند اليه لفظا اصلا
فكلما او لمنع خلو لان المبتداء لا يخلو عما ان يكفر ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع لان كلتيهما
ما وضع لهما المبتداء فتدبر قال الامتناع بجمع بينهما فيما ان او لمنع الخلو دون الجمع ايقاظ بان بشيء
فقد يعد وما احضر عنه بفعله مسند اليه جميع الاسماء المعدودة وكم الفعل الا انا يقال لم يلتفت
اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه ينبئ ان يكفر له عامل ولا يكفر
لفظ لكنه ينبغي ان يجعلها في مسلك ما احضر عنه بفعله المجرد عن العامل اللفظي ولا يقصر على ما

ذكر قوله بعد حرف النفي هل ولا او الى الاستفهام الاخصر الشامل لهل قولنا بعد حرف النفي
والاستفهام والاخصر مبتدا الشامل للهمزة وما وغيرهما وهل وكلمات الاستفهام قولنا بعد النفي
الاستفهام مثال الغير ما قال الشارح نعم ما قال غير انه سوق على زعمنا فدحضى بانهم والحمد لله
كهل وما ومنا نحو منا ضارب زيد وما قاعد بل زيد على ان يكفر منا وما معمولا ما النافية وعنا كبعولة
جواز الابتداء بها غير استفهام ونفي مع قبح والافصح بريء ذلك احسنا وكانا المصنف لم يعرف
بقلة المرد على من جعل اسماء الافعال مبتدآت الى بضمير الفصل الدال على حصر المبتداء في الخبر
فانه قد راى لذلك ما صرح به شارح التلخيص قدس سره نعم وعليه قول الشارح فخبرنا عند
الناس شكم فخبر مبتدا وكم فاعله فبقيد نظر الاختصاص كون فاعل نعم التفضيل ظاهرا في مسلك
الكل فتعين كون نا خبرا مبتدا وكون منكم مفسر المحذوف تقديره فخبرنا شكم عند الناس فحذف شكم
بفعله شكم ولو صح ما ذكره لصح اخبر نا فيشتق فاعدة جواز الامر بنا به لانه منا جواز
الامر بنا لانه منا جواز الامر بنا وفيه خروج عن القاعدة لان خبر اليس مطابقا للمفرد فافهم
ويعتبر دائما نقاضا القاعدة بقولنا اخبر عند الناس انا فتى راجعا لظاهر وما يجره مجراه
فتى يجعل الظاهر بمعنى الملفوظ ظاهر في بعض الشروح لان اغلاء اللفظ منا معنى الاصطلاحي
بالكلية منا غير ضروري لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم منا الحقيقي والحكمي
يعد لم يتم التعريف لانه يبقى صفة راجعة لمضمر راجع الى العامل في صورة التنازع نحو
اضاربني وضربت زيدا اذ عمل حكمهم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف انا قائم ابعد

زيدٌ فاما اقائمٌ خبر زيدٍ مع حذف التعريف عليه واجيب عند بتقييد الصفة بانا لا يكون غيرها

صالحا لانا يكون مبتدا وهو مع بعده يشكل باقائمٌ يزيدٌ فان غيره صالح لانا يكون غير مبتدا

وهو زيدٌ فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام انا يكون اعتماده عليه في العمل وفي

فعلنا اقائم ابوه زيدٌ اعتماده على المبتدا في العمل فان طابقت الصفة الواقعة

بعد حرف النفي والف الاستفهام نيته على انا ضمير طابقت ليسند على ظاهره اذ لو كانا على

ظاهره للزم ان يجعل في الصفة الرافعة لظاهر امران ولا يخفى انا الاوضح الاخصر فانا

كانا مفردا اي المرفوع ولا داعي الى ما ادى به المصنف ويشكل الفاعدة بفعله تعالى ارأيتك

انت عنا الهتي يا ابراهيم فانه مطابق للمفرد وتثنيتي للتثنية مبتدا والا لزم فصل بين

ارأيتك ومفعوله باجنبي وهو المبتدا ويشكل ايضا اقائمٌ رجل فانه هو للتثنية فاعلا دون كونه

مبتدا لعدم ما يخصصه به ويشكل ايضا اطالع الشمس فانه نطابق المفرد مع تثنيتها

للتثنية مبتدا اذ لو كانا خبرا لوجب اطالعة الشمس نحو جاز الامران اذ قيل كانا زيدٌ مبتدا

ينبغي ان لا يجعل اقائمٌ زيدٌ لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما في قام زيدٌ

واجيب بان قام زيدٌ ينبغي فيه كون زيدٌ فاعلا يجب بحسب احتمال كونه مبتدا ولا مرة لانه يشتمل

على خلاف الاصل بخلاف كونه مبتدا فيلتبس المقصود النباسا شديدا بخلاف اقائمٌ زيدٌ فانه

الفاعل يشتمل على كون قائمٌ مبتدا على خلاف الاصل وكونه مبتدا يشتمل على تقديم الخبر على خلاف

الاصل فلا يجتمع المقصود بسبب كونه خلاف ظاهر كل الاحتمالات فيجعل الامر اول الامر ضرورة في تقديم

فاذا لا يصدق التعريف عليه فانه يصلح غيره لانا يكون مبتدا اعني زيدا م

وانما ارأ في الصفة الرافعة للظاهر لا يجوز فيه الامران بل يختص كونها مبتدا وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر ؟

جواب

الجواب الصحيح عن الايراد المذكور

وهو تفسير النظم الطيبي للمستدرك

وهو جعل المبتدا مستدا

33

الخبر

لخبر في زيدٌ قام حتى يركب الالتباس المذكور اجلها وفي اقائمٌ زيدٌ يجب تقديم قائمٌ لتضمنه الاستفهام

وتعلق الاستفهام به المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لانه فالضرورة قاضية في اقام زيدٌ

قلت لا ضرورة لجواز زيدٌ قام بخلاف قام زيدٌ اقائمٌ زيدٌ اه فيه ان المراد بالاسم المجرد اه قيل انما اريد بالاسم

الاسم حقيقة نحو زيدٌ قام بخلاف قام زيدٌ اقائمٌ زيدٌ فان المراد بالاسم ما يعم هذا الاسم حقيقة او حكما

دخل فيه الخبر المحلل لانها في تاويل الاسم فزيدٌ بقيد في قوة زيدٌ ضاربٌ وسيصرح بانا تقييد الخبر

ليشمل شاملا للخبر المحلل لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند محققي النحاة الجملة

على صرافتها خبر منا غير تاويل بمفرد فيناء كلام الناظر عليه نعم يجتمع انا المنصوص عنه ذهب الى تاويل

الجملة الواقعة خبرا صريحا به في ايضاح المفصل وبناء فعله فيما سبق ولا يبقى الكلام الاتي

انسبتها او فعل واسم عليه وقبل الاولى تقديرا المرفوع لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق

التعريف على بعض لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يبعد عليه ما يجد على تقدير الاسم منا بانا المراد انا كان

الاسم حقيقة

الرد بالمذكور ولا يخفى ان المرفوع منا احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرفا فيرفع فيعرف به دور

على ما عرفت في تعريف المفرد عند المتقدمين فلا تغفل قول ما يرفع الاسناد به يشعر كلاما بان

التركيب منا قبيل انشاء المشتق الذي لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة وقد جعل بعضا العبر

والنزوا ولينه كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للتسبيب اي الاسم المسند

بسببه لان اللفظ سبب الانشاء المعنى الا انه يجد ان يجتمع بوضع الانشاء اي الالفاظ

بصفات المعاني فيفعل اي اللفظ مسندا او مسندا اليه ما سبق في تعريف المبتدا فلا حاجة الى ذكر الباء التسببية

الكوفي بتقدم الاوصاف

فصل

أو يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء الاقرب اى يرد المسند الى المجرد

أو يجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس للمجرد

والفعل ملابس بالمعنى للعامل اللفظى اذ لا يراد بالمجرد كتب في الكتابة وكانت النكتة في تغاير العبارة

ان لا يشبه بالمسند المذكور في تعريف المبتداء ومع هذا لم يفده فائدة والا لاحاجة اليه انتهى

ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عنه معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف

المبتداء فاعل المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعل مسند فيه فالنكتة ليست بذلك فصل

وعلى التقديرين خرج بهذا القسم الثاني ضميره راجع الى المسند فيه فانه خرج الصفة التي هي خبر المبتداء

لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتداء واجيب بانها لم تسند الى فاعلها الا الاسناد هو

النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتداء فيه ان جعل الاسناد

في تعريف المبتداء بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف الفعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا

او قد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتداء اعم من الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق ضميره ويتجه

انه يدخل في الخبر نحو زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولاتها كالفعل الا انه

اجري اعراب الخبر على جزئيه العامل فيه وهو الصفة فتدبر

ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتداء او يسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتداء وهذا

الابتداء يعينه عامل في الخبر لاقتضائه للمبتداء والخبر على السماء كذا يستفاد من الرضي فلا يحمل عبارة

الشارح على ان تجرد الخبر للاسناد الى شيء عامل فيه ومسمى بالابتداء عنايته وهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء

صاحب

صادق على ما قام بالحيوان والتعريف الصحيح بتجريد المبتداء عن العوامل اللفظية فصل

لانا المبتداء ذات والخبر حال هذا انما يتم كليا لو لم يجز جعل الشخص خبرا ويجب ان يقال

هذا زيد بيدا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثري فيدل هذا الدليل جاز في الفاعل فيلزم ان

يكون اصل المتقدم فليتأمل نعم لانا جاز ان يكون الفاعل عليه يقدم على الفعل ايضا الا انه

منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل لداعي الفعل والداعي

متقدم على ما دعا اليه فهو جاز في دار زيد واضطرابا في صحته في دار قيام زيد جعز

الاخفش لان المضاف اليه المبتداء لشدة اتصاله بالمبتداء في حكمه فقد جاء في كفاية ضرب

الميت وسعد آخر ونحن وقد يكون المبتداء نكرة لا يخفى ان المنتظم هو ان يجمع بينهما فعلم

واصل المبتداء التقديم وقوله واذا كان المبتداء مشبها لا على حالة صدر الكلام يجب الى آخر

مباحث التقديم والتاخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتداء وكونا جملة على بحث

التقديم ليتحقق بنى الاصحاب الثلثة التقديم وتعريف المبتداء وافراد الخبر اذ نية على اصالة

التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتداء نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله و

لخبر قد يكون جملة والتوقف بعضهم بما هو هنا تنكير بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر

جملة والعذر شبيه بالعذر اذ لا يندفع به لامكان الجمع بنا على فضل التقديم على الاصلين الاخرين

قوله اذا اختصت بوجه ما يقال الاخصر الاوضح اذا اختصت بمثل ولعيد آه وبعد فهو

انه يوجب التخصيص بما ذكره مجملا في عبارته فانها لا يوجب قوله اذا بالتخصيص بقبل اشر اليها

فيقرب بها المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد انها مرتبة او فعل الشعف على ادخل
سوقا في قلة الشركة غير طاهرة وهم انه يقبل الاشتراك بالتخصيص فلا ينعدم الا انه خص
بالذكر لما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدأ ثم وجب وصف بالمعرفة تخصص با
لصفة قيل لا معنى لعدم صحة انسان خير منا فرس صحيح جيد ناطق خير منا قريب
بل صحيح جسم ناهم خير منا حجر فلت ما ذكر سر نحوي لالتزام العرب تخصيص النكرة في
مقام الابتداء ولا منافاة في الاشتراك لذوي البصائر ثم ومثل قولك لرجل في الدار
ام امرأة وما تخصص بوجد جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال لرجل او يقال
امرأة فلم تخصص بعلم المخاطب بكونه في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل
اصلي عندك انه في الدار ثم قال اي منا الامرين المعلوم كونه احدهما في الدار
اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والدافع التخصيص عند المخاطب وهو
مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا لان الخبر لرجل معلوم لديه انه في الدار وهو
مستفهم عنه تعيينه فعلم انه ينبغي لديه التعيين في الجواب فاستفيد من الكلام ما ينتفع
به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجعل رجل في
الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص في كونك عظيم النفقة الساعد هو الصفة مع
جعل كونك النفقة الساعد نعتا لكل واحد منهما الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما لكن
مراده رجل لم يقصد عنده فعله وفي الدار خبره ولا اثر الى الظاهر وتبديله ضمير مبتدأ

كونه

كونه خفيفا او كما في المعطوف على المبتدأ هو كما في قاعة البيت خير وفقت
في خير النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت اي تخصصت حكما لانها
وان لم يخصص قبيل الاشتراك او رفعه لكنها تؤخر حكم ما فيه اشتراك في النفي فلا يرد انها
تقبل الاشتراك التخصيص ليعم الافراد ويعلم بالخف هنا وكذلك كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو غرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في تعيين قلة
لجرادة اذا فلت عما امرهم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتدأ
كثير وفي المقال قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخر بخلاف ما في خبر النفي فانه يستوي فيه
المبتدأ والمقال وغيرهما اذ قد يستعمل آمرا لانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص
بالنباح المعنى فيه مسامحة اذ المراد صفت الكلب وقد ينبح على ما في
القاموس وقد يكون خبرا لا بالنسبة الى الكلب ما بالنسبة الى البيت فقط وفيه نظر لانه
بهرا اذا رأى الحبيب للنشاط لانه رآه غير اجنبي وبناصر اذا رأى العدو لاضطراب
حيث يراه اجنبيا فيقدر وصف وقد يكتفى بجعل التنوين للتعظيم والاول اشد بالوصف
انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا تغفل فالمثال انما يكفي للتخصص بما
يختص به الفاعل اذا استعمل في نباح معناه واما استعمل في نباح غير معناه فالمثال
انما يكفي للتخصص بالصفة وهذا مثل قولهم في الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار
اصل التركيب واما باعتبار معنى التقليل في التركيب فقيد من غير حاجة الى التخصيص

تخصص حسن

النحوي الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والمجاب
بها للقسم والعائد محذوف تقديره ظلموا بها كلهم ولولا ولما وكيف وجائز
لم يغز ما بالفاء ولا باذا المفاجاة والعائد صفة اسم او حرف والتابع لما لا
محل لها من الاعراب فلنكتف على ذكر مثل هذا بمحل حتى نفصل لك المما سنفصيلا معينا
قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فالظرفية
جملة على حدة لانتقال انشاء الفعل الى الظرف ولهذا انث فيه ضمير كان فاعلا للفعل
ولك ان تفعل لم يذكرها لانها سبقت منا غير مرة بل منفصلا بهذه المسئلة قوله فلا بد
في الجملة وكذا في المفرد والمأول به وقال الكسائي لا بد في خبر كان مطلقا من عائد و
استدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا فالواو مع كان زيدا قائما قوله ولا
فرق بين خبر كان وخبر المبتدأ وايضا ما في خبر كان المقارنة لها فهو بمنزلة
الفعل وقوله فلا بد من عائد الظاهر فيه فلا بد هنا من عائد لانه اسم مضاف للفعل فيه
عائد به هو الظاهر الا انه عاد على بعض اللفاظ في شبه المضاف وجعل من عائد
خبرا بعيدا من غاية المعنى قوله كالام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع
الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صالح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد
فلا معنى لجعله فيما ليس فيه قوله ووضع المظهر موضع المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا
وفي غيره جائز في جملتين مطلقا هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز من غير سعة بشرط

المبتدأ قوله علم ان ما ذكرته بعده موصوف يصح استغراق آحاده في الدار لورد عليه
ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يقال ما ذكرته يعلم ان ما هذا سبيله نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى
ان يقف المخصص بتقديم الخبر على الظرف قوله هذا هو المشهور فيها بين النحاة اما اشارة
الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع مبتدأ فيكون قوله وقال بعض المحققين
منهم الخ بيانا لرد او اما اشارة الى ما ذكره في تفسير السلام عليكم والمضاف هنا الا
اشارة الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي والايجاز الذي نظمها
في هذا المقام فارجع اليه ان كانت لك المرام قوله وقال بعض المحققين يقال لا تنافي
بين كلام النحاة وبين ما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما رأوا ان المبتدأ لا تفي
فائدته بالتمييز بين المقصد من الحكم على النكرة وغيره ظنوا انه لذلك يتخصص عند الفائدة
ليكفل على بصيرة ما في الحكم على النكرة قوله ولما كانت لخبر المعرفة فيما سبق مختصا
بالمفرد يرد عليه انه لا يصح حصر المصنف الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم
قوله اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا خبر المبتدأ من يجعل التي لها
محل لها من الاعراب وحصروه في سبع لخبر والحال والمفعول والمضاف
اليه وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها محل
من الاعراب والجملة التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصروه في سبع المستفتح
وتسمى ابتدائية كما سيجيء لجملة التي صدرها مبتدأ والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا

اعتراض على الفاضل الهندي والصفور ظا يجوز ان يكون لا بد منصوبا بنزع الخافض مع ان حذف الخافض مع ان غير مقيس بالمضاف مع انه مبني بالاتفاق

ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا فقولنا لخبر تفسير للمبتداء الاولى
عينها المبتداء ليشمل قولنا الشمس زيد قائم وقولي عمرو فاعدوه وقد يجذف
العائد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فيكون الخبر عين المبتداء لا يقبل الحذف ووضع المظهر
موضع المضمر للتكثير يقوم مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن
الا الى الضمير فعل لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف شائع كل ما قام قرينة وليس
كذلك بل حقه ذلك بالضمير المحذوف وربما اذا كان في جملة اسمية يكفي المبتداء فيها حتى انها
منه مبتدأ انها واما في غيرها فغير المرفوع لا يجوز الحذف ووقع المنصوب والمجرور سماعي فقولنا
تحف الكريمة في محاسنه الكرد خاز رده شد يار مهذب انتهى وتفصيله ان الكدائي عمر
وشفا والوشق بسكونها صاغا والقلع ازيغ امداد والمداد المداد وقوله الكدائي الكدر منذ
ويجوز المجرور بهنا حال مما ضمير بينها قبل تم تقديم الحال على العامل المعنوي قال الاولى ان
يقدر حقرا وان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقوله اليسمنا شغاوه هذه مبنية هذا المثال
صفة شغاوان فعل وخلا وقع ظرفا اي في الذي وقع ظرف زمان او خطا الظرف عندهم اسم
لظرفي الزمان والمكان وهم بنا محقون فمطلقون على الجار والمجرور وهم بنا محقون فمطلقون
على ما هم بالجميع فالشارح جرى على الشامخي الاخير تبعا للفاكهي فظرف الزمان لا يقع
خبرا عن جثة لا يكفي مجردا فلا يقال زيد يوم الجمعة وهذا العجائب ما وقع لبعض فهذا
المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاصه
المراد من الحكم عدم جواز الاخبار بالزمان عن الجثة

ان مبتدأها الاول

بخلاف الهلال ليلة الجمعة

الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على تعبيرنا قولنا الزمان يخبر
فيفيد لما لا يعرف ان الزمان يجذف في الجر ولا يخفى ان الزمان يخبر عما قبل الهلال لليلة
الجمعة فلا اعتراض عليها نقل الاعلى ما قال في الناظم قوله فالاكثر وهما الخفاء وهم البصريون
لو كان التقدير بالجملة من البيتين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فقدر بالجملة خلافا
للكوفيين فالظاهر ان التاويل بالجملة لا يختص وقوعها بعد ما يلزم الاكثر وقوله على انه اشارة
الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف مضافا فيما المبتداء اي حكم الاكثر
انه مقدر بجملة لا اصف فعل وما ول بجملة اول التقدير بالتاويل لان التقدير يلزم منه
التاويل والعرف عن الظاهر ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا يكون معتمدا مع
انه ليس بمقدر بل مذكور ومنه بجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه ما يجب ان يعتمد
عند الابصار ومما لا يبعد ان يقال ان التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته
به اي القرن ملحق بالجلد ومجموع منها وما يلي البيتين ان التقدير بمعنى التعيين
يقال القروض المقدرة في كتاب الله تعالى اي المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم على جملة
عند الاكثر ومعرف عند الاولين فعل بتقدير الفعل ذلك الفعل العام كالحصول والكون الا
ترى اني حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عاملا عاما وضعف بعض المتاخرين
انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بسبب المقام واما قوله نقلا فلما ان آه
مستقر عنده فالاستقرار فيه بمعنى الاستقلال لا بمعنى الحصول العام فعل بخلاف ما اذا قدر

والمطارح جمع طرح وهو موضع يطرح فيه الشيء والانظار جمع نظر وهو الفكر

اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة مشتملة
قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل حاصل ابوه او ما حاصل ابوه وهما جملتان قوله
فاعل ساد مسد الخبر
لان الفرق لا يدرك هنا متعلق بقيل اتفق النحاة على ذلك وفيه بحث لان الفرق لا يدرك
هنا مطرد في المظروف في زيد في الدار وهو زيد لا حاجة الى امر آخر قوله الفرق بكونه
ظرفا لا جرمنا منع زيد منافيا جدا وتنكيره او خصوصه او غير ذلك فلا بد من تعذر
ليتم البيان قوله والاصل في الخبر الافراد قيل ينبغي ان يقال لانه اسبق قبولا
للربط قوله لتعلق معنى وجب له صدر الكلام وهو معنى تغيير الكلام كالاستفهام والتمني
والترجي الى غير ذلك قوله وذهب بعض النحاة كأنه لم يقل وذهب غيره لئلا يتعقب بمنافي
لسيبويه في قال بل غير سيبويه فقد عقل قوله معرفة وكونه منه نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة
عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب
منع كونه منه نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان معناه اهذا ابوك
ام ذاك ولم يقل فان معناه اي رجل ابوك كما في قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه
ومما الجائز سيبويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار عنها قوله التفصيل في جملة وقعت
صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كان مشتا ونحو لو كان الشيء بين عنا قبله او
كان المعرفة الكلي الا انه يعني عنا حمل على التساوي في مرتبة التعريف فالمراد التساوي
في صحة الوقوع مبتدأ قوله او كان الخبر فعلا له اي صفة فعل بفعله له قام ابوه زيد

وما يجب فيه تقديم المبتدأ اقتران الخبر بالا كقوله تعالى وما محمد الا رسول وهذا الاختيار فقد ورد في الشعر تأخيره كقول الكميت فيا رب هل الا بك النصر يرتجى عليك وهل الا عليك المعول وكذا في اقترانه بمعنى الا نحو انما انت نذير ح / مرتب

وهنا آخر

قام ابوه

38

قام ابوه وبفعله صفة خرجت الزيدان فانه لان الخبر ليس فعلا صفة كذا قيل
وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صفة فلا حاجة لاخراجه الى قيد له معنى
فعله او كان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعله قوله لئلا يتقدم المبتدأ على الخبر
في هذه الصورة ليس الخبر مفيدا بفعله في هذه الصورة والا لكان القيد لغوا لاغناء
الشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشارة الى ان الخبر جزاء للشروط متعددة قوله
او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجب التقديم في هذه الصورة
وجب التقديم
مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان احق قوله كالاستفهام
قيل لا يتضمن الخبر هنا معنى الاستفهام وان التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قام زيد مما يجب
فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه يتضمن
الخبر معنى النفي قلت تقتضي صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم لا يغير حرف
النفي معنى الجملة فاعرفه قوله لتصدره في جملته وجملته ما بعده قوله او كان الخبر بتقديمه
احصر تعين كون الخبر بتأخيره مصحح الكلمة مبتدأ او نحو زيد قائم فان زيدا انما يصح كونه
مبتدأ لتأخره قائم حتى لو تقدم قائم يجب كونه فاعلا قوله اي لمتعلق الخبر التابع لكل
لم يقل المقدر او لجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل مثل قولك آخر
والاقصر لا صح ان يقال اي لمتعلق الخبر الذي يشتمل تقديمه عليه ولما اراد بالتعلق
تعلق الجزء بالكل دون تعلق الفاعل بالمفعول لان المتعلق بالخبر تعلق الفاعل بالمفعول
على الله

خبرا في المبتداء في مثال على الله ... مع انه لا يجب تقديمه وقد يقال انه اراد
بالمتعلق تعلق الجزء بالكل ودون العامل بالمعمول ليشمل مثل قولنا كل رجل ضيعته والفضل
للمتقدم فقوله الكل فالجزء خبرا عنه اي المضاف عند العاطف مع اسمها وخبرها الماول
بالمفرد مبتداء اما الجزء عنه اي لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتداء اراد الشارح التنبيه
على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما بتركيب منا اي لم يعرض لاصلاحه لظهوره
بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام المصنف اصلح الله شأنه وحسن تفهمه
كلام المصنف على ظاهره اذ قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى انه لا اني عندي انتفاء قائم
وتأويله عندي تحقيق قيامها فتأمل والتحقق معنى من التحقيق الذي هو اي ما ذكرت المصنف
هذا اذا لم يكن اي بعد اما نحو اما انا فذاهب فلا اصدقه فلت هذا اذا لم يكن انا في
يتعين موقعا للمبتداء نحو اما انا فذاهب ولولا انا خارج وخرجت فاذا انا السبع
حاضر التخفيض بعد اما من ضيق العطف فلت نعم الجزء على المبتداء في جميع هذه
الصور فان قلت ان كان المفي على ما ذكره لكان الشرط ماخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان
المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء وهو في كل واحد من هذه الصور فالاولى في كل بد
من هذه الصور قوله وقد يتعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه فيجب تثنية التفضيل
فقد قام تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كزيد وعمرو قائم وقاعد ولم يقيد بوحدة
الكلام فيكفي المعنى وقد يتعدد الجزء في كلام واحد لا بد ايضا كزيد ابوه قائم فانه

يتعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومنا ... والتحقيق ترد اللفظ
يعني المفي التحقيقي والمجازي منا غير صارف منا التحقيقية فعل فانها في التحقيقية خبر واحد
لانا المقصود اثبات الكينونة المتوسطة فان قلت يلزم خلو الجملة منا عن الضمير فيكون خبر انا
الضمير على انه يكذب وجوب هذا انا خلو انا حاضر قلت اعتبر في كل منهما ضمير ايجاز
المجموع ثم اجري على كل اعراب استحق المجموع قوله وفي هذه الصورة نرى العطف
اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتداء نحو هما عالم وجاهل فانه رجح العطف
واجيب انه يجمع المتعدد في هذه الصورة بالعطف او لا يجعل خبرا للمبتداء ويجب
ان يكون هذا الخبر جامدا للعطف او تقديرا لئلا يلزم خلو الجزء المستغني عنه ضمير المبتداء
فهما عالم وجاهل في تقديرهما برجل عالم وبرجل جاهل قوله ولا يبعد ان يقال مراد المصنف
يتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو الملائم بالحكم بامتناع تعدد القائل قوله وقف
سيبويه الاول للثاني او للحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على تخفيف
الشيخ الرضي انا معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة الى التكلف في ادراج هو
ما ليم منا نعم فقنا الله واياكم قوله فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي
خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولا يدفع هذا الحكم بشذوذه لكثرته ولو جعد الورود
على ما قالوا ان كون النعت معلوما ليس سببا لكونه من الله ولو قيل بتعليل افعاله
تعالى بالغرض لكان سببا الى ظاهره بتضمين معنى الشرط فوقوع النكرة مخبرا عنها في هذا الامثال

وانما جوزه بمثلا لان خلو الخامس عن الخبر ليس لازما لان المرجع الذي هو المبتدء ليس بخامس ولا خلو ايضا كيف وهو مشتمل على هذا الضمير وباسم التفضيل فظهر ان الخلو مشتمل من الخلو في الظاهر والمعول تامل

(رجل شديد رجل الايك)

غفلة عن سهولة حمل العقاء على قاعدة الاعتزال فعلى فشبه المبتداء الشرط لكن ه

قصد الشبيه لازم للشرط اذ لا فائدة لدعواها بخلاف المبتداء فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا يصح الدقع على الخبر ولن وجد

اشارة الى الفرق بين الشرط والمبتداء الذي نقضنا منه الشرط ما تامل

الذي نقضنا منه الشرط

ج بجزاء ومنها لم يشبه لهذا قال وجد عدم لزوم الفاء هنا كما ان المبتداء دخيلا في معنى

اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدء الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا تحذف الا ضرورة كقول الشاعر اما القتال لا القتال لا بكم اي فلا قتال لا ولا ضمار في المقول كقوله تعالى اما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال اكفرتم

الشرط فانه غير عرفا فعل الاسم المعوض بفعل حاصلا كان او قابلا على معناه او غيره

على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والاول ههنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا ينحصر هذا فيما ذكر لان المبتداء الذي دخل عليه اما والمبتداء الذي يكون احد الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقتضي مما يقتضي منه العجب

فانما مدفع اما والاسماء المتضمنة كالشرط في وجوب الفاء وليست مصححة لدخول الفاء

ولا تقض بالاسم المعوض باسم القائل او المفعول لانه المعوض بفعل معنى فعل او النكرة

المعوض قد يتما اي باحدهما قال الاولى به ايراد الضمير فعلى ان المعنى الذي تقرونا

لان التمائد او المعطوف والمعطوف عليه باو يفرد غفور

مندفان فلا فلكم نعوض باما الفاء ههنا نائبة اذ المبتداء المتضمنا بمعنى الشرط يجب ان

بفيدا العموم كلمات الشرط ورد باما الشيخ الرضي مرحى باما قد لا يجب فيه ويجب عليه

يا ما معنى الشرط ههنا منتفية اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة وقد قعد بانه

سببية للحكم بالملاقاة فعلى كل غلام رجل يا بني اه فيا بني صفة رجل فان قلت كل رجل

يا بني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكفي لما اضيف اليه كل لا لكل

على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوفية المعنوية لا

لفظا او الكل المحيط لافراد الموصوف بوصف معنوي فعلى والشرط وجزاء منافيل

الاخبار اي الجملة الشرطية لا يكون الاخبرية فلا بد ان الجزاء قد يكون امرا وقد

انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصود كثير الدور اي فيما يبتغي الناس

يبعد ان يكون مهملا نحو هل اي كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع

بانه لم يقع لشائع حرف الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة ويدفع الحاجة بان يقال

هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويجب عليه ايضا ان وجه المنع

في ليت ولعل لعلك ان كونهما من بابي الخبرية لوجب ان لا يمتنع يا باي كان وعلمت فالاظهر

ان يقال ان قواطع الابتداء اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذي هي

تضمن المبتداء فضعف معنى الشرط لانتفاء لازم المبتداء الذي هو الصدارة فلم يصح دفعا

الفاء في خبر المبتداء لضعف مقتضيه وحقا كانا الغيا لعدم الدقع على خبر ايضا الا انه

لعدم تاثيرها في المعنى كالعدم وعدم منع ان المقتضية لا الحاقها بالمكسورة فعلى

فانا قيل يا باي كان اقول يجعل ان لا يكفي المنع منا جيت التبع والاستعمال الا في

في ليت ولعل وكذا الاضلاق الى نحو في السهيل ان المنع منا جيت التبع والاستعمال

انما يخفف في ليت ولعل وكذا الاضلاق على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة

واما المنع فكانا والاضلاق في غيرها فمنا باي الغيا

في قوله لجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فانه لا يكون الا انشائية

الاشكال 2

تنبيه

وقع هنا المصنف هذا المقام ووجد ذلك التخصيص الاهتمام ببيانه الاختلاف
الواقع فيه بين بانيه المانع بالاتفاق منطقل لبيان الاختلاف ولا وجد له
فالوجه انه دعاه الى بيانه غير الحروف المشبهة بليس هنا انه يستعمل وامر وكان مرفوع المبتدأ
فلو لم يبينه حالة هنا لاوقع لحكم المذكور فيما بعد المتعلم في الغلط فلذا وقد
يجب حذفه قبل لا يجب حذفه اصلا لانه ركنا اصيلا في الكلام وبحمد الله اهل الحمد
في تقدير اهل الحمد هذا واحتمال كونه المخصوص خبر المبتدأ المحذوف مما لا يقصد به بل
بتعيينه كونه مبتدأ وما قبله خبره قلب فيكون المقطوع منه معلوم وجب حذف خبر
كونه المخصوص المحذوف ينبئ عنه الاعتراض به بل العذر في عدم ذكرهما في هذا
المقطوع اي الاول في كتبهم مثاليان بحث النحو والثاني منه مبتنيان بحث
افعال المدح والذم فعلى اي المبتدأ المحذوف جعله منه لا للمبتدأ المحذوف
والظاهر جعله منه لا لحذف المبتدأ وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اي
كمبتدأ قول المسهل وعلى الثاني حذف مضاف اي لحذف مبتدأ قول المسهل
فكانه لتعليل لحذف ترك الظاهر فجعله مثل المبتدأ المحذوف في قول المسهل بيانا
للمعنى لا للتعقيد بوجه بطلب وجه صحته فعلى المبصر للهلال الغر الى ثلثه الهلال
وبعده الغر كذا قيل لكنه في القاموس الهلال غرة القمر الى ثلثيه او الى ثلث

او الى

او الى سبع وليلتين منه آخر الشهر ستة وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قولان
الى الحد المستهل لكنا لم نجد في كتب اللغة المستهل يعني المبصر للهلال بل هو
الصبي الرافع صوته حين يولد وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء
وكذا المتكلم رفع صوته او خفض هذا فاستعيد للمبصر للهلال الرافع صوته
وفي بعض الحواشي قبل الاستهلال ماه لغة ديدنا وبانل كردنا وكلاهما مستقيم
هذا فكانه اشار الى ان فاعل الشاهد اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في
معنيه فعلى لا مفعول المستهل فيه منع لاحتمال ان يكون مفعولا لعينها
شيء بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال ليس منه باب حذف الخبر
لان العرب جميعا يصرح بالمحذوف لا بصرح الا بالمبتدأ فعلى هذا على عادة
المستهلين غالبا العادة ما انتفى خلافه او نذر فعوله غالبا لنعيها ان العادة
منها اي قسم ووجه العادة ان الحكم مما ينكر لان اصيا ان الرأي منها المتوجها
الى الرؤية مع كثرتهم في مظان الانكار وقلته ولئلا يتعين نصب الهلال وجعله
ان الغالب فيما هو في آخر الكلام العرف عليه وقبل الاصل فيما اخر بالذكر الوقف
فعلى فانا تقدير على المذهب الصحيح والا على بعض المذاهب الغير الصحيح فليس
حاجة فيه لان منها اذا اذا ظرف مكان خبر عن السبع اي مكان خروج السبع ومنها
انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ اي خروج فوقت خروج وجود السبع

والمذهب الصحيح انّ التقدير فوقك حتّى وجبي السبع واقف فاذا اطرق للخبر المحذوف

والذي يدلّ على صحّة هذا المذهب عندهم انّ العرب اذا بقرّ بالمحذوف بقيت فاذا السبع

واقف وانّما قلنا على بعض المذاهب لغير الصحيحة لانّه على بعضها مما لخّصناه فيما ايضا و

اما اذا معها فاجاءت المقدّر وهو حتّى فجاءت وقت السبع واقف ويحتمل

ان يجعل ظرف مكان في هذا التقدير هم كلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط

محذوف فعلى النزم ايجاب النزهة الشيخ فالنزم اي قبل ملازمة وقوله فيما

النزم انّ في تركيب يقال الاظهر في غير ليخلو الجملة عن العائد الى كلمة ما ولا يخفى

انه لا معنى لظرفية الخبر المحذوف مع الشارح والعائد محذوف اي في موضعه

منه فالتركيب صار قبل البرد الكلب بردهم ولا انا نجعل ما مصدرية والمصدر

حينا فيكون المعنى ووجوبا في وقت النزام غيره في موضعه فعلى الاولى اربعة

ايعاب لم يلتفت المه الى حذف الخبر في زيد في الدار اي حصل او حاصل لانا نقلبن

الخبر لامر لفظي لا يساعد عليه المعنى والمعنى حاكم بانا الخبر في الدار ليس الا فعل الاول

المبتدأ الذي بعد لولا الاولى انا يكون المبتدأ الذي بعده لولا وخبره عام لبشتمهما

عنا قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تبعها على انا نقيد النحاة

الظابطة الاولى فاصرفنا نقيدها فقول اي لولا وجود زيد وزيد بانا حذف الفعل لا يكون

واجبا منا غير مفسر ولا في الماضي بخلاف ذكره انا في غير الدعاء وجعلنا القسم الاتي رافعا

وقال

ظرف واقف

ردا عليه

بدل تركيب

وفي لا حاجة الى العائد

لفظ لا

ونظيره قد سبق في فصل الكلمات الكافية للعلامة

لفظ

وقال الفراء لولاها الرافعة ولا يخفى انه لا بدّ من العطف بحذف مسند الكلام فح انا كان

خبرا لزم كونه المسند اليه معمولا لعامل لفظي دونه لخبر قعد وثانيها كل مبتدأ

كان مفسرا صفة الاولى كان مقدرا او عاملا به فانا المنبا عنه المقدر صفة

انا لا يكون مقدرا حقيقة فافهم فعل منسوبا الى القائل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرا

قائما وقد اشترط الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما نحو ضاربا قائما

فعل وبعد قال ويجب في هذا الحال العامل اذا كانت جملة اسمية قعد واكثر شربي

السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضي يجوز في هذا

القسم رفع الحال على تجريده بانا يقع ما يكون الامير قائم لانا اول الكلام كان مجازا

والمجاز يوشك ان يجعل آخره مجازا فان قلت فلا يكون التركيب منافع

وجوب حذف الخبر ولا يتم القاعدة قلت اذا ارتفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة

لانتفاء الحال ولا يخفى انا ما ذكرنا من جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما اذا

كان اول جملة مجازا لما افاده تعليله الاتي بكون الحكم جنسا على اطراد الباب وجوب

الشيخ الرضي وغيره جعل المقدر في اخطب ما يكون الامير جبنا اي اخطب

او قائما كونه قائما فالمراد بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة

او بواسطة فقولك ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما تقديره اذا كان قائما الحصول الحال

عامل سوء المقدر اذ المقدر لا يجوز انا يكون عاملا لما سبق ولا يجوز انا يكون العامل حاصلا

فرق الامام للشهيد الخارجي

اختلاف وكمال وعامل لا يكون

مجاز ع

لانا نسبة الاخطب الى الكون

ما ذهب اليه الكوفيين

فيه ع

علم

وهو زيد أو بكر او عمرو فقط

لان ذا الحال هو غير المصدر فاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف
يكون ذو الحال مصدرا
عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرفت انا منعنا جعل الاخبار فيما ان
يجانس في تقدير اذا كانا وبكلتا بتقدير حاصل فعلى كما يجوز متعلقات الظرف الاولى
متعلق الظرف فعلى وحذف اذا مع الشرط العامل في الحال اذا هذه ظرفية خالية عن
معنى الشرط كما لا يخفى فعلى وفيه تكلفات كثيرة منها حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المقام ومنها العدول عن الظاهر معنى كانا الناقصة الى معنى
التامة ومنها قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب في حاشيته ولا يخفى عليك انا الواجب
ان يقدر
مع الجملة المضاف هو اليها واذا حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر منا ان
يحصى في غير هذا المقام مع الغاء الفصيحة ووجه جعل كانا تامة انهم لم يجدوا
بدا منه جعل المنصوب بعد المصدر حالا لظهور وجه لزوم نكارته ولزوم الواو فيه
اذا كانا جملة اسمية فقد كانا ناقصة لكانا خبر اجائز التعريف غير حامل للذوم
٢ اذ لا يدخل الواو الواو فيه كانا الا يشبهها بالحال ولا يلزم فيها ذكره منا التوجيه لخالي عن التكلف
انا المحذوف متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بعضها وبالنظر الى المفعول
بعضها آخر وانا صدور القرب ووقوعه عند لا يعبد التعبير عنهما بالملابسة فعلى
تقدير حذف المفعول الذي هو ذو الحال لو قال بحذف العامل وذي الحال مرة واحدة
كما في زيد امهدا تكلفا كثيرا لكان اخصر منا الكلام فعلى وتقييد المبتدأ المقصود عمومه
هذا المقول

يدل

وقد يجيء معرفا

يدل على الاستعمال يقال وجهه انا يحتمل المعرفة اذا استعمل بلا قرينة تخصص بعض
جميع خاص عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر
مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف فعلى اي ضربه زيدا ضربة قائما
من العيوب التي لا تنفك عنها البائع في
البيع ولا عيب فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه لحذفا انما مع الفعل
المذكور
مع بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض الصلة ولم يجوزوه فعلى لكونه بعض
الفعل بعيدا عدم صحة تاكيد المعنوي وتوجيهه يقال وجد استغناء لحضر منا غير
لا نزاع في ان الموصول مع الفعل والموصول مع بعض صلته
تقدير الخبر غير ظاهر فعلى وانا لنها كل مبتدأ يشتمل خبرا على معنى المقارنة جعل النهج
الرضي حذف الخبر منا غالبا وجعل الكف تبعا للعاو بمعنى مع خبرا قال رفع عندهم
مشتقا منا العاو الى مد فعلى وهو تكلف فعلى وذلك مثل كل رجل وضيعته كتب في
جعل
حاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وهنا كناية عنا
مصحفها اعني الصنعة انتهى وكانهم يشبهون صنعة الرجل بالارض المغلة التي
ان الخبيث والفاسد كالجيد
لا تفنى وفي مثل هذا التركيب يقال مشتهاه وهو انا ضمير ضيعته لا يصح انا يرجع الى
لظهور فساد المعنى
كل ولا الى رجل ورد فيه انه انا كل رجل نائبا عنا اسماء كثيرة يعود بكل اعتبار الى
لانه ليس مقصودا كما
رجل حاي كل رجل فكانه قيل لزيد ضيعته وعمرو وضيعته وهكذا فعلى انه كل رجل
مقرونا مع ضيعته لم يفد كل رجل وضيعته مقرونا ليكون محل النائب عنا الخبر مناخرا
عنه فيصح الحكم ببنائه فعلى واقيم المعطوف في موضعه لانا المعطوف على المبتدأ
لان النائب انما يكون بعد المنوب عنه كما

وان كان ما تقدم لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينتصب عنا الخبر ويستغل حكمه ومنا
انتكل عليه واذا فهو معطوف على ضمير هو فاعل الخبر اه كل رجل مقرونا هو و
ضيعته فحذف المؤكد مع المؤكد واجاز ومعه كلام كل مبتدا عطف عليه
بالواو وبعضهم مع انه عطف عليه صفة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عن هذا ذكرنا
فعلى بكونها مقسما به يعني منعينا الذال منشورا فقد بحث بناء رمضان سماعا عدا انه
ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذي هو قسمي فعلى والعمر والعمر بمعنى واحد
ولا يستعمل مع اللام اه في القاموس العمر بالضم البقاء وبالفتح الديمة قيل ومنه
لعمري فعلى اي منا المرفوع عاما خبرانا واخواتها نبه على انا خبر ان ليست لانه منا خبر المبتدا
بل لانه منا المرفوع عاما ولم يرد ان خبرانا مبتدا حذف خبره وقوله هو المسند جملة
مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوف بمعنى الاشباه وليست هذا
وضعا نحويا بل هو استعمال لغوي قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما
قال المصرحان ولم يقل ومنها خبرا قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الا
صح ومذهب الكوفة فيها هكذا في باقي الاقسام فعلى احد هذا الحروف ولا بد
من مثل هذا التفريق في الحد وان خبر واحد منها انا واخواتها والاوضح الاخصر
الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخول قولنا فعلى عليها
اي على المسند وشيء آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف

على المسند لا على المسند وشيء آخر وان كان هو صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل
عليه فالاولى الاقتصار على ما وقع في المتن ويقع والمراد بدفعها هذا الحكم وكانه
معنى عرفي للدفع والمشاركة في عرف الفن الدفع لا بمعنى ازالة اللفظ لان نظر
الغني فيه فالتعريم خلاف الظاهر ومع ذلك يفر لانه يدخل في التعريف المسند الذي
دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه
لا بمعنى ان معنى هو التاكيد للنسبة المستفادة بها مع انه خبر المبتدا لا خبر ان
الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا او محلا وبقوله معنى ما يشملهما
فعلى فاما يقوم هنا مقام حيث استناده الى ما يعم اه يقوم ليس مما يدخل عليه ان
بهذا المعنى اصلا فلا وجه للتشبيه بالجملة فعلى فلا يحتاج الى ان يجاب عنه
يعني ان الجواب السابق يغني عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان ما
المبتدا من المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم
اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى مبتدا من اللفظ متغايرا في العدم مما
اشرنا اليه فعلى ويلزم منه عطف على فعله يجاب فيكون المعنى فلا حاجة الى ان
يلزم منه ولا خفاء في ضعفه فالاولى ان يقال على انه يلزم ويمكن دفع الا
سند بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه
يلزم الاسند بان يلزم خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند

اعلم ان فعل المحسنين وغيرهم كذا وكذا في المثال فيه انه مبتدأ لا خبر له لان فعلهم فعله وان كان هذا كلامهم لكنه ما يفعله كلام غيرهم وفي مثل وفعل المبتدأ بلا خبر كثير ولا يبعد فان هذا في قولا منا بكم في الحرمة مبتدأ لا خبر له وفيه ثقيل ح مغربي

45 وفي وقوع المبتدأ بلا خبر كثير

الى القائل لا الى الاسم انا ونقف هنا قليلا انتظارا لطلوع بلا فعل فنحتاج الى تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما وقع منا الاسم حقيقة او حكما وهكذا ان يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر الجملة مبنية بفعله وامره كامر خبر المبتدأ ثم ان الخبر الجملة مبنية بعد ذكر لها مختص بالخبر المفرد فعل مثل قائم في انا زيد قائم بنية بالمثال على ان المراد بخبر انا واخواتها خبر واحد منها وان المراد بدفعها هذا الحروف دفعا اخر هذا الحروف فعل والمراد انا امر كامر لا فقاء انا المراد من عبارة المصنف توضيح خبره لا يحتاج يعرف انا اي خبر صحيح وان خبر فاسد وما ذكره الشارح لكنه على انه بعد ما فسر قوله وامرا كامر خبر المبتدأ بانا امرا كامر في افساده ومنا افساد لخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبرا ايضا كذلك والفساد انما طرء منا فوت يعني الاستفهام آت وينبغي ان يقع الا في تضمين استفهاما وفي وقوعه جملة انشائية نحو انا زيدا اضربه فانه لا يجتمع مع جواز زيدا اضربه ومما لا بد منا فكره عدم صحة دفعا الفاء على خبر مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يفته لسبق ذكره وقوله ان منا بالبال ايرادا على مذهب سيبويه فعل لان تقديمه اي في تقديم خبر انا فان حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان الا خ التقديم لان التقديم قدر مشترك

ناصح وقد متبدد بقوله خبر واحد

باما امره كامر بعد ان آه

لم يعده

يكون منه في ما ابقاه خبره والقول لا يدخل المصنع اختيارات مذهب سيبويه

اي بارجاع الضمير في قوله الا خبر ان

اي ان خبر المبتدأ تقدم وجوبا اذا تضمنا له صدر الكلام نحو ابي الذا ضربته بخلاف ما اذا كان ظرفا فانه يكون حكمه في الظرف كليا مع ان الشارح ذكر من كلامه كونه كليا تامل

ح لا اي

رعاية وعليك برعاية جانب المعنى

اي الالفاظ او بني لاجله انشطار ع

ح الفعل بمعنى الثبوت

لانه الاستثناء عن وجود البتة ووجه البتة يجب ان يكون حشوا فعل الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكم خبر المبتدأ في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان خبر الظرف لا يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو اه زيدا لقي الدار فان لام الابتداء لم صدر الكلام الا ان يقال اللام لم صدر الكلام في غير باب ان فعل ووقع وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان انا يصح ووقوع النكرة مبتدأ صرح به الشيخ عند القاهر في دلائل الاعجاز فليتبع حكمه الا جواز التقديم فعوله المصر الا اذا كان ظرفا فاصرف فعل خبر لا الكائنة لنفي الجنس قدر المعرف باللام مثلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب النحوي صبغي سواء المشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصوف مع بقاء الصلة فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل كائنة حالا من كاسم لا ينا وبلا بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد منه اضافة خبر اليها اي خبر ثبت لكاسم لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها لحاكة لاولي الالباب فعل اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فيما ان لا رجل يقدر لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود اذا كان صفة كان اذا نفي عن الشيء يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا لنفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى عدم الوجود فلا يكون لنفي صفة الجنس كونا فلو حمل لنفي الجنس فقولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم الشمة فيما هو لنفي الوجود ولو حمل

وفي قوله ان اسم الفاعل المقدر في مثله يعم الشيوع واللام فيه ضرورة التعريف لا يتم مخصص فلا يلزم حذف المخصص مع بقاء صلته

ح الفعل بمعنى الثبوت

لفظا

ح الشيء ولا يقال نفي ع

ح لا اي

لانه الاستثناء عن وجود البتة ووجه البتة يجب ان يكون حشوا فعل الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكم خبر المبتدأ في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان خبر الظرف لا يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو اه زيدا لقي الدار فان لام الابتداء لم صدر الكلام الا ان يقال اللام لم صدر الكلام في غير باب ان فعل ووقع وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان انا يصح ووقوع النكرة مبتدأ صرح به الشيخ عند القاهر في دلائل الاعجاز فليتبع حكمه الا جواز التقديم فعوله المصر الا اذا كان ظرفا فاصرف فعل خبر لا الكائنة لنفي الجنس قدر المعرف باللام مثلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب النحوي صبغي سواء المشهور في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصوف مع بقاء الصلة فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل كائنة حالا من كاسم لا ينا وبلا بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد منه اضافة خبر اليها اي خبر ثبت لكاسم لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها لحاكة لاولي الالباب فعل اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فيما ان لا رجل يقدر لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود اذا كان صفة كان اذا نفي عن الشيء يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا لنفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى عدم الوجود فلا يكون لنفي صفة الجنس كونا فلو حمل لنفي الجنس فقولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم الشمة فيما هو لنفي الوجود ولو حمل

على نفي الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد منه التسمية بملاحظة قال بعض

الافراد وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه فعلى والمراد

بد خولها ما عرفت في خبر انا مفاد الدفع لا براز اثر لفظا او حكما ففي قوله فلا

يرد نظرا لما عرفت لظاهر ابراز اثر منعكس في بصرف. قوله وجعل في الدار صفة

قال المصنف المثال لحسن فايكون واضحا غير محتاج الى الايضاح فحقه ان يستغنى

عنه الايضاح وكما ان في الدار في لا برجل يحتمل ان يكون صفة برجل يحتمل ذلك في لا

غلام برجل فلذا لما عدل عنه جزئي المثال قوله لا يجوز ارتفاع صفته هكذا قال

المصنف واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فراد الشارح لدفعه قوله على ما هو

الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب فلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في

لا غلام برجل ظريف لجزئه دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه

قوله لا تقييد بالظرف يعني منه غير حاجة وبه يندفع الحال وفيه نظر لان الظرف

لو لم تقبل التقييد لم يصح صيرورته ظرفا للانف اذ لا يجاوز عنه المثال ويقال

لا يجدي تقييد الظرف قيد في الدار لانها لا تقبل هذا التقييد ولا يجدي انا نفرض جميع

غلام الرجل يهما هلا بهما الصفة ايضا غير مفيد والمفيد في مثله نفي الحصص في الدار

عن الغلام الموصوف بالظرف قيد فعل ليكون مثالا للنوعي غيرها وليكون مثالا للجزء

المتعذر فانه اصح الى الايضاح فلو ترك لبيانا نوعي الجنس لكان اشمل قوله وبجزء

خبرا لا هذه حذفا كثيرا اقدر موصوفا كثيرا حذف مصدر الفعل والمشتق مثله بقدر الزمان باذا يفعل زمانا كثيرا اي يفعل حذفا

وهو الملائم يفعله وبفوتهم لا يسعونه اصلا قوله لدلالة النفي عليه يقال لا ان

النفي يقتضي متقنا ولما لم يكن هنا قرينة خصوص بصرفا الى العام قبل لا ان النفي

رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه وللوجود

لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ليس بشيء لان المنفي هنا النفي الوجود

في نفسه كما ان المنفي هنا الوجود الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي

الوجود في نفسه قوله اي لا اله موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة النفي جملة

تامة مستغنية عن تقدير خبر وكتب في رسالة محققها ذكره في اصل

التركيب لله اله فدخل لا والا للحصر فالمستدل اليه هو الله والمسند هو الالهية

هذا مما يحير في عقول الاكياء ويعجبنا من كلامه هذا وانا اوضح الكلام

وجيز وجه انه لو يدل لا والا بكلمة اما وضع انما الا الله لكان كلاما تاما

من غير تقدير وانما هو النفي بكلمة الا فقط انا فحوى الكلام بالتقدير لدلالة لفظي

هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى معنى انتفى الاهل والمال فلا يحتاج

الى تقدير خبر نزعة المصدرية لان يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة

ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت

الشارح الى تربيعه لانه يجعل ان يكون نائبة لا تنفي كنيابة بما مناب ادعى ويكون

فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها فعل وعلى تقدير ما يجعلها ما
برفع جرا في مثل لا رجل قائم على الصفة اذا اثبت في نفي بني تميم لا غلام رجل قائم
برفع قائم فلا يكون لانكار النجاة إثبات الخير في كلامهم معنى لانهم لا يجعلون عالم
يجعل قائم خبرا لانا هذا البحث ليس وضيعة العرب والانكار انما يأتي لو ارتفعا
في مثل لا غلام رجل قائم ضرب قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين هذا
النقل والحق انه يجب انتفاء النجاة اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا اقامت قرينة
فعند بني تميم يجب الحذف وعند الجازي يجوز هذا ينفعك معنى كلام المتن و
يجوز كثيرا انه يحذف كثيرا لقيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة
نظهر انه لا معنى للحذف بدونها وكثيرا ما لا يصرح به لهذا في فعلم
ويجوز حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذف فاعل معنى
يعني الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدأ رعاية مطابقة
لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء وفي معنى قوله وبنو تميم لا يشبعونه انهم لا يشبعونه
عند قيام قرينة ولو قال ودائما عند بني تميم لكان احصر قوله وما عرفت بعد الحذف
قد عرفت ما يمنعنا عن القبول قوله اي عمل ليس هذا مفهوم منه اضافة الاسم
الى ما ولا لا تفهم المشتق هنا الاضافة عملها الاعمل ليس قلت نحكم بالشذوذ
على عملها الا على عملها على ليس حتى تفهم كثرة عمل آخر وانما قال الشارح اي عمل

ليس نعتا لما هو الواقع وبنا فاعل العمل مستفاد منا الشبيه بليس فقد يقيد
وكذا يجوز رجوع الضمير الى الشبيه لان الشبيه واقع منا غير شذوذ وانما
الشذوذ في تنجيم الشبيه لانه لا شذوذ في نفيه ودخوله على المبتدأ وخبره
شاذ قليل حمل على الشذوذ في الاستعمال والشذوذ يعم الخروج عن القياس
احتمال قوله فيقتصر على مجرد السماع وهو النكرة ومنا قال وهو الشعر فيها
محل قوله ما صدعا عنا نبا كتب في حاشية الصدود الاعراض واليراح الزوال
والضمير في نبرانها للحرب اي ما اعرضنا عنا نبرانها الحرب فلا زوال لها عنها
فعل ولا يجوز ان يكون النفي الخ رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس
ومنع وجوب تكرار لا لم فعل بعدها قال التكرار انما يجب مع الفصل بينهما وهنا
معمولها يعني اعتمال انا يكون لا يراح منا قبيل لا شيء فجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة
كما يجعل الرجل عين العدل في لا يرجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز ان
يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد في البيت على عمل لا فعلم اعلم ان المراد
بالمذهب هذا التعريف مبني على الغفلة عما ذكره في تعريف الفاعل فعلامة كون
الاسم مفعولا انما هي انه علامة كون الاسم مفعولا فالبطل طرد
تعريف عمل المفعولية ولا طرد تعريف المتصوبات بجمعيات بمسلمات
ومسلميها ومسلميها يلزم مرت بيزيد وقد عرف اي علامة كونها

اي انكار النجاة اثبات الخبر في نفي بني تميم

على حذف في الخبر المحذوف

اي لان معنى الخبر منفي ويحذف لفظ ايلم ينفي فيحصل المطابقة بينها في النفي

واي شيء هذا في مسيك ثم ورثي

فان الشذوذ قد يكون بمعنى قليل الاستعمال والخروج عن القياس

والمراد من الاطراد انا نضيف لفظ كل الى الحذف فنجعل مبتدأ ونجعل المحذوف خبره كقولنا كل الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وفي هذا التعريف كما علامة كون الاسم مفعولا فهو علم المفعولية

وتعريف علم المفعولية هو علامة كون الاسم مفعولا

باب يقال كل ما اسم على علم المفعولية فهو منصوب

الاسم مفعول من فعل الخمسة فالحاجة الى تقييد الامور الاربعة
بالجبيئة فعلى لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا
فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفاعل ولم يسند
اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بفعل
ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشتمل التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول
عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا وقوله بخلاف المفاعيل
فيه نظر لانتقاضه بضربته تاديبا وكرهت كراهتي وفعل الضرب والتاديب
ولمنع زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامثلة الا ان يقال
لا يصح اطلاق المفعول على الاربعة مطلقا بل بالنسبة الى بعض افراده وينقدح
من هذا وجه آخر لعدم صدق المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظ فان قلت
صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به وقوعه عليه
قلت نعم فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق
قلت المفعول في التفتيش ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول
المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربعة واما ان الفعل
تعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل قد فعد واضح على اهله فان قلت
اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق

ومنها ان المفاعيل الاربعة اي سوى المطلق على المفعول المطلق

بخلاف المفعول المطلق فانه يصح اطلاق المفعول عليه بحسب جميع افراده

48

من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به قيد في الظاهر وتغيير في
التحقيق فان المفعول به ضمير يقيد به الصيغة والمفعول عند مقيدا
لانسناد الى به قيد به مغير لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق
من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد فعلى فلا يرد عليه ما ذكر وكذا ضربت
زيدا ضربا على صيغة المجهول لانه فعله فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذ
اي بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم
من الفاعل حقيقة او حكما حتى يدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا لحاظا البعض بعض
الظن فعلى واما زيد لفظ الاسم جاز كرها في وجه زيد فالاسم واضح لا ريب
فيه اما الثاني في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته
فلذا اجيب الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضربت ضرب زيد فان
ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور ويتعدد عليه امر ان احدهما ما قيل ان
ضرب الثاني ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يخرجون اوصاف المعاني التضمنية على
الالفاظ وانما يخرجون اوصاف المعاني المطابقية وثانيهما ما نفعه انه لا ينفع
لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان يقال زيادة الاسم ههنا وتركه في اخواته
تفنن في البيان والشارح جعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته اتكالا بذكره
في تعريف فعل او اسما عطف على قوله مذكورا ولا يعني ان الفعل المذكور يشتمل

وقد اتفقوا على ان المفعول المطلق هو المصدر المذكور فضلة لتأكيد عامله او بيان نوعه او عدده
والمراد بالمصدر ما يشمل اسم المصدر كما سيأتي

المحفوظ والمقدر والاثنتان لان المراد من الفعل اعم وشبيه بها اسم الشاع فعل

وخرج المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو القرب واقع على زيد وكذا خرج نحو هل لك وانداء القرب وقعد والقرب واقع لكنه لم يخرج بقيد ضرب شديد في قولنا ضربه ضرب شديد وضربه انداء اول وتحقيق الكلام هنا ان ما في اسم ما فعله فاعل فعل مذكور فعله انه اسم يدل على ما فعله فاعل فعل يجب التركيب مثلا ضربا في ضربت ضربا يدل على ان القرب فعل المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر والاحاجة لاخراج الاسم الذي يقيد فعل مذكور وانما هو لاخراج نحو مثل اضاربٌ زيدا وضربٌ زيدٍ شديدٌ ولا الى فعله لمعناه لاخراج نادبا في ضربت نادبا وانما هو لاخراج افائل وضاربٌ زيدا على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل يجب لانه التركيب لكنه ليس بمعناه فتامل وبهذا اندفع عنا النقوض ورد ونحو كرهت كراهتي فانا كراهتي لا بد ان يجب التركيب على انه فعل فاعل فعل صفة ثانية للفعل لا يبعد ان يكون متعلقا بالمذكور فعل بل المراد ان ما في الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فعل النائب عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون ما في الفعل عينا ما في المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كانا مصدرا او المراد بالاشتمال العامل على ما في المفعول المطلق ليس اشتمالا على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لا تنتقض بمثل ضربت انواعا فان ضربت يشتمل على ما صدق عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب

فانه فعل مذكور مع انه ليس منعوتا مطلقا تامل

الجار والمجرور متعلق بالكائن وهو صفة لفاعل

الى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما لانها لا تدل على ما فعله فاعل بحسب التركيب

لان نادبا لا بد له على اذا التنادب فعل المتكلم

بل يكفي اشتمال الكل على الكل

فانه فاعل يكون بمعنى

قوله فاعل يكون بمعنى الخ شرطه ان يكون لفظه مشتقا من الفعل المطلق ان يكون لفظه مشتقا من الفعل المطلق

المقصد

وفي التنقيح كل مصدر ذكر بعده الفاعل او المفعول اما بالاضافة او بحرف الجر ولا يكون لبيان النوع مثل
وعد الله وضرب الرقاب وسبحان الله وحمد الله وعجبا منك فالحذف فيه واجب قياسا لا سماعا وان لم يذكر بعده فعلا او
ذكر لبيان النوع مثل سقيا ورعيا وسعيا ومثل قولنا سقاك الله سقيا ففي جعل هذه المصادر مما يجب فيه حذف الفعل
سماعا نظر حاشية هندي

ايضا قوله وسيبويه يجعله امرا عاملا اي فيما عدا مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيبويه
في مثل انبته الله نباتا دون مثل قعدت جلوسا قوله خبر مقدم وهو من قبيل انواعا
هذا القرب وفيه اسم تفضيل مخفف اخير ولا يغير في التثنية والجمع والتانيث وفي القاموس
فلان يقال خيرة الرجال وفلانة خير النساء قوله وجدعا قطع الانف والاذن او اه في
الرضي كلمة تقال او يدل كلمة او وهو المعاقبة للعذر وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال
قوله وهذا معنى وجب الحذف قياسا لا يخفى انه لو كان معنى وجب الحذف قياسا هذا لكان
الغنيا ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة
فيه بل معنى وجب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة لذكرها
بها قوله فاجاب بعضهم الصحيح انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر اضيف الى الفاعل
او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف
ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسي اوليتبعوا حيا ولا
يذهب عليك ان الاوفق بعبارة المصنف هو الجواب الاول قوله مثبتا اريد اثباته لاحاجة
الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله بعد نفي داخل الظاهر انه قيد للنفي صفة لان
الصفة العاملة لا تنفي ان الكلام تابع لموصوفه وقيل صفة للنفي فالمعنى صفة نفي
نفي وما ذكره الشارح ظاهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف وكذا اذ صفة لقوله
نفي فمعنى نفي بيانا وبلد بعد احدهما نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة لواحد منهما والمقال

وفي تقرير العلامة نظر لان احد ما ذكره بعض الشراح انه اراد بالقياس فا نعلم له ضابطا كلي
بالاستقراء يجب حذف الفعل عند وجوده وهذه الطريقة مسلوكة والفقيه تعلقه لا يحتاج
لما تضمن فيه الى غوص عميق ولا الخفيفة كلام وتدقيق نطق وثانيها فيه انحلام النفس
الى معظم الشأن وعلى البحر والعرب لا يتوصل بنا هل تحاصل فيه لا يستحق الا بالبيان
واذا المنهج وبعد ان القياس هو الدليل الموجب للحذف وهو التزام غير الفعل موضعه
مع القرينة الدالة عليه عصمه

ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي
المقيد لكان اوضح فافهم قوله داخل الى اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل على اسم طالب للخبر
ولا يكون المفيد خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول صورة او
معنى ليشمل ما كان زيد الا سيرا بمعنى الا يسير فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه
دخل معنى لان لنفي السير عن زيد كما في ما زيد الا سيرا او خرج بقولنا لا يكون خبرا عنه
بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا بلا تاويل او مبالغة
وفيه نظر لانه يقتضي منع ذلك على ما زيد الا سير مع انه ليس محذوف الفعل قوله لانه لو كان
خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا ورد بان المفعول المطلق
قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع لانه معمول للعامل
المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما قال الا سيرا شديدا
فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما قال الا سيرا شديدا قوله او وقع مكررا لو قال
او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه اصرح عنا نوعه ثم عطفه على قوله خبرا قوله
اي في موضع يخبر عنه الاسم لا يصح وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا يتفق العبارة بتقليل
هذا وكانه جعل المصدر ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه
لانه مما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بالا او
معناها او مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه قوله وانما جمع بين الضابطين لان كلا منهما

وبجعل اما يجمع كل واحدة امثال الضابطة الثاني مع كل واحدة امثال الضابطة الاولى نحو ما ائت الا شر شر او ما ائت
الا شر البرد شر البرد وانما ائت شر ا شر او انما ائت شر البرد شر البرد والرابعة امثلة مخفوضة للاولى والرابعة مشتركة
وانما مخفوضة ما للثانية فللاولى ثمانية امثلة وللثانى ستة ومجموع الامثلة عشرة ح كتبه عبد الغفار بن مرتضى عفا الله عنهما

فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه اذ يقتضى انه يجمع بها فاعلى مرفوع مفعول
جملة لا شر اكلها فى الوقوع مفعولا جملة فعلت تنبيها على ان لا يتم الرافع رفع لخبرية او
على انه ظرف يكون للبناء والوقوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما
او على انه قد يكون يجب تقديره عاملا يعد الا كما فى المثال الاول اذ لا يصح استثناء
الشر المطلق عن الشر المطلق وقد يكون يجب لا يجب كما فى المثال الثانى فانه يصح فيه
تقدير العامل قيل الا اى ما ائت شر الا شر البرد شر البرد مغربا دم يربنا وهو اسم بمعنى
الشر يقال اذعلا مذ قطع الذئب ثم صار اسما بمعنى بيلا فعل ومنها ما وقع تفصيلا قيل
القرينة على حذف العامل مفعولا بجملة يشغل منذ الى آخره وفيه نظر اذ لو قطع الانتقال منذ الى
اى اذا كثر ثم فعل الكفار حتى اضجى ناسروهم فشدوا اثاقهم لم يجز الى ذكر هم وانا لحاجة حينئذ بل القرينة فى حذف عامل المفعول المطلق نفسه
اى وثاقا الاساري للثلا يفروا ثم منون عليهم لانه يعنى ان يكون بمعناه فعل والمراد بمفعول بجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اى فيما
او بعدوا منا او اما بفتلطفون وقد نسخ اذا كان مناط الفائدة نسبة المشتق الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة
الاية ما يفيد افتعلوا المشركين على ما فى الكشاف وبجعل نسبة الايقاعية وح تقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة
على الحسبة والتسلك وغيرهم من المفسرين واليه ذهب
الحال كما صحيت مع زيد مسرورا فاما ان تنفعه او ينفعا فانا مضموم بجملة هنا
ابلغ ويجعل اله بتأويل
بالمة تلك الفعل كما شرفا فى صحبة زيد فى وقت السرور الا ترها فاحفظه فانه من المعاهد التى تفيد بالجملة
احلف بالله وبالفعل فعل وابا ترضه وغرض الشيء اثر فاعل يواسطة اثر شيء آخر الى الروح تقول الظاهر
اه ينادى اباهم ما شاء المسلمين ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعده واما فداء مفعولا له فيستغنى عما تقدير العامل
فى رواية وعند الشافعى
يخير بين الاربع القتل والفداء
فالاسر فانى والمنك

المنزلا طلاقا بالمعروف
بفتح الواو وكسر سكم يا يونس

واغا

وانما اختصر الشارح على بيانا مفهوما القيود واعرض عنا بيانا احترازا لئلا يتوهم
لغيره لانا ما قيل انا مفعوم جملة احترازا عما مفعوم مفرد نحو لد سفر يصحح صحة او
بغتم اغتنا ما لانه مفعوم لمطلق كلام لا يحصل له صحة اثر مفعولا بجملة لانه
اثر سفره وسفره مفعولا بجملة وكذا ما قيل انا مفعولا بها للواقع لانا التفصيل لا
لا يتقدم الاجمال ثم وكذا ما قيل لحذفا غير واجب فى صورة تقديم التفصيل لا وقعت
له فى عدم تشخيص قائلة المتقدم لم يتعرض له فعل وتفصيل الا ترى بيانا انواعه
المحتملة هكذا فسر الرضى ايضا وهو يقتضى انا لا يجب لحذفا فى مثل فشدوا الوثاق منا
بعد وفداء او فعداء او فدا ولعم بذكر المحتملة لتناوله فعل ومنها ما وقع للشبه
اى لانا يشبه به امر يرد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صفة منل صفة حمار فانا المفعول
المطلق هنا لشبه به شيء لشيء فالاولى انا يجعل للشبه به بمعنى لانا يشبه
بشيء والمفعول المطلق الحقيقى مثل لا حالة مشبها او بمعنى للشبه الذى فعل المتكلم
وصفته اى وقع فى الكلام اى لاجل الشبه سواء كانا مشبها به كما فى المثال المذكور فى المتن
او اداة تشبيه كما فى مثال ذكرنا او عليها كما فى له صفة صعودا مثل صفة حمار وقيل
هذا التركيب لا يجيء لوجوب حذف الموصوف فى مثله ولا بد منا تصحيح النقل فعل
لزيد صفة صفة حسنة يرد عليه واخواته انه خارج منا المفعول المطلق لامنا الغيوب
والوجه ان يقال الغيوب المذكورة لتعينها محل لحذفا لانه فى مثل هذا التركيب يجب كيفية
المذكور فى المتن

هذه عبارة شرح التسهيل لابن مالك رحمه الله تعالى ولكن عبارة التسهيل هكذا ويجوز تقديم المفعول المطلق على عامله المتصرف غير الأمر والدعاء والمقرون بقد أو بالنفي بلا أو بما أو بإن أو بلن أو بالسين أو بسوف أو بأحد حروف التنفيس أو بأحد حروف التحضيض أو بأحد حروف العرض أو بأحد حروف الاستفهام أو بأحد حروف الشرط أو بأحد حروف النداء أو بأحد حروف التمني أو بأحد حروف الترجي أو بأحد حروف الاستثناء أو بأحد حروف الجواب أو بأحد حروف الجر أو بأحد حروف العطف أو بأحد حروف الاستدراك أو بأحد حروف التوكيد أو بأحد حروف الزيادة أو بأحد حروف الشك أو بأحد حروف التقليل أو بأحد حروف التكثير أو بأحد حروف التحقيق أو بأحد حروف التقريب أو بأحد حروف التأخير أو بأحد حروف التقديم أو بأحد حروف التأكيد أو بأحد حروف التعليل أو بأحد حروف التفسير أو بأحد حروف الاستفتاح أو بأحد حروف الاستئناف أو بأحد حروف الاستدراك أو بأحد حروف الاستثناء أو بأحد حروف الجواب أو بأحد حروف الجر أو بأحد حروف العطف أو بأحد حروف الاستدراك أو بأحد حروف التوكيد أو بأحد حروف الزيادة أو بأحد حروف الشك أو بأحد حروف التقليل أو بأحد حروف التكثير أو بأحد حروف التحقيق أو بأحد حروف التقريب أو بأحد حروف التأخير أو بأحد حروف التقديم أو بأحد حروف التأكيد أو بأحد حروف التعليل أو بأحد حروف التفسير أو بأحد حروف الاستفتاح أو بأحد حروف الاستئناف

الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة

فاراد المصنف توجيه حذف العامل فيه واما بيانا اعرابه فقوله

سيبويه صوت حمار بدل او وصف لصوت وهو مع صفته بمنزلة شئ

واحد فهو نظير الحال الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعل صوت تاكيدا لفظيا

قوله واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى انه احترز عن مثل صوت

حمار صوت زيد قوله فاذا له صوت صوت حمار جوز نصبه على الحالية

ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او شبهه ولم يجوز

هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون الا بالوصفية لان عند الخليل

لانه يقدر بمثل ولا يتعرف بالاضافة والجمهور اجازوا الوجوه الثلاثة

المصدر المذكور لانه يصح تاويله بان مع الفعل وعمله لهذا التاويل

واما الهجيري لانا نام مع الفعل مرجح وهو هنا مقطوع به قوله

هراخ فيل هو اسم بمعنى المصدر قوله لا محمل لها غيره الا وضع وقع

مفعولا جملة لا يحتمل غيره وقع معاليه وقع مفعولا جملة يحتمل غيره

واما بقية العبارة فغير موقوع على انه خبر لا والمحمل اسم مفعول كما هو

الظاهر وقوله لها صفة محمل اي لا محمل ثابتا لها غيره وقيل غيره منصوب

مفعولا للاحتمال والمحمل مصدر وهذا غلط في الرواية المشهورة قوله

ان اعرف اعترافا ينبغي ان يكون خلافا سيجيء في القسم السابق جاريا فيه وفيما

بعده قوله وسيجيء هذا النوع من المفعول آه الشهيد منا في النجاة في هذا

القسم وفيهم قالا الاولى ان يكون نسبي على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم

كناية عن المتاخرين قوله ما وقع مفعولا جملة لها محمل غيره احترز عما وقع مفعولا

مفردا وسعا كان له احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربته ضربا قوله

لانه منا حيث هو منصوب عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه منا حيث هو محتمل لجملة

فقد جعل المؤكد مغايرا للمصدر وجعل تسميته المصدر بالتاكيد تسمية باسم معناه

ولكن نفعل المناسب بالقاء ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في

الدلالة على ما دل عليه ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل قوله تاكيدا

لنفسه وجهه انه بتاكيد جملة كانه عينه لعينتها للدلالة على ما تعنيه المصدر للدلالة

عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ بكماله وهي غيره وليس فيها

ما يتعين لنفسه لانها لم تشارك في التعيين للدلالة على ما تعنيه للدلالة عليه

قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره هذا ما اختاره المصنف وورد عليه قوله

حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي ان آه وفيه انه بعد ليس هنا

حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه لتكرر ويشعر ورود ذلك

تاكيدا لغيره قوله ومنها ما وقع منبئا اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية

وقال الشارح المحقق ان المؤكد ايضا معناه المذهبي جعل المؤكد المذكور في القسم الاول لانه انما يؤكد لفظا

معنى المصدر المذكور فيه فعلى هذا يكون المؤكد في القسم الاول لانه انما منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد

منا حيث هو محتمل لجملة ويدل عليه قوله ولانه لا ما حيث انه منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه في القسم الاول وفي

وذلك لانه لا ما حيث انه محتمل لجملة وبين صاحب التوشيح في المثال المذكور في القسم الاول وفي

نفسه حيث هو محتمل لجملة وبعض صاحب التوشيح بناء على ان المؤكد لفظ المصدر يؤكد

حيث انه ثبتا واضحا وبعض الشارحين بناء على ان المؤكد لفظ الجملة يؤكد

لانه منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه منا حيث هو محتمل لجملة

وجه الشهيد عنده بناء على ان المؤكد لفظ الجملة يؤكد نفسه ظاهر لان المصدر منصوص

عليه بلفظ الجملة الذي هو بمعنى القيام لزيد يفيد بالمطابقة ما لا يفيده القيام

بعض الشارحين والمحشي

التقابل انما يكون بين غيرين فحسن تاكيد لدفع غير

الاول ع

ثلاثي أسعد بمعناه فعل المفعول به قال المصنف انما سمي به لانه اوقع الفعل به او
يتعلق به يعني ان الباء اما للسبب فيتعلق بالفعل او للصلة ويتعلق بما في ضمنه
منا ضعف التعلق ومنا خفي عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان
المحل سبب لوجود الحال فعل ولم يذكر ان الاسم الكناية بما سبق او الكناية يظهر
ان المفعول به منا اقسام الاسم او تفاديا عن اطلاق الاسم في التعريف على
سبيل المسامحة فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيدهم قائم ليس اسما وقع
عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق او تغلبا فنبه
في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة بالبيان وفي تعريف المفعول به على ما هو
المختار المشهور فيما بينهم منا تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لانه قال قلت
يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا لجاز اذا تضمن معنى الاستفهام
او الشرط لانا نفعا للمتضمن لمعنى الاستفهام او الشرط دال على المعنى الاسمي
مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام مطابقة ولذا عد اسما ولم
يعتد بدلالته على معنى غير مستقل وقد صرحوا به والتسليم فعل سلما في التعريف جا
دة التقليب فعل والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم
يقولون ما ذهبت زيدا ولا في زيد ولا افرق في المعنى بينهم ذهبت بزيد وذهبت زيدا فوقع الفعل
واقع على زيد ولا فرق في المعنى بينهم ذهبت بزيد وذهبت زيدا فوقع الفعل

ثلاثي

هذا النوع لهما جنسان كما عنه وثباته
قال كما عنه ان كم كون مثلا هذا المعنى
فلا يقاس عليه مثله غير مسموع و
الغاية ان كل ما جاء منه هذا
للمعنى حرف فعل وجوبا منه
يحتاج الى سماع ايضا

فيه رد على من قال المراد ما يكون منتهى للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون
للتكثير او لغيره فعل مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد يستقيم بضربت
ضربة الامير فانه منتهى مضافا الى الفاعل فلا بد لمن ان يقال مضافا الى فاعل الفعل
او مفعوله ومع ذلك القيد يستقيم بضرب زيد ضربة فالوجه ان يقيد الاضافة
بكونها للايتاء الفعل وقصر به بهذا القيد الرضي فعل وفي جعل المثال منتهى
التعريف لافادة هذا القيد تكلف اذ الشائع تمام التعريف بدون المثال على
ان التقييد بالمثال يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة
الى المفعول فعل ويجوز ان يكون منا نائب الكاف فان قلت بل يتعين للاستغناء عن
الحذف الذي لا بد منه على الاحتياج اليه قلت كانه اقوى في الدلالة على ما هو
اكثر استعمالا في الفاعل الا ترى انك تقول ضربت اكثر من ان تقول ضربت زيدا
البابا بعد الباب او معناه قصدا او اتجاها من قولهم دار فلان تليني اي
بوجهها او معناه محاذيا من قولهم امرأة لبناء اي محبة لزوجها او معناه
اخلاصا من قولهم حب لباب اي خالص فعل فحذف الفعل ليفرغ المخاطب
عن سماع التلبية فيأتي بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ
لسماع المعذور به والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم فعل وعلى
هذا الغباك سعديك اي رضوى جواز انا يكون غير محذوف الزوائد فانه لم يجئ

اختلفوا فناصب المفعول فذهب
البصريون الخانه هو الفعل وذهب
الفراء الخانه هو الفعل والفاعل
وذهب هشام بمعاديه
منا الكوفيين الخانه هو
الفاعل وذهب
احمد الخانه هو المفعولية
وذهب الاخفش
الخانه هو الفاعلية
وهو امر معنوي

يشمل هذا المتعلق وهكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرفا لجر
لتغير المعنى تعلق الفعل بنفسه وبهذا ثبت ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به صريح
دون زيد في مررت بزيد وخرج بحال لان تعلق الفعل بواسطة حرف جر في المعنى
فعلى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل
بهما بل في التمييز تعلق بما اضيف اليه وفي المستثنى بما اخرج منه قال المراد التعلق
اولا ليخرج بحال والمستثنى والتمييز لكن على التمييز فيما بعد الاحوال على انه يشكل
بالمفعول الثاني والثالث اذ ليس التعلق اولا ومما يعجل انه اشكل على
بعض عمرو في اشرت الى زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعل
وغفل عما تقرر انا المعتبر في جميع التعاريف تعاريف جنس التعاريف ولم يتذكر انا التقييد
لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرا نعم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل
بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه فاعل فعل والمفعول المطلق بما يفهم منه
مغايرته لاحاجة الى هذا الاعتراض لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب
او الضربة بل يقال وقع الضرب او الضربة فعل والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر
انتساب الاول فعل اسند وكذا الاول في قوله فانه لم يعتبر انتسابه لم يسند فعل
فخرج به مثل زيد ضرب زيد الاول اذ يقال فخرج به زيد ودخل به زيدا في اعطى زيدا
درهما وخارج زيدا تمامهم لعلم بكونه مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق

غفلت

تعلق بقيد الاول متعلق بقيد الثاني وجب تقييده ليخرج تعلق الفعل بالفاعل

بالاعتبار

بالاعتبار حالهم يعجل منهم بقولهم باب المفعول به وقيد
يصح ان يكون مفعولا مالم يسم فاعله لا يدل على شيء مفعول مالم يسم فاعله
مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فيمنع عدم كونه مفعولا به فيه على انه
يدفعه قطعا فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر وله دفع
آخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في
اسناد الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج نحو
الفعل قطعا لقوة الفعل نبه على ان ذكر الفعل هنا ليس مما قبل الاكتفاء بما
هو الاصل هو في نظائره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قطعا
كوقوعه خبرا وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التاكيد يوجب كون الفعل
اهم فيناسب التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم
للتخصيص لا الاهتمام فعلى اي تريد مكذا اي اتريد مكذا فعلى تخصيصها بالذكر
ليس للحصر لجواز على ان العدد لا يفيد الحصر فما فائدة ذكره قلت ليضبط
المذكور عند السامع ولا ينقلب شيء لكن يجدان المذكور خمسة خامسها المندوب
على طريقة المصنف رحمه مذهبه يقتضي ان يجعل الايمان خمسة فعلى وجوب المحذوف
في باب الاغراء كتب قدس سره في حاشيته نحو اخال اي الزمه ونحو الحمد لله اي اصطحبه
الحمد ونحو اياك زيدا الفاسق لخبث ونحو ضربت بزيدا المسكين فعلى نحو امراء

بالاعتبار حالهم يعجل منهم بقولهم باب المفعول به وقيد
يصح ان يكون مفعولا مالم يسم فاعله لا يدل على شيء مفعول مالم يسم فاعله
مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فيمنع عدم كونه مفعولا به فيه على انه
يدفعه قطعا فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر وله دفع
آخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في
اسناد الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج نحو
الفعل قطعا لقوة الفعل نبه على ان ذكر الفعل هنا ليس مما قبل الاكتفاء بما
هو الاصل هو في نظائره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قطعا
كوقوعه خبرا وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التاكيد يوجب كون الفعل
اهم فيناسب التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم
للتخصيص لا الاهتمام فعلى اي تريد مكذا اي اتريد مكذا فعلى تخصيصها بالذكر
ليس للحصر لجواز على ان العدد لا يفيد الحصر فما فائدة ذكره قلت ليضبط
المذكور عند السامع ولا ينقلب شيء لكن يجدان المذكور خمسة خامسها المندوب
على طريقة المصنف رحمه مذهبه يقتضي ان يجعل الايمان خمسة فعلى وجوب المحذوف
في باب الاغراء كتب قدس سره في حاشيته نحو اخال اي الزمه ونحو الحمد لله اي اصطحبه
الحمد ونحو اياك زيدا الفاسق لخبث ونحو ضربت بزيدا المسكين فعلى نحو امراء

مصطلحهم الفاعل

الى الفعل الاصطلاحي لانه يلزم منه اسناد الوقوع الى وقوع معناه المطابق للمفعول به وهو الحدث والزمان والنسبة والحال ليس كذلك لانه لا يتبع فقط عليه اللاحق نحو هند زيدا ضارب امس فتنبه

مصطلحهم العدد لا يفيد الحصر

اي في نحو اكرام زيد والترغيب

اي اصطحبه

اي ادم الفاسق

اي ارحم

والتكرير يفيد تاكيد الفعل والاجزاء حذف من

والقرينة لحذف الفعل ههنا كونه بعض ما
لهما من الفعل فحيثما لم يوجد في اللفظ
علم حذفه مد

ونفسه معناه يجب على القراء منا المراء أو فهم اليد واللسان عند قطع الاول
العاطف للعطف وعلى المصاحبة ايضا فعل وانتهاء خبر اكلم اكلم سبعة و
جعل الحذف فيه واعترف به الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق
التفتازاني انه التمثيل به هنا حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر فمما يعجب
منه لان بهذا الاعتبار لا يعد به الحذف جائزا واجبا فعل سبحانه
منا البلاد لا خرتا في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض
فعل يعجهد او بغلبه لما كان الاقبال في الاغلب تقتضي الاذبار فالتعريف
بالحقيقة لا بثنا ول نداء المقبل عليك يعجهد ولا نداء منا لا يطلب منه
الاقبال بالوجه ممتنعا كان يبنك وبينه حائل ولكان خروج اكثر افراد المنادى
منا بعيدا جدا اصرفا قوله اقباله عنه ظاهر لكنه بعيد انه لا حاجة
الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او
القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي انا يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما
لانه يصير الاقبال بالقلب اقلا في الاقبال حكما فعل او حكما مثل يا سماء ويا جبال
ومنه نداؤه تعالى للتنزه عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب فلا بد لذلك التنزيل
منا امر تنزل باعتباره وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه على علم آخر يقال في الفعل
بتنزيله منزلة هذا له صلاح النداء وترك الادب فالاولى انا يقال المراد بالاقبال

لان طلب الاقبال منه
يضعف تحصيل الحاصل
فهو محال م

بقلبه اي توجهه
بالوجه او بالقلب

ويعلم منا هذا
ان الجعل
حقيقة وحكما
يجوز الاقبال
فقط لا دخل
للطلب فيه
فان قيل
معنى قوله طلب
اي يجعل طلب
الاقبال حقيقة
او حكما فلنا
المراد منه ان يجعل
الاقبال لفظ طلب
لكنه ادخل
طلب التنبيه الذي
يكفي فيه
جعله حكما

الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا باس بالتنزيل بعد ما ثبت في
الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لم يرد بالاجابة انفاذ ما سئل فقد ولا يستقيم
هنا تقدير ادعو مع انه قد يكفي المقصود بالنداء بخير فلا معنى للاجابة فيه وانا اريد
البلية وهو لا يكفي مطلقا منه تعالى فعل وفيه تحكم ملكه دفعه يا انا المنادى يا باب
واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما
عداه فانه قليل الوقوع في فعل فالاولى ادخاله تحت المناداة كما فعله صاحب المفصل
وكانه منع المصاحبة ذلك انهم لم يعدوا الكليد والمفتاح من حروف النداء فعل يا بكفا التنزيه
الطلب لفظية الطلب للفظي يتوقف على لفظية اليه والمطلوب فانها قد رضا الطلب
تقديرا فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتامل فعل اولى الشاكلة اولى للمعنى
وفي جعل حذف حرف النداء مع كونها نائبا دفعة بكلية دفعا يا النائب بحذف
الكاف النائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة هنا نائبة وبحثه على جعل التفصيل
للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بقرينة المنادى دون المفعول المطلق
والمفعول به والمبتدا ولنجر الى عدد لك فعل وعند المبرد يجر في النداء ولست مسد
الفعل كما قال المبرد زعم ان الفعل المقدر غير ناب عنه العمل وورد به ما التنزيه في موضعه
فلا يرد ان المبرد لما قال يكفي بساكا مسد الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا
لا ينكره فلا مخالفة بينهما فعل فعلى هذا المذهب هنا لا يكفي منا هذا الباب اللهم الا في اللهم
فانا اصلها يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم وهو مختص بالجلالة
لانا مقام الياء رسالة
وهو معرف النداء م

الاجابة

منها الالفة الثلث لسالم والجموع بالنصب اقسام المنصوب ثلثة كما
كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح قبل اقسام المرفوع والمخفوض
والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومشبهات بخلاف المنصوب فانه ثلثة
مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرد انّ اقسام غير المنصوب ثلثة
مفرد معرفة ومشتغات باللام ومشتغات بالالف قوله ولطلب
الاختصار في بيان النصب ليخفى انه لف ونشر ويخفض بلام الاستغاث
ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة وينبني
على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع فلا
منها الحال الاصلية فيرفع به المنادى في غير صورة النداء اما فعل
النداء فكونه اسنادا يرفع المنادى باعتبار مايؤل اليه واما بصفته

الاول منادى مضاف والثاني مضاف اليه
والثالث منادى نكرة
الاول منادى مفرد معرفة والثاني مستغاث باللام والثالث مستغاث بالالف

واما تقديم البناء على ما يرفع به على الاخرين فلكونه اسمية الحرف وكونه واما تقدم المستغاث المجرور على المفتوح فلكونه الاسماء وهو الاصل في كما ما يناسب انه مبني بخلاف بينهما المجرور

عبد الرحيم

ركنا الفعل والفاعل مسندا

فعل فعند سيبويه جزء كلمة اي الفعل والفاعل مسندا هذا انما يتم على قول من قال
انه رجع في اول الكتاب
كما عرف المسئلة محذوفة واما على ما صفحة انه ليس بصحيح ولا لفظ وفرق بينه وبين المحذوف
الذي هو الفاعل
عن الخذف
فلا يصح الفعل يتقدر القائل انما فعل وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي
الذي ثابت بصوت ولا لفظ كيف يتقدر
عدم الاضمار فيه
كلمة لانه حتى انه لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغني عن تقدير
فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا يدل انه يكون مسندا والمقدر عندهم جملة فعل وعندي
فاعل يفيد
ابي على احد جزئي اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه اورد عليه انا اسم الفعل لا
يضمر فيه المتكلم وتفقد يا في بعتي اضحى وتعجب بانه صوت لا اسم فعل وانا اسم الفعل
لا يكون على حرف واحد ومنها حروف النداء الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه
وما عرض لهما حرف الشرط والقسم
انه لو تم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد بنا وقد
واجيب بانه قد عرض للجملة ما يخرجها عن صلاحية الاستقلال في الشرط والقسم وهذا
لا يتم عالم يبنيا مما عرض هنا بل لجعلهما على مذهب سيبويه انا الكلام تام بدون المنادى
وانما لم يقدر حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء وحرف لا يفيد بدون
متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل بجملته اعني حرف النداء وضميره المستتر فيه
في طلب زيد فهي بجملتها بمنزلة فعل افعل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم بالنظر الى ما هو
فاعرفه قوله وبنيتي اي يجب انا بنيتي لانه يجب انا بنى لانه ظاهر الحال في المسائل
الا الجمع بالعلم الموصوف يا ايها مستثنى عن الحكم السابق قوله لغلبتها اي لغلبة كل
فانه يختار فتحه
اعني مسائل المنادى المعرفة والمستغاث

منها

فيكفي التعبير عن المسند اليه بالمنادى بأي عنوان كان قطع النظر على الاول

فقد غفل ولا داعي لجعل القصد الى ذات المنادى قيدا مما قبل اغفالها واحرى

للتقوي فعل او الفعل مسند الى ضمير او ظرف او مجرور عظم يجب العطف على ما يليه فانه

في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كما قيل وبني على الرفع ويجب عليه عند النحاة

انما مابه الرفع التقوي فكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم فعل الا انكما

مضافا ولا شبيه مضاف المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابله

شبيه المضاف فداخل على الاراده بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبيه المضاف في

مقابله وقيل ينصرف المفرد اليه لانه الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف فعم

وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه هذا امر لا انضباط له ولا يرجع

في وضع اللغة الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبيه مضاف في باب النداء دون

باب الاضافة ياطليما لا يخفى شبيه مضاف دون لا جليم يعجل كما لا يخفى على المتتبع

لاسرار الفن ولا الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبيه

مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سمى فيه الشارح واخل

بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء امر بعده من تمامه فطن ان المعنى

انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذلك بل المعنى انه من تمامه في اعتبار انهم

اما لداع معنوي او لضطرار نحوي اما الاول فكما في يكون ما بعده مفعولا له

او معطوفا عليه وبكلا مجموع المعطوف والمعطوف عليه اما الشيء اذا كان علما

وعمرا اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثها رجلا فانك تثلث اسم

لعدد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف

فانه لا بد ويجعل منادى المنادى الموصوف والا لزم وصف

المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل منه وصف المبني

لانه نفي الموصوف ولم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا خارج واما شبيه المضاف

في باب المنادى كالعامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم شيء

والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الا والا فقط فقط لوقوعه موقع الكاف

الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب لحرفيته فقولهم المبني فانا يأتي

مبنيا الاصل بمعنى للمناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء

عروض الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير

للمخاطب فبني لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وزيد قيد في العلم لكثرة

فقدانه طردا للباب وكونه مفردا او تعريفا فيما بعد لتلا يلزم بناء المضاف

وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كاف

المخاطبة وبذلك ظهر ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ابني او جمع بالواو و

النون فانه لزمه لام التعريف مخصص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح

بلا اعتبار بعض الزوائد بالتنكير

مصطفى

والصواب يا لرجالا فعل بلام تدخل وقت الاستغاثة يعني الاضافة لادنى
الملابسة وليست منا فيصل اضافة اللفظ الى مدلوله هو هنا المنادى فعل وهي
لام التخصيص قلت لام التعليل ان اغيثني لتفعلا ولاجرك او في يا لله اغثني
لمقتضى ذا لله وكرهها فعل نحو يا لزيد لا يكفي الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكفي
لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد فعل واجيب اني عما لا
عن اصبا فاعل او با قوله مثل يا عبد الله آه منا تتمة القاعدة مبني على الفتحة
فعل كانا المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد آه فيه اني با اني عما هذا التعجيب
انا المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشيء
ليخلصه عن اتم القتل او القرب او يستغيث به له با اني تنجيه عن القتل بغير
احواله وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه في التعجيب المفرط الذي
فوق طاقته فيغير حاله ويرفع عنه ما يوجب هذا التعجب فعل لانشاء ما يقتضي فيها
لا يحصر المقتضي فيما سبق فلبكنا وقوعه موقع كان الخطاب صفة فعل ولام فيه
ظاهر كلام المصنف انا لجملة حالية فيخل بالمقصود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم
اللام لا بقال لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام انفاقا
لانا الالف يوجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها

ياء لانقضاء اللام للتخفيف وفعله فيها اثرهما تناف فيه بحث فانه لا تناف بينهما
في يا لاحمدا آه لانا حين عبر المصنف بالفتح لا اثر لعبارة الاداة الباء ولا ان تفتح
ليست التاء لاختلاف الحركتي بجر والفتح بل لان احدهما بنائية والاخرى
اعرابية فعل وينصب ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج
عنا لحكم بانهم لا ينعم مال ولا بنعاما ومثل ما ينفعني وبا غير ما ينصرفن مما
هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سواهما
وان اراد ينصب ما سواهما لفظا او تقديرا او محلا فهو عشر ان بانا كل منادى
ولا يخفى ما سواهما وبمكنا ان يقال اراد وينبغي على ما كانا عليها من النصب حتى
سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كانا معربا قبل دخول حرف النداء ولا استغنا
عنه على ان فيه انه ينبغي على هذا التقدير بانا مثل يا نعم لا ينفع مال ولا بنعاما
مهملا في بحث المنادى فعل مثل يا طالعا جبلا هذا المثال مثال الف الخوة فانه
لا معنى لعمل طالعا وتقدير المفعول مشكل لانه اذا قدر موصوفا يكون
هو صوفه منادى مفردا معرفا وجب تعريف طالعا ولا يكفي بمثال يشبه حقنا
وذكر مثال لا مثال له في حد حاشاه فعل وباحسنا وجهد طريقا في حاشيته
انما قيد تاء يعقل ناظر بقا في حاشية ليكون قضا في كونه نكرة لم يقيد به معين
فانه لو قيد به معين يقال يا حسنا وجهد الطريق هذا لكنا وصفه بشبه المضاف

بالمعرفة بعد قصد المعنى مشروطا بانا لا يكون موصوفا بجملة او ظرف او نحوهما
حلما لا يحل قد وسما فانه لا يجوز الفدوسما وبالجملة مناديا عرف طويلة
فانه لا يجوز الطويلة فعل وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه اعنى
التابع في الصفة والحقيقة فخرج يا ابتها الرجل لانه تابع صفة منادى حقيقة
ويجيء في كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بما يخرجه قيد ذكر هنا ما
سيجيء في كلام الشارح فلم يتبع كلا عبد يا ذا التبع فعل المبني ما يرفع به فاعل
او المنادى ومن لفظ المبني هنا لانه قيل فيه وبني على ضم وما غيره فعل لانا توابع
المنادى المعرب تابعة للفظ هذا الحكم صحيح على طالق فانا يا عبد الله وعمرو
لا غير فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل لا غير وانا ناوه فليس
بالبتة فيما قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الا ترى حكم لم يتعد حكمه
وكذا بالنداء غير ويجب فيه جر عمرو لم يجز نصبه عملا على محله فعل لانا توابع
المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى تقييد المبني لانه حكم
مخصوص ببعض افراده غفلا وانما خصصنا فائدة القيد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو يا زيد بن
عمرو والعاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى القيد المذكور
كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد فعل ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي يشمل
شبه المضاف فلا حاجة لارجاعه الى المفرد وانما يحتاج اليه اذا راجع
المضاف بالاضافة اللفظية فعل ولما لم يجر الحكم الاتي آه فيه انا عدم الجريان
المذكور لا يستند الى التفصيل بل التقييد فنعم انا يقال وتوابع المنادى
المبني المفرد سوى البدل والمعطوف الغير المجرد نصبا باعليه بل لم يقيد بالبند المذكور
لكانا بيانا حكمها فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو على ما في التفصيل ليعرف المذكور
التابع اجمالا وتنبيه بذكر التاكيد والعطف على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع
وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين في جعل تاكيد اللفظي كالبدل فعل لانا التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب لظاهرا انا يقع عند الاكثرين بما لا يقع وله وقد يجوز فانه
يدل على ان المسئلة خلافية لانا استعمال العرب مختلف يسند الى كل قول
وكانه المختار عند المصنف لذلك فعل ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي واقوى
منه انه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكور انها حكمها
حكم المستغاث لكنا نصرحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي ويشعر بان
سر التقييد هنا مبني على الغفلة فعل والصفة فيه رد على الاصمعي حيث
لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة ليشبه بالمضر واول نصب لعالم ورفعه
في يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريانه التابع وبلى في وصف
المنادى المستغاث الا انا يقال مشابهة المستغاث بالمضر لم يعتبر حتى ينبني بخلافه

فانا نخلة موصوف بالظرف وبه مضاف فانه النخلة اذا قصد تعيينها لا يوصف بمعرفة لانه وصف اقلا بالنكرة وهو الجملة او الظرف فكذا وصفه بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة

واللام في المبني للاشارة اليه في الحاجة الى التقييد م

اي في موضع نيابة وبني على ما يرفع به

اي ولا يحتاج الى التقييد لانه غير البدل لانا

بدل انا حكم حكم المنادى المستغاث في الحقيقة الى الا انا تابع منادى محذوف حرف النداء م

والا يعتبر على تابع المستغاث بالالف

اعتراض على الشيخ

بخلاف تابع المستغاث فان حكمه لعدول الشارح لان م

اي كتابع المستغاث

فيحصل ما يحصل بالتفصيل فلا حاجة اليه لان التقييد اخصر من التفصيل تامل

يعني لو كانا مراد المصنف بالتاكيد المعنوي لعال فيما بعد والبدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكور حكمها حكم المستغل فلم يتعلل بكلا بين ان مراده منهم الاعم فلذلك لم يقيداه وهي لا يوصف ولا يوصف

بكلا دعوى

بخلاف تابع المستغاث فانه يعلم حكمه بعد فعل

بالام لان وصفه بجرور كيف الاختصاص بتقدير بها واعني م

للعدم جواز وصف المنادى المفرد المعرفة ولو المشابه بالمضمر

بنا على ما مر في بم

لا التقييد بما يرفع به فلا حاجة

معرفة لانه والمعنى منادى عرفه

على ما يرفع به م

المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخولها يا عليه يعني المعرف
باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المص والمعطوف
المعرف باللام مع انه اخصر واوضح قوله رفع حملا على لفظه هذا مما عوا حقه
النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعراب ما بعد
من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فمن كان لمن هو اهله وقوله الظاهر
او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء
محلين محل النصب ومحل رفع قوله واقتصر على مثالها اه اولا لانه اول ما يمكن ان
يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه يثبت
فيه اثر حرف النداء مع منافاته له قوله وهو انساك سيبويه وهو الذي قال
صاحب الكشاف في اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدمه مثله ولم يتخلف مثله وقال
المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه قوله لان
المعطوف بالحرف في الحقيقة مناد مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه
نحو فيه انه لو باشر المضاف بالاضافة اللفظية او شبه المضاف حرف النداء
لكان منصوبا فينبغي ان لا يختار فيهما الرفع قوله ان كان كالحسن يعني علما
فعله ولا نعني به بعلم كذا حققه الشيخ الرضي مذهب المبرد ولكن المص
في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المصنف لما ان المعنى ان اللام

ام ان

في بعض الاعلام لانه كاللام في اسم الجنس فلا يبقى الفرق بينهما فيبدل العلم في كلامهم
بالجملة نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام
وح لا بد مما تعرفه معرفا باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مو
مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب كالكليب
كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام
عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه فهو معرف باللام قصد بلامه التعريف وجعل لا حد
جزء العلم وذلك اما علم هو اسم جنس في الاصل خص لغرضه بخاصية لم
اقتضت ذلك التخصيص ويسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في
الصعق لخويلد يسمى به لانه اصابته الصاعقة واما تقديرية اما العدم تصور
معنى جنسي كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كالايعاء فانه يقتضي له معنى جنسي
وهو الرابع للعالم بحيث لهذا اللفظ لو تصور ثبت للعالم نعلم ثبوته للمعنى
العلم كالمشتري قوله والمضاف قد عطف على المفرد ونصب على ترفع عطفا على
معمولي عامل واحد لان العامل في صفة المبتدا وخبر واحد هو الابتداء قوله حكمه
اي حكم كل واحد منهما او الضمير راجع الى التابع ويليها يا بقي من التوابع فعلم منه
انه لو قال وتابع حكمه حكم المستقل لكان اخصر قوله والعلم الموصوف فان قلت
هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار

المسئلة

يا الله ما هذه الفاعة وفي السعة الى ابناء الكلام على التمثيل تدفعه وقعه ما

قبيه فان قصد النداء في يا زيد انا الى تنبيه العلم لا المعرف باللام حتى لو اراد

الزيدان المعهود انا لقيل يا ايها الذيدان فاعرفه فان مراتب الكلام تتفاوت

اعلى المقام الذي لاينا لها الا الكرام فعل يا ايها الرجل بتوسيط اي الموصوفة

المحذوف ما اضيفت اليه يفعل بعض حروف التنبيه عند عند غير الاخفش الموصولة

عند الاخفش بتقدير ما اي هو الرجل حذف صدر الصلة لانا المنادى طالب

التخفيف والاول هو المرجح وان كانت الموصولة اكثر ليكون هذا واردا في النعت

على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم والصعق ولانا جعل

المعرف باللام وصفا اقرب بافاءة كونه مقصودا بالنداء فيما رجح قول الاخفش

بندور المقصودة اجيب عن هذه العجوة المكشوفة قوله ها التنبيه

لتنجير بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف التنبيه المشارك له

النداء في التنبيه وقوله يا هذا الرجل تشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام التوسط

والتعرف بي انها وهذا انها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين

فلذا قدم انها فعل والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه

على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع فعل ولهذا لم يذكر هنا ما يجري

صفة الاسم المبهم ان صفة الاسم المبهم الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام

انا التابع المضاف او شبيه خيار بناء المنادى على الفتح فعل المبني عن جوازه

ضمه لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز انه يبني

اجيب باختيار الفتح عن جواز الجر في يا لزيد بني يغيب فعل تجرد عن التاء او ملحوق بها

بعني شيء يغيب اذ لا يكون الفتح في يا هند بنت عمرو فعل بلا تجرد واسطة بين الالف

وموصوفة كما هو المتبادر المتبادر ما هو الاعم فعل اي اذا اريد نداء المعرف بلام

فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير

الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يدفع عليك ان هذا ايضا مباحث

التوابع لانه يتبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان موجب

فهم ما يبين احكام المنادى قيل مثلا يبقى الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه

لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل اه الجواب ان يقال يا مؤولا بالكلام ويا هذه المرأة

وبهذا اه الغلام ما ان الى غير ذلك ومن فتنة فطنة التناظر في هذا المقام انه اذا

اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان يا زيدون والزيدون فعل

وعن هذا السؤال بانه اذا اي اعتراض

تعين القصد الى العلم حين تثنيته وجمعه باللام وما اجيب به عنه مما ان اللام فيه للجنس

التعين لا التعريف فلا يدخل في المعرف باللام اذ في الجواب انا نجيب ان تعين التعريف بالعلم

ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى استثناء ذو

لانه ينقسم الى ذوات الم باللام المبهم عامة يا ايها ان خاصة

اي نداء مثنى الضمير وجمعه المضافين ع

هو اي هذا ان منادى فتنة فطنة

والتاء هذا ان منادى فتنة فطنة

كلام الكشاف ان منادى فتنة فطنة

نداء مثنى الضمير وجمعه

المضافين ع

يا زيدان يا زيدون

اللام ان الشعط

وبكلتا كلام

علة كون ها ع

عنه ها فتنة فطنة

على طريق النشر الف

الكرتب ها ما

سواء كانا موصوفا بايها بخلاف الوسط او بلا تخللها م

فانا لم يكن اللام للتعريف للايوجد التعريف لجواز النقصان

فيلزم ان لا يكون الجر فيهما كون اللام للتعريف انتهى بحر

كأنه قيل لا يبنى عن جواز الكسر اه

اي تابع هذه المسئلة

وفي نظر لان المنادى بالايا آه فلا يختار فيه الضم المنادى بغيرها مأخوذ والعلم اه

اللهم لا اغرف فلا يدخل في المنادى اه

اذ لا يجعل اخر صفة الاسم المبهم مطلقا مثل القاعدة السابقة اذ يجعل في
يا هذا الرجل وجها ان اذا قصد نداء اسم الاشارة فهو منادى معرب اه ولهذا لا ينصب
تابع المنادى المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى
المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال الشنوبين في معرب الحقيقة اي تابع معرب واحد وتابع
المعرب الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما كان فيه اعراب واحد فان المعرب
باعرابين معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يحاشي
عن التعسف واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب محلا له اعرابان فعليه نظر
ان اعراب النصب المحلي للفظ الا للمنادى حقيقة فهو وقالوا يا الله خاصة هذا
اشارة الى ثلثة احكام للفظة الله في باب النداء قطع همزته واختصاص ندائه بكلمة
يا من بين حروف النداء كاختصاص نداء ايها وايتها ذكره في مغني اللبيب وندائه
بلا واسطة المبهم وتخفيفه بالحكم الاخير لان اشد تناسبا بالمقام غير ضيق
الغلط الذي لا يليق بالكلام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انا لا نقول يا الله ها
هنا غيرا ان نقول يا ايها الله مثلا في حينا ومن خصائص هذا اللفظ انه يجمع بين حرف
النداء وبعض عنه الميم المشددة في اخره فيجب حذفه وهو مختص بالدعاء فعلم
بانه اشد شذوذا الظاهر اشد وكانهم لم يتسلوا في التفضيل بصيغة اشد ولم
يبنوا من الشذوذ افعل لجعل الشذوذ بمنزلة العيب فهو ويسم الثاني تاكيد

وقالوا يا الله

مطلب اللهم

والمضاف الى ياء المتكلم

62

لفظي ولم ينون العدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه علما
وافقا في الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد هو العلمية كما هو
مذهب الكوفيين هنا ما يمكن ان يقال واما ما قاله الشيخ الرضي ان التابع
اللفظي في الاغلب تكرير لفظ الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فكما حذف تنوين الا
ول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين وان لم يضف فهو وذلك مذهب
سيبويه المذهب لا سناده وهو الخليل وهو تابع لغيره فهو والسيرافي اجاز الفتح
حكاية النصب كان المصنف اشار الى رده بحصر الاحتمال في الفتح والنصب بتقديم الخبر
فهو لا اباكم قال الجوهري يوم هو ابن الكلابي شجاع ماجد مستغني عن الاب وقال
الاظهر انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن الرشيد فلا نزاع لجوازه عن
ان يكون من الاضداد وفي القاموس لا اب لك ولا ابا لك ولا ابا لك كل ذلك دعاء في
المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر فهو فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون
اكثر فهو واجتزاء عنها بالكسرة يا غلامي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان
يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة الياء في الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس
بالمفرد الموقوف في صورة الحذف فالحذف اذا كان الحذف الاكتفاء بالكسرة اوفى حكمها
واما اذا كان الاكتفاء بالضمة كما في لغة الضمة ومنها القراءة الشاذة قل رب احكم بضم
الباء فينبغي ان يجعل يا فتى اذا اشتهر اضافته الى ياء المتكلم ولا يذهب عليك انه اذا الاكتفاء

عليها بالها لكونها عوضا عما ذاك بخلاف بنت فان تاءها عوض عما حرف اصلي

قوله او مسكونة لمناسبة الياء الياء لا نيابة الكسر الوارد عليها بل نيابتها

فانما نيابة الكسر الذي قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدلة بالياء الياء فاشتغت كسائر

تا الثاني فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء ومحفوظ

بقدر حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المثنى تنتقل لاغير بعد ان غير المثنى

بما احذف فيه من الاعراب قوله وفيا الف عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه

في معنى وفيا ابتا ويا امنا او عطف على فتحا اي كائنة مع الالف فقبل عطف

على محذوف اي بلا الف والفصل للتقدم قوله فانهم يقفون يا ابت امه

لعلهما اعتبار الاقتطاع بالنظر الى الام والعم دون المضاف اليه لان الاضافة

الجائز جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر

الى الجزئيين ويجعل المثنى داخلا تحت ذلك المذكر حيثما شاء قوله فقال يا ابا ام

وبا ابا عم اه الاخضر وقالوا يا ابا ام ويا ابا عم خاصة مثل باب يا غلامي وقفا

قلته مثل باب يا غلامي قالوا يا ابا الهناء وقفا قوله الترخيم في القاموس نظم

الكلام كنثره وتفرقا وتسهيل فهو ترخيم طارق سهلة المنطق فهي ترخيمة

وترخيم وعند الترخيم في الليماء لانه تسهيل للمنطق بما قطع اي ما وقع به سعة

الكلام يعني ان الجواز وقوعي ومقيد بسعة الكلام لعدم مقابلة الضرورة

التغليم

التأنيث لاعتبار اعتبار الشخص او الانسان ح

اي ما رخم الذي بمعنى ابن

وكلمة المفهوم ما رخم

اي الحاق

الهاء مخصوصا بالتاء

اعلم ان الاصل في

لفظ الام المذكر

التخصيص

ما عن الكلام

اي الوقف

الذي هو بالهاء

لان المعطوف على الجواز او على ما تضمنه الجواز يفيد عدم الجواز وهو الوجوب لان المعطوف والمعطوف عليه متغايران

احد حرفي التعليل عن لام الفعل والاخر ياء التصغير

الحاق الهاء في حال الوقف

الكشف بالتحريك عن الالف

وهو قوله يجوز فيهم

اي المبتدء والخبر اعني والمضاف يجوز فيه

حال

اي ويكون في الهاء والوقف

اي الياء

للوقف

اي تلفظ على ما حذف يا

وصلا

اي البحاق الهاء مع بقاء الفتح

الذي هو بالهاء

ليس هذا الحكم مختصا بالمثنى بل يجري في كل ما حذف منه شيء

اي ما قبلها فحذفا

اي الياء وهو احد الرمزين

اي الهاء

اي الوقف

اي الحاق

اي الهاء مخصوصا بالتاء

اعلم ان الاصل في

لفظ الام المذكر

التخصيص

ما عن الكلام

اي الوقف

الذي هو بالهاء

اي ما رخم الذي بمعنى ابن

وكلمة المفهوم ما رخم

وحال الضرورة معلوم بالطريق الاولى والاوضح انه الجواز مطلقا وفي غيره مقيد
بالضرورة فعلى انه لضرورة شعره ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول
له وعامله محذوف فقدر ان الجواز صفة النثر هم والضرورة الاضطرار صفة
المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما يجيء وهو المشهور فيما بين
بجعل فعل العامل في ضرورة النثر هم والتقدير وينثر هم في غير ضرورة ولك
ان تجعل اللام للوقت اي جائز وقت ضرورة ولك ان تجعل الاضطرار صفة
النثر هم اي النثر هم في غير المناكي واقع لاضطرار الى الوقوع فعلى الحجد
التخفيف وسمي حذفا على سبيل الاعتباط وهو ادراك المقت شابا صحيحا
كذا في القاموس وجاء في هذا المقام منا كيب النحو انا الاعتباط ذبح الشاة بلا
علة لم ينبه القاموس وجعله معنى المجرد واورد عليه نحو يد فانه حذف لا
للاعلال بدليل جير ورة ما قبله مع تحقيق الاعراب والحذف لعلة لا يكون بينا
وقيل حذف لا يصير الاعراب ظاهرا المجرد التخفيف وقيل النثر هم حذف بعد التركيب
والحذف في يد قيل قوله او شرط النثر هم اذا كان واقفا في المناكي على التقدير
الثاني لم يلتفت الى ارجاعه الى نثر هم المناكي حتى اشبعها يجعل الضمير لنثر هم
المناكي بعد جعل الضمير في قوله وهو حذف الى مطلق النثر هم وان لم ينبه لذا ان
قال ولك ان تجعل الضمير الى قوله نثر هم المناكي قوله اربعة ثلثة منها عدمية

للثلثة العدمية رابع فانهم وهو الا يكون المناكي الذي مع التاء موقوفا في غير
مقام لحاق الف الاطلاق فانها تحذف في يا ضباعة في الوقف لا محالة يا ضباعة
بالهاء الا في مقام لحاق الف الاطلاق فانها تثبت فيه يا ضباعا فنثر هم بحذف
التاء وتقف بالف الاطلاق فعلى انه لشبه آخر اجزاء المناكي نظرا الى المعنى لان
المناكي في يا غلام زيدا الغلام المخصوص وهو لا يستغاث بدون زيد فعلى وان
لا يكون جملة وبعض العرب نثر هما بحذف الجزء الاخير فعلى ولزيادته على الثلثة
لم يلتزم نقض الاسم عن اقل ابنية المعرب ثم ان جاز نقصانه ان لم يكن معربا
او في حكمه نحو ما ومن فقد عقل منا قال لا بد من تعبيد الاسم بالذي في حكم المعرب
فعلى بلا علة موجبة في عصا اذ الحذف وفي علة موجبة في حكم الثابت فعلى وانا
انبها طلبا لتاء التانيث واذا وقف على المنثر هم منبوذ فقف بالهاء فنقول في يا
طلح يا طلحه الا ان يكون في مقام الف الاطلاق نحو فتى قبل التقرى يا ضباعا وعبد
الغفور يا ضباعا بحذف التاء لا يكون موقوفا فعلى لما فرغ منا بيان شرائط النثر هم آه او تقول
لما فرغ منا بيان شرائط مطلق النثر هم شرع في بيان شرائط خصوصياته او تقول
لما فرغ منا بيان شرائط النثر هم شرع في بيان اضابه فعلى زيدا كان قيل لا بد
ان يكون المعنى فخرج نحو عصبص فعلى في حكم الواحدة في انها زيد تا معا
وان كان المعنى نحو مسلمات وبسلمات على ما بينا من الزيادتان الاخر لتانيث
الغ ونون

والجمع والتأنيث والنسب والإلحاق ونحوها على ما هكذا قيل وفيه نظر لأن الزيادة في
آخر شملل للإلحاق ولا يجري فيه إلا التاء ويمكن دفعه بأنهما ليسا مما زيدتا
معا لأن اللام معهودة في كثير من الصيغ بدون التاء قوله واعتبر به عنا نحو قائمة
ومرجانة ونية بوعلى وجه حذفهما معا قوله أو كانا في آخره حرف صحيح أصلي لتبادره
إلى الذهن فاعتباره أولى من جعلها غيره المرضي بحث فيه بعض الشراح لأن آخر نحو
سعلاة والسعلاة والسعلاء بكسرها الغول أو ساحرة الجن كذا في القاموس
ولك أن تزيد بآخره آخر حقيقي وتاء التأنيث في آخره حكما وهو كلمة أخرى حقيقة
قوله ونحو أمثاله يكون حقيقة أو حكما يمكن أن يعتبر ما في حكم الحرف الصحيح بما
يقبل الإعراب فبلام جعلهم المعتل الذي يقبل الإعراب ملحقا بالصحيح قوله
أن الواو والياء ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فإن ليس الواو والياء
فيهما حرف مدة قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو حول وبيع
فإنهما لا يسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها إلى الذهن لغلبتها
وكثرتها أو المراد بها مدة مطلقا والأول مختار لم يكن مدة في أصله وإنما صار
مدة بالإعلال قوله وإنما لم يأخذ هذا القيد ولك أن تأخذه فيهما وتجعل [illegible]
من أربعة أحرف في الأصل قوله لأن نحو [illegible] جمع [illegible] وأبا [illegible] جمع [illegible]
أيضا لأنه لا يستعمل إلا كذلك فينبغي أن يعتبر الفاعلة بما يجري فاعرفه قوله هذا

65

الا الحرفان الأخيران في كلا القسمين لا يوجد في الجزاء التعقيب بالشرط لأنه لغو تعقيبه
ليكيا بنحو لو قال المصنف فإن كان ما قبل آخره مدة حذف الحرف نحو سعادة وسعيد
فيه قال لو قال كذلك لكان أخصر وأتم الأول لم يقل لعدم اشتراك القسمين في جهة
حذف الحرفين فقد غفل قوله ثلث بنات البول والنقد صغار الغنم على ما كتب في الحاشية
قوله أن يحذف حرف واحد قدر المضارع مع بقي أفواتها الماضية لأن كلمة
الفاء فإنها لا يجوز في الجزاء الماضي بغير قد والأنسب بحمل التقدير فقد حذف حرف
واحد فافهم واعلم أن نحو وإن كان مركبا حذف الاسم الأخير فقط وإلا حرف واحد
بشقصادي بافارية فإن حضارة مركب ولا يحذف منها الاسم الأخير بل الحرف الواحد
وبه قد تمام حمل المركب على المركب حقيقة أو حكما فالحضارية مركبة حقيقة ومعد حكما
قوله ونحو في حكم التأنيث من أن المحذوف لا لعلة موجبة وما هو في حكم التأنيث ما يكون محذوفا
لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم آل
الترخيم موجبه هذا حرف اللين نحو أعلينا وقاضيون فيقال بعد الترخيم يا أعلى
ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين وإنما قبل آخره مدغم ساكنا
في الأصل قبله مدة نحو أسحاب بفتح الهمزة وكسرها البيت فإنه يفتح الساكن عند
سيبويه ويكسر أيضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين وإنما قبل آخره مدغم متحرك
في الأصل قبله ألف نحو رادّ فإنه يرد الحركة وإنما قبل آخره مدغم ليس قبله ألف

على مذهب الفراء نحو يا نحو فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته
قوله فيقال العلو في البعد ومنها قال جي فصيحة جرى عنه الفصاحة قوله
ويا كي في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح
وهو طائر يقال له الحبارى وانه شعاظ كعي يندكي بروى كراويا جماعة
كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله كادل في ادول لان المنادى في حكم
المعرب لعروض بنائه فاعل بما اعل به الاسم المعرب ولم يجعل في حكم هو مع انه
مبني قوله وقد استعملوا لا وجه لايراد المندوب في اثناء مباحث المنادى
والفصل بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن مباحث المنادى بحيثية قوله لكونهما اشهر
صيغتها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد بها خاصة لانصراف المطلق اليه ولم
يعكس استعملوا يا في المندوب مع انه اقصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء عرض
للمندوب قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما المبادر منها المتفجع عليه مما يبكى
عليه لعدمه لا مما يبكى لاجل وجوده فلينزل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان
يقال يجعل لمصيبتاه واويلاه وا مصيبتاه وا حسرتاه كناية عن السبب لانه كان هلاك النادب
ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب بوا بمعنى ان تعلق قوله
بوا بالاختصاص بتضمنها معنى السببية وليس صلة للاختصاص لان الباء التي
هي صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه فيه رد على العلامة

التفتازاني حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص على المقصود وفيه الرد
ان الباء الداخلة على المقصور ليس صلة الاختصاص والعربي في صلته
مدخوله على المقصور عليه قوله لمح انه لا يقع نكرة ليس قيدا هذا بل معنا
فقد يقع على تاويل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى باقلبه لكونه معلم
لا يندب الا المعرف قوله حكم المستثنى عنا قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم
المنادى قوله فجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث قال يجب مع يا لئلا
يلتبس بالمنادى فقط انه لا يدفع الالتباس بالمستغاث وفي ذلك كون المتكلم بالتفجع للمخاطب
اشعار بعجز بيانه قوله فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المص فيما كان
حركة اخره لعلامته كما في ضرب الرجل فانه يفعل فيه واضرب الرجلاه وانما قال المص
فان خفت اللبس بالتفرج اشارة الى ان زيادته غير لازمة تتفرع عليه وهي الاصل
والاظهر ان الياء منقلبة عن هذا الالف بعد حذف حركة الطرا للندب لرفع الا
لتباس وكذا الواو لانه معدول اليه في كلمة الغاية في عبارة المص وقع في مكانه
قوله واغلامكيه نبه بهذا المثال على ان حكم ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى
فانه لا يجوز خطاب الاثنين في كلام كما هنا غير مثنى او جمع او عطف ولا يستعملان
يكون هذا اذا عبارة الى اخراج المندوب من المنادى فعدم جعله منادى على ضرب
من التعلق والتنزيل كما في يا جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب

ولم يكن واعملا فعل لانه يجيء به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او اللام
او بنون التثنية او ثبوت الجمع او الاضافة فعل لاحاجة بها الى ذا اى دائما وقوله بخلاف
المضاف والمضاف اليه فانهما متطابقان اى في لجلد والافالمضاف والمضاف اليه في الاضافة
البيانية متحدان ذاتا فعل وبجبهة القدح ومنه غرائب هذا المقام اذ حال المصر
في ايضاح المفصل بجبهة الرأس فعل الا اذا كان مفكرا نافع انهم يجتمعون الاولى الا
مفكرا نامع انهم يجتمعون لانه لا وجه لتقدير اذا كان فعل ويغني بهما كانا نكرة سواء كانا
مضافا او غيره وفيه نزع على متحال المراد بهم الجنس ما يصح دخول اللام عليه فعل
لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم والحاقه بالعلم هنا المعارف فاذا لم يكثر كثرة العلم فالحق
بالعلم لمن يناسبه بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم فعل
فبقي على هذا من المعارف التي هال في قوله العلم وما عطف عليه فعل سواء كانا مع بدل
عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يجوز هذا رد لما اعترض به الرضي انه لم يتم بما ذكره
بيانا لما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظة الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان الم
المستفاد من بيان المراد لا يجوز حذف حرف النداء مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال
قوله فيما سبق بقوله وقالوا يا الله خاصة فيجوز معانيه انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يجز
الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عند فعل لفظ الله يجوز بالاصح انه غير بدل وقيل عوض
والاصل يعوض على وزن يوجب الا انه غير ما بعد الاعلام المتعلقة لها في بشمس بيا
بكسر الباء

كتبه حالا عن قوله
حرف النداء لانه فاعل
ما لا نائل

فائدة لا يقال ان الله بحذف
حرف النداء مع ان بيانه
الصحيح يقتضي الحذف
منه لانه ليس كلام جنس
ولا مستغاث ولا
منادى به مع انه لا يجوز
منه

مالك

حالا بضم الميم والاصل شيء كفرح يجمع لا فعل وليها الرجل ينبغي ان يذكر في مثل
اي الذي لم يوصف بتلك اللام او الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عند لثلا
يخل البيان فعل قال له امرأة اجر البيض فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل
في رد طلب شيء وقيل مثل يستعمله المفهم فعل قال شخص صار مثلا ليحقق على
تخليصه التفصيل العرطة الشديدة فعل واطرق الاطراق جسم درهم افكندنا
وسر فرو كردن فعل يصاح بها يلقى عليه فيصاد صار مثلا لمن يكثر وقد يطلق حال
هو اشرف منه فعل فاء الرجز ناصبه ولا نا لا يسجد وا مفعول لا يهتدون قبله ولا
زائدة او دليل اعمالهم او متعلق يصدهم او بزينا بتقدير لام التعليل فعل اي مفعولا
اضمر عامله فيه بمطلق المفعول لانه يصدد بيانا مفهوما مما اضمر عامله على شريطة
التفسير لا يصدد بيانا ما هو منا اي مرادا في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهوم
يختصه العاقل بما هو المراد في هذا المقام وح التعريف للعام ولهذا جعل حجة
التعريف لا يسلم المفعول به بل ادخل كل تنصيصا على انه اعم منا المفعول به وهذا التنصيص على انواع
ما قوا لفظة الكل في التعريف وقد تعرض له المقام وقد تعرض له ولا يبعد ان
اي يقال الاحكام التي تذكر فيما بعد ايضا لم يخص بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم
وهو من جمع الاجمال في بحث المفعول فيه فعل اي اضمر عامله بناء فقيل لكلمة على متعلقا
بتقدر وينصب بعامل اي خاصا هو كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له وقال ان يجعل على بمعنى مع
يجوز تقديم اضمارا بناء اه

اي لا بصدد مفهوم
ما هو بعض افراده

تعريف
لمن يتكلم بخصوص منه
هو اولى منه وكبراه ع

شريطة التفسير

ظرفا للفعل الذي فسره المفسر وواحد والتاء اما للتأنيث او للكمية المنافية للوصفية الاصلية
هو العلة ونظرا لحقيقته فعل احترازا عما يجمع بينهما المفسر والمفسر الاول احترازا عما ضرورة
التفسير عما لا يتضمن عمل جاءني رجل اني زيدا ويعده فيه نظر لان العبث انما يلزم في
زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه
لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لا بيت زيدا حيث عليه فلا بد في اتمام وجه وجوب
الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب فعل مشتغل عند صفة لاحد الامرين المفهوم منه
كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف خلافا لمذهبه
وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين فعل مشتغل عنه متعلق بالاشتغال على
تضمينه معنى الفراغ او الاعراض ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور
الثاني به فعل او متعلق ضمير بان يكون مضافا اليه المفسر او المعطوف على
مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا او غلامه او مفعولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت
رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه او مفعولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا
فقد قول او ما يناسبه بالترادف قيل فيه مناقشة لان الترادف في المفردات لا غير وفيه بحث
بحث لان العامل ايضا مجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو ظاهر المنافاة فعل وهو الظاهر المناسب
متعلق بجميع ما ذكر هنا في كلام الملخص لا لمجرد قوله بالمفعولية فعل وبعيد الفراغ عن
العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال ضربت زيدا ضربته فيه انه جزء جميع صورها اضمار انه

نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه
نحو زيدا لقيت عمرا والذي يضربه
نحو زيدا ضربت رجلا هانه او ضربت رجلا شتمه وزيدا ضربت رجلا
ضربت رجلا اهانه وزيدا ضربت رجلا شتمه

ليس

ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العامل المقدر اياه ايضا فاتجه الاداة
يقال لا مانع عن العمل صورة الا لان الاشتغال بخلاف زيدا ضربته فان رفع المانع
صورة عن عمل ما بعدها فيه فعل وبعيد النصب بالمفعولية ضرب خبرا فانه يجب كون زيدا كذلك
اداة لا يخفى ان ضرب خبرا فانه يعود كل اسم لانه كذا في المنهاج ورد هذا المقام ما قوله
لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المنهاج ثم كل اسم المفعول ولا انا نعمل كل اسم
اعم من المفعول والبعيد لمطلق ما اخر عامله على شرطه التفسير وعند زيدا كنت اداة
فلا مغني لتقييد قوله لنصبه لا اخر اصفعل الاخر في نر نهاج وجهد الغير المخفي بمتفق
سعق كلامه خلص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وله وجه
آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها ولما فعلا لم
ايضا وجها حسن الاول عدم الفصل بينهما الافعال المعمول فيه بالفعل المجعول اعني
صبت عليه والثاني تقديم المسلط بتقسيم المسلط بمراد فرعم المسلط بالاداة الا
انه قدم في هذا القسم ما هو اجنبي فافهم تامل فعل ينصب زيدا جعل ضمير ينصب الى
زيد دون ما اضمر عامله على شرطه التفسير لاقتضاء قوله ايضرب آه ذلك ولك ان
تجعله تفسيرا للناصب ما اضمر عامله على شرطه التفسير بالمثال وفيه رد لما قال ان منصوب
بما بعده ووجه الرد مستغنى عنه البيان فعل فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
اضمر ضربت الاول لوجود مفسر فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا والمحذوف ضربت ذكر المفسر

في الامثلة

اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره قوله في خطابات الاضمار في حاشية
الكتاب اي في مواضع يطلق عليها كل النظائر مما قبيل الاضمار على شريطة التفسير فان
لم يكن منه في الواقع هذا وفي الفاعل مظنة الشيء يطلق فيه وجوده ومنه
لا ان يكون كذا اي جاز فيه ان يقال انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع
على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد منه الى النصب
البيان منه اهم قوله لانه ارجح لسلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل ان يكون الابتداء
الذي هو العامل في المبتدأ والخبر ومع لا ينبغي ذكره لكونه مبتدأ والثاني مصدر المبتداء
الذي يعني كونه مبتدأ وفيه توجيه جعل رافعه فعلا لا يجوز لا حقيقة لا يبتدأ ارتكاب ما لا حاجة
اليه والمعاني يجعله كون الرفع مختارا وهو الاستغناء عما يتكلف بتقدير العامل قوله لان
تجرده عن العوامل اللفظية لابد له منها قيدا اخر وهو الاسناد يعرف الداعي الى تجريده الابتداء
وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الا ان يقال المراد صحة
تجرده فيصح فيه قوله الى قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما ذكر على ما صحح النصب الذي
لا محالة مع وجوده لا حاصل منه الترجيح لانه في صورة انشاء الامر لا يقتضي قرينة ترجح
خلاف الرفع بالفعل بل جائز على المصحح وانما المراد عدم ما ترجح النصب بالفعل لا
يستغنى عنه قوله او عند وجود اقوى منها لانه في صورة وجود اقوى يتحقق عدم قرينة
ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجح

الذي يختفيه اي بالمنصوب الذي اضمر عامله

لانه في بيان النصب والمنصوب

لان في تقديمه بالذكر عليه جعله منه

وتنبيها بكونه مجردا عن العوامل كما ينبغيه كونه مبتدأ

لان التجرد بدون الاسناد لا يصحح الرفع

الرفع هنا ارجح ... بالفعل

اي لسلامته

لكن ينبغي ان يعلم ان المراد بمقتضى الاختيار في الجملة لا موجب الاختيار في التركيب والا
لا يستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى من
قرينة توجب اختيار الرفع في التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح
دون التصحيح لان ما ذكر ان قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما لان عدم قرينة مصححة
النصب يجامع اختيار الرفع لان الرفع واجب فيه لان قرينة الصحة متعلقة
بمختار لا بنفس قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع انه يوهم قوله لسلامته عن
الحذف قيل يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف [redacted]
ارجح لكن هي يكفي زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى هنا قرينة خلاف الرفع
لا لعدم القرينة المرجحة للنصب المشتهى خلافه بل نقول ان الاولى جعله مختار فيه الرفع
لعدم قرينة خلافه قوله كما في الاضمار الا في ضرب او عند وجود اما مع غير الطلب واذا
للمفاجاة فان الاولى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا اما هنا او اذا هنا قوله
مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر منها الخبر في عرفهم خبر المبتدأ قوله فان التزم به
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز قيل اولا انه يلزم كون الجملة الانشائية الاسمية
واقعة خبرا قيل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا تاويله لا يكون الجملة الاسمية انشائية
قوله فالمراد بلزوم الاسمية عليه وقوعها بعدها وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على
شريطة التفسير قوله بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وزيدا

كالمثال المذكور في الشرح

لو رفع لنصب ههنا

حيث قال الامام ...

لان كون الخبر جملة لا يكون من الحذف

الجملة اختيار الرفع بسلامته عن الحذف ارجح لعدم القرينة خلافه

يُقبلها فانا كم القال لتبعيد بالفعل في هكذ والمثنى سبعه عنا بجلد الفعلية بجلد التعجبية
نحو احسن بزيد وعمرو بضربه كلها فعل التعجب لجموده وبجرده عن العروض لاحقا بالاسماء
يقال والظاهر انا بجلد الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف
بخبر تسمى الانشائية وفيه انا عمرو بضربه مستعمل في انشاء الضرب والتحقير ومما الظنه
انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت بجلتنا مفعولي القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكر ضربه زيد
فانه ليس العطف في مفعولي القول باعتبار اشراكهما في التحقق حتى ينافون الاسناد
والفعلية في الثاني بل باعتبار انهما مفعولا ولا تنافون في المفعولية بهي الاشياء
فعل ولا يقدر مفعولها لضعفها في العمل كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكفي فيهما او
بصدده تفي وجوب التقدير فلا يرد انا نعلم وجوه الفرق بهما ولما انه يجوز حذف فعل
لما دونا نم حاسبا في محل فلا يصح انه لا يحذف لما هذا لكن الظاهر انا جواز حذف
الفعل بعد لما سبا في بمعنى تقابل الامتناع لا الوجوب فعل وانما قال حرف الاستفهام
لقوله والاستفهام عطفا على حرف النفي لخرج عنه نحو ضربه لانه ليس بعد الاستفهام
بل معه فاذكره لا يضر بكليته لاد راج الحرف وانما يضر بكلية ذكر بعده واختياره على مع
الاستفهام فتامل واما وجه ذكر الحرف فهو انا كم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح
فلا يجوز هل زيدا ضربه مرجح به الرضي فعل ليسهل مثل هل زيدا ضربه فانه يجوز وانا استبعده
النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه يقع قذة الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل مما يدل عليه

كلام

كلام النحاة انا هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه
وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد قائم فقول انما قال
حرف الاستفهام دون ادوات الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فانا المختار
فيه النصب فلا يحتاج الى اختيار حرف الاستفهام الى التمثيل بالتركيب المستقبح على
انا الفعل بعد هل زيد عرفا انما هو في كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل
زيدا ضربه لا يجوز على بنا في المفتاح فلا يجوز هل زيد ضربه وعلى بنا في المفتاح لا يقبح
هل زيدا ضربه بل يحسن فلا وجه جمع الفعل بجوز هل زيد ضربه للحكم باستقباح
هل زيدا ضربه وقد ذكره وما ذكر فارد لما ذكره الرضي انا المراد بحرف الاستفهام الهمزة
لعدم جواز هل زيدا ضربه لوجوب دخول قد على الفعل في هذا الصقع لانه لا يرضى
بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجد في الكلام قط وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين
في اختيار الرفع بعد لا نادرا ليس قرينة النصب لوقوع كليهما بعد على السواء
وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب بعدها فعل وفيما قبل الامر قد ينبا على
في التكلف اولا في التقدير وثانيا في التغيير حيث قدر الموصوف مع بقض الصلة وحذف
المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المعدة بعد صنع
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح انا نراد ويختار النصب
في وقت الامر لانا حذف الزما عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسيرها باشيم

بلا وجه

اى يختار النصب فى اسم فعل الامر فعل اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعنى انا اخاف

المواضع

المعاصى فى الفعل يا عتبار انها من مزيد اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به يدل عليه

كونه للاتباع

اختيار النصب قوله وعند خوف ليس المفسر اى عند خوف ليس بمفسر حال الرفع وانما

الليس

قال عند خوف الليس دون عند الليس لان الرفع لا يستلزم خوف الليس بل خوف

كانه قيل انما كره دفع الليس بالرفع فلم يختار النصب لدفعه

الليس لانه يمكن دفع الليس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف قرينة

علة للاستلزام المنفى لعدم الاستقامة

ومنه قال ادرج لخوف لانه مع الليس يجب رفع الليس فيجب النصب والحاصل

بيان

لخوف فرفع الليس مختار اذ لم يعلم بنصب لعلم كونه خبرا بل يجب اقتضاء الصفة

كانه قيل لم يجب رفعه تهاونا وكان مختارا

لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحانا كونا قوله بقدر خبرا

على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما يزاد قيد المسند اليه

اى كما فى اتيانى اى كل شئ

يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغى ان يذكر الليس فى مواقع وجوب النصب واعلم

اى خلقناه فى هذا المثال

انا خوفا الليس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا

اذا رفع فى الاسم

اذا رفع المنصوب فلا يخفف خوفا الليس المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر

للتنوع

متعلق فلو قيل الشئ خلقناه بقدر بنينا على الكل بالام الاستغراقية فلا الناس

بدون تقدير

وكذا لو قيل كل شئ خلقناه ثم اعلم انا من مواضع اختيار النصب ما اخرجه من

القوة الى الفعل وارجعوا اليه انا يكون فيضا مدونا وهو فيما اذا الليس المضيف

بالاضافة بغير فى صفة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فانا المضيف بالاضافة انما

زيد فاذا قيل زيدا ضربت غلامه يكون ظاهرا فى قصد افادة ضرب غلامه وربما

لا يلتفت النفس الى اهانته اللازم قوله فانا المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق

اعتراض على كلام رح بسبب استدلاله فى فتواه

آه بقرينة قوله النصب فلو رفع وعمل على الصفة فان هذا المقصود وتقييد لمعنى غير

مقصود ولا حاجة فى تكوين المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدعى

فساد الانا المدعى انا فى مقام قصد الاخبار بالجملة التى يعد الاسم النصب اولى

اذا كان مع الرفع بليس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد با

اى ان اجلان

لوصف معنى صحيحا او لا على انه على حاذكر يلزم انا لا يكون النصب فى الابد

يعود فى الاسم المذكور

مختارا عند المعتزلة مع انا الفرق بينهما فى ذلك فتدبر قوله او فى

على

داره ونحو ذلك آه فان قلت فلا يصح كونه مما يسوغ فيه الامران لترجح الرفع

اى هذا المثال

بالاستغناء عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو وعنده قلا يدل

لفظ مراد

منه تقدير على تقدير الرفع ايضا قوله فلنا فى مقام يترجح المعطوف عليه ولان

كتقدير النصب

انا نقول فالنصب مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله فلنا هذا

باعتبار المنهى اما باعتبار المبدأ فالصفة اقرب لم يقيد فيما يأتى ان باب العرند اعتبا

رى ليس الانا بالتشديد بينهما بين حروف التخفيف الا عند غير الخليل واما عند الخليل فهو بالتخفيف

مثل هذا القرن ولا بد لاعتبار من شاهد قوله والا بالتشديد ليس الا عند غير

بالاتفاق

الخليل قوله لوجوب دخولها على آه اما حروف التخفيف فبالاتفاق وهو فى الشرط

عند غير الاخفش فعنده يجاز بعدها النصب ومما يجب النصب بعدها عند بعضا لا

لا واجب

تقييد الرفع بالابتداء لانه في هذا المقام وقد قيد المتكلم به ايضا اي
في نظيره ووجه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لاضطراره الى الحذف المستغني
عنه بالابتداء وقيد بكونه الاستفهام اذ لا يكفي بالفعل برجحه على ان احتماله مرجوحا
يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء قوله وكذا اي مثل ان زيدا ذهب به قوله
تعالى آه يريد المصنف انه مما وقع فعلا وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل انه يكفه منا
هذا الباب لانه التركيب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ويقيد لانقلب
التقييد الى الاخبار ويعود المقصود فعله كل شيء فعلوه في التزيل كناية عنا مثل
هذا التركيب فلا ينفع في عدم كونه منا هذا الباب الى بيانا انه لو سلط لفسد المقام
ويكذب على تقديره وتصدق على تقدير لكنا لا يكفه مقصودا بالنفي عليه كما مر بسائر
الشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بقي كونه الا يمما قصد فيه وصفا
المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكنه حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن آداب
الكلام واعلم انه قوله كل شيء فعلوه في التزيل مثل ازيد ذهب به في انه ينعم انه
منا باب الاضمار مما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خيف اللبس المفسر بالتعقد
فعل في التزيل اي في صحائف اعمالهم في الماضي التزيل كالكتابة وجمعه
زبر كسدر قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكريم الكاتب فعل او وقع فيها كتابة
افعالهم كما مر وذكره لذلك فقال لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام

للعرض والحث فانه اما هنا او فيما يختار النصب فاعتمد وما استخرجته منا القوة الى
الفعل هنا مواضع ويجب النصب تاركها ما احرم عاملا على شريطة التفسير نكرة صرفة نحو
رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع النكرة المحرف للمبتدأ قوله فالاولى فيما
ذكر مفقود تحقيق المقام اما الملابسة بالفعل المفسر في القصد ويكفي في
مقصودا به فلعدم قصد بزيد ذهب به اذ ذهب حذر زيدا ودل قرينة عليه فهو مما يختار
فيه فعدم كونه هذا المثال منه لانه يستحيل ان يكفه منه لانه يقيد مما يقصد
به هذا المعنى هذا زيد خلق منا هذا الباب بتقدير اخلق الله زيدا لانه حذف الفاعل
فيه للتعميم فهو بمنزلة المذكور فجعل اخاك الفاعل ضابطة مما لا يعود عليه نفي كما
اخاك الفاعل يكفه كذلك لكنه لا يعتمد عليه وبهذا اندفع ما يقال انا اذا قدرنا ذهب به
يصح انا يكفه في تقدير اذهب لذهاب زيدا يا انا يكفه التاصب لزيد الا ذهابا المسند
الى المضمر مجازا لانه مما لم يقصد به ولا دل قرينة على قصده فليكن منه وقد ذكر الشيخ
الرضي بانا المقيد الذي يسند اليه الفعل ما يكفه اذ اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه
ليس كذلك اذ يريد اذا الذهاب وانا تنصيب بذهب فيقال اذ هبت زيدا ذهابا
مما يقال انبت الله نباتا لكنه ليس لاختصاص وزيد مناسبة به بل اختصاص
بذهب والفعل لا يسند الا الى المصدر كذلك وفيما تعلمنا عند بناهد على اذ لا يجب
اخاك الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال قوله واجب بالابتداء

لانهم كاتبين وقيد اثر يعد بجوز حمل الفعل على الكتابة بصحة اسناد الكتابة اليهم لانهم
اسباب كتابة الكرام نعم ان ههنا مانعا آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه
لم يكتب في صحائف اعمالهم كل شيء بل كل معقول لهم ولذا ان لا نجعل قوله بل الكرام الكا
تبين او وقعت فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اي
اختصاص كتابة كرام الكاتبين جاء فعالهم قوله وان كان فصد لكنه بناء على جواز
الفصل بين الصفة والموصوف بجملة المعترضة قوله لان كل كاتبين في صحائف اعمالهم
مفعول لهم ان اراد تعميم لعدم معا فقند لما في الاية الاخرى فلا يصلح نافيا لان
الافادة جيرها الاعادة وان اراد انه ليست في افادة غرض لانه بخلاف افادة
المعنى السابق فلانهم لان فيه بيانا انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف
اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله بحيث لا يقادر لان المراد فقوله الظاهر ان قوله تعالى آه
كونا دخوله بحث فاعله ظاهر لان انها هو بالنسبة الى المبتدئ الغير العارف بفاعله
اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا
جعل نحو جيد المبرد ايضا خلاف اخراج الاية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء فيه
بمعنى الشرط قوله عند بعضهم هو سيبويه بناء على قوله الفاء فيه مرتبطة آه تعبير لخاص ع
يعيش عنه الفهم والمتبادر تغيير كانت وجعل الباء للسببية قوله ومثل هذا الفاء لا تعمل
ما في حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط الآتي وقع موقعها وليس هذا

هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها والمعرفة موضع الفاء وبمقام افراد جيد
عند مقام آخر قوله والاية جعلنا ان آه اشارة الى ان قوله تعالى والزانية والزاني
عطف على كل شيء فعلوه في الزبر وقوله وجعلنا ان تقديره والاية جملتان عطف على
قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجعلنا ان تعليل لكلمة الاية مثل قوله شيء فعلوه في
الزبر يحتمل كلام المحشي خلافا لما اشار اليه بانه يكون نحو جيد خبر قوله الفاء
بمعنى الشرط الجائي للا تعريب الفاء فانه في حكم فاء فيه فمتى جملة العائد فيه فقد ارتكب
ما لا حاجة اليه وجعلنا ان عطف على نحو ويكون الكلمة في قطع الاية عما قبلها لانه من
هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جعلنا ان مستقلتان دفع لما يتوجه ان
زيدا اضربه ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متفرعا على
حذف الفعل من الاخرى ولكن ان تريد ان الزانية والتلاوة جعلنا ان يرفع الزانية
وما معه جعلنا ان في حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى
تقييد الجملتين بالاستقلال قوله او للتغيير هذا اظهر قوله واختيار النصب باطل بالا
لاتفاق آه يعني ان قوله ما لا قائل بالنصب ليدل على الكتابة احد الامرين السابقين
ولولا ان يجعل دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب وعلى التغيير لما يحتج
ان السيف ح بيتدئ على ان يعمله والا فيلزم ان يختار النصب فالاوجه انه اشار
المقام الى جميع ما ذكر في الاية مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة فقال الاية ليست من الباب

لان الفاء بمعنى الشرط والاية جملتان عند سيبويه وان لا فاء هنا البتة كما ذهب اليه البعض
فالمختار النصب ولا يبعد ان يجعل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليس التركيب
الثلث المتقدمة من الباب والا فالمختار النصب فيها اما في الاول والثالث فظاهر
واما في الثاني فلئلا يلتبس بالصفة قوله لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات
وقت التحذير بسبب العلم الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله
على مخافة يبرع الساعع لها الى الاحتراز عند مجرد سماعه ولهذا لا يذكر المحذر فعله
اي اسم عمل فيه نيته يدل على ان المفعول به هنا وان المفعول فيه فالمفعول في هذا المقام من
قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله او ذكر تحذيرا
فيكون مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير ذكر او خوف
فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة قلت دعاه الى التقدير تصحيح العطف او ذكر لا بقاء
لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير لانه لا يستقيم بل يحصل التحذير بالذكر
ايضا لان تقول بذكر العامل يفوت قصد التحذير فيصير التحذير داعيا الى التقدير
ومثاله بتعطيل بهذه الدقيقة احال على تعقيبه المسافة فقال التحذير علة للتقدير
انه ذو ما غيره والاولى جعل تحذيرا مفعولا مطلقا بالعطف وعلى المفعول له اي بتقدير
انه اما للتحذير عما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام به قوله
اي مما يتعدى لك المفعول هنا نظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المعطوف

ولا دليل

ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق لفصل الضمير المنفصل فتامل قوله
فان قلت فعلى هذا لا بد من حجر في المعطوف عليه ايضا ممنوع بل لا بد منه في الكل مما
اعم من الضمير وغيره لا اولو ثم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره في الجواب في الاول ولا بد منه
عائد لتصحيح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير عنا
عنا فاكه ما في الضمير قوله مثل اياك والاسد تفيد بكثرة تكرار مثال اياك على ان
الاغلب في هذا القسم من التحذير اذ ان ما يحمل مخاطبه فقد يكون ضمير متكلم نحو
اياي والشر والظاهر تقدير لاتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه السيد لكن
قول المص بتقدير اتق يشعر باختيار مذهب غيره من ان التقدير على صيغة الخطاب
ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر
واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها قوله ولا يخفى علينا
ان تقدير اتق في اول نوعيه غير صحيح لانه لا يقال آه وكذا تقدير اتق بمضي
معنى التبعيد فقد جنف وقال وكذا تقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك
والاسد بالتبعيد عن الاسد بنفسك وتبعيد الاسد واياك من الاسد بتقدير اتق
نفسك من الاسد فتعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك والبعد من الاسد عنه
قوله وان تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى آه فيه ان الايقاع عنه
الطريقة انما يكون بتبعيد عن اجزائه منه يقرب عنه بالمخاطبة فيصح جعل التقدير بعد

نفسا عن الطريق نعم لا بأس بتقدير بعد الطريق لكن لسد مضارع راق تقدير بعد
الا انا يقال يلزم ح نصب الطريق بجر قاري سماعي ففي فاء المعنى على هذا بعد
نفسا مما يوجد بلا كلا لا سد قيد انا تقدير بعد نفسا يوجب كون النفي محذرا لا +
محذرا منه فلا يكون منا افراد النوع الثاني وليس منا افراد النوع الاول ايضا لانه
ليس محذرا مما بعد الا اذا اريد مما بعد لفظا او تقديرا وغايته ما يمكن ان التحذير
عن النفي بالتوصية على البعد عن الرذائل التي يوجد ذيلا ولا يخفى عليك انه يصلح
تقدير انا قيدا ايضا الا انا المعنى ح تقدير بعد لا تقربا عن النصب بتقدير حرف ولا اشكال
على تباه كيفية التحذير فافهم ولنقف المناجير شاتي هذا المقام كلام يحير الافهام ويدهش
الاوهام فعل وتفعل في ضمن النوع الاول ايانا من الاسد فيتذكر لحضوره ويجتنب المعنى
لانا المقام لا يتسع المحذوف والمعطوف معا فعل انا الا انا محذوفا يتقدير منا لا بتقدير العاطف
فانه لا يجيء في سعة الكلام ومما علم منا قوله يتقدير منا عدم صحة تقدير العاطف
ثبت امتناع تقدير انا ان الا يسد امتناع يتقدير منا لا بعد فلو قال قبيله
يتقدير العاطف وجاز كون منا للجواب يقول لا ينفع لانا نقول السؤال انا قوله لامتناع
تقدير منا لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير العاطف قيدا انا امتناع عد اسد منا
امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى انا امتناعه واضح فاستغنينا عن التعرض لبيانه
فعل شامل للاسماء والزمان والمكان المراد بها الزمان والمكان الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي

وهو ظاهر فعل فانه لا يخلو زمان او مكان عنا ان يفعل فيهما صح ان يقع فيه فعل سعاء
ذكر الفعل الذي فعل فيها لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور في البيت فلا تغفل
فعل مثل يوم الجمعة يوم طيب لا تفعل ما مثل يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان
والا انتقل اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب لتطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد لا يكون بدون
ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل منكر ضمنا والمذكور في تعريفها مفعول فيه يجب
ان يكون فاعل منا المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينصب المفعول فيه منا المذكور بقسمنا قول فلو
اعتبر التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل به ما ناب الله الفعل
بكلمة في لم يجمع الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معنا المجموعي لم ينفع اعتبار هذه الحيثية
اذ يوم الجمعة وشهدت يوم الجمعة لو اخذ موضوعا لكلمة ما فعل فيه لم ينصب مفعولا به وفيه
نظر لانه لو اريد ما ناب اليه فعل هذا بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة في
شهدت يوم الجمعة انه ما ناب اليه فعل هذا بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو
اريد معنا الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى ما وانسم ما فعل فيه فعل مذكور منا
ضمنا انه فعل فيه فعل مذكور وهو يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انسم ما فعل فيه فعل مذكور
وكذا لا نسم هذه الحيثية لا نقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال في اثناء ذكر يوم الجمعة انه
انه جعل قيد الحيثية متعلقا بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر منا فعل هذه
الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعد امتناع الاعتبار

ولا يكون فيه مذكور مستغنى عنه عند اعتبار الخبيئة كما ادعاه الشارح لانه متعلق الخبيئة
والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيليت آه معناه انه ليس ذكر مناهدة الخبيئة
حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل منافيا انه كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الخبيئة على
الشيء انا يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فاعل فعل ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الخبيئة
لا يخفى انا قيد الخبيئة يغير بقوله مذكور فاغنانا عن المذكور اغناء المتاخر عن
المقدم وايضا ما لا يعاب الا انا يقال لم يعب بل نبه على انكار الاختصار فيه منهما كان
او محدودا المنهم منا الزمانا فالم يتعين لحد وتبادر كالحيثا والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم
والليل والشهر والسنة فيه وظروف المكان انا كان المكان جعل الضمير راجعا الى
ظروف المكان بتاويل بالمكان لانه عنى المكان والمكان اسم يجمع بفتح على القليل والكثير
وانما نبه بقوله انا كان جمعا على وجه التذكير وطريق التاويل فلا يرد انا الضمير اذا رجع الى
المكان خلا يحتاج عنه ضمير المبتدا ولا يحتاج الى ان يقال لما يرجع الضمير الى المضاف اليه المبتدا
بالاضافة البيانية كانه يرجع الى المبتدا والاظهر انا الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويله
بالغم لانه منا قسم الظروف وقوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالمكان فيرد انه
غير جامع لدخول نحو يمين ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلف عنه
ويرد بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي
في الارتشاف ومنهم من فسره بما فسره به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وعاقبة لانه
لا يعم والليل والشهر والسنة فيه وظروف المكان انا كان المكان جعل الضمير راجعا الى
ظروف المكان بتاويل بالمكان لانه عنى المكان والمكان اسم يجمع بفتح على القليل والكثير
وانما نبه بقوله انا كان جمعا على وجه التذكير وطريق التاويل فلا يرد انا الضمير اذا رجع الى
المكان خلا يحتاج عنه ضمير المبتدا ولا يحتاج الى ان يقال لما يرجع الضمير الى المضاف اليه المبتدا
بالاضافة البيانية كانه يرجع الى المبتدا والاظهر انا الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويله
بالغم لانه منا قسم الظروف وقوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالمكان فيرد انه
غير جامع لدخول نحو يمين ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلف عنه
ويرد بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي
في الارتشاف ومنهم من فسره بما فسره به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وعاقبة لانه

اي متعلق الخبيئة
فعل مذكور

مذكور
لعدم كونه مستغنى عنه مع انه مستغنى عنه
لانه متعلق الخبيئة

ريلزم منا كونها متعلقة له
كما جزم الشارح

مثلا

اي لو جعلته

اي الاستغناء

عين الظروف وفسمان
زمانية ومكانية فظروف
المكان فسم فيتعين
ذلك عاد ضمير ان كان
الى ظروف المكان

اي ظروف الجهات الست مالا
تعرف بالاضافة كما لا
يعرف مثل نهاية

فارا بصنفها
الكافل بجهاتها الست
مبهم متاجنس كانت متوقفة
ة مفعولها على ما يضاف اليه
اي لا يعمل عمله
عليه من ظروف المكان
مفعولها على مضافه
فجعله وخلفا واسطا
وبين فخوة كذا

والا يستنبع الجعل هنا اي يكون نصبه عند ولدي بالاضافة كونها
اية من المبهمات دون الجعل حاشية سندي
والغرض ما لا يتضح
دلالته على المقصود من المبهم الاشارة
الاصطلاحي الذي يعلم الانسان
والوصول

لا يقبل النصب بتقدير في وكذلك الليل والفرسخ فانها يقبلان مع انهما معينان
بهذا التغيير فعل لانهما مما اراد الابهام اللغوي ما يتصف منه المبهم اصطلاحي فعل
ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لانه حكمهما ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدي
وشبههما بالجعل بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند
ولدي وشبههما بيانا وبدلا بالمحل والمحول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكورا و
لك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدي ويجعل لانهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه
الحمل اي شبههما لانهما مما في لم يكن وجه لحمل مذكورا اصلا فعل وفي بعض النسخ لا
بيانهما اي الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدي وشبههما ويحتمل الرجوع الى انهما
والمبهم فعل ولفظ مكان وانكان معينا نحو جلست مكان الكثرة في الاستعمال قيل لا
يقال كتبت المصحف مكان وبقال جلست مجلسا فجعل اسم مكان ينتصب بالاشتراك منه
او مراد فيه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او مراد فيه وجعل الشارح وغيره قوله لكثرة مكان
على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه جعل الكثرة المورثة للابهام
فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل مكانا الشيء الاعلى الكثير فيصير مبهما فعل ما بعده خلف و
سكنت ونزلت فعل فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اخيلا فهم في انه مفعول به
يدل على انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال كما قال الشيخ الرضي
انا دخل في لازم في غير المكان جائز قد يجيء انا استعماله مع في صحيح وحكم بسعة

اي لانه يتعدى بنفسه
وبالحرف
وهو ضد النقص
اي حال كون الضمير مشبها
اي عند ولدي
اي عند ولدي وشبهها
عند ولدي وشبهها
لفظ
لفظ
لفظ
الدار بعد ان دخلت
وان استعملا
مع ما بعده ما دخلت

المفعول له

بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول له الا بعد تمام معناه فيجب ويطرد ضده
ان يقال في الفارسية دررا مدم درخانه نشست يصح ان ينسب الى حكاية شامل له ولغيره
وهذا لا يصح على كليته اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح
جلست في جميع اجزاء الدار والمحلة والبلد قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت البيت ودخلت الاسطبل دخلت الدار
واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما يعد دخلت فيه قلنا المراد مذكور
مصرح التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله
يلزم اعجبني التاديب لانه يفصل وعليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور
مصرح التركيب الذي هو فيه في قولهم اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله
قوله اللهم الا ان يراد بذكره مصرح ايراده للعمل فيه اي تعريف المفعول
له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلم يوقف معرفته على انه بينصب
بالفعل او ورد للفعل لينصبه الدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعد اعجبني
التاديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التاديب ايضا لانه يفصل فعلى
التاديب انه ما فعل مذكور مصرح للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا للتاديب
فافهم قوله مثل ضربته تاديبا الى قوله فاء التاديب انما يحصل بالضرب
قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل واجيب بانه يحصل به بانضمامه

لانه النصب بالفعل حكم ومعرفة حكم الشيء موقوف على معرفة الشيء
لاجله فعل
اي حتى كان اللفظ اذا ركبه المراد بذكره مصرح ايراده معه للعمل فيه
اي بعد اراده بذكره اي ايراده معه للعمل اه
فاعل يحصل
لانه حصول الشيء بنفسه محار

لان التاديب ليس عين الضرب وانما هو التاديب
التاديب وحصوله انما نصب التاديب لتضمن التاديب وامتناع ضربته تاديبا كما يكذب به
اي هذا الجواب
صرح به الرضي نافلا عن النحاة فالجواب منع ان التاديب عين الضرب بل هو احد اثر
التاديب والضرب سبب الاحداث في وسيلته نعم يجاء للفرق ظاهرا للزجاج لا
فائدة لقوله ظاهرا فالاظهر ان يقول بخلاف الزجاج هذا الفائل خلافا لان فعل
النحاة اصل والخلاف انما وقع فيتفق ورد في الزجاج بانا صحة التاويل
نوع ينوع لا يدخل في حقيقته فيه ان الزجاج لا يلتزم خلاف المفعول المطلق لصحة
تاويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق دعواه مراد التركيب هذا المعنى
الذي ذكره
فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه ورده المصنف بانه لا فرق في المعنى بين
قول الزجاج على الزجاج
تاديبا وللتاديب وليضربه للتاديب مفعولا مطلقا وبانه لا يتحد لان
وكذا تاديبا الذي بمعناه
قولنا للتاديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رد فيه الى
لا ان الزجاج لا يرد اليه الا المفعول
المفعول المطلق نعم فصل اللام بالذكر التعرض لوجه تخصيص اللام هنا
كذلك ثم اذا تعرض للفعل ما يوهم ابه
دون في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا تدخل في المفعول
تخصيص
فيه نحو فمت بالميم نعم اختيار عما اذا كان عينا ينبغي ان يفعل احتراز عما اذا
اعتراض على الشارح
كان غير فعل يشمل نحو جئتك للتسوادتوى اي لتحد فاعله وفاعل عامله انشاء ذهب
الى ان المصنف فاته الواضح الاحق فرق ومفاده ان له اي للفعل المذكور في الو
يجود
بان يتحد زمانه وجودهما في العيانة الواقعة الموجدة واما اذا تحد فيها
اعتراض

78

فعلى هذا ابنت المسئلة في ما يصنع الذي هو معنى ما لك هو يجعل تصنع بلا واسطة

العطف لا غير يمتنع كون زيدا فاعلا وزيدا مفعولا معه اذ الغارز بينهما

وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وانما جر السارح على ذلك حبيبك وزيدا

وهو لا يسمن ولا يغني من جوع لان حبيبك مضاف ومضاف اليه ولذا اجعل

حب جارنا مجرى الفواصل المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمجهول فعل

ما عدا المفعول به المنصوب فقط وسواء كان ذلك الفعل لفظا اراد

بالفعل ما يدل على الحدث كما سبق فاندرج فيه المبتدأ بالفعل ومعنى الفعل

ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الاصطلاحي ويجعل

اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان يقضي معنى الفعل انما هو سماعي

ويمكن ايضا ان الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيانا ان معنى الفعل ههنا

ولا وجه لما ذكره لانه فاعل كان الفعل لفظا فقوله والمراد بمعناه حينئذ لمجهول

الفعل مشاركة له في ذلك الفعل في معناه واحد مذهب الاخفش وبيونه

المثال المشهورة للسقية للجمهور من قولهم استقى الماء والخشبة لانه لم يستق

الخشبة بل انما اذا سقى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب وشارح

اللباب بانه استقى بمعنى استقام او بلغ كما يقال استوى الرجل ليس

بشئ لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كمالا بل انما فقط وغير الاخفش

اذا الحد فاعل وفاعل عامله وزيدا نهما فعل او كونها زيدا فاعل وجود احدهما بعضا منا

زمانا وجود الآخر لا حاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور لان عامله المفعول هو

يجيئ الموجود مع المفقود لا يجيئ السابق عليه الا انا يقال يعتد يجيئ منا اولا الى

اخره مجيئا واحدا لا اجيئا متعددة فعل وخو شهدت تجرد ايقاعا للصلح لا يجيئ

ان يصح هذا التركيب وان يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه بمقارنا لوجود في الوجود

اذ لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الا انا يقال المراد بالمقارنة في الوجود

اعم من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد القائل فعل وفي بعض نحو اسى انه هذا

الرأي شرها جدا الجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل والخلو عنه تكلف صير

راجع الى المصدر واخاه المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز

اصلا ومنه الشعاع نحو جبيته ثالثا وهو ان معه متعلق يحذف وقام هو فاعل والظرف

قام مقامه تقديره الذي فعل كائنا معه اي مع فعل فالظرف فعل مجازا لما انه خبر مجازا في

نحو زيد في الدار وفيه تامل قوله والتزوا ان كتب في نحو كتبه العبد بحاء الوحشي والاهلي

والتزوا ان العرب قوله احترازا عما المذكور بعد عبره كالفاء لا يقتضي الاحتراز على ما ذكر ابن

احترازا عما لم يذكر بعد شئ ايضا فالحق ان المفعول الاحتراز عما المذكور بعد عبره ولو لا

لقال المذكور لصاحبه اه قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان انطف

فتدبر فعل او مفعولا نحو كقال وزيدا وهم اتفاق النحاة على انا ضربت زيدا وعمرا منا قبل

العطف

لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له بيت والنيل ايضا فهذا الامثلة مما لا يصح العطف فيه وبعبارة فيه النصب فقول او مكانا واحدا ذكره الشارح في هذا المقام يفيد عبارة العباب قبل اي اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن نقول لم لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لانا نتركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم انا نرضع الناقد ولدها فلا يتم ان المقصود قيد المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد ويجعل الملازمة مبنية على ان الشرط عدم المحافظة بعضهم لم يحفظ الناقد واهملها ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لرضعها وتركها في مكان نائما فيسهل حفظها واغفل في عدم تركها نحو تركنا الناقد على صيغة المجهول ولو جعل صيغة معروف للانا نأبى ضربت زيدا وعمرا ولم يكن عاطفا فيه نحو وفصلها كتبته في الكتبة فصيل بحيث لم يشرا زشي با ذكرده رضع البصري نشر خود دكر ودلا نحو اعلم ان مذهب جمهور النحاة اخر زبعوله جمهور النحاة عنا عيد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاطفة وعن مذهب الاخفش فانه جعل مفعول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وقيل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة نحو واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على صاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيهما اذا تقدم مع صاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على صاحبه نحو زيدا وعمرا اقول لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل

في حيز

في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجها ما نقول وجاز اذا لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى يعمه واما حمله عليه لانه جعل مفعول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كقام وزيدا ولا يخفى انه لا يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فيقال ما ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص مفعول الفعل المذكور بقوله والمراد بمفعول الفعل ما عدا المفعول المطلق في التعريف وخروجه بقيد لم يذكر في التعريف وخروجه بقسم من الافعال اعني عدم اشتماء العطف فحينئذ ضربت زيدا وعمرا خارج عن التعريف فلو حمل قوله جاز على معنى عدم الامتناع لا ينقض الحكم بالمثال المذكور قول فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا فالعطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء قول تعينا النصب بيد غير المهم الى ترجيحه قول تعين العطف عند غير المهم ترجح العطف فان قلت ما المزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل منا التابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرا او المراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو والمقابل غير مفعول بسواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم قول ولم يجز عطف عمرا على التاء فيجب لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان ترجح بالسلامة عن الحذف يرجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي قول وانما حكمنا بكلفة في بيان المعلل بعلة لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المعلل النصب اي نصب الاسم في هذه المقابلة لان المعنى ما تصنع تحول الحال منا حال الشيء يحول اي انقلب سمي هذا القسم بها لان الحال كذلك يتغير ثم انتقل الى الكلام المفعول به لانه كالمفعول به اي ما يتعلق

الجزء الثالث

حال محققة ٥ حال مقدرة ٥ حال دائمة ٥ حال منتقلة ٥

لا الفعل يزعم غالبا قوم هيئة الفاعل الهيئة الحالة القاهرة لما الي نهاية للشيء كذا في المغرب
والمراد هنا بالحال الذي والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اي
مقدرين الخلود وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة ويقال لهما ايضا هنا حال
نفسه لفاعل او مفعول مثلا نحو جاءني زيد قائما ابوه كلمة مشكل بجاء زيد والشمس طالعة
الا انه يقال بجملة حالية يتضمن بيان صفة الفاعل اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا
هي اعم من ان تدوم للفاعل او يكون لا لدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة
ومنها المؤكدة كما سيجيء ومنه ان يكون حالا قيد وتسمى منتقلة فقوله ما من حيث هو فاعل او
مفعول لا اضافة في ان قيد الحيثية معتبرة لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهي اما تعليل
فيشكل بجاء زيد سمينا فان التسمين لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد لا يخفى ان
الحال لا يثبت الذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية
واما عين فيكون المعنى ما يبين صفة كون الفاعلية وهو فان لم يكن فصحيح بانه يبين
كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف حينئذ بالمفعول فيه والمفعول له و
المفعول معه الى غير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوي
بل يبين هيئة ما صدق عليه الفاعل او فاعريه او تعلق به فقوله مثل ضرب زيد عمرا راكبا
يحتمل فيه ضرب زيد راكبا عمرا راكبا واما اذا كان الحال الفاعل والمفعول فلا بد
من التعريفات فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف

والنشر

والنشر المرتب وقيل هذه نحو جاء على ضمنا جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل
فهو او نبني على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب
وهذا وفق بما هو المشهور نحو شاغبت حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لفظا او
حكاية نحو لا يصح استثناء قوله الا المفعول معا ووقع حالا عن المضاف اليه عند فاعلم
ان قوله عبارة المتن على هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة الى
ان الحال يقع عن الفعل مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به محققا او ما ولا امثلا بجعل العين
الحال في ضربت القرن مشدودا عن القرب بلا ثنا وهل يا حذفت القرب فهو في الدار
فاما مثال اللفظي الملفوظ حكما ترد على ما في شرح المصنف من ان مثال للحال عن الفاعل معنى
قوله فان معنى هذا زيد قائما انظر اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم
الاشارة لا اتصالها بالخبر بل القاهر ان الاشارة المستنبط منها بقيا عامل فيد لان
الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليبين تعلق الاشارة به بل الحكم
به فقيل ... وهو ما يعمل عمل الفعل وهو ما تركيب يشتمل على حروف الفعل المفيد فهو
بمعناه وخرج اسم الفعل عند تشبيه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به
الشارح فالاولى ان تفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل فهو او معناه
المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وليت واي الاستفهام والنفي لا يعمل ما استنبط منها
بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه مبني على ان لا يكون المنادى بتقدير ادعو بل يكون العامل

ولا كل الكلام مستنبط

وظرف لغو لا يعمل ولا يجوز وقوع الصفة بعد الا والمخاطبات

في المفاكه حرف فهي لنست منا العامل المعنوي عند الجمهور وما سمع عنا النحاة الثني ف

التعرجي وقال الشيخ الرضي في ان المعنى على تقييد خبر الثمني بالحال لا على تقييد الثمني ف

تكرة موصوف فلو قيل لو كان قال مخصصة حينئذ ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال

مخصوصة لتناول جميع الصور لان ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة في لا يحسن

التقابل بينه وبينما يأتي في الصفة فقيل ان جعلت اجراها لا مثل كل امر واما لو جعلت عليه حالا

منا المشترفي حكيم فليس مما نحن فيه قيل او بعد الا نقضا للتفي فيه بحث منا وجهان

احدهما ان مثل ما جاءني زيد الا راكبا النكرة فيه مستغرق فلا يقال الا شعراف و

ثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الا ايل حالها ومنهم منا قال فاعل يفد الا الحال على سبيل

التنازع ولا يخفى ان قوله يفد الا عطف على قوله في حيز الاستفهام فهو ظرف لغو لا يعمل

والاظهر انه شبه الصفة او قيل الاولى يمكننا ان يجاب عن الاول بانا ما جاءني زيد الا

راكبا صحيح تنكير صاحب الحال قد منع الاكثرون وصفتها لذه الحال على ما صرح به المصنف

فهو بهذا الاعتبار يقابل الاشعراف نعم فيه صحيح انا في نفرق كل امر حكيم وفيه ان منع

الا لعلها صفة الصحيح جاءني رجل الا عالما والفاء قوله نقضا للتفي قالمصحيح الاشعراف

واما منا قال لا منع لا لا يجاوز وقوع الصفة بعد الا فعلة فرد يلا مرد لانا الصفة

النحوية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة المتعلقة منا خبر المبتدا والحال نحو وارسلها

العراك او نرد الفيل هو نعت بها للنقض الاول منا شعر لبيد والثاني مما شاع في المحاورات

بحر الجزء

وفي حديث الاستسقاء اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريئا مريعا طبقا مجللا سحا دائما في السماء وابلا هطلا تحيي به العباد وتطهر به البلاد وتسقي به الانعام وتجعله بلاغا للحاضر والباد اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ولا هدم ولا بلاء ولا غرق اللهم اسقنا الغيث وانشر رحمتك بلد ميتا اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك واحي بلدك الميت اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريعا غدقا مجللا سحا طبقا دائما اللهم اسق الارض وسقاتها وارحم بهائمها واشبع رعيانها واسق عبادك وبلدك الميت انك على كل شيء قدير اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريئا مريعا طبقا مجللا سحا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالعباد والبلاد والبهائم والخلق من اللأواء والجهد والضنك ما لا نشكوه الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا اللهم اسقنا حتى تبلغ الزرع ويدر الضرع وتحيي الارض بالنبات وتكثر الخير والبركات اللهم اسقنا حتى تحيي البلاد وتغيث العباد وتجعل ما انزلت علينا قوة وبلاغا للحاضر والباد اللهم اسقنا حتى تحيي به الارض وتنبت به الزرع وتدر به الضرع وتسقي به الانعام وتجعله بلاغا للحاضر والباد اللهم اسقنا حتى تحيي به الارض وتنبت به الزرع وتدر به الضرع وتسقي به الانعام وتجعله بلاغا للحاضر والباد اللهم اسقنا حتى تحيي به الارض وتنبت به الزرع وتدر به الضرع وتسقي به الانعام وتجعله بلاغا للحاضر والباد

والمخاطبا ولم يعرد الاول على وجه شعر شعرا لا شهاد الفيه فيما بينهم بحيث يكفي

الاشارة اليه وانما لانه ايضا شائع في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التأمل في وقوعه في

شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اورد ابل العراق اي اوردها الماء جميعا ف

الاصل عن الكاف فاصل ال ولم يغير معنى المصدر هذا كلامه فعلى ولم ير هاكتب في الحاشية

الزود المنع فعلى ولم يشتق على نعت الدخال كتب في الحاشية الاشتقاق لغوي والنقص

بالصاد المهملة والغين المعجمة المنقوص منه نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في

الصراح نغص بمراد خود تمام نارسيدن وشراب ناشسته شرف على ولكان المراد بالارسال

البعث او التخلية اه الظاهر هو الثاني وعطف لم يرد ها للتفسير فعلى لم يرد منا عفا مجهولا

قال منا العطن الى الحوض كتب في الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر منا مبارك الابل

والمبرك المناخ بمعنى جاء شرخا بانيدن قال ومرتبه وحد كتب في الحاشية الوعد والعدة

وحد يجد وعدا وعدة نحو عد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحدا لازم الافراد

والتذكير والاضافة الى المفرد لازم النصب لامواضع مخصوصة قال منا فعلة جهد كتب

في الحاشية يجهد بفتح الجيم وضمها الاشهر وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة

قال منا وكل اي كل واحد منهما كذا قبل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو احد يا التاويل والاظهر ان

المراد بنحو العراك المعرف باللام منا للصفات وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير اي الكثير او

سائر اليكثر بهم وجه الارض ونحو خلق الاول فالاول اي اولا فاولا وبنحو وحده الضاف

بحر الجزء

ابل العراك المعرف باللام منا للصفات وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير اي الكثير او

سائر اليكثر بهم وجه الارض ونحو خلق الاول فالاول اي اولا فاولا وبنحو وحده الضاف

منا المصادر ومنا غيرها نحو جاء الرجل نفسه الى عشرتهم فاما هذه الاسماء الثمانية مضافا
الى ضمائر المتقدم منصوبا على الحالية في الجاز لوقوعها موقع النكرات فانها في معنى مجتمعا
في المجيء وتاكيدا قبلها في تمام معرفا ياعز ايده ولا يبعد ان تجعل الحال التي هي جملة داخلة
في نحو لا ان تجعل البت لنكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي ملازمة بالنكرة فتجعل
الكبر آلا ونحوه مصدر الجملة الحالية اطالة للطريق فعلى احد وجهيه انها مصادر لافعال محذوفة
وهو الاصح على قياس نقدير الخبر النظر ما بالجملة ويجوز تقدير الصفة اي مقدرا كذا لان الاصل في
الحال الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثرين ومنا لم يتنبه زاد على كلام الشارح هنا قال
لافعال محذوفة او صفات فعلى بنيتها فعلى اي بنية ما اشار الى ان العرا مصدر ثم
يستعمل فعله بل استعمل المرادف به فعلى فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا الظاهر اضطراد
وثانيها انها معارف فوضع موضع النكرات هذا هو الوجه الوجيه للرجح الذي يلتفت ان
يكتفى بمجرد بانية في الاحوال المفردة كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصدر فعلى فان
كان صاحبها اي مضاف الحال بعض المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو فعلى ولم تكن
الحال مشتركة لصاحبها بجموع المفرد والنكرة ويجوز فيها الامران بمفرد و
لا نكرة نحو جاءني برجل وزهير راكبا فبعلة نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة فلا حاجة الى
براءة قيد ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومنا هذا نظهر وجه بديع لتقييد بعرفا صاحب
الحال بكونه غالبا فاحفظه فانه لاحيا فعلى الانها في المعنى مبتدا وخبر فيها اذا جاء واما

واذا كان العامل او شبهه حال وعمل العامل
في الحال فعل او في الحال على ذي الحال نحو جاء زيد راكبا وجاء راكبا زيد
تقديم الحال على ذي الحال لان العامل متصرف يعني متصرف
نحو جاء زيد راكبا وجاء راكبا زيد واذا كان العامل ما النصب فان
الى الماضي فاذا كان متصرفا فيتعين نحو ومنا هم واذا كان العامل منصرفا
متصرفا ومنا هم ضعيف لانه ليس منها لانه لا يتصرف
هو يتصرف واذا كان لا يتصرف فالحال على الحال فضلا عن
رجل في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المقدم الذي ليس بظرف هو لا ينفع في تصحيح
الابتداء لا يقال الحال عندك الظرف والجار تقدم كتقدم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار
عن الجثة بظرف الزمان فقط ولئلا يلتبس بالصفة في النصب ينبغي ان لا يفيد تخصيص
ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا باشتراك نحو جاءني غلام رجل راكبا وراكبا
رجلا عالما راكبا ونحو ما مر تجيء بظرف راكبا لانا لا نسلم ان الصفة باق بعد فعلى ولا يتقدم
الحال فيما عدا مثل زيد قائما وعمرو قاعدا يبقى فيما دل على حدث منها غير متميز بالعبارة عن فاعلها
بالحال بان يتعلق بكل منها حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه واه لزم
التقدم على العامل الضعيف فان المشبه يدل على حدث قائم بالمشبه زيد
وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به
القعود قولي على العامل المعنوي ولا على الفعل القيد المتفرد ولا على الفعل
المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف والمصدرية ولا على المصدر الكلام
الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا اسرا طيب منه رطبا فهي من بسل
زيد قائما وكعمرو قاعدا قولي على مدار معنى الكلام ان الحال لا يتقدم
على العامل المعنوي اتفاقا لكون مدار المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرفي
كون احدهما متصرفا والاخر مختلفا فيه حتى يتبعه العبارة اصلا ويدخل به المتدرب
في الاستعادة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي

مطلب

فيه ان هذا الالتباس لو كان كان مغفورا لوجوب التقديم واذا كان النكرة مخصوصة لم يختف الالتباس

اصلاً بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتداء على الحال فيكفي بناء
الكلام على مذهب الاخفش ويقدر بانا العامل المعنوي لا يجامل الظرف في عدم التقدم
عليه اصلاً بخلاف العامل اللفظي والمشتق ايضاً فانه الحال يتقدم عليهما مطلقاً فتخصيص
المخالفة بالظرف مما لا بد له منه وجه فعلى ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق
بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بغير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله
على العامل المعنوي كما ان وجعله معترضاً فعلى هذا اذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل
المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي ليس ظرفاً او شبيهاً منه بالجار و
المجرور فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي فافهم
فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان الظرف استثناء على العامل المعنوي لا انه يتبين
المخالفة بقوله بخلاف الظرف فعلى ولا على ذي الحال المجرور والمنبه على هذا عبارة المتن ولا
على العامل المجرور فانه الانسب الاوضح انه يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على
العامل المعنوي بخلاف الظرف واما التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز
مطلقاً عند البصريين ومحتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال فعلى
لم يتقدم عليه الحال اتفاقاً الا اذا كان المضاف يجب بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه
مقامه واتبع ملة ابراهيم حنيفاً فعلى لان الحال تابع وفرع لذي الحال فتفضل بجواز
راكباً جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال والا انتقض بجواز تقديم ذي الحال لا

وهذه الاسماء ما يلزم النصب على
الحال استعمالاً على المثال ومثله كافة وقاطبة قد جاء
واستعجب اضافة في التعليق قاطبة الناس وكافتهم والتمهم النصب
في كلام الجدلين بعضهم يستعجبه والآن بعضهم
قال فراك كما في وطل لبا

داء هنا المعنى بعيث الا انه لا يسمى فاعلا بل فعل والحال تكلفا وتعسفا اما
كون الاول تكلفا فلانا نافاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى الكره البعض
في غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل ان يقدر
معصوفا معونتي كالعائذة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلاحواجه الى تقدير الموصوف
واما كون الثالث تكلفا فلانا نائه مصدراً غير معلوم واما كون الرابع تعسفا فلانا
كافتغير مضاف فلا يزعد الحالية بمعنى جميعا فهو وكل دال على هيئة اي صفة سواء كان
الدال مشتقاً او جامداً قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة فياسا الحال المؤكدة
وهي اما جامد موصوف بصيغة هي الحال في الحقيقة فكالاسم الجامد وطاء الطريق لما
هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وجاء زيد رجلا بهيا ومنها ما
يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسداً اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في تحقيق الثناء نحو
زرها وضاحكة اي يقصد التبسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجيء قسطا او تنصب
ذلك القسط على الحال وثانيا بعثا بجئ تابع بعا او العطف او بجرفا بحرف نحو بعث البر
ففي بدء هذا فعل الفعل بالحال المعطية انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما
اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا بهيا انها حالا ما خر آنفا فقوله لان المقصود
منا الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيدان المقصود منا التعت ايضا بيان الهيئة
ومع ذلك الشرط المصنف ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي

اي التبسيط المبسوط شائعا على ذي
الاصل كل شائع فالواو بمعنى
مع كما في كل رجل وضيعته

اي بحيث اذا الكلام الاحتمال
الاول على تقدير دخول
في العامل المعنوي

اي تحترز عن ذكر
الشيء دبا المذكور
منا عبارة المتن

مطلب

ان تكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس العرض منا وضعه

للذات فعل هذا البسر بضم الباء وقد يضم كذا في القاموس فعل ولا حاجة الى تاويل البسر

بالمبسر لكنه بمعنى الصائر بسرا او جاء المرطب بمعنى الصائر رطبا ثم جاء بمعنى الصائر

ما عليه رطبا وهو صفة النخل فعقد قوله لا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر انتهى كانه اراد ان قوله

لجامد باسم الفاعل والمفعول المصنوع اذ الم يجعل في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل

معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق منها لفظا ونصر بالمشتق المفروض

انما هو لتصوير المراد به واما قوله منا ابسر النخل فيدل على انه جاء المسر كلتا صفة

للنخل فنعم انما يصح اذا كان في هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه

قوله يسمى مسرا كلتا لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا منه اشارة الى عدم التاويل فالوجه

انا هذا اشارة الى ما على النخل والعجب كاف منا فتدبر فعل لكنه لما كان الضمير بالنسبة

الى المظهر كالعدم الاظهر لما كان المسر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدوم فافهم

فعل لانه يمكننا ان يكون المثال الية التمر الهابس فلا يفيدنا الاشارة بحال البسرية

فيقال انه فليكن حالا مقدرة فعل لكن غمرة تخلق بسرا اطيب منه رطبا يقال هذا المثال

مصنوع لا يعتد به والله اعلم وله الحمد الاتم فعل وبكفينا جملة قال الشيخ الرضي قد

تقام الجملة الحالية مقام المفرد فيعرب باعراب الحال ويلزم تنكيره لفياء

مقام الحال وفاه الى في نحو بعت يدا بيد اي ذا يد بيد

بعت

بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما

والواو بمعنى مع تماثي كل رجل وضيعته انر وشاة ودرهم معروفا فنصب لهذا لجزا

لقبحها الاعرابي قال الخليل يجوز انا بعثني اوبه على الاصل كبعت الشاة شاة بدرهم

وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا بعثني بالاصل ينبغي انا بعثني بالواو لعدم جواز

خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو والا على ضعف فعل فالاسمية وفي كلها

لجلد المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على النهاية فهو كنفي داخل

على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابط فيها عند ظهور الملابسة كخرجت فاذا زيد على

الباب وهو قليل فعل والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثلها عرفت وكذا المضارع المنفي

بلمها ولا والمضارع المنفي بلم في كلامه لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت العامل

خلا لا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولنا فعل ويجوز حذف العامل في الحال

لم يقل حذف الفعل لانا المشاركة عند حذف الفعل ويشهد لها شائع اذا اتى في نظائر المكررة

والمفعول جاز حذف عامليها باحد الثلاثة من الفعل ويشهد ومعناه مثال الثالث

الهلال بيتنا اي هذا الهلال بيتنا ولا مقام لي في حسن قوله فريد حالية والمراد براشدا

مهديا الراشد بنفسه مهما امكن المهدية اذ لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد

انا الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وتعريفها لا بعد حال يحتمل النداء والنداء

وعلى الثاني ليس مما نحن فيه اذ الكلام صفة فعل ويجب حذف العامل في بعض الاحوال

خلا لا خلوه عما حرف الاستقبال كالسين وسوف ولنا فعل ويجوز حذف العامل في الحال

لم يقل حذف الفعل لانا المشاركة عند حذف الفعل ويشهد لها شائع اذا اتى في نظائر المكررة

والمفعول جاز حذف عامليها باحد الثلاثة من الفعل ويشهد ومعناه مثال الثالث

الهلال بيتنا اي هذا الهلال بيتنا ولا مقام لي في حسن قوله فريد حالية والمراد براشدا

مهديا الراشد بنفسه مهما امكن المهدية اذ لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد

انا الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وتعريفها لا بعد حال يحتمل النداء والنداء

وعلى الثاني ليس مما نحن فيه اذ الكلام صفة فعل ويجب حذف العامل في بعض الاحوال

المؤكدة وكذا في حال نبيعه ازره بادمعوا وغيره مما دخل الفاء او ثم نحو تعبد بعدهم
فصاعدا وقرات جزءا من القران فصاعدا اي فذهب القراءة في الصعود قوله
والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تقارن ذا الحال نادرا
تقييد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يشبه ان تقارن عاملها بالحال
لغلبتها فيكون مؤكدة لا مقيدة قوله كي تحققت ابعثه دفع لما ذكره المحقق الرضي
من انه لا معنى لقوله لا يبعث الا في حال كونه عطوفا ثم يصح ان يكون المعنى اعلمه
عطوفا لكنه عطوفا فاخ مفصل ثاني الاحوال ووجه الدفع ان اجعله في تقدير احقق ابوته
يحتمل المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اشيده قوله
ان يكون مقررة اي مؤكدة اما بتحقيقه واما بالاستدلال عليه لان الدليل مقررة
للشيء ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد يكون للاستدلال وانما جعل قوله المقصم
بمعنى شرط وفيه مقدر عاملها تطبيقا له على ما هو الحق من ان الحال المؤكدة
اعم من مؤكدة لجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى ولا
تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بغيرة مضمون الجملة الاسمية [illegible]
ولعل المراد بها منهم فان ارتج لدا انما قلت سماه [illegible] قوله مضمون جملة اسمية
يعني ما يذكر بعض اقرانها آه يريد ان رسولا لا يؤكد الارسال لا ارسال الله

اذكونه

اذ كونه التشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا اذا
اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان
بعثه الله الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله قوله
ولا بد ههنا من قيد آخر فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما يرد افتضاء
بالجملة الاسمية وهو ما لا يكون مضمونه فعلية ومعنى آلله شاهد بشهادة الله
وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية قاصد ما يكون الاسمية ليس فيها
مستعملة ولو سلم يصح ان يعتبر في الله شاهد قائما بالقسط الخ ويكفي التغاير
فيه مع وجود ما يعمل في الحال طرد الباب والله اعلم بالصواب قوله التمييز يقال له
التبيين والتفسير والمميز على صيغتها قوله اي الاسم الذي يرتفع بها الابهام احترز
بقوله اي الاسم عن نحو فعلت اي قبلت فانه وان رفع الابهام الوضعي عن فعلت
لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بالتمييز اي حسنة ثلاثا واي حسن لي بك لك ينتقض بنحو
زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام او هم ما فوقه بحيث يصلح
للتوليف المانع من كونه تمييزا لانه يشبه بالمفعول او كزيد يعجبني ثلاثا بيتو سقفه
نفسه وانه يطعنه بالنصب فهو انما ثبت بمثله عند النصب فهو انما رفع الابهام
وينقض باسم النفي فيها في زيد وانما كبا بطحه وسقفه نفسه بالتشبيه على ضرب من التجوز
ولا يخفى انه تكلف له بنى ان يلتفت اليه ولانه انما عليه بجهود واذ لا دقة في المفهوم فيها

سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه سببيا بالمفعول دون هذا الامثلة

فالاولى ان نفسا كلمة تذكر اعتمادا على اشتهار وجوب تذكير التمييز فقط

منا جيث انه موضوع له فيقال ان رجلا زيدا ابا رفع الابهام عن المعنى المراد وهو المعزو

وانه ليس بموضوع له لانه موضوع للعزو وهذا اشكال لم يعهد له الى الآن انحلال

ودفعه بانا نريد برفع الابهام المشتمل فيما وضع له الرجل وهو ابهام معزوية وان

ليس الموضوع له مرادا فحذفه للاتزال فانه من منازل الاقدام فقط المطلق

مفتقرا الى الكامل هذا اذا تعذر العمل باطلاقه والتعذر هنا لكونا على اطلاقه موجودا اللغا

ذكرها وبعد قيدا بالكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا وقتهم منا قال المصنف بمعنى

والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان

الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تقييد الثابت بما يقابل الحادث

في رفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عينا جاريته بالمشتق على ما هو مفهوم قلا بد هنا تكلف

فعل ويعنى به ما يقابل الجملة لم يجئ للمفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكان اراد معنى مجازي

للمفرد يقابله المقابلة وفيه ان المفرد قد يقابل بالنسبة في هذه الثلثة فالمقابلة يقتضي ان اراد بالمفرد

ما يقابل النسبة في جملة او شبهها او اضافة ويشكل على ما ذكرنا على النحو مثلها زيدا فانه مضاف

وضع المشتق المعنى الا انا يقال التمييز اخرج الاسم عنا وصعد الذي لغرض المعنى وجعله بيانا

لجنس قوله فانه في قوة قوله منسوب الى زيد فيه ان هذا التغيير مع كثرته والاستغناء

بتقدير مجرد المضاف عنه يجعله ايذانا لا يناسب في كثير رجلا فانا الرجل عنا زيد لا شيء

منسوب اليه وقد البيع الرضى في مثل طاب زيد نفسا بتقدير الشيء منسوبا وجعل زيد بدلا

وقد جعل منه المفرد المقدار وكانه اراد به ما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي فتأمل

والمقدار ما يحتف به من عدد وجعل ظرفيته العدد للمقدار منه قبيل ظرفية الخاص للعام

والاظهر ان يجعل منه ظرفية المدلول للدال فان المفرد المقدار مستعمل في عدد وفي غيره فافهم

قوله فان الرطل نصف المن الخ قال نصف المنا لكانيا ثانيا المبتدا ايضا فانه يثنى منا بالقصر

وهو افصح منه المنا بالتشديد قوله وكالكيل نحو قفيز ارادة القفيز مكيالا ثمانية مكاكيك

والمكوك كالمنكب مكيال يسع صاعا او نصفا او نصف ربع الى ثماني اواق او اثنا عشر

او ثلثي كيلجة والكيلجة منا وسبعة اسباع منا والمنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنتا عشر

اوقية الاوقية اثنا عشر وثلثا اثنا عشر والاثنا عشر منا فضل ونصف والمثقال درهم و

ثلثا اثنا عشر درهم والدرهم ستة دوانيق والدوانيق قراطان والقيراط طسوجان

من كتاب الحنطة والطسوج حبتان والحبة ثلاث ثمن ودرهم وثوجز منا ثمانية وارباعها جزءا منا درهم

والوقية اثنتان واربعون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملأ

كفي الانسان اذا ملأهما ومد يده بهما سمي مدا وقد جرت ذلك في حديثه صحيحا

تعلق جميع ذلك منا القامة عافق واغا افتقر المصنف على الامثلة الثلثة اي منا غير العدد والا

فقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل صفة اسما يعتبر انا بيرا وقوله وهو التنوين

حسنا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وبرهم مما يتم به المفرد يانيم به مما يتصب

التمييز والاولى التنبيه على المعرف باللام ايضا جمع اقامة التام الناصب للتمييز التام بنفسه

اي كما وجب التنبيه ... بنفسه ... اي وان لم يرد كذلك

على المنون فتنبه

كما بيانى

وانما تصدى لاستيفاء اقسام التام دون المقدار لانه ... على ... حكم يحق على

معرفة اقسام التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم انها قد يتم بنفسه الخ ولا يخفى انه لو لم يفصل

بهما هذا الحكم وبنى استيفاء الاقسام للاسم التام لكان ادخل في الانتظام قوله فان الاضافي

لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بل يقال غلام مضافا الى زيد ثم

الى عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في ضرب رجل فان الضرب اضيف

الى الرجل اولا فاكتسب منه بعض التعريف ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رجل

بل ضرب رجل لكنه بحسب اللفظ اضيف الضرب الى الرجل والرجل الى المخاطب ولا ينتقض هذا

بكل فرد فرد فانه مضاف اولا بحذف العاطف اي كل فرد وفرد فرد فاذا تم الاسم بهذا الانباء

قال الرضي فتم الاسم بنفسه كالقمر في برهر رطلا وهذا في معنى ان اذا الله يهدا مثلا فعلا

عند الرافع دخلا في الفاعل الرافع الدال الكلمة او الطويل الاسفل بسبع داخلة

بالفاء في الاسابيع مكيال معروف لاهل مصر باخذ اربعة وعشرين صاعا فعل وهو ما

تنابه اجزائه اي تشابه اجزائه في اسم الكل والاولى وهو ما تشابه نفسه وجزؤه والكل

ان يحمل تشابه مضارع المفاعلة ومسندا الى ضمير ما واجزائه مفعولا به ويتكل بالاية

لانه لا جزء له قال الاولى الاقتصار على الوقوع بحرف عن التاء على القليل والكثير قال الرضي

اذا قصد الانفراد جرح عن التاء واذا لم يقصد يلزم التاء فعل طاب زيد جلسيا للعدد

وانما مثل بطاب زيد بجلسيا دون ان يقول عكسه لانه يمكن المنافشة في كف نائبها

قال صاحب المغرب الرطل بالفتح والكسر لغة الذي يوزن به او بكال كاملة

والاسبار بكسر الهمزة ستة دراهم ونصف من كتاب الحنطة

للعدد بخلاف لجلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن
النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء
اخرجت الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيهما من
اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع ولبنية الفارقة بين الجنس والواحد
فلا ينافي كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير مثل انواع الجلوس وافرادها واما
ثانيا فلان المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين واجيب بان الشارح اجاب
على سبيل التنزل اي عما يستحسنه ارباب الشرف قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالانواع حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل
الحصص لان الحصة لا تطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل
من اضافة المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ولا تطلق على الفرد الحقيقي قوله ويجمع في
غيره اي بعد التمييز على ما فوق الواحد فقد جاوز حد التطبيق كيف والجمع اذا قوبل بالافراد
يراد به افراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى تكلف لان المقدم يجمع في قصد المتعدد
الا صيغة الجمع فلا يجوز عنه الا عند انما صرح به في ايضاح المفصل ونقل انه لو
لا المراد بقوله ويجمع في غيره غير مقصود الجمع لكان مستغنى عنه واعلم ان سوق الكلام
ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس ومعنى المقصود به الانواع قوله الا ان يكون اي المعدود
المقدار الظاهر ان الضمير راجع الى الفرد المقدار غير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا

سواء كان عددا او غيره

للفرد المقدار مطلقا قوله او المعنى اي وحد التمييز لا موجب لجعل كان في التوحيد الاول
ناقصة وفي الثاني تامة وكانه اراد الاشارة الى التوجيه لكان التوجيهين والتوحيد
الثاني بعيد جدا لان جعل التمييز طلبا يستغني به المبهم او نوعه ركيكا جدا والمتبادر منه
فعله جائزة الاضافة اضافة الملتبس بالشيء لا اضافة اليه ولا داعي اليه الامر
مشاركة ضمير التمييز الا ان في المرجع والله تنبيه على ذلك التفاوت بالعطف بثم فائدة
ليس هنا للتراخي في الزمان بل التفاوت الحكمي في ان احدهما متعلق بالمميز والاخر
بالمميز قوله انه اراد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا لان رمضان وان
كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا
لوجوب تنكير التمييز وهو في الالتباس في هذا المثال نظر ايضا لانه في صورة الاضافة
الى التمييز نكرة منصرفة وفي صورة الاضافة الى غير معروف وقد غير منصرف قد الا ان يراد اليوم
العشرين من رمضان لكنه بعيد كلام لا يساعده قوله وعلى غير مقدار قال الشيخ الرضي
هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل
عليه نحو خاتم حديدا وهو ينتصب عند التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا
يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب قوله فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب
لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عنه ذهب لان يقال ابن خزا لانه لا يجوز نصبه
في تلك حال وهو ايضا ممنوعا ان الخفض اكثر في الثاني فتامل قوله كما كان

كم علم جوازا لنصب هذا المثال

الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهاما
فيها بل رفعه الفاضل اللثاني عن التمر الا يرى ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة فيها
الابهام في الطرف وبازاء الابهام عن النسبة لا يزول الابهام عن الطرف نحو
طاب رطل تمرا فان الطرف فيها على ابهامها وكل منهما اعني قوله الابهام
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل
تحيث الا اذا اريد الطرف المقدر وقوله وكذلك الكاف ما فيه معنى الفعل يشمل باسماء
الافعال فان فيها معنى الفعل وليست بسببه بجملة بل جملا واعلم ان في قوله وهو
اسم الفاعل آه مسامحة والمراد هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا يتبع ان يخص
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ايضا بالسببة جملة ذكر لها للا جملا جاء
ان الاخفش على تحملها والاولى ان في قوله وحسبك زيدا رجلا حسبك رجلا زيدا لان
حسبك زيدا جملة وشبهها حسبك فالمتمل به هو التمر منها حسبك لامه حسبك زيدا
وعبارتهم لهذا قول لله درة فارسا قال الرضي الدرة في الاصل ما يكون اي ما
يتزل منه القرى منه اللبن ومنه الغنم منه المطر وهو هنا كناية عن فعل المدح الصادر
عنه وانما نسب فعله لله قصدا للتبجح متبدلا ان الله منشئ العجائب وكل شيء عظيم يريد ونا
التبجح متبدلا بنسبته اليه تعالى ويضعفنا اليه فقيل لله در ما اعجب فعله في الفاعل
وقولهم لله در اي علمه فيقول الشارح اي لله خير يجعل الدر كناية عنه لجريانه في

كتبه آسر

اللام في شيء للتبجح
والمتوخ ويحتمل وجهين
احدهما التبجح بما يليق
ذلك التبجح مما يليق
ارتضعه من ذي امتاز
بتربيته بجوده مثل هذا
الكامل في الصفات لذاته
الجليل جل

تحقيق اللغة فقوله ان كان اي التمر بعد عالما بكذا نصا في المنصوب عنه فيقيد الشرط بهذا
القيد لدفع ما اورد عليه من التعقيد بطاب زيد نفسا فان التمر فيه ابهم فيصح جعله
لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله للمتعلق فبعد تقييد الشرط بهذا لما صار حظه
ان يكون قوله والا متشاولا لطاب زيد نفسا فيتعلق به فقوله فهو متعلقه قيد قوله
والا ايضا وفيه نظر لانه انما يحتاج الى تقييد التقسيم لو حمل الصحة على الامكان
العام اما لو حمل على الامكان الخاص اعني هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد
الاتي القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهره ثم بعد تقييد الشرط ولان التمر لا
يكون ابهامه الا بكونه دائرا بين المنصوب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا
في المنصوب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه والمتعلق فيحذف الشرط ويجيء
وكذلك يجد على قول المص والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمر
اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون للمتعلق بلا خفاء هذا وهذا المقام مما تزل فيه
الانبياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل يغبطني عليه الاغبياء وشرحت عباراته
المص بحيث لم يجد عليه شيء ولم يحتج الى تقدير وتاويل كلف جعلته مما خصصت
شرحي على الكتاب فلو ظفرت فيه بحسنة مع ما لا يحصى من العجائب قلت انما يكون
تميز ا يرفع الابهام عنه فيه انه لا ابهام فيما انتصب عنه بل في الذات المقدرة
وكان اراد برفع الابهام عنها فيهم هو تفسيرها انتصب عنه فعل في المتعلق زيد

وهو الذات المقدرة

غبطه طالبه رحم

تحقيق آسر

وهو الذات المقدرة دون غيرها من زيد وقوله اعني الشيء المنسوب الى زيد تفسير
للذات المقدرة التي حكم على المعلق بانه بوجهين كون التمر لمتعلق ما انتقيت عنه فلا
يكابه الى تقييد الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد
المقدرة التي قد تكون عين زيد كما في قولك فنطابق التمر فيهما اي فيما جاز ان
الظاهر ان الضمير فيهما راجع الى المعنيين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا في
المنصب فيكلف في رجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا في المنصب عنه
ولا يخفى انه تعسف بعيد قوله اذا اردت اباواجد المراد بالاجداد
ما فوق الواحد قوله فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته يميز بنا في ما
سوى من ان يثنى لجنس وجمعيته لا يخفى بعد الانواع بل امر مشترك
بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بجعل الا
نواع على ما يشمل الافراد مما يجل لسانه عن قريب بيانه قوله
الواو بمعنى مع او الطيبي مفعول معه لصاحبيه فاعل كانتا اي كانت
الصفة مطابقة له اي لما انتصب عنه وبما يقطني منه العجب انه جعل
مفعولا معه لصاحبيه جميعا كان فاحتاج الى جعله فاعلا معنى وكاد وحيه
جعل فاعلا انه بتاويل يشمل اللام فاحتاج الى جعل ادله لصحة جعل الخبر فاعلا
معنى بان اقوى من بيت العنكبوت فابتلي بما احوج الى البيوت قوله

واحتمله

هذا القول ملتزم على الاشراك المذكور مع الغض عنه عليها

واحتمله اي الصفة المذكورة لحال لا مع لحصر الاحتمال في الصفة والحال لا يجب
ان تكون مستفادة من كل ما دل على هيئة مع انها مع الاولى ان كانت الصفة
صفة له مع مطابقتها اياه يعني الطيف هو ان يجعل مبنيا للفاعل وهو ان
يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر بسياق الكلام وسياقه لانه جعل التمر
مطابقا لما انتصب عنه او المتعلق فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له
واما صحة العكس للعلم المبين من المصدر المضاف الى المفعول المبين له
فغير ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا بمعنى للاقتصار على كونه بمعنى اسم
الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول في التعجيد السابق قوله لكنه زيادة
منافية اه زيادة منافي التمر عنه ذات مذكورة يجعل مطلقا ويجعل في التمر عنا
الذات المقدرة اه اذا كانا لما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي
واكثر المعربين صحة عشرون منا درهم وكانا لهما معه حيث جرح بجواز وقوع
منا على التمر من الذات المذكورة عالما بخصها بهذا الحكم فتامل قوله يعيد التمر
قلت بل زيادة منا يعيد اضمال لحال اذ زيادة ليكون تنصيصا على ان المراد التمر
لا الحال فيرد على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق يشكل بما اذا كان غيرا عنه
نسب الى الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند بعضهم مع انا عامله يتم
تام هو الفاعل او المفعول فالاولى انا يقول فلا يتقدم التمر على عامله اذا كان

الشيخ الرضي

مطابقة

طابق النعل النعل لموافقته ما انتصب اه

على تمر كم فلو كان تجويز دخول ما ع

اه على تمرك

اعتراض على الشارح

اعتراض على الشارح

اعتراض على عبد القهر

اعتراض على عبد القهر

وشبهه اي او لغته والحكمة بجعل

والبنا الحيطا ع

وهي له اي لفظه

ذكرها يثنى مرة في الجملة ومرة في التفصيل هذا ما لا اثنوله بالاستثناء يجعل
المستثنى منه فنيا قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه فقد ولما كان
معلوما بهذا الحكم الغير المتناع بشعوبانه بمكنا تعريف المستثنى فقط الناظم
رآه المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا
واثباتا لكلام المصنف حيث بانه لا مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل
والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ
المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء
فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله وهو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا
قوله منعددا اي عما المراد منه بالمستثنى فرينة انه ليس المراد جميع المتعدد
هو مدلول اللفظ لانه حكم حتى يلزم التناقض بادخال الا في الحكم والخارج
بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ولا تاتي
جاءني القوم سوى زيد قائما ظرف للمجيء وكذا اخلا زيدا واعدا زيدا فليس الا
الى المتعدد المخرج عنه زيدا واجيب بانه هنا الكلام صارت بمعنى الا والنصب على
الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاشارة الى القوم المراد منه
سوى زيد وتقييد المجيء بالظرفية فرينة ان المراد سواه ولا انا نريد بانه مخرج
عما النسبة الى المتعدد بانا نريد جميع المتعدد ونسبة الشيء اليه فعلي الاستثناء

ولو لا نسبة الى الخ
المشهورة ذلك لما احتاجوا
الى انا ويلم لا انخرق
عيونها لكون
عيونها لكونها
في المعنى مفعولا بلا
انا ويل ناكر

عداذات مذكورة بالاتفاق فعل اذا جعلته لازما بمعنى ان الضمير فاعل لهذا
المذكور نفسه
الفعل او ما ينوب منابه في نحو ضرب زيد في ضرب ضربا بجعل فيهذا الاعتبار جعل كالفاعل
المذكور
له وليس بمفعول انا فجرنا الارض عيونا فجرت هي عيونا مترادفان الا ان تضمن معنى الا
تفجار وعيونا يميز عما نسب الانفجار لعدم احتمال سعف العبارة اياه والا
لقال او فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء فيا بني الكلام على
وكم بتعرضوا لكدنه
فاعلا مجازيا بالظهور
وجهه
تقديري المثالين فقط انا نصحح كلا منهما عليه فعل هنا بخلاف البحث وارد
لان السر وجعلنا ناخير الضمير عما العامل لكونه فاعلا اما حقيقيا لورد الفعل المذكور
لاان الضمير عنها اما فاعل
او مفعول في المعنى
الى المتعدد واما مجازيا انا لم نرد الا انهم بوضعوا لكلمة فاعلا حقيقيا قد
بالرد اظهارا لما خفي من الوجه فعل ما يرد على قاعدتهم المشهورة وهي ان
هذا ان كان قاعدتهم
التمييز آه قاعدتهم المشهورة ان التمييز عما النسبة فاعل في المعنى ولهذا اضافوا
الى انا ويل فجرنا الارض عيونا فعل فانهما يجعلان اما تقديم التمييز على الفعل القرح و
اسم الفعل والمفعول فكلام الهمع فاحفظ لانه انما يرد بالفعل مجردا الفعل بقيد ان
خلافا للمازني والمبرد في مجردة وان يرد به الفعل او يشهد هو المشتق
في كلامهم بقيد ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل فعل وما كاد نقلا عن الرواية
الصحيحة وما كاد يفعل فعل المستثنى في المعنى كما في انا الباب بيدله على ذكر الشيء مرتين
او جعله شبيها بمتعا بها او منبا بنبها ولفظ الاستثناء منها فيما ان الباب وذلك لان
الدلالة بنبا
مثلا باب يشتمل على
وهي كلمة وهي
الحرف كلمة وهي
كلمة وهي

ذكرا

لاخراجه عن النسبة ولانه فضلة كالكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد
ولم يرد بالنسبة اتحادها الاعتقاد بل قصد النسبة ليخرج عند شام تفيدا لا
عتقاد وهذا غاية ما يسر لي في تحقيق المقام ولا أجد في كلام غيره تحقيقا
الا اطالة الكلام والله تعالى هو الهادي بالهام أجل الانعام فعل سواء كان
دالا المتعدد لفظا اي ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا تفضيلا للمتعدد باعتبار
كونه مذكورا او مقدرا والا ان يجعل تفضيلا باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ
يا ان يكون دالا على المتعدد حكما وكونه متعددا باعتبار التعدد ايها يا ان يجعل من
متعددا بالتاويل نحو انسان العين الا نصف فانه لا تعدد في العين الا يجعل
في تاويل الاجزاء والا ان يجعل تفضيلا للمخرج اذ المستثنى يكون ملفوظا
يكون محذوفا نحو جاءني زيد لا عمرا الا فعل اي بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع
الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى ان مشددة فعل في كلام موجبا اي ليس بنفي او شبهه هذا
هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله فعل وهو اما يكون الكلام
الموجب اما ايا يكون قوله يا يكون تفسيرا لما اصطلح عليه في الكلام التام في
باب المستثنى وسمي ما يقابله كلاما ناقصا فعل لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا
الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصب مستحق للاتباع لا للكفاية نائبا مناب المستثنى
منه فخرج لا الله فانه قيد تام لبيان الواقع فعل الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط

وقال الفراء الامر كما قال الا ان الواو غيرت عن الالف كما غيرت في الصلوة والزكوة
والطاء طفت حذف النون الثانية تخفيفا وارضى
الاولى لام لاذا انتصب الاسم بعد ها منصوبا بفعل او بما فيه معنى الفعل نحو القوم
والفعل اللازم ينصب بواسطة حرف الجر فعل فالعامل فيه معنى الفعل نحو القوم
واذا كان قبل الا غير فعل الا غير بدل من المستثنى منه في الاعراب نحو ما
جاءني احد الا زيد ما جاءني القوم الا زيدا ما رايت القوم الا زيدا
والا فهو بدل كل من كل نحو ما جاءني القوم الا اكثرهم او بعضهم
الا تفضيلا المتم بفعلنا القوم اخوتك الا زيدا والعلة الشارح لم للتعليل لعدم
ورد على المثال وجواز ان يكون مصنوعا فعل او مقدما مثل بعد كما في هذا القسم
وقسم المنقطع الاعراب في فعلا ان الثلثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله
بعد الا متعلق بجر كما وهو قوله في كلام موجب قد عدينا راجع فيه المعطوف فان
على المفيد بقيد متقدم شاركه في القيد لا محالة فقول الشارح عطفا على قوله بعد الا
محل نظر لانه موجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد القوم
وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى بالا
بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تنبيه يكونه بعد
الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان يغفل عنه في قوله او مقدما فعل لسواء
كلام موجب او غيره اشار الى انه يبقى هذا القسم وان تقدم نداء فعلا ولم يفتقر الا
منهما بما يقابل به الآخر ليعلم انه ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجودهما فعل
اي المستثنى منصوب ايضا وذهب بعضهم الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام
كما ينصب المتصل به والى انه كما بعد الا مفرغا سواء كان متصلا او منقطعا وانه كلكنا
في وقوع المفرد بعدها واوا ليب حرف عطف والمتاخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا
انها الناصبة بنفسها بنصب كلكنا المشبه بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب فجاء في
القوم الاحمار في تقدير لكنا لحمار لم يجئ وقد يجئ ظاهرا نحو قوله ع الا قوم يونس

واختار ابن مالك ان يكون نصبه بنفس الا وزعم ان ذلك مذهب سيبويه والمبرد و
الجرجاني وعند البيرقي ان الناصب ما قبلها من فعل او غيره بواسطة
الا وعند النحاس انا ناصبه المستثنى مضمرا كما ملخ

كما هو شان المستثنى بالا لانقضه للاستثناء والمنصوب على الاستثناء تام
كما في قولك كل يوم الاكذا يوم

الى المصدر لعدم صحة ان يكفا زيدا خيرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع
الفعل خبرا عن المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى ان يقال زيد عن المجيء لم
يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجز ان يرجع الضمير الى المصدر
نعم لو جعل زيدا مضافا اليه للمجيء فيكفا المظهر بسبب المجيء مجيء زيد فليتأمل
المقصود كلام تكلف لفظا ومعنى فافهم قول ولا يضر فيها ولا يعبر لانه يكفا الى
غيره مما يكفا وما كانا ولم يكفا قول لان حال كون المستثنى واقعا في محل يكفا
منا خبر عن الاخفاء في هيئة هذا الوجه اذ الباء المغايرة في هذا المعنى ويجوز في النصب
بعد الاولا ولا معنى لان يقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة في زائدة ويجوز في ما قبل
الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل وما بقي من البحث انه
قبل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه
في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق الشيء في
حكم التنحية لا يخل بالمقصود فتدبر وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة
لكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل على هذه النسخة انفصالا لان توافق
النسختين في المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى الانفصال وان يقال المستثنى هو
منه لان يقال اعتبرت عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول تقدير قد اهون من تقدير الضمير
العائد الى الموصوف وفي قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية لكلام قول

الى المصدر

لما امتنعا كشقا وقال الكوفيون الا بمعنى سوى وبرده انا سيبويه لا يقيد الاستدراك
والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق فعلى اسم يصح
حذفه منه عدا الخ ما جاءني زيد الا عمرا قول او الى بعض مطلق منا المستثنى منه
يعني ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس
وانما قلنا الى بعض منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعضهم ولقلة عدم النكرة في
الاثبات اذا كانا فاعلا تكلف مما قال قد يشتمل البعض بعض الكل وما ذاك منه
هنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض المضاف اي خلا بعضهم والاضافة
للاستغراق قول وما في محل النصب على الحالية الاصح انا خلا في تقدير زمانا
مضاف اي خلا زيدا كما في مذهب سيبويه في قبطا بغ في المعنى ما خلا قول اي النصب
بهما انما هو في اكثر الاستعمالات الاتيب ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا وعدا
مما يختار النصب فيه فعلى تقدير خلا عمرو زيد وعد وعم وهذا لا يستقيم لان الفعل
المسند الى القائل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكفا في تقدير المضاف
الى الفاعل فيلتفا تقدير خلو زيدا على ان الضمير راجع الى المجيء او مجيء او
البعض قول اي وقت خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجازوتهم
والاوجه للافتقار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى مجيء ايضا
سبق في خلا قول وهو ضمير راجع الى القائل من الفعل او ما يذكر هنا احتمال الرجوع

الى المصدر

ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما بما ذكره منا ووجه عدم التقييد ضعيف اذ
علة الحكم استثناء المتاخر عن الحكم العام المتقدم المنافي للمتاخر لا العكس فعدم
التقييد هنا يوجب اخراج عن الحكم السابق ولا يقتضي تقديم اخراجه عن هذا الحكم
ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم والمنقطع في كلام غير موجب ايضا ما
يقدم لكان ذكر قوله او متقطعا بعد قوله وهو منصوب اذ الكلام
بعد الاخبار الصفة في كلام موجب لغو الا فائدة فيه فعلم انه على عكس ما سبق فلم
يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه متقدما ولا منقطعا على الاوجه الا يقال اختيار البدل فيما يضعف
فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان
البدل فيه لا يكون الا البدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاشياء لانا مبناه
على التروي ثم التقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمقدم على ان
المبنى على ما قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشائع في ذكره فاستغنى به في التقييد
بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد في هذه الفائدة من قيدين آخرين احدهما ان
لا يكون المستثنى مراعى عنا المستثنى منه مثل ما جاءني القوم اليوم الا زيدا
وثانيهما ان لا يكون مما رخص للكلام بضيقه الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا
في جواب اقام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل واختيار النصب
ومن هنا يتبين ان المتم لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وقاده به هذا القسم فقط

اعتراض على الشرح

اي حكما في كلام موجب

على حد الحكم

قال الشارح

الكلام

خبرا كان

في وجه عدم التقييد بما يخرج المنقطع والمقدم

وهو على الترتيب

على الغلط

وهو المستثنى منه المقدم على المستثنى

اي يجوز النصب واختيار البدل

واعراب

واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية فقط ويعرب على
حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل النصب والرفع والجر
فالاعراب على قدرها كتابة عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان
المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مر في الا يزيد فانه معرب بعامل
نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه
يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال المجاز في تنزيل عامل المستثنى منه منزلة عامل
المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة
الا ومنها فالمراد عامله الفعل بواسطة الباء فقد سبق فعل فالمراد بالمفرغ
المفرغ له يعني المفرغ مما حذف فيه المجاز واوصل الضمير المجرور به ولا
ان نستغني عن هذا التكلف بان نجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال
متعلقة فيكفي لحال المفرغ عامله وان يجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه
للعامل فيكفي المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له فعل وهو اي لحال ان
المستثنى جعل الواو للحال وذلك ان يجعلها للعطف ويجعل هو عطفا على
المستثنى منه في غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل
الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى
منه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى

المال آخر

عن القائم مقام الفاعل للمعرب

لفظ مراد

مندوبجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق بفتح وعدم الذكر
في غير الموجب ليفيد الكلام الا اذا يستفهم المعنى فحي يصح عدم الذكر في الموجب
فيصح استثناء قوله الا اذا يستفهم المعنى بلا تكلف واما على التوجيه الاخر فهو
مستثنى من محذوف اى لا يعرب على حسب العامل في الموجب وقتا من الاوقات
الا وقت اذا يستفهم المعنى فعل ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام صادقا
اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف المنفي على ما سيجيء
فعل مثل ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون فاعل يفيد فعل بخصوصه لكل من ضربه احد
مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه فعل الا اذا يستفهم المعنى قبيل لا
بحث للنحوي عما استفيد من المعنى انما وضيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث
مما قبيل وضع الشيء في غير محله قلت ما آل بحثه هذا الى الاعراب على حسب العوامل
في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لعل استفادة هذا المعنى فيه اذا اعرب
المستثنى كذلك والبحث على كثرة الاستعمال وقلته وضيفة الفقيه فعل اذ معنى ما زال
ثبت الثبات يفيد الدوام كما نظهر مما كتب اللغة على المتأخرين في بيانها وما يقال ان
الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد انا نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي
افادته بحث فيه ان الاثبات يجعل الشيء ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام
بنفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء في حيز النفي عام فعلى زال وفع زوال وفعله فما زال

لم يقع

آخر اض على العبد الضعيف

لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام النفي فعل لان نفي النفي اثبات اى يجب الغرض
لانه لا يتحقق بنفي النفي الا الاثبات فما قال معنى قوله نفي النفي اثبات انه مستلزم
للاثبات لا انه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا
يتوقف عليه فقد غفل فعل فيكفي المعنى ثبت زيد دائما ليس المعنى الدوام
المطلق بل في الماضي فقبله فعل او يحمل دلالا على المبالغة في نفي صفة العلم واي
مبالغة فوق ان يقال لممكنه فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالا
تتفاء من جميع متقابلاته فعل وارد لتعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من ثمانية
اضرب البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث الا عراب على حسب العوامل
وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل برشد الله
قوله ومنه ما جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه
انه اذا تعذر البدل على المحل الغريب فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشر درهما الا
الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله
البعيد وهو الرفع فعل على المقصع يحمل ان يختار البدل على المقصع اختيارا
فوق الاختيار في يحمل على اللفظ فيما يتعذر في كثير من المواضع فان النصب
على الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا لانها حد البدل على اللفظ نحو لا احد فيها
الا زيد وما زيد شيئا الا شيء تم لا ابهام في ما جاءني من احد الا زيد وقد يقضى

آخر اض على المفعول

لان فيه زيادة

خوف الإبهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لانا ابهام البلد
هنا عن اللفظ ابهام الكفر وبينه وبين فصد التبرع بالتوحيد تنافي فعلم
قيل انما وصف به لئلا يلزم استثناء الشئ عن نفسه قال ولا يلتئم نفي
استثناء الشئ عنه نفسه لان دفع قوله ولا لجتي وما قيل لو لم يصف لصح ايضا بحمل
النفي هنا على التحقير فهو لا ما من الاستغراقية لا تزاد انتفاقا فيعد الاثبات
فيد منا ليكفي المثال انتفاقيا اذ منا تزاد في الاثبات عند الاخفش لكنه الاستغراقية
لا تزاد انتفاقيا ولا امتناع في زيادة منا الاستغراقية بعد الا وجه آخر في هذا
المثال وهو انا منا الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص والاظهر انا المعنى
جعل الاستثناء لان مبنيا على مذهب الجمهور والذا لم يقيد كلامه منا فعلم لانه لو
اريد ان المستثنى هو اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا لزايدا عمرا عن لفظ
احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد منه الرفع والنكرة لانه معرف كما سيجئ
قول فما ولا نقدر ان لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ذهب بعضهم
الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدرة في سائر التوابع العامل في المتبوع
بحكم الانسحاب وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف
كسائر التوابع فالاسناد الى المذهبين واحكامها تعضيد قوله لا نقدر ان على انهما
شئ والاسناد الى ان العبارة افرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في
قول

فائدة عظيمة

اختلفوا في عامل التوابع فمنهم من يقول بنسخ حكم العامل على المبدل منه والمعطوف والمتبوع جميعا عن التوابع وهو في البدل في حكم تكرير العامل ومنهم من يقول يقدر عامل مثله في المتبوعات ومنهم من يقول بنسخ حكم العامل بالعامل المقدر في المعطوف والبدل في حكم تكرير العامل ومنهم من يقول بنسخ حكم العامل بالعامل المقدر في المعطوف والبدل في حكم تكرير العامل ومنهم من يقول بنسخ حكم العامل بالعامل المقدر في المعطوف والبدل في حكم تكرير العامل

في قول المصنف عاملها بل بعضهم جعل النعت غير عاملي قول فعمرو مرفوع آه
النعت في المبتدأ اذا دخل على المبتدأ وانجر عليت عاملها لكنه ينبغي تقليد
اذ الاتى العامل حرفا الضعيف ثم اذا كان العامل حرفا لا يفيد معنى جاز اعتبار ذلك
المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا
اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ يفيد اسم لا المبني الاول المفرد المتصل به
نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابنا فعلم
وبعد حاشا في الكثير كلمة هي حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقع حرف فيه حاشا
بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على الشذوذ كثير النصب
المستفاد من قوله في الكثير خلافا لما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعلم انه
بعد في قوله وبعد حاشا للتبرية باختصاص قوله في الكثير فعلم ومفهوم حاشا بحيث لا مستثنى
فلا مستثنى بها الا عاتب اليه سوء فعلم ان يبرئه الله بمعنى فاعل حاشا ضمير الله تعالى
اضمر منا غير سبق ذكر للتعيينية ولا يخفى ان حاشا بزيد متعلق بالفعل المذكور واضافته
الى زيد على وجه التبرية منا غير ملاحظة تبرئة الله اياه فالاظهر ان فاعل حاشا
ضمير الفعل المتقدم اي يبرئ المجني زيدا عن تفسير جعل امتناع المجيء وانتفائه عند
بمنزلة تبرئة الله اياه فعلم انتقاله عن ابرأه الى الاعراب حقيقة لما اضيف اليه
ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني

فائدة عظيمة

اختلفوا في عامل التوابع فمنهم من يقول بنسخ حكم العامل على المتبوع جميعا عن التوابع والمتبوع ومنهم من يقول بنسخ حكم العامل بالعامل المقدر في المعطوف والبدل في حكم تكرير العامل ومنهم من يقول بنسخ حكم العامل بالعامل المقدر في المعطوف والبدل في حكم تكرير العامل ومنهم من يقول بنسخ حكم العامل بالعامل المقدر في المعطوف والبدل في حكم تكرير العامل

في قول المصنف عاملها بل بعضهم جعل النعت غير عاملي قول فعمرو مرفوع آه
النعت في المبتدأ اذا دخل على المبتدأ وانجر عليت عاملها لكنه ينبغي تقليد
اذ الاتى العامل حرفا الضعيف ثم اذا كان العامل حرفا لا يفيد معنى جاز اعتبار ذلك
المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا
اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ يفيد اسم لا المبني الاول المفرد المتصل به
نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابنا فعلم
وبعد حاشا في الكثير كلمة هي حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقع حرف فيه حاشا
بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على الشذوذ كثير النصب
المستفاد من قوله في الكثير خلافا لما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعلم انه
بعد في قوله وبعد حاشا للتبرية باختصاص قوله في الكثير فعلم ومفهوم حاشا بحيث لا مستثنى
فلا مستثنى بها الا عاتب اليه سوء فعلم ان يبرئه الله بمعنى فاعل حاشا ضمير الله تعالى
اضمر منا غير سبق ذكر للتعيينية ولا يخفى ان حاشا بزيد متعلق بالفعل المذكور واضافته
الى زيد على وجه التبرية منا غير ملاحظة تبرئة الله اياه فالاظهر ان فاعل حاشا
ضمير الفعل المتقدم اي يبرئ المجني زيدا عن تفسير جعل امتناع المجيء وانتفائه عند
بمنزلة تبرئة الله اياه فعلم انتقاله عن ابرأه الى الاعراب حقيقة لما اضيف اليه
ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاء

الا زيدا قبل لما كان اعرابه بغير اعراب المستثنى بالا الا احسنا ان يقول واعرابه

غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لانا اعرابه بعينه ليس اعراب المستثنى الا انه

كاعراب المستثنى بالا فاعرفه قوله فقد فعل نحو جاءني رجال الا زيدا الشرح الرضي

لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل انتهى اقول ليس زيدا انتهى

قوله منكرا اي منكرا لا يعرف باللام شعر كلامه ان المنكر احتراز عن المعرف باللام

ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف

مضافا كما في نحو جاءني اخوة زيد الا عمرا فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم

الاشارة نحو ما جاءني هؤلاء الا زيدا او ايهم الموصول نحو ما اتاني الا الذي امر

امتنع النفي خوفا من الاجمة انه يجب جعله تابعا للمتكلم ليصح جعله صفة لا تا غيرا لا يصح

وصفا للمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر قوله نحو جاءني رجال الا واحدا لا فائدة

في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه تابع في بعد المستثنى منه الا اذا ير د برجال اقل مراتب

الجمع فحينئذ يكون منكرا مخصصا معنى قوله وكذا لما كان كذلك نادرا لم يلتفت المصالبه

في بيانه هذه الفائدة اذا كان مراده المصنف بقوله ما عملت الا علمها لعمل غالبا فقد

التفت المصالبه حيث لم يجعل المذكور فائدة بل اعتبره حكما كثيرا الا انا يقال مراده

انه لم يلتفت اليه التفات اهتمام وتنزيل قيد غالبا وتسامح في حذفه فان قلت

قد التفت المصالبه الى الاصفة في جمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت

لا ضعفا مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وقرئ بهما الضعف والقلة الا انا يقال لما

قال التعذر في المحصور مع استعمال الصفة فيه ضعيفا والفصيح في وصف المحصور

للتعذر الاستثناء منهم العوض بغير الا لكان قوله وضعف في غيره مستغنى عنه

الا اذا لم يجعل ضمير في غيره الى تعذر الاستثناء فعلى وبتعذر الاستثناء لعدم دخول الله

في آلهة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على

الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه عنها بيقين قلت

نفي الفعل بيقين يحتمل الدفعة بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء وعمل الفعل

على ما يقابل الاستثناء بعيد فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل المستثنى

على البدل قلت مرجحه المعنى بانه لا يكفي الا في غير المعجب وليس النفي الضمني المستفاد

منه كالنفي الصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما هو قليل واقل وابي و

منصرفانه وافقه الرضي وزاد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء

وفيه انه يعني البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء قوله لانا التعدد

يستلزم المغايرة لانا المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما آلهة الا

الله لفسدتا لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار كونها بجمع غير الله ولا يخفى ان

المتبادر منها وصفها بجميع المغايرين اعني ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال

غير زيد يعني ان كل رجل منها غير زيد لا ان يجمع منها غير زيد وكيفا لا ولا فائدة حار

ضعف اه
اي لان ضعفا ما جاء
هذا المحشي
فاقاد ان التقييد بالشاهد
فيه نظر لان علوم الدنيا
بيقين
اليت لعمرو ساعدي
وشوجا مل بقاء
العالم ويحمل انا يريد
لا يفنى فانا دامت الدنيا
جلد
والمغايرة الضمنية
واللازم منتف بالشاهد
فينتفي الملزوم وهو
اعترض على الشيخ بناء
على هذا المعنى المذكور تامل
ضعف
بالمغايرة

في وصفا لجميع بمغايرة الواحد فالاوجه ان وصف الآلهة بغير الله بمعنى انه وان وجد
الآلهة يكفي كل منها غير الله لانا وجود الآلهة يستلزم تعجز كل منها فلا يكفي شيء منها
الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لانا فرضنا وجود الآلهة يستلزم كونها الله فلا
مستثنى عنها يعني هذا البيان فاحفظ الناقل فعل الا الفرقدان الفرقدان نجمان
صغيران والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى ومفردا كذا في القاموس وفي
الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب قال في البيت شذوذان آخر ان الاولى
في قوله الا الفرقدان شذوذان آخر ان احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه
وثانيهما الفصل بينه وبينها موصوف بالخبر ولكان المصنف اراد التنبيه على ان البيت مما لم
يتجاوز فيه عن استعمال الشذوذ لتأكد كونه الاصفة فيه شاذا او كان الشاعر قصد
الفرقدين في جعل لفظ الفرقدين شاذا اعجابة للمناسبة بينه وبينها حقناه فانه شاذ
عن الافصحية وافول يحتمل ان يكفي الا بشرط اي ان لا يكفي الفرقدان اي الا ان يوجدا
فالمعنى انا لم نوجد الفرقدان لكان كل نجم مفارقا اقيد قلا شذوذ في البيت اصلا خذ هذا
واعرف فيه الله فضلا فعل وعند الكوفيين انه يعني انا في نصبها على الظرفية خلافا فمعنى
قوله النصب على الظرفية انا اعربها النصب لا غير وذلك النصب على كونها ظرفية ابدا لا
على الحكاية عن حال الظرفية في بعض الاوقات ثم اشار اليه الشارح هنا انا في قوله لعله
على الظرفية فحسبا محدودا والمراد الظرفية ليست بمقررة بل يصح انا يكفيا على ظاهره والمعنى

نصبه بناء على الظرفية فانه سوى صيغة الظرف في الاصل فيهم مفاعيل فنصبه بناء على
موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي ما تقدم ان سوى في الاصل مكانا سوى قال الله تعالى
مكانا سوى اي منتصفا ثم حذف الموصوف واقيم الصيغة مقامه مع قطع النظر عن معنى
الاستواء اختصارا بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل فاستعير لفظ المكان فعلى الاول
الى مكان سوى اي بدله ثم جعل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل فعلى
المجرد الاستثناء وعرفت منا هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء فعلى
وسعر فيها اي اخوانا ولهذا لم يبينها لهم ولك ان تجعل ضمير سعر فيها الى الكاف واخوانها
لان كاف التي تثبت لها الخير لم يعرف بعد الا فعلى والمراد بعلمه المسند لذو خوانها ان يكفوا
استناده الى اسمها واقعا بعد ذو خوانها على اسمها وغيرها فيدان اخذ يخوف تعريف الخبر بناء على اسمها وذو خوانها
تعريف الشيء بنفسه في الاولى ان يقال المراد بعلمه المسند لذو خوانها ان يكفوا استناده
واقعا بعد ذو خوانها ويعقد فيه نظر لان كفوا هذا الافعال شاذ واخل بجلالة الاسماء
بجعلهم ان يكفوا الاستناد قبل ذو خوانها فلا يصدق التعريف على غيرها اخبارها فعلى
وامر كاف خبر المبتدأ في اخامد واحامد وشر اكله على ما سبق يعني المراد
شركه مع خير في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه المشارك بعد ذكر احكام
شيء وشرها الآخر معه فلا يرد ان قوله لا يشبا ان خبر المبتدأ في امتناع كونه خبرا كان واخواتها
واسمي وظل وبات ماضيا عند بعض ويصح ان يكفيا ماضيا عند الجميع الا مع قد ظاهرة

أو مقدرة والفعال ان لا يقع ضربكونها واقعة منتظرا لانها هذا الحكم لم يتفق على انها اين
ما لا خلاف في ذلك فيجعل انا يكفها المهم معه وكذا لا برد انه لا يمنع وقوع خبر صار
حاضيا وكذا ليس وما دام وما زال ولا زال ومراد فاتها الا صار للانتقال الى ما يستمر
غالبا وما زال واخواتها للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع
واما ما دام فلانا ما المفيدة للمدة يغلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس
فلانه للنفي مطلقا هو لحق منا مذهب سيبويه والمستقبل للاطلاق هو الجامد
والصفة والمضارع فعل ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة لما كانا يجب عليه ان
المخالف قد يجيز المبتدإ لا يختص ذلك بل يتقدم نكرة مختصة ايضا تكلف الشارح
لرفعه بفعله حقيقة او حكما فعل وذلك اذا كانا الاعراب فيهما اشارة الى انا اطلاق
كلام المقبل على ما ينبغي ولا بد منا تفصيل ويمكن دفعه بانا المهم لما جعل حكمه حكم
خبر المبتدإ واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة ليس منا احكام
لخبر بل منا احكام الفاعل والمفعول ولا بد انا يقول وذلك اذا كانا الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا كانا هذان قرينة تعيين الخبر اشد الية قوله فيما بعد وكذلك
اذا انتفى الاعراب آه فعل وفيه بحث فان عاملا اي عامل خبر كانا لا يخفى انا ارجاع الضمير الى
مجرد خبر كانا والسابق خبر كانا واخواتها بعيد جدا وقد سبق ضمائر يرجع كل منها
الى خبر كانا واخواتها وكذلك انا نجعل الضمير راجعا الى خبر كانا واخواتها ونجعل قوله في

الطبعة الفلانية

مثل التنابيل فيد الد يختص بكانا فعل في مثل التنابيل يجوز بعضها بانهما انا خبرا
فخبر آه اي بعد انا اذا لم يشبه اسمه يجب شبه المفعول كذا قيل ولا بد من
قيد آخر وهو انا لا يكفها المحذوف فمفسر الضمير انا خبر يكفها فخبر فانه يجب لحذف
ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والنفس
الاول مستفيض والثاني فائض فعل ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصفة جعل
ضمير مثلها الى هذه الصفة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المصنف في مثلها
ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها انا نيا
ما اراده او لا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى نفسه الشارح فاحفظ
هذه النكتة لجليلة ولا تغفل عنها فعل وهو انا يجيء بعد انا اسمهم فاء بعدا كم
فاعل هذا منقوض بعد لك اسير انا راكبا فراكب وانا رجلا فراجل ويمكن انا
يدفع بانا المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها هذا التراكيب البليغة وهذا التركيب
مصنوع لا يعتد به كيف ولحق فيه انا راكبا لانا المبتدأ رفيه بتقدير اسير لانا
والمعنى المبتدأ انا يسير راكبا فاسير راكبا وقيل في دفعه انا المراد انا يجيء بعد ان
اسم وفاء بعدكم ويحتمل بتقدير ظرفا مع كانا للتخيير فعل اربعة اوجه اي الوجوه المشتركة
في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يخصص بعض مواقعه بخامس وهو جر ما بعد ان
مع ما بعد فاتها وذلك اذا صح رجوع ضمير كانا المقدرة الى مصدر ما بعد بحرف الجر فالجر

مفعول بما قبل به انا سيفا فسيف نصب على التشبيه الرضي وعلى هذا يونس مررت برجل
والطالح ضد الصالح ع صالح انا لا صالحي فطالحي ان انا لا يكن المرور بصالحي فالمرور بطالحي هذا وبرتقي
عدد الوجوه في مثلها الى كثرة اعتمدنا على فطانتك في استخراج مرورها فتفطن
ان انا كان في عمله خيرا فجزاؤه خير يتبغي ان يجعل خبر جزاؤه ما الى المفرد والا الى
النظر اي فجزاء ذلك بخير فاندفع به ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم
انه ان كان في عمله خيرا فان كان عمله خيرا لانه لا يعقل مفعول المتكلم فيما هو بصدده
ولنجعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفهم مفعوله لو جعل الضمير الى
النظر فتدبر قول فكان جزاؤه خيرا اي فعدكان لانه لابد للفاء منها قد في الماضي
وقيل اذا حذف فعل الجزاء لابد له من الفاء والشرائط المذكورة في غير الحذف
واعلم انه ليس مراد المصنف من قوله ويجوز في مثلها ان يقدر او وجد بيانا اضمالات
التركيب فقط بل تكثير مقادير حذف لانا قلنا بيانا الاضمالا خر وجاء عنه البحث والكل
اما تقريبا لما شاع في نظر الناظرين قول اي لانا كنت رد على الكوفيين حيث قالوا
المعنى انا كنت منطلقا ان طلقت وان المفتوحة جاءت يعني ان الشرطية في هذه
الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد تعدد التركيب بل اختلافا في معناه لان
ان كانا ان يعني الشرط كان التركيب استقباليا ولو كانا ذكره المصدرية
متابعة للبصريين فالتركيب ماضوي والقاضي بما هو لحذف الاستقبال قال الشيخ الرضي

ان لا اري قولهم بعيدا من الصنعة المساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلا استقامة
التعليق واما اللفظ فلفعل الشاعر اما خر اشتد اما انت ذا نفر فان فمي لم
يا كلهم الضبع والجزاء فاء الشرط فلا يصح تعلق لانا كنت لما بعد الفاء فلا بد منا
تقدير فعل قبلها اي تفتخر والكلام فيه مستغنى عن ذلك فقير لا تساعدة
المعنى لا يتبين بمجرد استقامة التعليق بل لا بد منا ثبات ان التركيب فيهما بينهم
لاستقبالي وقوله وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة
حاز ائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان في المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي
ما في حيثما اليتبين زائدة لانه لفظ حيث عن الاضافة ونعلم منا قوله هذا ان الزوائد لا
يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عنا كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادته
قعد واقتصر المصنف على الاول اكثر الشيخ الرضي مجئ اما بالكسر في هذا المقام حيث قال
ان حذف شرط ان ما قبلها كان وجوبا بلا تغير وجب تغيير صورتها فلذا قبل اما انت منطلقا
ان طلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه ان ثبت انا انت منطلقا بالكسر فبالفتح
هذا الفعل قعد كما وافعانها وسعد فيها اي اخوف ان وهو الظاهر او ان وافعل فيها
فان ان قد يكونا مصدريين والاجاب ولا لام لها فلا بد منا بيان ان هذا فلا بيان انها لا
بيانها في قسم يحرون قعد المنصف يريد المنصف نقطا او تقديرا والا لم يكن النفي جابطا
وما نافية قعد اي النفي صعد بجنسه وحكمه لا يخفى ان يكفي تقدير الصعد ولا حاجة الى تقدير مقطوع

كما في الاول فعالا على الشذوذ المشهورة من تتمة المثال لها هذا بعيد جدا اذ لا يقال
لاغلام رجل لك بل لاغلام لك فالاولى انه حذف المثال لها حذف خبر لا موجبة معلوم
كما سبق او يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف فعل والكثير في جمع المؤنث السالم بالتنوين
ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكر في نحو هاتا ما ينصب بدين غير منحسنا وقيل تنوين
لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المؤنث بني على الفتح فعل والياء
المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل للمثنى وجمع منصوبا لانها في معنى المعطوف عليه
والمعطوف عليه فضارع عاما المضاف والاسب ان يكون الاعراب المحلي للمعرب
بالحروف لحرف الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لاغلامي لاغلامي رجل لكان
منصوبا بالياء فتدبر فعل لانه الاضافة ترجع جانب الاسمية اي الاضافة الى
المفرد فعل والتنكير وكذا وجب التنكير في النكرة المتصلة اذا انفيت عنها لانه
القرينة على ارادة نفي الجنس بنصب الاسم او بناؤه وفيما تقيا فلا بد من التنكير بل الشبه
عليها ولا ينقض به بعرفة المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه
خرج بقوله بعد دخولها ما عرف قبل من قضاه فعل هذا صعب مقدر على قوله وانما كان
معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع فعل بفصل على وجه يفيد هو القضاء بها الحق
والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل فعل اريد حتم بحذف اللام بقاء
حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والمأول بالقصد المشبه بها سماها وآجب

وبتنوينه اي بل الكسر المطلق لان الكسر لا يدخل عليها التنوين بها وكذا على غيره من الحركات

وجه دفع هذا الاعتراض وعدم كتبه في الحاشي فانظر الصحيح

هنا معطوف على ينصب قوله وحكمه وحكمه ان يقال لم ينصب بفعله وحكم الى قوله بل شاذ الى بناء مع
نفي صفة بجنس منه انه ليس معنى نفي وجود الصفة بل النفي حكمه وهو نفيه للجنس ولكن انا
على ضمير المجرور في حكمه ينفي صفة بجنس على ظاهرها قاما للمنصوب في لا غلام رجل ظريف نفي جنس ظريف قد الرجل فكانه
قلت لا ظريف رجل فتدبر قوله لكن اكثر ممتد في كون المفعول به وفيه وله كذلك نظر
لان المجرور بالحرف والعامل معنى الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال كان
المنصوب منكم لا مخصوصا بكم فيما بينهم وكان المنصوب اهم بالبيان فدعى ذلك الى بيانه
يعني المنصوب هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يختص بكم قوله
ولا بعدا ان يقال نريد بما سبق من الة المنصوب منها اقل قوله خرج به مثل ابعد في
لا غلام رجل ابعد قائم لما عرفت منا معنى البعدية والدخول ولا يصح ان يخرج بقوله
بلا لانه لما تقارن في كلامه ذكر الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة
فيكون اخرج وصيرورة بقوله بلا خرج لخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في التعريف لخروجه
بقوله بلا وكان يكفي لصحة قوله وهذا العدد كما آه قوله او مشبها به هذا كما اختلف
فيه اللقاني فقيل بعضها لم يلحق بالمضاف وعند يلحق بالمضاف وقيل كلها يلحق بالمضاف
امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة انا الظرف الاول خبر والثاني في الاول متعلق
بالاول وفي الثاني بفعل محذوف عليه بالكلام اي لا يقضي منا امر الله ولا يحكم كونا منا
امر الله خبر الاول المجرور وما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ مقدرا

هو كون المشبه منا المنصوب بلا الحاق بالمضاف بالبناء على الفتح مع انه سببه مضاف

الى الحق المشبه بالمضاف فيها

كما في

الا انه يتوهم فيما اذا اول او وقع في كلامه مثل التنكير فلذا جعل حذف اللام مفيدا لذلك بتاويل

قوله ان فيها كررت فيه لا آه لا يقال يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجتان

مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم

يذكر الا خبرا واحدا وكان نصيب كل منهما بلا فصل لانا نقول المثال المذكور يجوز

نصب الثاني على كونه لا التي لنفي الجنس مزيدة وكون الواو عاطفة لعطف الاسم على الاسم والخبر

على الخبر قوله فانها بحسب التوجيه تزيدهما في اثناء تفصيل الوجوه يستفيد قوله

على ان يكون لا التي كل منهما التي لنفي الجنس وبصح ان يكون في الثانية زائدة لانه جائز البناء

مع الزائد نظرا الى لفظها فصل عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف وقام بقي وخبرا

هما محذوف وقال لا الى المحذوف في خبر واحد منهما لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد

وانا عمرا قائمان بمكذا قيل فحينئذ تفعل الاحول ولا قوة في حكم لا، واحدة اذ مآل لا شيء

من الامر بد الا بالله ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل يوجدان قوله

اعترض عليه بان الاظهر موجود ان لم يطلع على باطن الامر قوله فحذف خبر الجملة الاولى

استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد هنا خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه

موجود فيهما آنفا فالاولى ان يقول سابقا وخبرها بالله قوله عملا على لفظ لبيك

هو كذا هو الاعراب او حملا على محل القريب فان الكلام لا محل لها قريب هو النصب وبعيد

هو الرفع بالابتداء قوله فان لا الزائدة جوز الشيخ الرضي كونها لا لنفي الجنس فيكون

ملخصا

وهو احد جزئي التعليل

سواء كانا مشتقين او مفردين على احد

وقيل ذكر الكف وان ذكر المخ

ملخصا

فلا يجوز الغاؤها بشرط التكرير ولا يجب الالغاء في كليهما بل يجوز الامران بينهما

في الالغاء والاعمال قوله وضعف وجد ضعفا رفع الاول بانه يجوز ان يكون مرفوعا لا

لغاء على الاولية وجد ضعف اظهر مما ذكره ولا انه يجوز ان يكون لا يضعف ليس ولا يكون

عاملا اذ ليس هنا ما يدل على عملها من نصب المجرد والضعيف عملها الا شذوذا فحينئذ

وضعف وجد ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان

المقصود ضعف رفع الاول في الاشتمال ولا يلزم منه ضعف نصبه الضعف اذ قد يقع

الضعف في الاشتمال فاما مدار على كثرة الاشتمال قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل

انما خص لا بيا بها ان الهمزة لا تغير عملها لانها لا تدل الا على التنبيه في الحال مع العرض

والتمني فانه ليس المقتضى في الاخبار اشتراطه على نفي المآل وفي الاستفهام عند نا على نفي

التنزيل وقد مر انه اذا بطل النفي في كلام لا يبطل عملها وقيده انه ينبغي ان يعرض لها

في المشبهة بليس ايضا الا ان يقال اعتبر في المقايسة اولا وانا قيد خلافا لا

يدل في العرض فانه يجب دخولها على الفعل وخلافا الشيرازي في منعه كونها للاستفهام وخلافا

سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني

اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا تمنى الاغلام امنى الغلام او لانه لما لا

يغير عملها دخول الجار فيقال كنت بلا مال صار لفظة لا مع التقييد دخول الهمزة ايضا

وقد يجيء بالاعمال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما ينبني مع الزائدة نظرا الى ما قبلها

فقوله أما الاستفهام حقيقة الظاهر أنه نبذ الشارح على أنه مقصود للمصنف حصر المعنى
في الثلاثة ومنع كونها للمعاني الأخر التي يجيء بها حرف الاستفهام منها الانكار والتوبيخ
والتهديد وغير ذلك وقبل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها
فانه لا اختلاف قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها لخ الأزيد كرهه في وجوب الانتصاب
بحث لجعل ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا تزيد تنزل الا ان يكون وبقال
اراد وجوب النصب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله الا جملة جزاء
الله خبر آخره يدل على محصلة ثبوت المحصلة المراة التي تحصل تراب المعدا و
التفسير ثبت تفعل كذا قوله ونعت اسم لا المبني يعني المبني اشارة الى مفهوم وهيف
المبني منا فاسم لا وح حتى عند لا اله الا الله يارد اليس نعت اسم لا المبني فانه نعت
لتابع اسم لا قوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة
مما لا حاجة اليه اصلا قوله مفردا حال مما ضمر مبنيا اي بالتكرير لا وجد بدعوى جعل
بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبني اول
مفرد يلبه لان يجعل مفردا حالا مما ضمر في اوله وبكيدها مما ضمر مفردا فيكفيا حال
كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها اوصافا للموضوع قوله اي محكمه الاعن لا غير الاولى ان يقدر
فيجب الاعن لا قوله وكم لم يجعل في حكم المتصل لمظنة انه بل الاحاجة الى جعله مظنة الفصل
بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف فكان يلم يلتفت الى فصل العاطف لتعلقه اذ هو

قوله الا ان يكون المعطوف نكرة وعدم
ذكر ابن الحاجب

قوله لبيك عدم الالتفات وعلته

على حرف واحد وهو ضعيف اذ هم وكلتا وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان
قوله اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لانه اراد في كلام المتن فيها والصحيح ما ذكره
في حاشيته مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان معرفة يتعين العطف على
المبتدأ ولا يتعين العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف
على اللفظ والمحل وقوله لحكمه ما علم فيما سبق لا يعجبني التقييد لاخر آخره لانا سبقا
مما يعلم من هذا المقام قوله حكمنا حكم توابع المنادى قبل المفهوم من كلام الشيخ
الرضي جواز البناء في البدل دون وجوبه قوله من اثبات الالف في جواب ارادة
ير الامساء الستة الا اذا لا يقطع عن الاضافة هذا عند المه واما عند الرضي فلا
بتجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب قوله يعني ان الاصل في مثل
هذين التركيبين طي ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام منا انه يجب بيان ال
مفقود وهو انا قلنا ان اسم لا المفرد النكرة مبني ومثل لا اب الله ولا غلامي له مع اقراره
وتكريرها معربان لانه لا محصل له اذ لا دليل على اعرابها حتى ينقض بها الحكم فالحق
ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين ما غيد بتقدير سؤال قوله اي مثل ما ذكرنا من لا اب
يضاف لا فرق بين التعجيبيتين في المعاني والمباني قوله التنافي فقد في حل تركيب لم يأت جاءني ضمير
مشاركة نارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وانجاء ضمير له الى المضاف في اصل معنى
الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه بخصوص المعاد وبانجاء ضمير مشاركة
ويدل هذا التوجيه دلالة ظاهرة على ان قول الشارح بمعناه تفسير للمضاف من حيث هو مضاف

قوله الا ان يكون المعطوف نكرة وعدم
ذكر ابن الحاجب

قوله لبيك عدم الالتفات وعلته

على حرف واحد وهو ضعيف اذ هم وكلتا وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان
قوله اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لانه اراد في كلام المتن فيها والصحيح ما ذكره
في حاشيته مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان معرفة يتعين العطف على
المبتدأ ولا يتعين العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف
على اللفظ والمحل وقوله لحكمه ما علم فيما سبق لا يعجبني التقييد لاخر آخره لانا سبقا
مما يعلم من هذا المقام قوله حكمنا حكم توابع المنادى قبل المفهوم من كلام الشيخ
الرضي جواز البناء في البدل دون وجوبه قوله من اثبات الالف في جواب ارادة
ير الامساء الستة الا اذا لا يقطع عن الاضافة هذا عند المه واما عند الرضي فلا
بتجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب قوله يعني ان الاصل في مثل
هذين التركيبين طي ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام منا انه يجب بيان ال
مفقود وهو انا قلنا ان اسم لا المفرد النكرة مبني ومثل لا اب الله ولا غلامي له مع اقراره
وتكريرها معربان لانه لا محصل له اذ لا دليل على اعرابها حتى ينقض بها الحكم فالحق
ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين ما غيد بتقدير سؤال قوله اي مثل ما ذكرنا من لا اب
يضاف لا فرق بين التعجيبيتين في المعاني والمباني قوله التنافي فقد في حل تركيب لم يأت جاءني ضمير
مشاركة نارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وانجاء ضمير له الى المضاف في اصل معنى
الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه بخصوص المعاد وبانجاء ضمير مشاركة
ويدل هذا التوجيه دلالة ظاهرة على ان قول الشارح بمعناه تفسير للمضاف من حيث هو مضاف

مثل مر في ارجاع ضمير له المقدم عليه
اي مثل اه ايضا تامل

اشارة الى هذه التركيبية وبارجاع ضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه
او معنى تركيب مشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى
ان التعريف في الاضافة زائد على الاصل المعنى وح لا يكون قوله الا اتيانها الاختصاص
نفاوتا مما يستفاد من كلام المصنف بل زائدا عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل
الاختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل لانه لا مشاركة في خصوص معنى الا
ضافة لاتيانها الاختصاص نفاوتا فيكون قوله الشارح الا اتيانها الاختصاص
صحيحا نفاوتا مما مضى تا كلام المصنف وهو جدير بالقبول ونحن نقول وجد تقييد
المعنى الاصل اي لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي
والاختصاص المستفاد من هذا التركيب خبري وهذا اظهر مما لا يخفى على فطن فهمه
اظهر فعل ولم يجز تركيبه الا باقيها فيه ان عدم جواز تركيب لا اما فيها لانه
خارج عنها فاعدة النصب لانه ليس فيه مابه يضاف حتى لو كان لنصب
اذ لا يجوز الاضرب في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني الاضرب اللعم في اصل
المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في فقد انتفى المعنى قال المصنف ولانه لو كان
مضافا لزم الرفع والتكرير وكان يذكر في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا
لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون
بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم الرفع والتكرير بانه مما غير صورة المضاف

كما فسره الشريف بقوله وهو الاختصاص

بالحاق اللام

المذكور بقوله ثبوتهما له بالمضاف

شابه

وبدخل الباء في خبرها تا شبهوها
الثانية في لغة اهل الحجاز كما يدخل الباء في خبرها لانهم لا يشبهونها
بليس او ادخلوا الباء في خبرها فرقا بينها وبين ما يشبهها على الالباس
لبس وما ينفع نجم فلا يدخل الباء في خبرها فتقول ما يقوم بزيد ولكن لا يدخل
بين العامل والمعمول بل يتوسط وكذلك لا يدخل الباء في خبر ما عندهم وقيل
الباء في خبرها

شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر فوقع واما فصد سيبويه بهذا الخلاف انه
العمدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف بان
الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب عن الفاضل لم يسبق الخليل فيما بنى عليه علماء
النحو مثله ولم يخالف فيما بينهم مثلا لم يقع ولا فاعل المقصود بيانه الخلاف لا
نعم المنفي لغة لا يخص بعلة من العبارة فقوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر
لا يحذف الخبر الا مع وجود الكلم يعني هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا
عليها تركيب ذكر فيه الخبر فقوله وهي اي خبرته خبرها ولا يجعل الضمير راجعا الى
الخبرية فاضطر الى بيان التكثير للافتضاء على الخبرية ولان ان يجعل راجعا الى
عاملية ما ولا يستغني عن التكثير ولك ان تجعل التكثير في الاقتضاء انه
يستلزم جعل الخبر نكرة مثلا زيدان نعم ما جعلوه تكثير للاختصار ينبغي ان يجعل
لترك بيان بناء الاسم على لغة اهل الحجاز في يجب ام ما ولا مع تقدمه وتاخره
الى يجب خبرها ولا تقع وهي زائدة عند البصريين انا فيه مؤكدة الظاهر ان
زيادتها عند البصريين ايضا لتاكيد النفي وليست ان النافية بل التي تزاد مع لما
وما المصدرية ايضا قال الرضي انا تزاد بها عند الكوفيين ايضا فيه زيادة
لتاكيد نفي والا فالنفي على النفي اثبات فقط او انتقض النفي بالا خلافا للمبرد
مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا

على لغة اهل الحجاز
جعل الاسمية ايضا
لان الكلام فيه فلخبرتهم
اي تاخير بيان بناء
الكلمة على لغة الحجازيين
عطف على لترك

المنجنون الدولاب
والمراد الدولاب
بمعنى يرمى ص

خبرها قوله

وَاوَّلُ وَجُعِلَ مِنْهُ فَيَدْخُلُ مَا لَيْتَ الْاَسِرَّا يَجْعَلُ مُعَدًّا بِمَصْدَرٍ اَوْ وَجُعِلَ مَجْمُوعًا قَائِمًا مَقَامَهُ
اَنْ دَوْرًا مَجْمُوعًا فِعْلٌ اَوْ تَقْدِيمٌ مَجْرُورٍ اَوْ مَا لَيْسَ ظَرْفًا عَلَى الْاَمِّ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الْخَبَرِ
نَحْوُ مَا عَمْرٌو اَزِيدٌ ضَارِبٌ بِخِلَافِ مَا اِذَا كَانَ ظَرْفًا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا ظَنَّكُمْ مِنَّا اَحَدٌ عِنْدَهُ حَاجِزٌ بَيْنَ
فِعْلٍ فَلَا مَا عَامِلٍ ضَعِيفٍ اَوْ لِكَرَاهَةِ اِيرَادِ النَّافِيَةِ فِي مَعْرِضِ الْعَامِلِ فِعْلٌ اَيْ حُكْمُ
الْمَعْطُوفِ الرَّفْعُ لَا غَيْرُ مِنَ النَّصْبِ بِحَمْلٍ لَا بِجَرِّ خَبَرِ مَا لَا يَكُونُ اِلَّا بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ وَقَدْ يُتْرَكُ
الْمُخَصَّصُ نَظَرًا بِنَاءً بِتَاكِيدِ النَّفْيِ وَلَا نَفْيَ بَعْدَ الْمُوجِبِ لِيُؤَكَّدَ بِاعْتِبَارِ الْبَاءِ وَقَدْ تَبَيَّنَ
بِقَوْلِهِ وَاِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِمُوجِبٍ اَنَّ الْمَعْطُوفَ بَعْدَ الْمُوجِبِ هُوَ الْمَفْرُدُ لَا الْجُمْلَةُ
فَاِذْهَبِ الْيَوْمَ عَبْدَ الْقَاهِرِ بَجَانِي فَجُعِلَ هَازِلٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ فِي تَقْدِيرِ
بَلْ هُوَ قَاعِدٌ وَاَمَّا الرَّفْعُ فَالْعَطْفُ عَلَى مَحَلِّ بِخَبَرٍ لِاَنَّهُ مَرْفُوعٌ لِكَوْنِهِ خَبَرَ الْمُبْتَدَاءِ
فِي الْاَصْلِ وَقِيلَ الْعَطْفُ عَلَى تَوَهُّمِ سُقُوطِ الْبَاءِ بِنَاءً عَلَى لُزُومِهَا بُطْلَانٌ عَمَلٍ لَا وَمَا قَبْلَ الْمُوجِبِ
مِنْهُ بُطْلَانٌ لِاَنَّهُ يُفِيدُ قَوْلُهُ اَيِ الْاِسْمُ الْمُشْتَغِلُ اٰهٍ جَعْلُ الْاِشْتِمَالِ بِمَعْنَى كَوْنِ الْجَرِّ مَسْمُوعًا عِنْدَ
سَمَاعِ عَدَمِ قِيَاسٍ لِاٰخِرِ الْحُرُوفِ اَلْاَوَاٰخِرِ اِلَى بَعْضِهَا مَا اُرِيدَ بِكُلِّهَا وَلَوْ جُعِلَ
الْاِشْتِمَالُ بِمَعْنَى كَوْنِ الْجَرِّ مُتَعَلِّقًا بِهِ مَذْكُورًا لَا فَاكِرَهُ مَعْنًى فِيهِ لَمْ يَجُزْ لَهُ الْبَيْدُ وَالَّا
حِينَئِذٍ لَيْسَ لِمُجَرَّدِ اٰخِرِ الْحُرُوفِ اَلْاَوَاٰخِرِ الْمَذْكُورَةِ بَلْ لِكُلِّ مَجْمُوعٍ مِنَ الْحَرْفِ الْاٰخِرِ
وَجُزْءٍ اٰخِرَ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الْجَرِّ كَاشْتِمَالِ الْاِسْمِ قَوْلُهُ يَعْنِي الْجَرَّ اَرَادَ بِالْجَرِّ الْكَسْرَةَ وَمَا يَقُومُ
مَقَامَهَا لَا الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّ يُوَضِّحُهُ قَوْلُهُ سَوَاءٌ كَانَا بِالْكَسْرَةِ اٰهٍ فَلَا يَعُمُّ الدَّوْرَ وَقَوْلُهُ

نَقْطًا

فَيَصْدُقُ عَلَى الْحُرُوفِ
الْاَوَاخِرِ اِلَى بَعْضِهَا
عِنْدَ سَمَاعِهَا مِنْهُ

اَيِ الْاَوَاخِرِ اِلَى بَعْضِ حُرُوفٍ
الْاَوَاخِرِ

اَيِ اِلَى قَيْدِ لَفْظٍ
بِالْاِسْمِ

لَفْظًا اَوْ تَقْدِيرًا مُتَعَلِّقًا بِالْكَسْرَةِ وَالْفَتْحَةِ وَالْيَاءِ اَيْضًا نَحْوُ غُلَامِ اَخِي الْقَوْمِ وَلَمْ يَظْهَرْ اَوْ مَحَلًّا
لِاَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِاَنْ يَجِيءَ فِعْلٌ وَاِنَّمَا قُلْنَا مَا جَيْءَ اَوْ مُضَافَ الْيَدِ لِنَحْوِ جُعِلَ الْمُضَافُ مَصْدَرًا اَوْ
مِمَّا لَا يَجِيءُ اِلَى قَيْدٍ بَعْدِيَّةٍ لَكِنَّا خَتَمْنَا اِلَى جَعْلِ ضَمِيرِ اللَّهِ لِلشَّيْءِ الْغَيْرِ الْمَذْكُورِ وَعَلَى هٰذَا
لَيْسَ قَوْلُهُ وَالْمُضَافُ الْيَدِ مِنْهُ وَضْعَ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ وَاِمَّا عَلَى تَوْجِيهٍ فَهُوَ مِنْهُ وَضْعُ الظَّاهِرِ
مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ لِمَزِيدِ التَّوْضِيحِ لِلْمَقْصُودِ فِي مَقَامِ التَّعْرِيفِ قَوْلُهُ وَالْمُضَافُ الْيَدِ وَاِنْ كَانَ
مُخَصَّصًا بِمَا عُرِّفَ بِهِ بِكُلَّةِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى عَلَامَةِ مِنْدَ وَمِمَّا هُوَ مُشَبَّهٌ بِهَا اِشَارَةٌ بِقَوْلِهِ وَاِنْ كَانَ
مُخَصَّصًا بِمَا عُرِّفَ بِهِ اِلَى اَصْلِ الْاِشْتِمَالِ اِنْ لَا يَكُونَ مُخَصَّصًا بِظَاهِرِ مَا عُرِّفَ بِهِ اَيْ اُرِيدَ بِمَا نَابَ الْيَدَ لِنَحْوِ اَعَمَّ
مِمَّا نَابَ الْيَدَ حَقِيقَةً اَوْ حُكْمًا وَقَوْلُهُ كُلَّةِ لِلْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ اَعَمَّ مِنْدَ وَمِمَّا هُوَ مُشَبَّهٌ بِهِ مِنْهُ عَلَى اَنَّ
يُرَادَ بِالْمُشْتَمِلِ عَلَى ذَاتِ الْعَلَامَةِ لَا عَلَى الْعَلَامَةِ مِنْهَا حَيْثُ اَنَّهَا عَلَامَةٌ وَالْاِشْتِمَالُ حَقِيقَةً اَوْ
صُورَةً وَقَيَّدَ بِهِ بِنَاءً عَلَى نَقْضِ تَعْرِيفِ الْمَجْرُورِ بِنَحْوِ غُلَامِي غَيْرِ مَجْرُورٍ وَيُمْكِنُ اَنْ يُدْفَعَ بِاَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّبَهِ
لِعَلَامَةِ الْمُضَافِ الْيَدِ مَا كَانَ حَاصِلًا بِحَرْفِ جَرٍّ حَقِيقَةً اَوْ حُكْمًا وَاَنْ يُعَمِّمَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى
عَلَمِ الْمُضَافِ الْيَدِ لِيَاْوِيَ بِتَقْدِيرٍ اَنَّا لَا نُخَصِّصُ الْمُضَافَ الْيَهِ كَمَا عُرِّفَ بِهِ تَعْمِيمٌ فِي تَخْصِيصِهِ كَلَامُ الْاَصْلِ
قَوْلُهُ وَذَلِكَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وَكَاَنَّهُ اَخَذَهُ لِيَصِحَّ قَوْلُهُمْ وَلَجَرَّ عَلَمُ الْمُضَافِ الْيَدِ بِتَقْدِيرِ الْاِمْكَانِ
بِلَا تَكَلُّفٍ قَوْلُهُ فَالتَّقْدِيرُ اَيِ التَّقْدِيرُ الْمَخْصُوصُ وَهُوَ تَقْدِيرُ بِحَرْفٍ مُرَادًا اَوْ لَا فَالتَّقْدِيرُ غَيْرُ مَشْرُوطٍ
بِهٰذَا الشَّرْطِ تَخْصِيصٌ بِلَا مُخَصِّصٍ وَضَرْبُهُ نَادِرٌ بِنَاءً وَالْاَوْلَى اَنْ يَقُولَ وَالْاِرَادَةُ شَرْطُهَا اٰهٍ قَوْلُهُ
اَيْ مُسْتَغْنًى بِمَعْنَى اُرِيدَ بِالتَّجَرُّدِ الْاِنْسِلَاخُ الَّذِي لَا يَلْزَمُ مَعْنَاهُ فَلَا يُرَدُّ اَنَّ الْوَاجِبَ اَنْ يَقُولَ مُجَرَّدًا

لَا يَكُونُ مَحَلًّا
وَالْمَذْكُورُ بِالْكَسْرَةِ
عَلَى الْمَحَلِّ
عَلَى الْمَحَلِّ
اَيْ لِلنَّقْضِ
اَيْ عَدَمِ الْاِخْتِصَاصِ
مَنْقُولٌ قَوْلُ

عنا التنوين والاولى ان يجعل منا فيما يقضيها معنى الانسلاخ فما تنوينه او ما قام مقامه هذا
في الاكثر فلا ينتقض بالحق الوجه لانا نحذفه في الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض
بكم رجل وصاحب بيت الله لانا المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذفه
تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لانا الغلام ليس بحيث لو
كان فيه تنوين لسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام قوله التعريف
او التخصيص والتحقيق كلها او هنا المنع للخلو والتحقيق لانهم في الكل قوله المشار منه
هذا التعريف انما قال المشار لانه كما تاول المعرف بالمشار اليه تاول المشار اليه بالمعرف
اعم منه التقدير حقيقة او حكما قوله لانها تفيد معنى في المضاف بيان ذلك منشاه ان نسبة المضاف اليه
مقارنة الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويجب عليه ان اللفظية ايضا اقتضت معنى للمضاف
هو الحقيقة فالاولى ان يقال نسبة المضاف اليه الى المضاف له وكذا اللفظية قال الاضافة الاولى
تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخصيصا للفظ المضاف فنسب الاولى
الى معنى المضاف والثانية الى اللفظ قوله علامتها اي يكون قبل علامتها الصحيح كل والمشهور
العام في مثله تقديرا ولكنا نقدر العلامة اجدر معنى كما لا يخفى قوله كالفاعل آه والمنسوب
قوله في حيز المضاف القاعد عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا آه لاحاجة الى ذكر هذا
الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق للمضاف على غير المضاف اليه
لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله والحاصل ان حاصل البيان في هذا المقام قوله واما حسا و

كلية المضاف بالاضافة اللفظية

اي ان المنسوب اليه في قولنا المعنوية المفاد للاضافة قائلة

واما شهورا العام

وكليت

وكليت اسدا ان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام النسبة هو الظاهر لانه يصح التمثيل
بالليث والاسد لمن آذفهما وان اريد المساواة في الاشجاعية بان يصح استعمال احدهما كما يصح
استعمال الآخر لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص والمباينة الا اذا حملت على ما يلائمها قوله
فيلزم تكلفات كثيرة قوله فانا كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يقيد
عبارة المص فيها عدا حين المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في حين المضاف يوصف
كونه اصلا له وقيد نظر لان الاضافة الاسمية لا يجيء في مثله رجال وليس المضاف اليه
اصلا ويشكل مائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح
مائة هي رجل بل يجيء هي رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة بحسب
اي مائة هي هذا الجنس قوله فقد لا يعم الاحد وعلم النفي وشبهه الارال الاتي يجب
المعنى اي يكون هذه الاضافة بيانية واظهر منها فيما خال منه التكلف الا ان اكثر العربية
جعلوها لامية ولا يظهر ما ادعاه من ان اليه وكذا الى رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى
من اي كل هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه متاول للمتعدد على سبيل
البدل قوله فلت نعم لكنه لما كانت الاضافة بمعنى في آه هذا الكلام ظاهر او فوق اول منه
وقع فيه قلة تدبر وبعد كثير عن المعنى ربقة التقليد عن التفكر والتحقيق ما ادانا اليه
التسلا بجعل التوقيف وهو اذ كثيرا ما ينزل ظرفا لحديث منزل الفاعل فتسند اليه فالا
ضافة اليه ايضا لهذا التنزل فمعنى ضرب اليوم ان ضرب زيد جعل بمعنى اللام ولهذا الوجه
الاضافة بعض

جارٍ يا في نحو غلام فتى فارس قائما بضرب واقع في اليوم والظاهر انا في اليوم فيها هو اصل
ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلقا بالضرب وليس صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم
فهو اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة قول اللام والمفيد تعريفا مع المعرف ظاهره تعريفا
احد طرفي الاضافة مع تعريفهما احد طرفيها الا ان خصص المستفيد بالمضاف والمعرفة با
لمضاف اليه فلو وشرطها تجريد المضاف مع التعريف فهل خلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل
الوضع لمعنى قد يستعمل بلا اشارة الى معين قد ينبغي قول الشيخ الرضي وقد بان ما عقد غلما
علم البلاغة هنا ان اللام موضوع لمعنى اما مفهوم مد خولها او قسم منه وقوله امر على
اللئيم هنا الاول فان المراد من اللئيم مفهوم المعنى وغير المعنى وهو ما اطلق عليه اللئيم
من الفرد هنا غير مستعمل اللفظ فيه مستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لا يدل
في المغني كالنكرة لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لا يحتمل ان يكون مخالفة النحاة
مع علماء البلاغة هنا قبيل مخالفة العلميين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق با
بالاختيار في تحقيق كلام النحاة قول وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل كنحو وشبه
وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان يكون فرق بين غلام زيد هنا غير اشارة الى معين
وبين مثل وغيره في عدم افادة الاضافة التعريف فيها مع ان الاستعمال فرق بينهما في
تعريف وصف الاول دون الاخير بنا قول بانا يجعل واحدا من جملة ما سمي بذلك الاسم
اي يجعل مدلول واحد من جملة ما يسمى به بانا يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة

يكون

يكون هذا مدلول العلم واحدا منها واما المسمى بهذا الاسم وقد يخصص في بعض الاعلام بمفهوم
خاص لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كما يراد بالحام
بحر اورد وبهذا اندفع انا طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكر فانه قد يكون بارادة اشهر
اوصافه فيبانه لتنكير العلم نضيف للطريق الرابع ولا يذهب عليك انا ما يستفاد من
قولهم انا العلم بصير نكرة بالطريق المذكور هنا في ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير
معين فان العلم بهذا المعنى لا يخرج عن كونه موضوعا لمعنى ولا يدخل فيما وضع لغير معين
فلا بد من انا نريد بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة قول وانا لم يكن معرفة
فلا حاجة الى تجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد بتجريده والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده
بلا تعريف قول وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو
التخصيص تحصيل التخصيص في المعرفة وهو فلان اصطلاح النحاة لان التخصيص عند
هم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلته التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا
قول ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل الا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فينبغي استحالة
الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة الخ قول وبانا جعلها علما في نحو النجم و
الثريا او نجري عليها ان المجعول علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما
ولا يخفى انه غير وارد اذ نعني بانا المراد بالنجم حاصل ما غير جعله علما فحينئذ المجموع علما تحصيل
تحصيل الحاصل فلا تعرف في تحصيل الحاصل بينه وبانا اضافة المعرف نعم يمكن ان يجعل بانا جعلها معرفة

منه لانه امام النحاة
ويدل عليها ربت
كثير الشعر يا ربت ليلة
من النساء عزيزة
بيضاء قد
منعتها
بطلاق
حبيها

علما فى مثل الامثلة المذكورة يجعل التعريف لازما باقيا قلت فيه تضيع جعلهما علما ولا تخصيل لحاصل واما ما اجاب به الشارح فيجد عليه انه دواه ليس فيه تحصيل لحاصل لكنه فيه تضييع العمل اذ لا فائدة فى ازالة تعريف اللام الموجودة فى الكلمة واعادة التعريف بطريق آخر قوله واما استعمالا فقد ثبت الخ اقول اللام انما ابدا والاخصر الا وضح ثلاثة ما ثبت الخ قوله قال ذو الرمة كتب فى حاشيته قال ذو الرمة ايا منزلى سلمى سلام عليكما هل ازمنة اللاتى مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافى والديار البلاقع اى يرد رجوع السلام ويكشف العمى عن المتخبر الذى هو فى عنى عنا حال سلمى والاثافى جمع الاثفية وهى احد من الاحجار الثلثة التى ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اى الخالى وقيد الاثافى فى بيت الثلثة فكيف يصح تعريفه والتمر وآجيب التنكير الاثافى بان المثلث فى الاصل صفة للاثافى وكانت اصل التركيب الاثافى المثلثة فيكون التركيب منا فيه جرد فطيفة وكانت منا استعمل المثلث الاثافى اراد التنبيه على انه لبد منا الاضافة الى المجرد قفا للتعميم بتعريف التمر قوله نحو مضارع البلد وكرم العصر فان على البلد مفعول فيه للمضارع وكذا العصر مفعول فيه الكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدونه الا عند فكيف المراد مضارع البلد وكرم العصر فيما لم يعتمد وايضا شرط جعل عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله غير جائز فكيف المثال بمعنى الماضى والاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المفعول دائرة على اعتبار

الاثافى اصلها اثافى بالتشديد لانه جمع اثفية وهى افعولة بضم الميم كما فى جهاد ينصب عليها القدر فى الصحاح عند الطبخ ٤٢

فيحتمل اضافة الصفة الى معمولها فتكون لتعظيم فلم تفد لانها ليست بتعظيم

فعلى اضافة الصفة دائرة الخ

المتكلم

المتكلم فانه قد تعلق العامل بالمعمول واضافة فلفظية وانما قيد تعلق العامل بالمعمول ليخرج ما خرج وفاقا معنوية فى الاضافة معنوية قبل اسم الفاعل والمفعول بعملان فى المرفوع والمنصوب بالظرفية و المصدر به منا غير اشتراط زمان وانما اشترط الزمان للعمل فى المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا اخلا فا ما سيأتى فى المتن وقيل اضافة اسم الفاعل وكل المفعول انما هى الى المرفوع النسبى لا غير فيقال زيد ضارب بطنه ومعدد خدامه لا الى غيرهما فى زيد ضارب فى دار عمرو وقف الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجئ انما يفيد تخفيفا فى اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجئ لا يفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقول اى يفيد تخفيفا فى اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا قوله فى اللفظ لا فى المعنى اه اشار الى فائدة ذكر قوله فى اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل و ثانيهما انه يجعل حصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اى لا يفيد الا تخفيفا فى اللفظ لا فى المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فيا بقال انا ذكر فى اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا اقول الاقرب ان يقال لو قال لا يفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف فى المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله فى اللفظ اى فى لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله كما ان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب منا لا يجوز القائم غلامه وانه لا تخفيف فى المضاف اليه الخ

فاده قبل ما فائدة قوله فى اللفظ قبل فائدة الاشارة الى وجه التسمية او تخفيف التنابل صريحا هو

يعنى لا يتم على مذهب القراء سم

شاه

وهو غير القراء

واعلم ان شرط افادة معناه بالحال والاستقبال عند القدماء فى علة عمل الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل فى الفاعل عندهم سواء كان الفاعل متصلا او ظاهرا سببيا او غير سببى سيد عبد

الايضاح حرفا مضارعة يجوز تسكين لاتجاء حرف النعت في المضاف اليه بعد حذف ياء الضمير
قوله واضيف القائم اليه فهل يقدر جعله بمنزلة المفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى
موصوفها اذا الرفع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المضيف فراغا في
الاضافة اللفظية مثل ما ذهب في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى
موصوفها الا اذا اللفظية فرع المعنوية قلت قلما التزم الاضمار في الصفة بدل مرفوعها
لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع على هذا انه لا يكفي في اضافة اليد الصفة محل الرفع
قوله والمراد انا المشار اليه بثم اه قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما تذكر لبناء لا حق
على سابق فانيات سابق بلا حق ولا بيت المجموع هنا بما ذكر ثانيا اذ لا بيت
عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص
لان معنى واحدا في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت
المضاف اليه في التعريف والنكارة قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لان
انتفاء التخصيص قد عرف دفعه بما هو الحق بالاختيار قوله ومن هذا انها تفيد
تخفيفا الاول ان يقال من هذا انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيدا
والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لشاع وبا في الامتناع ولو لم
يفد التخفيف لشاع وبا في الجواز قوله وعلى هذا لكان الاسب تقديم هذا قبل لان افادة
التخفيف مذكورة هكذا بالحذف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المنقرع على المقرع

حق اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات
فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيها فعلد المصنف قوله واما ما وقع في شعر الا
عشى اعني لكم الخمسة عشر شاعرا من خمسة عشر قبائل وتفصيله في الفاضل قوله
وضعف الاولى ان يكفيها من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يكن موثقا به لتدل
به وح لا يبقى جيد مقادرة قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيدا يعني امتناع
الضارب زيد بتنوين زيد بحيث ينبغي ان يرد به ما يجيء الغد وان كان قول الاعشى فلا
يمكن ان يراد يفعل الاعشى وح لا يشعب للمضادرة قوله الا ان يقال اشار الى
الى ضعف التعريض لو ضعف كما يفيد عن العبارة ولفظه وضعف الواهبي لمائة
البيجان وعبدها احتمالي آخر منها كعبة من ثمة الاستدلال على قوله ولا يفيد الا
تخفيفا في اللفظ وكذا النظائر فاعرف قيد بتامل مبني قوله فانه يحتمل النصب حملا على المحل
فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل المعنوق بجر ونوله لتحمل المائة البجان
النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب لعبد حملا على المحل قوله يشبع فيه يجمع
والواحد قبل ابرهي مشترك بينهما كما نقله قوله ومنه قبيل الثلثة الاثواب وح يكونا وجه
آخر لضعف البيت قوله وعبدها اني راعيها في اضافة العبد الى المائة حزازة منع للممنوع
يا بنة يهب عبدا يبتغي مائة من الابل لحديثا في النتائج مع اظفارها وهذا اعني هذا المائة
اذ المائة كثير اتا يوجد نجاذ مثل هذا العبد قوله واما لانه فاسد عطفا على قوله

لعدم الجواز

لانه يتوهم عند شرحه فعله خلافا للقراء فلا انتفاء التخفيف لزوال التنوين بالالام

لا يكفي في اباحة انتفاء التخفيف بل لا بد منه ضميمة انتفاء ما يجذف منه المضاف اليه لا

اعاد الضمير الى الله

لعدم

ضافة لان في تحسين الوجه قولا حملا على الوجه المختار في تحسين الوجه تماما قال على الوجه

انه رجح الرد الى المحل

المختار يذهب الى المحل والوجه المختار قبله الاضافة لانه لو قيل بالرفع لكان فيه خطأ ولو

لانه اذا حمل على المختار

تصب فيه لكان مع النصب احسن ايضا لانه مع جر احسن لكان مشتملا على تكلف

بخلاف ما اذا حمل على غير المختار

الشبه بالمفعول في النصب كذا وقيه نظر لانه قد سبق منا هذا القائل ان اضافة

تخلفه عن الضمير

الصفة ايضا الى الفاعل يقدر شبهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف

اي كاضافة الحسن الى الوجه بنصب الوجه

فالاوجه ان المختار في تحسين الوجه وجها الا انه حمل هنا على ما هو مناسب

طريقا حمل وجهه فاعل

لد وهو منفي فلذا اطلق العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في

اي للضارب الرجل للمناسبة

في تحسين الوجه مناسبة قوله يجتنى بسببه وانيا عد هكذا في بعض النسخ ولا

المعنى انه لم يحمل الا بالمفعولية وفي الرضي ان الفاعل بالاضافة الرجائي و

المبرد في احد قوليه والتزخشري قوله فيهما قاله انه مضاف اي في قوله منا قال جعله

يتقيد المضاف لا يصح اذ هو قول فيكفي طرفه الاخر لا يتأتى الفاعلية والاظهر

ان في بعضي عندي عند منا قال قوله فانه لا يحتاج جعله اشارة الى حمل

قوله فيهما قال والاظهر انه اشارة الى مرة فيكون للمبرد على الضارب رجلا وجه آخر وهو منع

كونه مضافا قوله اي لمحمد تبعه على الضارب رجلا فاخذ فاعل المفعول انه كانه غفل عما قوله

حملا على المختار فاضمر التاويل الى هنا فحق ما قبل الاشتقاق مشتق من الثبات

ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له لقال اي انما جاز عندنا قال كذا حملا قول منا غير

اعتبار حذف تنوينهما متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا يظهر بالتامل الصادق

قوله ولم يجعلوا الضارب زيد عليه آه قيل يجد انه لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب

زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضارب رجلا وضارب رجلا

وكان منشاء هذا الاشكال آه عدم التامل المعين للانتباه والا فكيف يشبه مثله

على الفضلاء المتدربين فان ما قبله قد ضارب رجلا حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف

اليه والضارب رجلا وان لم يشاركه في تخفيف المضاف لكنه يشاركه في تخفيف المضاف اليه

بخلاف الضارب زيد وضارب زيد ويتفرع من هذا انه يمكن حمل الضارب رجلا على

الوجه المختار في تحسين الوجه لمشاركتها في المضاف اليه بالاضافة وبقي انه لما

تخفيف ع

حصل في الضارب رجلا التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بجذف

شيء بل بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف قوله لان الكل ما هيئتي

التركيب الوضعي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر فيجب لا ان الكل ما

لعدم البيان

هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام هيئة الاضافة في

بدون الاضافة

الاضافة اللفظية هيئة تركيب لعامل مع المعمول قوله

اي مقام هيئتها

وثانيهما ان يكون العرف يحذوه فالجامع حينئذ مشاركة مظنونا عليه فيكون بمنزلة

في قوله عطف على

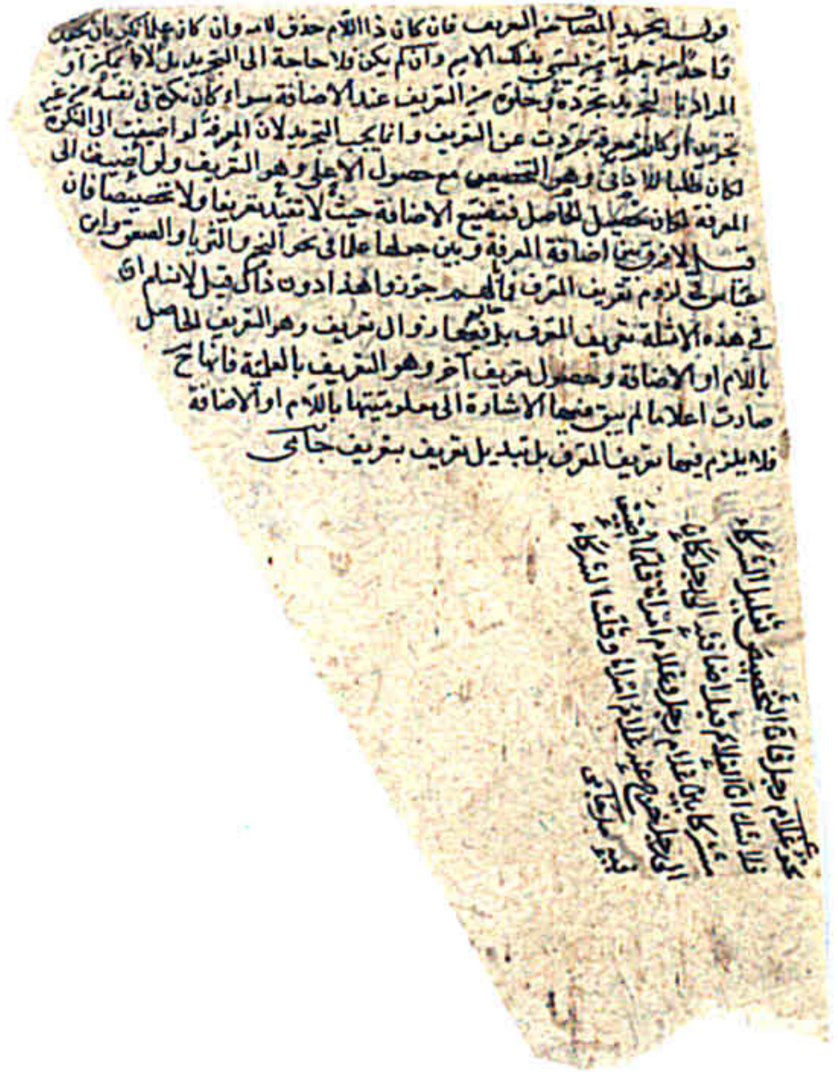

المصنف مثلث

الصفة القائمة فى انا المراد منذ الوقت لجامع فخرج الذات المعتبرة فى جامع
مثلث بكذ — جامع — فلا غبار فى الاضافة
مثل الابهام التى تقع بعدها فيكفى منها قبل اضافة فيه الاضافة اضافة احد المتباينين الى الآخر ومما ينقضى
منذ العجب ويعرف تقضى البيت ثوانا كما فى المنتخب ما كتبته فى هذا المقام منع هو جامع
بينهما العلم والاخ وحاصله اما اضافة المسجد الى الجامع منى قبل اضافة القائم الى
الحاصل وكذا قياس سائر الامثلة ويكفى تلك الاضافة كاضافة طعم بسمنا وصلوة الوتر
ويغلط اكثر برة وجانبك القربى فعلى بصلاة الساعة الاولى وهى اول ساعة بعد زوال
الشمس قل ساعة فرضت فيها الصلاة فعلى ويغلط الجيد الحفاء فى الصحاح الجيد واحد
جيد الحفظة ونحوها والجيد بالكسر نوع من الصوف ما ليس بثوب هذا وانما وصفوها بالجفاف
لانها تنبت فى مجارى السيول ومعاطى الاقدام فعلى وفى جرد قطيفة كتب فى الحاشية
جرد حرد يشبه ازكهنكى وقرء سدكى فعلى حتى صار كانه غير صوف فى انه يستعمل بدونه
الموصوف فان الصفة لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر وقد يضمر ويترك انتما انه فعل
به ذات لكن مع قطع النظر عن الوصف فلهم بطلت وصوفا فعلى وبجيد فى الصحاح و
الفاعور بجيد شخص الانسان فهو احد من الاعيان فعلى ولا يضاف كم مماثل للمضاف
فى العموم والخصوص اراد بالمماثلة فى العموم انا يكونا مدلولا هما كليين يتحد افرادهما سواء
كانا مترادفين او متساويين وبالمماثلة فى الخصوص انا يكونا مدلولا هما
شخصا واحدا والاظهر الاوضح ولا يضاف احد المترادفين او المتساويين الى الآخر وينبغى

ولا يضاف اكرم مماثلا وغير مراد فى المضاف اليه والمراد اكرم منه
اليوم لبخارى من التراد وهو
والتساوى فى نحو البر والاسد
والتماثل فى نحو الانسان

على ما ذكره الملا — انا لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه
وقع فى اللغة ما يعم وقوعه مما يحكم كل الدراهم وعلى الشئ وسعيد كرز فاراده وقعه توهم الوقوع
فعلى فيكفى ذكر الاسد واضافة البيت اليه لقلة لانه ليس فى ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف
المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا فى الايضاف لانه لا تخفيف لها اذ حذف المضاف اليه
اخف فقوله بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف منعلقا بقوله لعدم الفائدة
ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى لا كم المماثل كليت واسد بخلاف كل الدراهم وعلى الشئ فان
الكل ليس فيه مماثل الدراهم والعلم ليس مماثل الشئ بل مختص بالاضافة فعلى فان
المضاف فيهما يختص بالاختصاص النعتى او غيره والبيت انما يفيد ان يقوله سواء آه فعلى
واما اذا كان للجمع فيها خفاء ترك بل لخفاء صحح على الاشئ ويقال الاشئ و
لخفاء انما جاء من جعل الشئ شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو عند جماعة فعلى
هو اللغة فان الشئ فى اللغة ما يخبر عنه فقيل ان الشئ بمعنى الموجود فى الخارج
كما هو عند جماعة فالاعم لا شبهة فيه يعد ونفصيل ما يزول به الخفاء انا الام
بحسب اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هى فالاعم هنا لصدقه على
فرد الطبيعة او الطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق الا على نفسها وان اريد به الطبيعة
فى ضمن الفرد فالاعم يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هى فعلى ويرد عليه

قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص قولهم سيجئ ذكر فان

انا اسم الشئ والمضاف والمضاف اليه يعم كل الدراهم وعلى
الشئ من حيث الاتحاد للمعلوم
وكل للدراهم والشئ لغير
المعلوم والخصوص
من حيث الكلية والشئ لخصوص
المعلوم فيكفى اضافة
اللام الى المضاف فان
المضاف بالمضاف اليه
فيفيد متنع

والشئ فى اللغة

سعيدا وكرز اسما لمسمى واحد العارض لا يخفى بهذا الحكم بل لانا متبعون على قوله وشرطه
بجريد المضاف عن التعريف وكانه غفل لكم عن ورود محمد فاضيفه الى ضاقول فاجاب
عنه بانه مناقول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد
كرز فلت جاءني مدلول هذا اللفظ بينا درهمنا انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو
يعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول قلنا وبل سعيد
كرز مسمى سعيد وهو المسمى بكرز والاظهر انا نريد بالكرز مدلول دونا اللفظ وبالاول السعيد
بمسمى به فيكون مناقبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه
فصل ولم يقولوا كرز سعيد لانهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح بقي جعله
اللقب كعلم اوضح اعرف بحيث لا يحتاج توضيحا لانه يجب ان يكون المضاف اوضح اذا لمضاف
يكفي ان يجعل المدلول بهما عند مع الاخر اوضح سعاء كانا اوضح او مساويا او دونه
فلا منع اصلا التوضيح انما يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الحق
ولا مانع من حيث القياس كون اللقب توضيحا نعم يظهر اذا لم يكن مشتركا كالكرز مشتركا
في القاموس الكرز اللئيم والخارز وابنا علقمة وابنا وبرة وابنا جابر وآخر غير منسوب بهم
صحابيون هذا والاظهر ان الكرز صار لغبا لهؤلاء هنا معنى الخارز لا معنى اللئيم فتم
وهو في العرف النجاة اخترنا به عنا عرق القرفتها ولذا لم نعيد بيانا الملحق بعرفهم اذ
ليس لغيرهم فيه عرف فافهم واختلف في انا ابنها الاصل وفي نعيم مفتوح خلافا لسعاد باختيار

وانما اضيف اللقب دون العكس لان اللقب انما يكون عند الاشتهار والوجه اضافة غيره الاشتهار الى الاشتهار للشهرة من المضاف اليه فلا

واللئيم الشيم ويقال الخارز الصحيح لانه يطلق على اللئيم والخارز فيجب اللغة

انا الاصل

انا الاصل الفتح لكنا قوله وفتح للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل
فنا على قول او حكما لانها لا تستقلان في حكم الابتداء بها قول لمتكلم كل ياء المتكلم لانا
مشاكلتها حركة الكسرة فلما تعذر التزام الياء التي هي اختها قول مثل مسلمي اذا
اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو
كان تقديرا لا يطلبا ذا جعابا فينبغي ان يقول وصار المسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا او
كذا قوله مثل مسلمو اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء قول وكسر ما قبلها لانها لما
انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها قال الشيخ الرضي دليل الايجاب فيما لم
يلزم قبقي الضمة كما في نحو جاءني الغزو على فعل الصفة ابقي الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل قول
وفتح الياء اي ياء المتكلم في الصورة الثالثة للساكنين قال الشيخ الرضي وقراءة محياي و
مماتي بسكون الياء عند النحويين ضعيفة قول واغير الفتح لخفتها الظاهر ان اختيار
الفتح لانها الحركة التي كانت للياء قول واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها هذا
بمنزلة الاستثناء منه فانهم قالوا في آخرها القائمة وان لاما ادغمت وان لاما واوا
قلبت ياء وادغمت فاما في آخر هذه الاسماء الحروف الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف
الى غير ياء المتكلم فعلى الاضافة الى الياء يجب ابقاؤها على الاحكام المذكورة في الحروف الثلث
فلنشانا ها بيانا فاحكما او بمنزلة الاستثناء منه اضافة الاسم الصحيح لانها لحذف
اعجازها شبيها منيا اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في

في الاسماء الستة

على خبر إن

وأخي وأبي على خلاف المبرد ويجوز أن ينبغي أن يعرض لمجرد أخي وأبي وفي
والتعرض بالباء في غير عنا الفائدة قوله وأخي وأبي قدم الأخ لأنه أبعد عنا خلافا
المبرد ولا يجوز في هذا الكلام كيف ولم يستعمل أخي بالتثنية وإنما أجاز المبرد عملا على
ما ورد هنا أبي ظاهر صحيح به الشارح ومنهم من قال قدم الأخ كتقدمه في قوله تم يعم
يقرأ المرء هنا أخيه وأمه وأبيه وأنا أقضي منه العجب وأراه أعجب من كل عجيب قوله
برد لام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال يجر الياء فعيا قول المبرد
أنا يفعل في حال النصب ياء قوله وأبى ما للا ذو المجاز بل أدخل خطاب للمؤنث
كتب في حاشيته أوله فيه أحلك ذا المجاز وقد أرى قضاء ذو المجاز لم سوف
عنا ومعنى أرى أظن انتهى أنه بصيغة المجهول قوله وأجاب الله بأن ذلك لا خلاف
الفياض أه على أنه يجوز أن يكون مختصا بضرورة الشعر قوله وتقول أنه امرأة قائلة
جعل صيغة الغائبة مع أن المبتدأ في أمثاليه في عبارة المصنف هنا صيغة المخاطب
وفيها لما يجد أن الصفة وتفعلها وأصرا أن عنا بعدها فيل أن جمي فيه حذف مضاف
أي حم زوجتي ولو قال المصنف وبقال لكان أوضح قوله وقم بالحركات الثلث لكنه بما بعد
لحركات الإعرابية وضمير فصح منها عائد إلى غير المذكور لتعينها المرجع في مقام يرجح
الفتح قوله وإذا قطعت قبل أخ هذا يحتاج عنا غير المضاف ذكر غريبا ويقال ترتيب
اللغات في الفصاح هكذا دلو وعصا ويد وحب ولغد أدنى منها إلى كسواء قوله وذو أتلد

عند

لا يسند إلا إلى المؤنث

معنى أرى أظن

وقد حذف المضاف اليه يعني حذف الشاطا
قليل ولكنه جاء محذوفا من كل لفظ ينتضي الاضافة
فاذا كان كلمة مقتضية للاضافة ولم يكن لها مضاف اليه
يعلم ضرورة ان المضاف اليه محذوف فاذا علم كونه
محذوفا فلا بأس محذوفه كملك

عليه لانه لا يخرج عن الشرف
لانه يخرج عليه لانه معرب
الشرف على الاسم

وَاخِي وَابِي عَلَى غَايَاجَانِبِهِ عَلَى غَايَاجَانِبِهِ الْمُبَرِّدُ وَيَجِدُ حَ انَّهُ يَنْبَغِي انْ يَتَعَرَّضَ لِلْحَرْفِ اخِي وَابِي وَفِي وَالتَّعَرُّضُ بِالْبَاقِي غَايَرَ عَنْهَا الْفَائِدَةُ قَوْلُهُ وَاخِي وَابِي قَدَّمَ الْاَخِ لِاَنَّهُ اَبْعَدُ عَنْهَا خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ وَالشَّيْخِ فِي هٰذَا الْحُكْمِ كَيْفَ وَلَمْ يَسْتَعْمِلْ اخِي بِالتَّشْدِيدِ وَانَّمَا اَجَازَهُ الْمُبَرِّدُ عَمَلًا عَلَى مَا وَرَدَ هُنَا اَبِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ قَدَّمَ الْاَخَ كَتَقَدُّمِهِ فِي قَوْلِهِ ثُمَّ يَعُمُّ بِغَيْرِ الْمَرْءِ هُنَا اَخِيهِ وَاَمِّهِ وَاَبِيهِ وَاَنَا اَرْضَى مِنْ هٰذَا الْعَجِيجِ وَاَرَاهُ اَعْجَبَ مِنْ كُلِّ اَعْجَبَ قَوْلُهُ بِرَدِّ لَامِ الْفِعْلِ فِيهَا وَهِيَ الْوَاوُ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَفِي حَالِ يَحْيَ الْيَاءُ وَفِيمَا قَوْلُ الْمُبَرِّدِ اَنَا يَقُولُ فِي حَالِ النَّصْبِ يَايَ قَوْلُهُ وَابِي مَالَا ذُو الْمَجَازِ بِهَا فَعِيلٌ خَطَّاءٌ لِلْمُؤَنَّثِ كُتِبَ فِي الْحَاشِيَةِ اَوَّلُهُ قَدْ اَجَلَّا ذُو الْمَجَازِ وَقَدْ اَرَى قَضَاءَ ذُو الْمَجَازِ بِهِمْ سُوقُ بِمَنًا وَمَعْنَى اَرَى اَظُنُّ انْتَهَى اَنَّهُ بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ قَوْلُهُ وَاجَابَ اللّٰهُ بِاَنَّ ذٰلِكَ اَطْلَاقٌ الْقَيَاسِ اَيْ عَلَى اَنَّهُ يَجُوزُ اَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِضَرُورَةِ الشِّعْرِ قَوْلُهُ وَتَقُولُ اَيْ امْرَاةٌ قَائِلَةٌ جَعَلَ صِيغَةَ الْغَائِبَةِ مَعَ اَنَّ الْمُنَاسِبَ فِي اَمْثَالِهِ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ صِيغَةُ الْخِطَابِ وَقِيلَ لِمَا يَجِدُ اَنَّ الصِّفَةَ وَتَقُولُ هِيَ وَاَجَابَ عَنْهُ بِمَا قِيلَ اَنَّ فِيهِ حَذْفَ مُضَافٍ اَيْ حُكْمُ زَوْجِي وَلَوْ قَالَ اللّٰهُ وَيُقَالُ لَكَانَ اَوْضَحَ قَوْلُهُ وَفِيهَا بِالْحَرَكَاتِ الثَّلٰثِ لَكِنَّ بِمَا يَعْقُبُ لِحَرَكَاتِ الْاِعْرَابِيَّةِ وَضَمِيرُ فِيهَا عَائِدٌ اِلَى غَيْرِ الْمَذْكُورِ لِتَعَيُّنِ الْمَرْجِعِ فِي مَقَامٍ يَرْجِعُ الضَّمِيرُ اِلَيْهِ قَوْلُهُ وَاِذَا فُطِمَتْ قَبْلَ اِلَخْ هٰذَا يَحِيدُ عَمَّا غَيَّرَ الْمُضَافَ ذِكْرُهُ غَرِيبًا وَيُقَالُ تَرْتِيبُ اللُّغَاتِ فِي الْفِطَامِ هٰكَذَا اَدْلٌ وَعِضًا وَيَدٌ وَغَبٌ وَلَغَدٌ اَدْنَى مِنْهَا اِلَى كِسَاءٍ قَوْلُهُ وَذُو اَطْلَقَ

عَلَى غَايَاجَانِبِهِ

عَنْدَ الْفَرَّاءِ ذُو لُغَةٍ فِي لَدُنْ وَعِنْدَ غَيْرِهِ كَغَيْرٍ قَوْلُهُ وَكَانَهُ خَصَّ الْمُفَسِّرَ بِالذِّكْرِ كَانَ مَا ذَكَرَهُ مُقْتَضِيًا لِاخْتِصَاصِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ بِالذِّكْرِ فِي مَقَامِ النَّفْيِ لِاَنَّا نَتَبَعْتُ بَعْضَ الْاَحْكَامِ اِنَّمَا كَانَا بِالْاِضَافَةِ اِلَيْهِ فَلِذَا اَفْرَدَ الْاَشْمَلَ كَانَا الْمُنَاسِبَ لِاَدَاءِ مَعْنَى حَقِّ الشُّمُولِ قَوْلُهُ كَالْكَاهِلِ كُتِبَ فِي الْحَاشِيَةِ الْكَاهِلُ مَا بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ انْتَهَى وَهُوَ لَمْ يَجْعَلْ حَاجِبَ الْاَصْلِ بِخِلَافِ التَّابِعِ فَاِنَّهُ اسْمٌ بِالنَّقْلِ وَلَمْ يَجْعَلِ التَّوَابِعَ جَمْعَ تَابِعٍ مَعَ اَنَّ الْفَاعِلَةَ الْوَصْفِيَّةَ اَيْضًا يُجْمَعُ عَلَى فَوَاعِلَ وَيَصِحُّ تَانِيثُ الْاِسْمِ التَّابِعِ لِاَنَّهَا كَانَتْ تَابِعَةً لِاَنَّهَا لَوْ كَانَتْ جَمْعَ تَابِعٍ لَقِيلَ كُلُّ ثَانِيَةٍ بِاَعْرَابِ سَابِقِهَا وَلَجُعِلَ جِنْسَ الْاَقْسَامِ التَّابِعَةِ دُونَ التَّابِعِ قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ بِهَا التَّوَابِعُ الْمَرْفُوعَةُ وَالْمَنْصُوبَةُ وَالْمَجْرُورَةُ الَّتِي هِيَ اَقْسَامُ الْاَلِفِ اللَّامِ اِنْ حَقِيقَةً اَوْ حُكْمًا فَلَا اِشْكَالَ يُحْمَلُ عَلَى الْعَطْفِ وَالْجُمَلُ الَّتِي هِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى حَالِ الْاَعْرَابِ قَوْلُهُ فَلَا تَنْقُضُ حَدَّهَا بِجَرِّ وَرَاَ اَنَا وَضَرَبَ وَضَرَبَ يَعْنِي فِي ضَرَبَ ضَرَبَ زَيْدٌ لَا فِي زَيْدٌ يُضْرَبُ ضَرَبَ فَافْهَمْ وَالْاِحْتِيَاجُ اِلَى التَّخْصِيصِ الْمُعَرَّفِ لِجَعْلِ لَامِ وَضَرَبَ مِنَ التَّوَابِعِ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِيمَا بَعْدُ وَهِيَ اَيِ التَّوَابِعُ الْمُتَّفِقَةُ فِي الْاِعْرَابِ وَالْاِسْنَادِ بِهَا اَلْمُتَّفِقَةُ فِي الْاَلْفَاظِ كُلِّهَا وَاَيْ بِاَنْ جَعَلَ التَّوَابِعَ كَالْمَعْطُوفِ اَعَمُّ مِنَ التَّابِعِ اَقْوَلُ مِنْ التَّابِعِ اَعَمُّ قَوْلُهُ كُلُّ ثَانٍ اَيْ مُتَاَخِّرٍ اِنْ اُرِيدَ دَفْعُ مَا يُرَدُّ عَلَى التَّعْرِيفِ مِنَ الثَّالِثِ فَصَاعِدًا اَوِ الثَّانِي فَصَاعِدًا اَوِ الثَّانِي فَقَطْ طَرِيقًا جَعَلَ الثَّانِي بِمَعْنَى الْمُتَاَخِّرِ اَوِ اعْتِبَارِهِ ثَانِيًا فِي الرُّتْبَةِ بِالْاِضَافَةِ اِلَى مَتْبُوعِهِ لَا فِي الذِّكْرِ وَالصِّفَةِ الثَّانِيَةِ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمَعْطُوفِ وَاِنْ لَمْ يَكُنْ كَذٰلِكَ فَهُوَ عَطْفُ الْبَيَانِ وَغَيْرُ الْمُكَمِّلِ لِلْعَطْفِ بِالْحُرُوفِ كُلٌّ مِنْهُمَا نَاظِرٌ اِلَى الدَّفْعِ الْاَوَّلِ وَاٰخَرُ اِلَى الدَّفْعِ الثَّانِي وَبَعْدَ تَمَامِ الْكِتَابِ بِحَمْدِ اللّٰهِ وَالْمُرَادُ الثَّانَوِيَّةُ

اَعْزَاَ مِنْ عَظِّ الْبَعْلِ الْغَيُورِ

التابع

التابع والمعرفا هو المحدود اى هو كل تابع استدللنا على الشارح بانا ذكر التوابع
ايضا ليس فى محله فقد انى بمستدرك فقول كلما ادخل عليه كل يفيد لفظة كل مفخم زائد
اشير بزيادته الى كون التعريف مانعا فقول والظاهر انحصار المحدود فيها هذا لكن
مستغنى عنه فالاحسن على ما لا يخفى فقول او فى باسا ليبيح فائدة التركيب بل مما يفيده
البحر عنا وجه الماء الصافى الى الساحل منا الاعاجيب فقول المد لغة
المد منا بعد والكثرة استعمالا واو قرائنة فقول يدل على معنى فى متبوعه او قرر عليه
الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى فى متبوعه
بل على معنى فى متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى فعد باب الوصف بحال
المتعلق مفضاة الوصف بحاله باعتبار يحصل لسبب المتعلق لانه يوصف
بحاله قائمة بالمتعلق حتى بنائى دلالته على معنى فى المتبوع وهذا بعيد عن العبارة
وخلاف التحقيق لان الوصف فى المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حاله قائمة

واعلم ان الصفة ان كان
مفهوم مهما عين مفهوم الموصوف يجب
لا يجب احدهما عن الاخر الا يكون الموصوف مجملا
لتفصله الصفة وتبينه كما سبق وموضحه ومعرفه
كفعل الطعن الطعن المضيف المضيف تسمى مخصصه ومعدله وان كان مفهوما
عنا مفهوم الموصوف
فى المناوى وفى بحث المنصوب بلاء
الصفة
الا كلا انه غير واضح لذلك
عليه سواء كان تماما
تبرك باسم الله فى كل امر
نخبم اسم الله حتى تختما
فانه لا يشبع بسم
بسم الله حتى تختما
الى تخصيصه وتعيينه
ثم غير وتحوا عنوه
باسم الجلى
باسم الله الرحمن الرحيم
فى ام الشيطان اذا كان له
شركة منه نحو انا كريد
الفاضل الكريم او اللئام
اللئيم الا ان الموصوف
كان معلوما للمخاطب
قبل اجراء الصفة عليه
كما اذا عرف المخاطب
زيدا الا فى قبل ذكر
وصفه فالصفة
فى مثل يكون
لمدح الموصوف
او ذمه
لا التعريف
وتعليمه

فى الرتبة لا يتعقد الاشكال بالتابع المتقدم فيقال يشكل بمثل علينا ورحمة الله
السلام الا اذا اريد السبق والتاخر بحسب الرتبة فعلى عقل ولا يذهب عليك انا لا نخص
تبيين بقوله كل تابا باعرب سابقه والباء للظرفية قبنا وان الثالث والرابع فى الذكر
لانه كلاما فى الاعرب فقول اى بحسب اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا
يمكنا ان يجرى على الكلمتين فاقول تابعان كلاهما منا جهة واحدة تشخصيه مثل جاءنى زيد العالم
آه لا يجرى انا ذكرنا لا يظهر فى الصفة المادخذ والمذاهد والتى للتفخيم والتاكيد فانا
القصد ليس الى نسبة الفعل الى شئ وانا مطيعه بل الى المتبوع وكل التابع للمدح او التاكيد
وكذا لا يصح فى التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوف فاورد عليه نحو قرات الكتاب
جزء جزءا فانا نجزء الثانى باعرب سابقه منا جهة واحدة تشخصيه هى كالبد العائد
بالمجموع وليس بعارض لانه ليس ثانيا فى المرتبة بل كل جزء يستوعب الاعرب منا غير
تاخر عنا الآخر فى الرتبة ومقابل باعرب سابقه بمعنى يحسن اعراب سابقه آخر جدا لانه
بقيا اعرب سابقه لا يحسن لانه اعرب آبا واحدا بالشخص فى قصد المتكلم طرح فى محلها فقد
آتى بكلام لا يجاوزه فهمه على انا حمل قوله باعرب سابقه على معنى يحسن اعراب سابقه يجعله
اعم مما هو بعينا لاعراب سابقه ولا يجعله مقابلا لا لدقة فقول يشمل التابع آه معترض بان
كانت هذه الاعم او متحدا ما لان المراد الثانوية فى الرتبة على ما عرفت فقول اعلم انا
الاعرب المعتبر فى هذا التعريف الاحسن انا التعريف هنا للتابع فى الاعرب وان لم يكن شاملا
للتعريف
اعراض صاحب التلخيص

انا المراد بالمعطوف خصوصا
ايقبل باعرب اولم
ونحن نقول المراد
الكن باعرب سابقه
اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم
نحو لنخته واحدة
منا المجموع اعنى
جزئيا منه
اى كون اعراب سابقه
بمعنى بحسن اعراب
سابقه

بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع ولحقت انا بقال صنع واتى بالحال با
اى بالغلام
عتبار اسناده الى فاعله على حالة قائمة بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال لهذا الوصف
بالغلام
بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى فى المتبوع وهو كونه
رجل
بحيث علا عمرو فقوله الذى يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه
لا يذهب عليك انا اعجبنى زيد علمه وجاءنى القوم كلهم خرج بهذا القيد عما اشتهر
لانا دلالة علمه على حصول صفة فى زيد ليس بهيئة تركيبية مع زيد بل لاضافته
الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول فى القوم ليس بهيئة تركيبية بل لاضافة الكل
الى ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره فى بيانه فائدته قوله ان دلالة مطلقه
جعل مطلقا صفة الدلالة ولا يتأتى هذه العبارة لانه يجيء لا يثبت مطلقا الا
ان يقال لم يعتد بثبوت الحصر او بثبوت ما لا بد له فى الدلالة على معناه منا التاء
وهو دلالة
قوله فانا دلالة التابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع انما هى بخصوص
معاذ هذا لانى اعجبنى القوم كلهم باطل لانا تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد
اى الدلالة بخصوص معاذ هذا
تقرير الشمول فلو لا دلالة على حصول الشمول فى متبوعه لم تبق الشمول الذى
عليه المتبوع قوله وقائله اراد الفرق بهما النعت ويجاب بان كلا منهما يدل على
اى هو الغرض من الجنس
معنى فى شئ يقتضى ليس الغرض منا الوضع الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص
متبوعه الى غير ذلك فيدخل وضيفة نحوية لا بيانية مما يوجم وانما يكون وضيفة
فالتوضيح والتخصيص اى البيان الفائدة منتهيا
اى لا وظيفة على البيان
تنبيه

بيانية لو كان الغرض بيانا المراد بالتابع يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة حال
على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوية
فان الاول تقليل الاشتراك فى النكرات والثانى رفع الاشتباه فى المعارف وقد
اعم من ان يكون على الشهرة او لا يكون
يكون غالبا للتخصيص او التوضيح يستفاد منه تقييد ما يعاد له بالقلة
اى الكلام اى ملكانا
يستفاد منه فى التقليل قوله ولما كان غالبا يعود الضمير هذا خاصة كلام القوم
فى شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جميع النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق فلذلك
اعم من ان يكون على العبد المعنوى
استضعف سيبويه مررت برجل اسد وبجاء زيد اسدا حالا واعتمد على الفرق و
اشتهر قول الرضى
بينهما اى بين الصفة والحال
بالاستقاق فى الصفة
عجيب قال فى الفرق نظر
هو مدفوع بانا مرار الفرق على مساعدة الاشتقاق فى احدهما دون الآخر فقد يكون
حال
هذا مرضيا عطف على جملتين على جملتى ما والعالم يكون آه وفى صحته نظر والاظهر ان ترك
اى ان قال
لما فى قوله ولم يكن منا شبه الناسخ قوله رد بناء الرد على انه لا داعى الى اشتراط
الاستقاق ولا موجب للتاويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس البناء الرد على
اعم من ان يكون على العبد المعنوى
الامثلة التى ذكرها حتى يحتاج ما قيل انه لا يجرى ان الشرط اذكره لا يصلح ردا الا كونه
اى تاويل بالمشتق
نقضا باعتبار انه فى قوة المشتق قوله والاظهر ان لا فرق بينهما ان يكون مشتقا او غير
طلبية كالتطويل والايضاح
او فعلا غير زمانى كالعالم
والاحق ان يكون مشتقا
لقاعد والعالم
الاظهر الاصح لا فرق بينهما المشتق وغيره قوله فى صحته وقوعه خفى عدم الفرق
بعد حمله فى صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق تغلبه راجح على
غيره قوله اذ الكلام وضعه اى فى وضع غير المشتق يقتضى فى التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال
لا الوضع الذى هو منا الواضع
يعنى منا الوضع وضعه اه

سواء كان مجازيا او وضعيا وغرضا المعنى ما قبل خاتم خفية والغرض بالترتيب
وجوده على شيء ويقصد به هذا التركيب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي والترتيب
وجود المعنى في العقل على ما وضع النقد في التركيب للتنبيه على ان الغرض بالاعتبار
الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا التقدير الدلالة حتى يجيء
انه لا حاجة الى التقدير الذي لا يشاء ده ظاهر التقدير وبهذا ثبت انا جعلنا الغرض
معنى مناسبا باب الاحكام في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى بدليل لان الوضع
لغرض للمتكلم لا يجب ان يكون المتبوع قاصرا بل وضع لغرض المعنى عرضا اما في مبتدإ
او ذي حال او موصوفا الى غير ذلك فعل مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية بفتح
الراء او ضمها على ما في الكافية اي اذا اضيف الى لفظ موصوف بعينه يكون مجازا
عن الكامل في صفته دال عليها لفظ موصوف فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفي
اي رجل عندنا لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يرد عليه ان ليس في هذا
التركيب شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر انا عدم الصحة مناسب اي رجل فالا
ولى ان يقال وفي مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا
فعل وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة فعل ويوصف
النكرة اي النكرة وما في حكمها ما دام لم يقصد به الى فرد مبهم كما في قوله ولقد امر على
اللئيم يسبني واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله اي في حكم النكرة وقد نظر الا

اي اذا اضافة بيانية

المعنى مفعول لقال المقدر

رشم يقف الشارح هكذا لكونه الدالة مقدرة

اعتراض على عبد الغفور

اي التركيب الذي اضيف اي الى لفظ موصوف بعينه

بجملة

بجملة في حكم النكرة كلغنها لا فادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد
مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة عند النسبة للمخاطب حتى يتعلق ما هو صفة
عند المخاطب بما يعرفه عند النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها او ضمنا لا الا بكفي
في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة وانما لها في النسبة
المعلومة عند طارئ على وضعها بقوله لا المعرفة اشارة الى قوله النكرة احترازا عن
المعرفة لكنا ينبغي ان يعلم انه لا يحتاج عنها لانه لا يوصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف
بالجملة اصلا فعبارة المصنف واضحة فعل لانها الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل
بالبعد لانها تاويل مشترك بينها وبين الجملة الخبرية اذ الجمل التي قبلها محل من الاعراب
في تاويل مفرد مشتق منها هو المشعر ومحصل ما ذكر انه التقييد بالخبرية اشارة
الى انخطاط الوصف بالجمل الانشائية عن قدر الاعتبار لاضطرابها الى تاويل
بعيد لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما
هو في صورة الصفة فهو عند تحقيق متعلق الصفة ومتعلق لها فعل انما قلنا في
محل فعل اخرته فانك تقول مررت برجل ضارب امس تاويله برجل اخرته في تاويل
رجل مطلوب ضربه مضى عنا لكذا فهو واقع بالاعتبار مما يال دبر هذا الاشياء فلت
كانهم للتنقيح اليه لاضطراب الوصف بالانشائي بالجمل المحكية فلا يقال برجل اخرته
اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي يذكر لجاز ان يستعمل في مقام الامر بضربه وفاقر ح

عبارة عن الجملة الانشائية

اي في الجملة الانشائية الى وقت صفة

عبارة عن التاويل الاقداء مفعول في حفظ اخرته

سبك الفضة اذا ذابها

وهو عبد المفقود

بعض النحويين بتخصيصه بالطلبية المحكية بقول اي مستحق لا يلوم بغير ظاهر انه تاويل
للمفعول المحذوف بان يقدر عبارة عما يستحق الفعل في حد ذاته لا انه قيل ذا مال ولا حاجة اليه
لانه لما خصص بالجملة المحكية فتقدير القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا انا نقول لم يرد
انا المحذوف قيل على حقيقته بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية لا في
مقام اظهار الاستحقاق لا انه يقع مرتبا بان يقول الا اجله فاعمل فعلا واذا لم يكن قبد القيم
الرابط يكون اجنبيا اني في باديء النظر فالتزم القيم اخرا عما انا نظنها المخاطب اجنبية
غير قابلة للغتها صفة ولم يحترز عنا ذلك في نحو جملة والتقى بما يقع مقام القيم لانا
نوجه المخاطب الى نحو فوق نوجهه الى الصفة فلتكن ها هنا مظنة الغفلة عما لا يظنه
الا بمزيد توجيه ولذا بالغوا في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة في رابطة الخبر وبما حققنا
اندفع ما قيل مناقشة لجعل حصول الرابط بغير القيم كما في خبر المبتدا وفعل
ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا عديله فلذا اخر الحبر عنا بانا
كغلام جملة فحق قوله يشعر في التنكير يحتاج الى تاويل والمراد بحال الموصوف حالا لا دولف
يحترز عما قبل الحذف الوصف بحال الموصوف وانا ليد صفة الا وجهه
وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما يجعل حالا لغير الموصوف بحسب لا له التركيب
وانا لا انا قائما به يحترز عن نحو لحسن نفسه او ذاته فانه مما قبل الوصف بحال المتعلق مع
انا لحسن قائم بريد فاعرف وقال قوله اي بحال قائمة به قوله يعني بصفة اعتبارية تجعل

وما ذكرنا
وهو ما جعل حالا له
الى المحكوم به انا يقال
سواء كان الحكم
حقيقيا او حكميا

لد

لسبب متعلقه لما انكم عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى في
متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزم ح
انا لا يكون النعت في جاءني رجل حسن غلامه محسن بل ما هو مآل ما ذكر اي كما ثبت بحسب
يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الاعراب العشرة كالوصف بحال
الموصوف بل يلزم انا لا يكون في جاءني رجل كاتبا بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق
لانه وصف بصفة اعتبارية بحسب المتعلق فالوجه انا يقال معنى قوله وبوصف
بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع
ويجعل نعتا ويكلف في صدق التوبيع عليه بانه يدل يجعله وصفا على معنى اعتباري
حاصل بالنسبة الى متبوعه فعل والنكرة جوز الكوفيون ايضا وصف النكرة مطلقا بالمعرفة
والاخفش وصف النكرة المخصصة بها فعل والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة
عدل او فعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للنكرة على
انا من اضيف اليه او فعلا بمعنى فاعل نحو رجل صعب وامراة صعبة او فعل بمعنى مفعول
كرجل جريح وامراة جريحة والتاني الشرح في هذا المقام يستدعي بسطا ويقع منا بعض الاقلام
قول فان قلت اذا تقرر حق التقرير وجدت الاول وهو الوصف آه فيه بحث لان الالف التي
تلحق التثنية في الفعل تفع الفاعل والفعل مفرد هكذا والالف التي تلحق الصفة علامة

المثنوية الذكرية
اي قول الشراح
الاول ايضا في النسخة
الباقية كالفعل
اي الصفة الاولى

بطل بسبب ما في المصدر يستوي

فلم يكن الصفة كالفعل والتثنية وكذلك الجمع

تثنيها والضمير فيها مستكن وانما تثنيها باعتبار تثنية فاعلها دونها موصوفها
الاحسن باعتبار موصوفها

ثم بل انها الموصوفة بها كيف ولا يجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في
كيف لا يكون وهذا المذكور احق

موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاءني هذان الرجلان نعم نجد على
تثنية الصفة

كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في خمسة البواقي ايضا انه فاعل يجب
كما في الجملة الاولى

لا يظهر في الوصف بالجملة فانا نقول في رجلان يضربان لا يتبع رجلان يل لحق به ضمير الفاعل
سواء كان مفردا او جملة

لان رجلان تثنية ويضربان مفرد لحق ضمير الفاعل فحصل ضعف التثنية الا انا يقال اراد المنا بعد ضعفا او صوفا او يقال بجملة
اي يضربان ما وقع

الذي وقعت صفة موقوله بمفرد مطابق فعل حسن قام رجل قاعد غلمانه وكذا
بضاربان ما تامل

لم يكن كالفعل وكابنا تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدون غلمانه
لوجوب متابعته لموصوفه

فعل وضعفا قام رجل قاعدون غلمانه ولم يكن كالفعل لامتنع فاقهم فعل ولحاق
علامتي اه اللحاق كاللحق بفتح اللام فعل وكحسن مثاغير حسنا ولاضعف فقعود
البتة

غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم لحاق علامة التانيث ويجمع في
مقام الاشتباه الى الظاهر باحق ولم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه
لوجوب متابعته لموصوفه فعل اجتمع فيه فاعلا في الظاهر الا انا يخرج الاولى
اي لكون الاستثناء استثناء متصلا بلا كلفة اه

تراك في الظاهر لتصل الاستثناء بلا كلفة ولثلا يجدا انا جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بلا
لبس خلافا للظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين فعل او يجعل الفعل خبرا
مقدما على المبتدا الاولى او يجعل بجملة ووضع ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول
ان يقول
ما ذكره ٢ ب

في

في اواخر افعال المستدانه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع خبر المتصل فعل
فلا حاجة لهما الى التعويض فيه انا اعرف المغايرة الذي فوق لجميع ضمير المتكلم الواحد وهنا في بند
النظر

الباحي انا خبر المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبة فلو سلم عدم حاجة الى التعويض
لم يثبت في التعويض فلا نم عدم حاجة للمتكلم مع الغير الخاطب لبلوغا مرتبة
المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التعويض وحمل عليه با في
الضمائر فعل وحمل عليها خبر الغائب واجاز الكسائي وصفه متمسكا بقوله تعالى
لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل بعضهم وشذ على البدل ويمكن ان يقال هو هنا اكا
النظر هو

الله تم فتعين فيه تعالى اسم ظاهر فجعل الضمير عليها فتامل فعل لانه ليس في المضر
معنى الوصفية او ورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية
ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه
اعترض

وما قيل الاولى في التعليل انا الموصوف يجب ان يكون اعرفا او مساويا والضمير
اعرفا فلا يصح وصف غيره به فقيه ان الشارح لم يذكرا هذا الاولى بل
غرضه ما نقل ما في الرضي الاشارة الى هذا العهد وكثيرا تقول ووضع الضمير الغائب
للدلالة على ما يجد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يجد بالموصوف فلم
يجتمعا فعل عرفا باللام والموصول يفي المضاف الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجيء
بعده والمتكلم والخطاب ان يكونا في مرتبة ضمير المخاطب كلمة وصفة دونا ضمير المخاطب

فاعلم قوله أما الفيا تقتضي جواز وصف نحو ومثله من الأسماء الاشارة وبالمضاف

الى مثله قوله بل رجل متصف بالعلم قوله اذ قصد نسبة المراد بالنسبة تابع كالي بيان الفعل والمفعول

التعلق والنسبة التقييدية فيشمل غلام زيد وعمرو جاءني فيشكل هذا الفرق بجاءني زيد

الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا لا معطوفا فاسيجي ويشكل بالمعطوف في

فعله وانما عدم رفع ونصب وجر الا اذا يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة

البعضية لأنا جعل المجموع خبرا لتعدد بعضية كل منها فالمعطوف مقصود بالنسبة

وقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم منا المقصود وقوله ليس متعلقا

بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود

بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم منا المقصود لانه عبارة

عن قصد نسبة او نسبة شيء اليه وفي قوله المفهوم منا المقصود اشعار بان المفهوم

من لفظ المقصود او المقصود حين قوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل

لانها لم تنسب اليها شيء ولا هي الى شيء الا نسبا غير مقصود كالمبدل منه فاندفع

القصد بيان لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل فاعرف

القصد والا تأمل قوله وأجيب فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع

مشوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع مشوعه

بهذا المعنى وبالجملة الاعرف في المعنى بها قولنا جاءني زيد حمار وبها قولنا جاءني زيد

المذكور وحاصل الكلام بالرد

لانه يصدق عليه انه تابع الفاضل

لانه ليس متبوعا فاعرف

لانه يصدق عليه انه تابع العاقل

لانه ليس موصوفا فاعرف الفاضل

لانه ليس متبوعا فاعرف

الى الفرق بين البدل والعطف

المذكور (بقوله الى آخره) بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ابدا بخلاف البدل كما مر

والا فمن ومثلها وجمعها والا

والذي وتثنيتها وجمعها والتي

وأما وضع الموصول

موصوفا فلم اعرفه مثالا

والظاهر انه مستغنى

عنه الصفة كالصلة

الا ما خرج من الموصولات وصفا

رأى الخصر

بدليل على انه انقص عند قوله يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصوف

اما اذا اريد بمثله في درجة التعريف فيشمل المضاف اي مثله فلا حاجة الى فعله او

بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب منا قال انه انقص

منا المضاف اليه ايضا واما اذا اريد المماثل في كونه ذا لام وقع تجريدا ان يقال الآخر لا

وضح قوله لم يوصف ذو اللام الا بذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام

بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله مثله وبوصوفه قوله بلا واسطة نحو جاءني الرجل

صاحب الفرس او بواسطة لاحاجة اليه على مذهب سيبويه لتفسر المماثلة بالمماثلة

في التعريف لانه اذا موصوفا بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لانا

تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه قال انه انقص منه تأمل

بجعل المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام

الا بمثله او بالمضاف الى مثله بجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال

المضاف الى الاعرف منه وان كان اعرف منه الا انه انقص منا المعرف باللام فافهم

اي باب اسم الاشارة بذي اللام بجب ان يراد بذي اللام ما يشمل الذي وافعاله قال

الرضي لا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل وبهذا الذي

قال كذا وبهذا اذي قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا

في قوله باب هذا خصوصيته وبقوله باب هذا اسم الاشارة الا ان يراد بهذا اسم الاشارة

فتأمل

وقد يرطهم لبعيثم
عند التابع على متبوع
كبيوت
عند الفرزدق كبيوتهم
الا ابا خالد عني ذاك عرو
عليك ورحمة الله السلام
ورحمة الله

بل جعله فجعل احدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحكم فقوله
ثم لحق بما ذكره جمعا ومنعا انه فسر بلا واسطة التوضيح يحتمل ان يكون قوله يتوسط شرعا
في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر
فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف فعلى هذا لم يكتف بعدم الاكتفاء بكان منها
فصدر بلا واسطة التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعد
الحروف العشرة فقط واما ان يجعل فيبقى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت
معرفة العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فجعله منع كون المعطوف على الصفة نعتا
نحو ما عندكم نفعه ولو كان كذلك لا يستحق الرفع مرتين فاما ان يحرك في الرفع المقتضى
كلا المقتضيين فيلغو اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به
احد فقوله لان الحروف قد يقع بين الصفات وكذا بين الابدال نحو ضرب زيد يده و
رجله فرجله معطوف على البدل يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل فلا نقض على
الزمخشري ويحمله عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدها بتفصيل
سيجيء والواو التي لتأكيد اللصوق ليست من العشرة بالمعنى الذي سيجيء قلت
لا خلاف في جواز دخوله ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف به قوله ونقل
عن المص الفرق بين الوصف والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة
صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة مع انه يكون

معطوفا

اي في منع العطف عليه اه

معطوفا بوجه قوله الا بمنفصل فان قلت للتأكيد مقام وداع فان لم يكن ثمة داع
الى التأكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت بعد ما عطف المفرد على المفرد الى
عطف جملة فيقال ضربت وضرب زيد وقد كان التأكيد بمنفصل احتاج الى البيان
لا يحتمل تقديم التأكيد على العطف وتأخيره بتبيينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد
واختار على زيد ضرب هو وغلامه لان الداعي على الحكم بالتأكيد في زيد ضرب هو
وغلامه طرح للتأكيد والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال
الضمير المعطوف لا من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام بوجود
المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل
فعلى هذه النسخة الاضمار غير او طول الكلام حاصل لوجود الفصل من المعطوف
مع انه جعل ناقض بمعنى التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد العمر بطول الكلام
كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جوز العطف على ما هو كا
لجزء من الفعل اضطرارا عند طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم
ان مذهب البصريين بناء على ان المسألة خلافية والتأكيد استحساني لا واجب قطعا
ثم بعد مقابلة الدفع جواز الترك وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يكن
العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله فكان او كما قال الشيخ الرضي لا
يتأكد العامل للاسم الا اذا لم يشتك انه لا معنى له وانه قد جلب لهذا الغرض كيفما

اي لجواز العطف

قوله منا غير ماجئم تمام البيت ان كنت اى اعزمت على هجرنا منا غير ماجرم فهجرك جميل وانا تبدلت بنا غيرنا
او عزمت معاه فحسبنا الله ونعم الوكيل حسينية الهندى

بدله معنى اولا

٢ البيت ع

فانه لا يتصور الا بان ينهى فاطمة وغلام وانت تريد غلاما واحدا المشترك بينهما
لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله والمجرور لا ينفصل عنها جار
ينقض بقوله تعالى فيما رحمة من الله وبقولهم ضربني منا غير ماجئم قوله بدليل قولهم
بيني وبينك اذ يجب لا يقضى الى متعدد هذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين
الا ترى ان قولك مررت بزيد وبك يجوز الا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير المجرور قوله
مسند لهم بالاشعار فيه اشعار بضعف اسنادهم لكنه لا يقصر مسندا لهم على الاشعار بل اسندوا لهم بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تساءلون به والارحام
وانما يجعل قوله والارحام قسما فقط جاء في كلامهم حيث فيه انه لا اشكال في جواز
جاءوني وجعل اعجبني جميعا لان وجود الفصل فالاولى التمثيل بما اوردناه
زيدا واعجبني جميعا لان زيدا فعل وفعل الظاهر ولنعود فقوله منا الاحوال العارضة
نظرا الى ما قبله الاولى نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه
في الاحوال عارضة اليها بالنظر الى نفسه وغيره لانا نقول نار يزيد القائم وعمرو وعمرو
فيه في حكم زيد في الاحوال العارضة نظرا للقائم من كونه مسندا لهم واجب التعريف
مجهورا فيه القائم لضمير المنفصل واعلم انا قوله وكذا المعطوف يجعل انا يكون
منا نحمد نفسه عبارة المغني ويحتمل انا يكون منا نحمد المسئلة ذكرها الشارح لا شيئا

لا يرد عليه بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه انما يكون حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرف على المبني وبالعكس وعطف المذكر على المؤنث وبالعكس وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس بل المراد بيان ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما ان التام في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه الى آخره كونه نكرة يجب في المعطوف

المسئلة

واذا عطف الاسم على الاسم يشفع ان لم يكن ما يمنع كما في عطف المفرد على المفرد
يجب اتحاد عاملهما ان يتحد معنى العامل ويتعلق بالمعمول كما في زيد وعمرو قام وقعد
الفعل على الفعل يجب اتحاد زمانهما فيصح قام زيد وقعد عمرو ويمتنع قام زيد وقعد عمرو امس
ويجب ان يتعلق ويمتنع قام زيد وقعد عمرو امس قام زيد ولم يتعلق به شيء مرت بزيد وعمرو
اسيانية العطف منها فوقوعه فاعلا فعل مبني فاعل مبني قام ابوه فاعل مرفوع فاعل
قام ابوه فاعل مرفوع فاعل قام زيد فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
لجواز هذا في المعطوف على الفاعل والقياس لا فاعلا بوجوب ابراز الضمير ويسكت عنها
يجب ابراز الضمير ويسكت عنها ويجوز ابرازه ويسكت عنها ويجوز ابرازه ويتكلم بها
المسئلة والثاني اوجد لانه على الاول يكون اعتبارا لمعنى في عبارة للمتن لا يفهم
منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تفسير كلام المتن
كما ترى ولا يحتاج اليه لان مفهوم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب
فكل ما يستحقه المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف فقي جاء زيد وعبد الله
يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مفعولا النصب فكذا المعطوف وفي جاء زيد
والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كاهنا فكذا المعطوف يستحق
قعد الاعرج الاعرف من الاحوال العارضة نظر الى العامل واما خفض الاعراب
منكونه بالحركة او الحرف فهو من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وهو المراد
فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة لدى تأمل لانا للعامل دخلا
فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله واما الخوزي شاة وسخلتها فيفيد بل التذكير لعدم
قصد التعيين او ان لانا الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله محمول على نكارة
الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة لا
بمنزلة [illegible] الشاة والظاهر انا نريد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق
بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فتكلف ادخال على الشذوذ وهذا
شذوذ في جعل الضمير عبارة عن المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا
ثانيا فهو شذوذ في عطف المضاف الى الضمير على المضاف الى الظاهر وبهذا الدفع ما قيل

اعتراض على عبارته لا شذوذ في عطف المضاف على الضمير حتى يجعل جوابا ثانيا

هذا فعل ربه المذكور

لا شذوذ في حمل الضمير

اعلم أنهم جعلوا الجمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر وان دفع أيضا ما اعترض به من أن الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور يعينه يكون نكرة ولم يخص في الجواب الى ما قيل انا ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من أن الضمائر الراجعة الى النكرات غير المخصوصة نكرات على انه يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة ويكون جوابا ثانيا غاية ما في الباب انه يكون الاولى تقديم قوله اذ ربما شاة وتخلل شاة على قوله على الشذوذ وهو شيء يعتاض وهو ان الظاهر انه يجعل الجعل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتعليل التنكير ولا يجعل عديلا له فتامل قوله فتعين الرفع على انه يكون خبرا مقدما والجملة مبتدأ هو عمر ولقائل ان يقول كم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع للصفة مبتدأ وارتفاع الفاعل عمر ولان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران قوله وما قاله الخ ان يقول هذا الفاعدة مسلمة فيما يعمل فيها ما يسند الى ضميرها وكون مسئلتنا ليست كذلك لان الصفة فيها مسندة الى ظاهر بعدها والصفة منسقصة فلم يجعل انها يكون قول الخ وانما جاز ذلك جوابا لمنع عدم جواز ما عدا الرفع في ما قائل يقاعم ولا ذاهب عمر ويستجاز الذي يظن فيغضب زيد الذي يأتي قوله وانما جاز الذي جعل لجواب هذا السؤال ثلثة اخماس الاول منع كون الفاء عاطفة كما اشار اليه بقوله بانها يكون معناها الخ والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بها المعطوف والمعطوف عليه بسببه لانا المعطوف عليه بصيرا بمنزلة اجزاء واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث الفاء والسببية يفيد عما اشار اليه بقوله او يكونا معناها التعقيب في الجملة

معنى

معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما يربط به المعطوف عليه وهو اذا الغضب بسبب طرائه واذا فعله ويمكن فجوابه آخر بتقدير الرابط ولا يخفى عليك انا كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا استفادة ما هو رابط للجملة الثانية بما يربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك هنا الفاء العاطفة فانا معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كذلك والمحذور والاستفادة ايضا التعقيب لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طرائه قوله سبب الضمير راجع الى طرائه اي يغضب بسبب طرائه قوله اذا وقع العطف يعني قوله اذا عطفا مسندا الى ضمير هند مما قبل حيل بين العير والنزوان وقوله على عاملها اي ليس ناشئا عن الفاعل بل هو مقدر عطف اي عطفا مبنيا على عاملها ولا يخفى انه بعيد جدا او حال قال بعض شارحي اللباب ابعد منه والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يجاوز قوله مختلفين اي غير متحدين بما ذكر في وجه مختلفين فلا يجب ان يقضى منه العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل يجب والوجه انه تقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف يختص ببيانه عدم احكم وشموله بحسب ما مثل قوله تع وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملها بمختلفين للتنبيه على ان عدم العلم لا يتعلق ان يقال اخبرني عن مثل ضرب واكرم فزيد عمرا ويكرمها لان فاعل ضرب واكرم معلوم لانه العامل فيهما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه

ديباج

عبارة عن الضمير الذي في المعنى المضاف في الجملة الثانية

اي حال كون ذلك المعنى رابطا

اي والا يتوقف استفادة ذلك المعنى ايضا على جعل الفاء للسببية تامل

اي الفعل المضاف يجعل

اي والاستفادة ايضا

اي الى الموصول بتقدير المضاف والا لم يتحقق الاتحاد لان الشيء طرائه لا نفسه تامل

اي مقام الفاعل

على تنبر بك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولي عاملين
مختلفين بل معدة بنا في المفعول فعل اكلت امرأ خبيثا امرأ خبيثا وقع
بها مفعولا بي فكل منصوب واليد بمرفوع على حذف المفعول الاول لخبيثا فانه
لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المصنف وتارة يقع قد مضارع
التفعل حذف احدى تائيه والتوقد لازم وصعد وهو هنا لازم لعدم جواز
حذف التاء منا للجهو فعل هذا وان كان يجب الفصل جائز الكنه لم يجز عند
الجمهور بحسب الحقيقة وقع لما ذكره الفاضل الهندي انه في ترتيب الجزاء على الشرط
نظرا لانه كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والماضي عدم الجواز
بحسب الحقيقة والمآل وقيل اذا عطف بعضي اذا اريد العطف فلا مانع منا الترتب
فلم يرد على الارادة ورد بانا عدم الجواز لا يتسبب منا الارادة بل هو ثابت اريد او لا
وهو مندفع بانا عدم الجواز عند الجزاء انما هو عدم مفاجئة والتعقيب اذا اريد العطف على
عاملين مختلفين فلم يجب عند لانهم يجز فعل وعدم جواز ذلك العطف مع خلافا
للفراء جار في جميع المواد عند الجمهور رد لما يجد على المدعى انه قوله خلافا للفراء
بيانا للمخالفة فيل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بانا المستثنى متعلق بمجموع
عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يجد عليه ايضا انه حينئذ يفيد البيانا
جواب

ودهنا اخطا لان اخران ودهنا جواز المفهم
ما قبل خلافا للسيوطي نفي عدم
الجواز في ما عدا هذا التركيب والبانه فيه لكن
لم يعرض بها الجمهور لان الاول باطل لانه علم
عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء واذا
سبق به عدم الجواز فيما عدا هذا التركيب لدخوله في المجهول
نقص الباقي الذي هو المستثنى والمستثنى منه
انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكونا محتملا لعدم الجواز
بلا مخالفة الفراء وانا مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع القيود
الا في كونه في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود منا عدم الجواز عند
سيبويه مطلقا لجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب
والبانه فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوفق نقل المذهب ونقل المسئلة ان العطف
المتعدد معنا ومنهم لا خفش على انه جاز العطف الاجنبي الا ان فصل بين العاطف و
المعطوف المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتاخرون لا يجوزونا
الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى
في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ فاحفظه فعل التاكيد بما والهمزة والواو
فان قيل كانا البدل اشد مناسبة بالعطف فكانا هي احق بالاتصال بالعطف قيل
قد تزاد في التاكيد اللفظي حروف العطف نحو والله ثم والله وكلا سيفعلون ثم لا سيفعلون
ونحو لا تحبني الذي بها حرفا بجا انفا ويجيبونا ان يحمد وا بما يفعلوا فلا تحسبنهم
بعفازة منا العذب كان ثوفر عن صانع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وفوعا
في التراكيب وقدر اعلى ذلك في ذكر المفاعيل بخمسة فعل فتيت عندا وتحقق الظا
فتيت ويحقق فعل اقول في الشمول اذ التاكيد ما تقرر امر المتبوع في نسبته يزيل عنه
اما ذكرا والشمول بعد قوله في النسبة ليس بمفيد للظاهر اما جاء القوم كلهم ايضا
اما ذكرا والشمول بعد قوله في النسبة ليس بمفيد للظاهر اما جاء القوم كلهم ايضا

ما يكونا المراد منا الاستثنا
انبانا ان عدم الجواز بلا
لعدم الجواز
فا على مخالفة
ح ان ليس كذلك
ح ان
ساسه
يجوز
هو قول الفراء
خلافا لسيبويه
تعقيب بعقيب
بالجمع ثما تم الشرط
الاستثنا
يفيد المفهم هنا ما خط
بالبانا في هذا المقام
فتامل حتى يظهر لك الخطا
فكلا ما اسعوف ما الخطا
فافهم صدر
المعطوف و
كلام المصنف
الاول
كتفنا حدث جهد دهر سيد دعا يا عكده وكاهل
الاصطلاح ما ذكره
الاتي بيان
ح الشمول
ح الشمول
ح الشمول
ح الشمول

بقرأ المتبوع في النسبة شائع فيما يتبع في التفصيل المذكور وليس لزم الشمول
حتى يقتضي عدّ الشمول فعل تقول جاءني القوم كلهم اذا اريد تعيينهم العدد التفصيل
باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك مما الثلثة وما فوقها ولا يؤكد
بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف
العطف في نحو جاءني رجل ثلثة فعل فهذا هو الغرض من ذكر امر المتبوع في
النسبة اعني الشمول هو الغرض من جمع الفاظ التاكيد فالتعريف بها جامع لجمع
الافراد فعل واذ عرفت هذا اي كونه جامعا لجمع الافراد فتعال اخرج المصنف
الصفة والعطف لك فظهر ان التعريف جامع مانع وقوله وافاديها توضيح
متبوع عنها في بعض المواضع ليست بالوضع لتوضيح التاكيد متبوعا عنها لانها انسب
فعل لفظ مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنى يختص بالمعارف مطلقا
عند البصريين ونفس وعين منه عند الكوفيين فعل او كلما نحو ضربت انا وضربت
انا فانا ذلا في حكم تكرير اللفظ وانا لا مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية
الى المخالفة لانه لا يحسن تكريرها متصلا فصد بالعرف بينهما ضربت انت فاجمع واتبع تابع
فانا الاول في حكم تكرير لفظ انا المخالف للفظ الاول لفظا اجمع واتبع وهلم جرا
لم يشبه الغرض واعترض بعد بعدم الفرق بينهما ضربت واجمع واتبع اعلم انا منا
قال انا الضمير في انت هو التاء وانا عماد فالتاكيد في ضربت انت واخواته بتكرير اللفظ

الاول

الاول حقيقة فعل في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به
والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل انما لا يدل على حرف واحد او كلمة مما يجب اتصاله
باول نوع من الكلمة او آخر نوع منها مكررا بما ذكره في الستة نحو بكر بكر و
ضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد وظاهر وجب الاتصال جاز تكريرها وقد يحذف
ان ان زيدا قائم فعل ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي قلت على ان تقديمه
يشكل باجمع وتوابعه فانه لا يجري فيها التاكيد اللفظي ودفعه بتاويل الشمول
المستفاد منها كلها بالمعنى للانواع لا لجمع الاشخاص فعل وهي نفسه وعينه
وقد يزاد الباء في عينه وكذا في اجمع فضيا الى ضمير المؤكد وقد تلحق العين على ترتيب
الفاظ التاكيد اذا جمع كلها لجمهور على تقديم اجمع على اتبع والترتيب مستفاد
في تقديم اتبع والحقه بعده فعل قيل لا معنى لهذه الكلمة وعلى هذا لا وجه لذكرها
بين الفاظ التاكيد وما الاسماء المغربة وجدتها مضطربة ولهذا لم يذكر الحقه مثل حسنا
بسنة في التاكيد والحق ان الراجح بهذا الالفاظ في التاكيد يغترف من الماء المتحد والنهر
منزلة الاسماء لانها معربات مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها في الصيانة عن
الخطا في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربها احدها ان يعيد
الاول والثاني ان يقويه بمعانيه مع الفاء فيها في الاخير ويسمى اتباعا وهي
على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون الثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا ولا يكون الثاني معنى

هذا الشرح منقول من حاشية الشريف على المفتاح

وخو قرات الكتاب سوف سوف له بابا بابا وجاء التعم ثلثة ثلثة وجاء ركبوا الله صفا صفا ونحو ذلك ليس من باب التاكيد ولا من باب التوابع وجعلها بما غلط وانما هو لتكرير المعنى في موضعين والله غير الاول ممنوع واعرب الاول والله اعلم بالصواب

لا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز مجيء الاثنين الخ منه غير انه يراد به الاثنان فقد افسده اصلح قوله المصنف ذو اجزاء بناء على ان مثنى ذو وعليه يبنى قوله اي افرادا كانا او اجزاء فعلى هذا يصح افتراقهما حسا او حكما قيل لا يبقى الافتراق الحكمي بدون الافتراق الحسي فذكر الحسي لغو وفيه نظر لان المصنف حكم بصحته في المفترق حسا بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بالافتراق الحسي يعم الافتراق في الحكم في بادي الرأي فيحسن التاكيد بكل بهذا القيد فعلى خلافا لجماعة زيد كله ومثله اضعف الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا حيث ذكر التاكيد لدفع توهم الافتراق الحكمي

قبل الفاعل في الحكم قوله الذي ذكر الضمير اولا كانه دل عليه المصنف بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين مذ الحكم وبين النفس والعين كما لا وجه للفصل بين فعله ولا يؤكد بكل واجمع وفعله والكتع واخواه مع سلامة اتصال اكتع واخويه بأجمع وسلامة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخويه وبهذا انتفى قيد على في كلام المصنف اجمع فعله واكتع واخواه اتباع لاجمع وطريق الجمع بين التاكيد

اصلا بل ضم الى الاول ليتقرر به الكلام لفظا او تقويته معنى وانما لم يكتف به في حال الافراد معنى نحو قولك احسن بسنا فسنا او يكتفا به لفظا نحو جاءني رجل رجل منبئ التراجم استخرجه والمستفاد مما ذكره انما يراد بالتاكيد اللفظي مع ان به يكرر اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الثاني اذ ليست الفوائد الاتية ويمكن ان يقال انما ذكرها المصنف تنبيها على ان التاكيد اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لانا كيفعل ويمكن استنباط مناسبات خفية لاستقال كل منها على فروع من المقتضاي وعلى تمام تناسب العموم المستلزم لتمام الشمول فقوله اي لفظا بعني جعلا عاما بها للشمول لهما الواحد والاثنين والزيادة والتكرير والمؤنث قوله انفسهما يا بر اد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير الشيء مع الاتصال التام بها المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع المثلين

يقال نفساها بل انفسهما قوله باختلاف الضمير في كله وجميعه وعامته كذا في شرح التسهيل ابتاع المال الخ قوله وهي اجمع لا دلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمبرد وكذا في الرضي قوله او كتع الاجمع الذي يجعل في حكم الواحدة وهو غير مجموع المذكر السالم قوله واجمعون في جمع المذكر اي العاقل قوله وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل الغير السالم الامرين قوله ولا

واعلم ان يقال مثلا ما يهما مع انه مضاف الى ضمير الشيء لانه ايراد صيغة الجمع للمثنى حيث لا يلتبس الا التباس وههنا يقع الالتباس لو قال وعلمانهما بالجمع انهم يميزون في الالفاظ البعد الى على خفي قال المفتي فيما يجب قال والمعنوي باشتمال محصوف اشتمالا وتبيها بانها كلها وبها معا ليس كما قبل لانه ليس بهذه الالفاظ مثله حال الافتراق ما

حاجة

وكيفية سببه ان تقول قائلا قوله البدل تابع مقصود بما نسب
فاعرف
الى المتبوع يخرج منا التعريف البدل من المنسوب بحذف حشفي زيد
احفل والعباء الملتحم البدل مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله
اى بنسبة الى شيء او نسبة كما الى اليه
اى يقصد النسبة اليه بسبب ما نسب الى المتبوع لما كان منا البين ان
ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع لذلك المتبوع فيما جاءني
في مجائي زيد احفل الحال بكلفة النصب التعريف بانا جعل بمعنى قصد
نسبة نسبة الى زيد مقصود منا ضمير المسند الى زيد نسبة الى الاخ
مقصود منا ضمير اليه فلا يتمنا زيادة يحتاج فهما ان المقصود
منا النسبة الى المتبوع النسبة التي كما في بدل الغلط فان المقصود منا
النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والملفوظ بالمتبوع سهم فحال نسبة
منا تعريف بيان وتعليل في الذهن كما في البواح قوله دونه اى دون المتبوع اى
لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو
حال من المستتر في المقصود اى متجاوزا عنا المتبوع في كونه مقصودا وقد
غفل عما فيه عليه الشارح منا حال دونه ظرف لغو او حال المستتر فيه اى
متجاوزا عنا المتبوع فانه حينئذ يكون المعنى انه يتجاوز ما نسب الى المتبوع
المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى

وعلم منا ان يقصد بعض قصد
وقيل منا ان يقصد
ودون اى الا ان حال من نسبة الى المتبوع
ودون اى الا ان حال من نسبة الى المتبوع

المتبوع فلا محصل له كما ترى قوله بل يكون النسبة اليه قطعية وعمدا
لنسبة الى التابع اى حقيقة افعل كما في بدل الغلط فانه قد ان لم يجعل قطعية
بل كان سبق لسان لكنه في حكم القطعية فانه في حكم الساقط ووجب التغيير
والتعديل في حق البدل قوله وبين نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة
بالنسبة الى زيد بحال الظاهر ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف ان بين
المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبة الى احد في الكلام قلب وليس بذلك جائز
والقلب في امثال هذا المقام يعيد عن القلب والمعنى وبين نسبة ما نسب اليه
اى الى احد منا عدم القيام مقصودة بالنسبة اى بسبب نسبة الى زيد بان يكون ما
القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالعكس الى زيد بان يكون قصدها باعثا
زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك ان بهذا دفع الاشكال عما تعريف البدل بما
سمعته في تعريف العطف منا ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ما ذكر
المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى النسبة على طريق آخر في الدفوف ان بدل هو
كل البدل منه لا يخفى ان التركيبات الاضافية الاربعة صارت اسما للاقسام الاربعة بعد
كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل منا قبيل العطف على جزء الاسم لتشاركهما
اسم القسم الثاني وهكذا في اخويه وبهذا ما تحقق في كلام المصنف ولا يكاد يجزم
عند فيان ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخيرين لامية لادنى ملابسة بيانا ما ولا تفاوت

البدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط
تتميم للشرح اضيف لغرض التعميم
اشتمل قبيل عطف جزء الكلام على الكل
اى اذا اضاف عطف البعض على الكل فلم عطف البعض على الكل منا قبيل اه
خاجب والمذاق الخوم الخ

الثانی بدل منهم بالبیان الاول فتدبر جمیع المبتدا بالبیان الاول وجمیع بجمیعه بالبیان
الثانی فلم یبق شیء منها المدلول بلا بدل فما جیء به منها التابع بدل عنها جمیع فاتدبر
منها المبدل منه فیکون بدل الکل وبدل البعض بدل عما بعضه فما جیء بالبدل منه
اجمالا فاذا قیل قطع زید فقد قصر بزید بدء لشبه القطع الید اجمالا فقیل
یده ابدل الید المبتدا اجمالا بالید المبتدا تفصیلا فتفصیل الید بدل اجمالا
فهو بدل البعض اذ غیر البدء منه المبدل منه ثمة بلا عوض ولم یجد شیء منها المبدل
منه سوی الید بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل علیه المبدل منه وقصد هنا ذکر
المبدل منه لاشتماله علیه فهو بدل عما اشتمل علیه المدلول ولم یجد المدلول بدلا الا
الواجد البدل ما اشتمل علیه المدلول فحذفه راعیا ولا تتعجب فما بدل کلما جم غفیر
فانه ثمرة الانتباه ولا مبدل لکلمات الله ولا بأس بکلها فیه کلها فقف
مدلوله مدلول الاول لم یقل مدلوله لانه اراد بالاول الثانی غیر الاول وفی مثل
هذا المقام یعنی بالظاهر اظهار المغایرة فقف یعنی متحدا ذاتا لا انا نجد
مفهوما منها لانه لا یلزم الخارج مفهوم منهما بل قد یکونا کخوضربه اباه وکثیرا ما لا
یکونا وقوله وانا اختلفا مفهوما یشیر الی انهما قد یتحدا ذاتا ووجه بجواز عدم اختلافهما
مفهوما حتی تزید واجعل انهما ذکرا علی وجه التمهل قف والثانی جزءه ای جزء المبدل منه
لم یرد انا الضمیر راجع الی المبدل منه المعلوم فی المقام لانه راجع الی الاول فی قوله مدلول الاول

لا معناه المراد فی المقام فلا یشکل انه کیف اضاف الید فی الاضافة اللامیة علی
المضاف الید بالاضافة الیمانیة وما اجیب به عنه من ان الاضافة فی الاول ایضا
لامیة فسهو بین اذ المقام لیس مقام الاضافة اللامیة وکذا ما اجیب به هنا
انا نمنع کون المقدر والمذکور حرفا واحدا فیعطف المجرور بالام المقدرة علی المجرور
بها المقدرة وانا لا نسلم العطف علی المجرور بها المذکورة اذ لا محصل له فقوله
انا اشتمال البدل علی المبدل منه نخرج منه نحو جاءنی زید حماره فانه لا اشتمال
لاحدهما علی الآخر وکان یجعل وجه الشبه انه غیر مطرد فی جمیع الافراد المشتهر
بل الاشتمال الذی یسوغ فیه تعلق شیء منهما بالآخر کاشتمال الظرف علی المظروف
او حکما کما بعجوده فی ضمنه حیوان فقوله اشتمال البدل منه علی البدل باعتبار شیوع نقیه الی البدل وکونه دالا علیه اجمالا
یجب ان یتبع سامع المبدل منه منتظر الذکر البدل وهذا وجه یجعبنی مطرد یجذف
الشارح علی هذا فقد وصی بما لا یحتمل قوله وبدل الغلط ان یبدل میت
عن الغلط جعل الغلط مصدرا والاولی جعله بمعنی غیر المستقیم وجعل
الاضافة اضافة الی المبدل منه فیکون الملابسة قویة اذ هو الشائع فی اضافة
البدل ویمکن جعل الاضافة الاقسام الثلثة ایضا منها هذا الغبیل بدقة
نظر حتی بما الید من اهلها فضلا من المنع کل نعمة دفنها وجلها فتقول
بدل الکل مطلقا بدل منها کل المبدل منه من حیث جیء به بجمیع بالبیان

ای عشقه الیه لنعم غلم
وهو الاشتمال والغلط لانهما مضاف الیه
علی طریق الاستحباب
ای کما فی
فیجیء ط
علیه الاول و مبتدا ع
المشهور فی التسمیة
کلام ان المراد من الاشتمال
فی قول الشیخ عنها اشتمال
کما فی کره الحی لجمیعه
بعجوده فی ضمنه حیوان
الظرف علی المظروف
والمضاف الیه
ای فلا باس علیها بتبدیل
کلمات غیر الله
بدل المبدل قول الاول ای وضع
المظهر موضع المضمر

بل اراد بعض الاول وقوله والثاني جزءه بتقدير والثاني مدلوله جزءه وليس

مما عطف الثاني على الاول وعطف جزءه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا

لكان عطفا على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المص قوله بحسب توجيه

النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابسة اجمالا ازيد الى فيه في عبارة المص لا بد منه

لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بجلاف ضربت زيدا غلامه قوله بغيرهما الاولى

والاوضح ترك باء الملابسة والقول بان بينهما ملابسة غيرهما قوله نحو نظرت

الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل حتى

يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخر قلت اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم

المخاطب ذلك يكون الانتساب الى القمر موجبا للانتساب الى فلكه اجمالا وكذا اذا

سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة الاسد

كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله والرابع ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قيد

نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكره هلاك ما قصد بالقصد والنسيان

او سبق اللسان فكانه اراد ان يقصد الى المبدل ما حيث انه بدل يعني ان يقصد

الى الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا قوله

ان نعت بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضي هذا الذي لا في بدل الكل بل عندي الى

على بدل الكل ايضا مقيدا بما اذا لم يشتمل على فائدة فانها المبدل منه قوله تم بالوادي

المقدس طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه مطرح في الكل

فعل باطراده ولم يخصه ببدل الكل كما فعل المص وقال في بدل البعض والاشتمال

انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه بخصيص البدل اما بالاضافة الى

بعض بعضه هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف

جابر لنقصان التكلم الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل فليراجع قوله

نحو الزيدون انفسهم اياهم قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تاكيد كيف وهو

مثل انت وزوجك الجنة وانفسوا الى تاكيد قال الفاضل الهندي لا

يبعد ان يقال لو قصد انتساب الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة فالقمر

الثاني بدل ولو قصد انتساب الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان

تاكيدا قوله ديرا ابيت ربي عجفاء لا عز تعباء سود يأي وقوله ان كان فجر

اي كذب يقال عمها فاجر قوله فال اللهم صدق صدق الظاهر يقول لان فجر افعال

المغاربة لا يكون مضارعا قوله وعليه الطيراني مفعول الثاني ان جعلناه بمعنى

الصير نزل جاءه بمعنى ودي وبمعنى صير صرح بالثاني سهيل ابنا عم ابه المالك

وجعله بهذا المعنى مما دخوا على المبتداء والخبر وصرح في الفاعل بان نزل يكون بمعنى

جعل ومثاله بعرفه قال جعل الناس بمعنى المصير لتفسيها الثرى معنى الجعل قوله

وهذا الحد لا يصح الا لما يعرف ماهية المبني على الاطلاق اي هذا الحد للاسم المبني

عطف البيان

فهذا انما يتم لو كان معرفة المبني الاصل موقوفا على معرفة المبني الاصل لكنه ممنوع لانه
يمكن معرفته بما يتبين فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي قوله اذ لو
لم يعرفها يعني لو لم يعرف ما هية المبني لكان اي تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني
فلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه
لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبني فليس الا
تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبني للمطلق يلزم ان لا يكون جامعا
لخروج مبني الاصل لانه لا شيء من مبني الاصل قوله مبني الاصل وهو الحرف والفعل
الماضي لم يتبين مفهوم المركب الاضافي والتعريف بما يصدق عليه لانه سبق تعريفه
مفهومه في تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر في عرف النحاة
باللام قوله والمراد بالمناسبة المتقيدة في تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو
للمناسبة فافهم قوله او غيرها وهو الاشارة الحسية قوله وكذا او هنا لمنع الخلو
لا لمنع الجمع لانها ترد الى العموم ويمكن جعلها هاهنا بعد الجمع ايضا بما يراد بما ناسب مبني
الاصل الا ان يقال ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وما وقع غير مركب ما يكون مناسبا
بنائه عدم التركيب والاقتضاء في ما ناسب بناء هذا لا غير مركب ليس التركيب بل المناسبة
ومنها يحال اذ ليس للسائل حتى ينافي التعريف فقد بعد عنا السبق فان قلت يخرج عنا
القسمين فما وقع صدر العرب قلت الاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعة

قلت

بقوله اي المبني الذي هو الاصل فاطلع هناك

فليست كلما هضلا منا كعدنا اسما واما ذكرت فيما يأتي المبنيات لمزيد مناسبتها بما
فعل ايثار التقديم فافهم موجود كثير قد او تفعل التركيب في المعرب مقتضى الا
عراب والمناسبة ما تعد والمقتضي مقدم على رفع المانع شرفا وفي المبني المناسبة
مقتضية للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف التركيب فهو احق بالتقديم او تفعل
عقد بجعل المعرب لبنائها اقتضاء بحسب التركيب فالاهتمام بدفعه وعقد بجعل المبني لبنائها
اقتضاء بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر
تأمل فعل عناصب هركات او آخره لامتناعهن انفسها فاتها الابقال للمبني الضم و
ولا الفتح ولا الكسر بالمضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لانا بازيدا مبني
على الالف وبازيدوا على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح
وكسر فعل والمراد انا لم نر كذا البنائية لا يعتبر عنها اه نبه به على ان المراد باللفظ ما يعبر
عنا شيء جريا على اللغة لا قسم العلم كما هو مصطلح الصناعة واما التعبير بها عنها لا
بخصوصها لاشتراكها بينها وبين الاعرابية والبنائية وغيرهما قوله وحكم حقنا
انا يعرض عنا تقسيم المبني الا انه قد يعد لانا غيره جعله تعريفا للمبني فنبه على انه حكمه الذي
لا يوقف الا بعد معرفته فيعرف بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول هذا وفيه نظر
لانا حكم المبني مطلقا ليس بمطلوب بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم
التركيب محكم انا يخالفه آخره باختلاف العوامل قوله وبعض النظر وانما قال بعض النظر وانما

وَلَمْ يَقُلْ بَعْضُ الْمَوْصُولَاتِ مَعَ اَنَّ اَيًّا مُعْرَبَةٌ وَضَعْفُهَا اَقَلُّ وَلِاَنَّ بَعْضَهُمْ اَقَرَّ عَلَى مَذْهَبٍ

مَا جَعَلَ الَّذَانِ وَالَّتَانِ مُعْرَبَيْنِ لَكِنَّهُ بَنَى اَيًّا يَقُولُ وَبَعْضُ الْمُرَكَّبَاتِ نَحْوُ اَكْرَمَنِي فَمَنْ

فَمِنْهَا مَبْنِيٌّ مِنْهَا نَحْوُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَمِنْهَا مُعْرَبٌ وَهُوَ بَعْلَبَكَّ فَيَقُولُ بَنَى اَيًّا يَقُولُ وَبَعْضُ الْكِنَايَاتِ

اَيْضًا لِيَخْرُجَ فُلَانٌ وَفُلَانَةٌ فَهِيَ ثَمَانِيَةٌ اَبْوَابٍ فِي بَيَانِ الْاَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ يَعْنِي

لَا يَشْكُلُ حَصْرُ الْمَبْنِيِّ فِي هَذِهِ الثَّمَانِيَةِ بِاَنَّ الشَّرْطِيَّةَ وَالْاِسْتِفْهَامِيَّةَ وَالصِّفَةَ وَالتَّامَّةَ وَ

مَبْنِيًّا فَاسْتِثْنَاؤُهَا سَوْءُ الْمَوْصُولَةِ لِاَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَوْصُولَةِ لَيْسَ مُجَرَّدَ الْمَوْصُولِ بَلْ هُوَ بِاَحَدِ

فِي بَيَانِ طَائِفَةٍ مِنَ الْاَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ مَوْصُولَةً لِاَنَّهَا اَوْ غَيْرِهَا وَلَا يَشْكُلُ اَنَّهَا بِفِعْلٍ

الَّتِي لَيْسَتْ بِمَعْنَى الْاَمْرِ لِاَنَّ الْمُرَادَ بِاَسْمَاءِ الْاَفْعَالِ لَيْسَ مُجَرَّدَ اسْمِ الْفِعْلِ بَلْ بَابٌ فِي بَيَانِ

طَائِفَةٍ مِنَ الْاَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ وَلَا يَشْكُلُ اَنَّهَا بِخَمْسَةَ عَشَرَ وَبَعْلَبَكَّ فَاِنَّهُ

مَبْنِيٌّ مَعَ اَنَّهُ لَمْ يُدْخَلْ فِي اَقْسَامِ الْمَبْنِيِّ لِاَنَّ الْمُرَكَّبَاتِ بَابٌ فِي بَيَانِ طَائِفَةٍ مِنَ الْاَسْمَاءِ

الْمَبْنِيَّةِ وَلَا يَنْقُضُ عَلَى بَيَانِ الْمُرَكَّبِ وَلَا يُجْمَلُ وَغَيْرُهُ مَعَ اَنَّا اِذَا اَرَدْنَا قَوْلَهَا هَكَذَا فِي بَعْضِ

النَّظَرِ وَقَدْ اَلْمَعْنَا اَنَّ الْمُضْمَرَ مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ اَوْ مُخَاطَبٍ اَوْ غَائِبٍ وَوَضْعُ هَذِهِ الضَّمَائِرِ لِمَفْهُومِ

الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ وَالتَّحْقِيقُ وَضْعُهَا بِحَسَبِ ثَلَاثِ مُعَيَّنَاتٍ لِهَذَا الْمَفْهُومِ

وَالتَّعْرِيفُ اَظْهَرُ فِيمَا هُوَ التَّحْقِيقُ وَهَذَا اَسْلَمُ عَمَّا يُكَلِّفُ الشَّارِحُ لِاَجْلِ

جَمِيعِ مَا اَسْلَفْنَاهُ وَكَانَ مِنَ الشَّارِحِينَ فَعَلَى طَرِيقَةِ النُّحَاةِ يَنْبَغِي اَنْ

يَحْمِلَ التَّعْرِيفَ عَلَى اَنَّ الْمُرَادَ مَا وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ فِي مُتَكَلِّمٍ بِعَيْنِهِ اَوْ مُخَاطَبٍ

غَائِبٍ كَذَلِكَ وَبِهَذَا اَيْضًا يَنْدَفِعُ لَفْظَا الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ هَذَا وَلَيْسَ تَكَلُّمُ لَا زَيْدٌ تَكَلُّمٌ

وَعَلَى التَّعْرِيفِ بِهِمَا لَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ عَلَى الْاِسْتِغْرَاقِ وَالْعُمُومِ وَالتَّكَلُّمُ قَدْ

بِخِلَافِ الْاِنْسَانِ لِلْمَعْدُومِ وَالْمُرَادُ بِكُلِّ هَذَا اسْمٌ فَلَا يَنْتَقِضُ التَّعْرِيفُ بِحَرْفِ الْخِطَابِ فَقَطْ

وَيَخْرُجُ بِهَذَا الْقَيْدِ لَفْظُ اَيِّ يُقْصَدُ الْعَرَضُ بِكُلِّ وَاحِدٍ لَا اَحَدُ الْاَمْرَيْنِ الْمُتَلَبِّسِ وَلِهَذَا اُفْرِدَ الْقَيْدُ

وَلَمْ يُرَدِّ الْعَرَضَ مِنْ اَحَدِ آخِرَيْهَا فَقَطْ لِاَنَّهُ يَخْرُجُ جَمِيعُ الْاَسْمَاءِ الْغَائِبَةِ الْغَيْرِ الْمَوْضُوعَةِ

بِاِيرَادِ صِفَاتِ الْغَائِبِ بَلْ اِنَّهَا يَخْرُجُ بِهَا فَلَا يَنْتَقِضُ بِهَا وَقَوْلُنَا فَقَطْ لِاَنَّ الْاَسْمَاءَ الظَّاهِرَةَ

لِاَنَّ بَيَانَ الْعَدَدِ خَرَجَ بِهِمَا بِرَغْمِ اَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْغَائِبِ وَوَجْهُ الْعَدَدِ اَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ عَامَّةٌ

لِلْغَائِبِ مُطْلَقًا فَيَخْرُجُ بِهَذَا الْقَيْدِ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الْغَائِبِ الْمُقَيَّدِ وَالْمُرَادُ اَنَّهُ يَخْرُجُ

بِهَذَا الْقَيْدِ عَلَى كُلٍّ مِنْ تَفْسِيرَيِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ اَمَّا الثَّانِي فَظَاهِرٌ وَاَمَّا الْاَوَّلُ فَاِنَّ

الْمُتَكَلِّمَ ظَاهِرٌ وَاَمَّا اَمْرُ الْمُخَاطَبِ فَحَتَّى لِاَنَّ الْمُخَاطَبَ مَوْضُوعٌ لِلْمُخَاطَبِ مِنْ حَيْثُ اَنَّهُ

مُخَاطَبٌ يُوجَدُ الْيَدُ لِلْخِطَابِ اِذْ لَا مَعْنَى لِلْمُخَاطَبِ اِلَّا مَا يُوجَدُ الْيَدُ لِلْخِطَابِ اِلَّا اَنَّا

نُرِيدُ بِيُوجَدُ الْيَدُ لِلْخِطَابِ يَدُ لَفْظِ الْمُخَاطَبِ ثُمَّ نُوضِحُ لِلْمُخَاطَبِ يُوجَدُ الْيَدُ لِلْخِطَابِ

بِلَفْظِ الْمُخَاطَبِ بِخِلَافِ اَنْتَ فَاِنَّ الْاَوْضَحَ اَنْ يُقَالَ مِنْ حَيْثُ اَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِهِ هَذَا وَمِنْهُ

مِنْ قَالَ وَيَخْرُجُ بِهِ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّوْجِيدِ الثَّانِي وَاَمَّا خُرُوجُهَا بِالتَّوْجِيدِ الْاَوَّلِ فَلِاَنَّ الْمُرَادَ

بِالْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ ذَاتَيْهِمَا وَلَفْظَاهُمَا مَوْضُوعَانِ لِلْمَفْهُومِ مِنْهُمَا لَا لِذَاتَيْهِمَا وَقَيْدُ الْعَيْنِيَّةِ لِاَجْلِ

زَيْدٍ اِذَا عَبَّرَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَقَدْ عَلِمَ حَالَ الْمُخَاطَبِ وَهَذَا قَدْ يَرِدُ بِلَا جَرِيدَةٍ كَيْفَ وَلَا حَاجَةَ

انتهى

دائرة على التغيير فتعلم المتعلم في القرائن ثم يعلم الماضي والمستقبل وغيرهما كلما اراد التنبيه
على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا يحيا المجهول
فيه نظر فقد يقال بل يجهل فعل المنتهى اول ما يدل من المشرف المنتهى يدل البعض من
الكل واشار به الى ان كلمة الى للانتهاء لا للمد الحكمي فلا يلزم عدم دخول ما بعدها
في حكم فعل واما بدء بالمتكلم المفرد فهو ثنى بالغائب لبعده عن الاحقم ثم براعى
سلوك الترقي فعل لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف منه ضمير المتكلم الواحد
فعل هو انا اجماعا هكذا ذكره اللباب وقال شارح العباب اي اجماعا منا البصريين
ولا فالكوفيون جعلوا الضمير المؤنث بمعناه وباقي الكوفيين ذهبوا الى انه اسم برأسه
واما عما قيل من الحذف في آخر الكلمة المشبهة ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو
المحذوف وهو الذي اشار اليه بقوله وقال الآخرون الخ لا يطلق المحذوف
على المستتر كراهة الحذف الفاعل وهذا كلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اول
الشرح وبلغنا فيه بفضل الله نهاية التحقيق فلا تغفل عند انك منا اهل
التدقيق فعل خاصة في الفاعل لخاصة ضد العامة وهو حال منه فاعل يستر
او من المبتدأ والتاء للتأنيث اي طائفة خاصة وفي الهندي التاء للمبالغة
اذ الخاصة مصدر كالعافية والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا او لك ان تجعل
الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا فعل اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لانه بيانا ووجود المرفوع المتصل

لاخراج زيد المذكور الى قوله يجيء عما نقله في تقييد المتكلم واتى الواو ليحمل كلام الشارح
على ما ذكره هذا القائل بيان هذا ان الفاعل مثلا مذكور فلعله يسمع منه لانا شاهدنا البيان
اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح التقدم فعل لو تقدير اما على ضرب غلامه زيد جعل
التقدم رتبة داخلا في التقدم لفظا لكنه تقدير الا انه انسب به منه بسائر الاقسام نعم
بحذاته شاع مقابلا لفظا بفعله تقديرا فجعل تقدير الحمد ملتبسا بخل بالبيان فعل
مناسبة المعنى لا مناسبة اللفظ ابراد بالذكر مناسبة اللفظ اما يكون المعنى مقصودا
باللفظ كما مثلنا له فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا فعل
فكانه متقدم مناسبة المعنى اي كان لفظ العدل متقدم منا اجل المعنى وتقدم فضمير كانه
للفظ العدل وقوله مناسبة المعنى تعليل والا فينبغي ان يقول فكانه متقدم مناسبة اللفظ
فعل فكانه تقدم ذكر معنى الظاهر فكانه تقدم ذكره لفظا فعل فانما جاء في ضمير الشان لا
يصح لحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علم المجيء كما قاله لانه لتماجيء مناسبة انا يتقدم
ذكره مسندا وكان العبارة المحررة فانما جاء في ضمير الشان فصدر والضمير الراجع الى المتقدم
لحكمي فيكون لا للتعظيم بل للاحتراز عما الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل هو في تنازع الفعلين
فعل فهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاحصر الا وضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور
والثاني مرفوع ومنصوب فعل الاول ضربت وضربت بقال الاولى انا يقول ضربت او اشير الى ضربنا
وبضربنا كليهما او افراد المضمر المرفوع المتصل مستغنى فعل اشار الى بيان الفضائل المتصلة بانها

ولم ينبّه هذا السهو الى انه اشارة الى ان مثل هذا السهو لا يصدر عنه مثله بل لم ينبّه الى الناسخ ايضا مما لغة بانه سهو لا يصدر عن ذي عقل وذي اختيار فضلا عن عالم ولغوفع فانما يقع عن فلم الناسخ الذي لا شعور له ولا اختيار له داود ذي

صحيحا كان او بكونا في المسند الى الظاهر لا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج
الى تفسير الماضي الغائب بهذا القيد وقد ظهر مما ذكرنا عليه قوله مطلقا سعد كان مثنى او مجموعا
واحدا او فوق الواحد كما في سعدا ما قام الناسخون وفي الهندية واحدا او مثنى او
مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الضمير راجعا به الى واحد او فوق الواحد لانه اخصر
واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى على انه دال على اللفظ المخصوص والمجموع لا يطلق
على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او
مجموعا والاوفق بالمشهور نصب مطلقا بوقوعه او مع الغير وهذا ترشيد الى ان
مطلقا حال من المتكلم لا ظرفا زمانا اي زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله يسر مصدرا
كان او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة مطلقا اي حالا من الصفة كما يشعر به قوله
سعدا كان اكم الفاعل والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر
به قوله وسعدا كان اي الضمير مفردا الخ لا سعدا كانت الصفة والا لوجب ان يقال
سعدا كانت مفردة او مثناة او مجموعة او مذكرة او مؤنثة لا داعي لهذا التكلف قوله
سعدا كانت اكم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سعدا كان زمانا كون الصفة اللهم الا
لو غيره قوله سعدا كانت الخ بيانا لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى قوله ولو كانت
ضمائر لانتغير الصفة لما تغيرت وكانه سهو من الناسخ قوله اي الالف والواو في الصفة
حرفا التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع قوله لاجل شيء نبه على ان اللام في قوله

والعامل فيه حينئذ اي المستعمل

بتوسل للجعل

الا

الا لتعذر المتصل للتعليل لا للعدم لانه علم في التعليل فمتى امكن لا يعدل عنه وفيه
تعريض لما جعزها هنا على السعد وقوله وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم قيل بتفصيل
فاضل لانه لم يشتمل اقام انتم وقاعل المصدر اقول اقام انتم داخل في الفصل لغرض
وهو رفع الالتباس اذ لو اتى بالمتصل لم يعلم انه للمخاطب او الغائبين او المتكلم ومنه فصل
المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول بالانفصال واما اذا لم يلتبس فالانفصال
في باب اعطيت والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند
الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب يشهد به شرحا المفتاح وانما هم الثاني لو وجد
فاعل المصدر الضمير غير مضاف الى المفعول المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى
تقدير العامل للظرف ولا يدعى ان الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما
قدر منه غير فصل قوله اني حذفا عامله فيبقى انا يراد حذفا عامله دونه اذ لو حذفا
معا لم يجز منه الانفصال كفعلا نزيدا اضربه فانه في تقدير اضربه زيدا فلم يجز الضمير بحذفا
عامله عن الانفصال قوله وحذفا والضمير مرفوعي لا يقال الاولى المراد بالمرفوع ما هو
ضمير مرفوعي في اصطلاح باب الضمير قوله او بكونه اي كونا الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير
صفة جرت المراد بالجري اما ان يكون نعتا او حالا او صفة او خبرا ولو قال او بكونه صفة
لم يجر على ما هو الكثير اشمل لدخوله قائم انتم فيه فانه لا حاجة الى قوله او بكونه
صفة جرت على غير ما هو له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس

فلم يجب الفصل فيهما لا يليق ايضا وبهذا ظهر وجه قوة الاضمار التمثيل بالا التي فيه

واما قال صعقة لان الفعل يجاوزه على غيره منه هو له لا يجب قيد القهر للمتصل بالاتفاق على

ما في الرضي قوله لانه لما انفصل القهر على خلاف الظاهر الاولى ان يجعل انفصال القهر

علامة للرجوع الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجد المناسبة يجعل الانفصال علامة انه

خلاف الظاهر الاولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر

في مقام الالتباس فالقهر فيه على محل الظاهر كما لا يخفى على ذكي فقوله ان يجعل

علة انه مقتضى لما جعل جعلا يه ماضيا فهو انما قال منه هي له لا ما هي له لا فقاء في

ان الاولى بل الصعقة ما هي له وما ذكر منه الكلمة لا يتم ولا يغني منا جعوع مع ان اكثر

العقلاء اصلا في جريانها الصعقة عليهم ثم اذا الاصل ما هو الاكثر فهو احسن ازعما اذا

شاء ونحو اعطاها اياه قال سيبويه انا لما غائبا جاز الانفصال وهو عربي

كلمة الانفصال اكثر وان لم يكن غائبا لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب قوله

للحسن عنا تقدم احد المشاهدين مرجح قبل يرجح الاول في ضربته اياه لكلمة فاعلا

في الاصل وفي اعطيته اياه لكلمة فاعلا في المعنى قال الاحسن عنا التقدم بلا مرجح في

نحو الرأي والنهي حسن ذكر مجوح الى حرب هنا التامل قوله وحكى سيبويه نحو بين

الانفصال لم يعلل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه

عن النحاة دون العرب مع قال تبعيد دليل ضعفه كما صرح به بقوله انما هو شيء قاسوه

ولم

قوله اي اسماء مبتداء من هذا البيت وخبره محمول على الضمير في كل صفة جرت على غير من هي له استشهد بالصفة على ان الصفة جرت على غير من هي له فهو جار على اسناده من عيب ابن ان الضمير وبيانه ان محمودة خبر ان فهو جار على اسناده وذلك في المعنى للعباس ابن فكاك انت ومحمودة بمعنى جديرة

والمعنى ابتدا اسر اليك ايها المدعو وذا ذكر وودونه مؤناه اي قام وليداء سهلة اي قاع صفصف وجب عليك ان تحيي دعاءه وتهنيه قال

ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها وابتداء المبرد فذهب النحاة قوله

الى تجويز الانفصال

وان شئت اورجته منفصلا قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي اعطيت الاتصال

وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة

بالمفعول لم يقل هما رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية احدهما الاشارة

بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى

ترجيح بخبرية لانا نجيب بانه حقيقة والمفعولية شبهية قوله والاكثر لولا انت لحم

يقل لولاك وعبت الى آخرها فيكون اخصر لثلا يوهم انه يجب استعمالها معا

ولما رفع هذا الوهم جمعها في قوله وجاء لولاك وعسالا الى آخرهما العدم خوف

التباس المقصود بغيره قوله لكنه غير الاسلوب بنبهها على انه ليس بضروري والوجه

الى ما هو المتعارف في التقريب لكانا اولى وفي بغيره مع قوله من مثلهم في الغيب مع

خيرة المتكلم عنا لحكم قوله الى انا لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعله في حكم حرف

الجر ومحمول عليه فانه في معنى اللام التعليلية لكانا قوله لولا لكانا كذا في حتى

لم يكن كذا الوجود دل قوله فههنا ايضا الاخفش يفرق في الضمير والتفرقة فيه لكلمة معولا

اولى لان المعمول محل التغير وكذا الكلمة مناسبة لان التاء دليل في الماضي تاويل

عند الحاجة قوله ونحو الوفاية مع الياء نحو الوفاية مبتداء مع الياء خبره لازمة

حال من ضمير النظر وقوله وانت مع النحاة وقوله وبخناق في بيت الحماسة وقوله وعكسها

نحو الوفاية

لعل جملة معطوفة على الحال وقوله وبخلاف مستثنى منه المخبر وكذا عكسها لعل أو وريته
على انها المراد باضافة انا عاد لبيت ولعل قوله لنفي آخر الماضي منا الكسرة المختصة
بالاسم التي هي اختها لجر فهي كثيرة تكثر في آخر الكلمة لاعطاء الكسرة ولذا لم يحذفه
عنا كثيرة نحو الوفاية مع انا لجر فانها يجب انا يضا عنا اختي لجر لانها لكثرتها
على حرف واحد ليست كسرتها اختا لجر ومنا هنا ظهر انه لو قال لنفي الماضي عن الكسرة لجر
لم وانما ذكر الآخر لما لاحتياج اليه قوله ولهذا سميت نحو الوفاية اي نحو هي سبب
الوفاية او نحو هي للوفاية نا حل قوله بخلاف كثيرة تضر بها لانها في الوسط حكمها الشدة
اجتنبوا يا قوم الضرب فانه لا تضاف على بخلاف يا المتكلم لانه مفعول ولكونها علامة الاعراب
بعد الياء المتاخرة عنه قوله وبخلاف كثيرة لم يكن الذي لها كثيرا او قل لحق لعروضها لا يخفى
انا العروض متسرك لذيبقيه ويبقاها فاضيل الياء والذي يقوى مما للنها لجر فالاولى الا
عراض عنه والتمثيل بانه كالسكون اذا حرك لم يعد معها المحذوف لالتقاء الساكنين بها
قوله وليت لا لجر في ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاشياء
فالاولى اشياء انا لبيت ولعل مستثنيا عنها قوله خرز عنا اجتماع النونات ولو حكما
نحو ويجعل العلى لغايا قوله وبتوسط بين المبتدا والخبر فيد بخبر فيد بتدا او تاكيد لان حقه
المبتدا والخبر لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل اي اللفظية لانها المنافي ولا حاجة
اليه الا انه ذكر توطئة لقوله ويعدها وبهما واياما لم يكن ما بعد العوامل مبتدا او خبرا

كان يصح التعبير عنها بالمبتدا والخبر فيفيد لانا المبتدا او الخبر ينبغي ان يشتغلا حتى
يجب انتصاب ما قصد بهما بمنعهما حتى تعلق الحكم بهما وليس التركيب منا فيما راية
هذا التابع في نسبا به وصياه لانه تعليق بالمشتق وجمع بينا لحقيقة والمجاز غنيا
تمثيلا في كونها مالحنا فيد حقيقة بكونها هذا التركيب حقيقة فقد تقل والقول بانه منا
لجمع بينا لحقيقة والمجاز او منا فيما على عدم المجاز بعيد عن الصحة والجواز قوله
مطابقة للمبتدا ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر لما يكون في الضمير فلا يصح كونه ضمير
المرفوعا هو ما اشتمل فضلا على تقدير كون المرفوعا مبتدا قد يمثل بانه في دعقك
انه قد يطابق الخبر فقد سمى قوله ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فاراد بها الا
صل على وجه لا يكون قيدا اخلافا اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل مشتقا وانا
اختلف في كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا كما سنعرفه وقيدنا قوله بصيغة
ضمير مرفوع بناء على ان ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بينا لجميع وانما مشتقا فانيا
للشبه على رجحانه عنده قوله سمي هذا المرفوع فصلا لا ولى بسم صيغة هذا
المرفوع وكان الشارح سامحه لظهور المراد قوله وذلك التوسط بالفصل اشارة
الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله بتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام
المقتضية بعدنا ان لام كي ومعناها سببية ما فيها لما بعدها والسبب لفصل بينا كونا
المبتدا بعدنا وخبرا التوسط لا الشبه قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا كانا

قوله انه يجوز ان يكون علة مصححة للتسمية فليتدبر

الفصل

اي على بضم مرفوع وكونه صيغة

الى يجتمع النونات فيها وهي لعل وعنا وانا ليت وجمعها حكما

للمبتدأ على اصله وهو التعريف ولما لم يخرج الى الفصل فيما هو الاصل صار المبتدأ
للخبر النكرة حمل عليه فاخير اليه منه المبتدأ العلم فلم يتوسط بينهما وبقيا خبره
خبر الفصل قوله واجعل منه كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج تمثيلا بقوله تعالى
وقالوا لمثلنا هو بشر وربك يخلق كونه مبتدأ وانا البدأ لها في انه انكى واضحا
وزيد بقاء البدء انا البدء الظاهر بالضمير بعده ولا يجوز ان يكون كلاما على المسند الاخص قوله
اقصر على منا الفعل منا اقول اقصر لان الدفع فيه مع الا يشتفاء عن الفصل
كل استغناء فيكفيها قيد ايضاح الغير بطريق الاولى قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ
اى يشتغله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ لو كان معنى لجعل مبتدأ الحكم بكونه
مبتدأ احتاج الى هذا التعجيز واما لو كان معناه فما هو الظاهر انه يجعله في
الاستعمال صنا اخر لا المبتدأ فلا يحتاج الى هذا التعجيز لانا جعل شيء منتصفا
بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء قوله وفي الرفع معنى الخ لم يقل
الرفع معنى بالخبرية لتعميم ما سيق قوله ويتقدم قبل الجملة اى الجملة الاسمية او
الفعلية ايضا بشرط ان لا يدخل عليها نواسخ المبتدأ والخبر لحقوقها لا تعم الابصار
قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع مقدما عما سيق مرجع مقتضى صيغة
التقدم ان يكون هنا لك متاخرا فتقدم اخر عنه في هذا التعجيز مقتضاه وجعل الجملة
ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عما مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه
لانتظم
وسواء يكون سابقا متاخرا
للتقدم

للمتقدم وهو مقتضى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه لان مقتضاه كون الجملة مضافا اليه
فلا يجتنى انه في غاية البعد فان سماه يعضد الناس وجيها وقوله بحسب المفهوم اعم من اداه يكون قبل الجملة او لا يشعر
باداة التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعتبار لا كلاما عن مقدم لم
يسبق عليه مرجع ليتقدم قبل الجملة الهدم ما يحذر زيد عنده مع انا هنا لا ما يحذر زيد
عنده وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا
بلا فصل ذكر ليتم عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بضمير او بجملة معترضة فقوله
قبل الجملة اى قبل هذا المجموع منه الكلام جعل الجملة الخبر ليجعل الجملة بعدا
لجهة منه فيتغاير ما يرد على مقاله ووضع الظاهر موضع الضمير لان ضمير الضمير
بالجملة خلاف ما هو شانه فكانه منه ظان التقدير ولا يجتنى ان ما قيل اهون مما
ان يكتفى قدير واحد واحد الذي يرد قوله وجعل ثانيه اذ الكلام العمدة
فيها مؤنثا وجد حسنه انما المسموع وانما ثانيه بناويله بالقصة منا عند
كون العمدة فيها مؤنثا فجرد ضمائر ظان عن التاء لما صفة الرضي قوله والظاهر
ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف اعني منا القصة
قوله بعشر آه قوله فاذا لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي الدخول في القاعدة
ان يكون لذا دخل فيها وعليه البرهان بل يكفي ان يكون لتقييد القيد الغائب وتعيينه بانه يسمى ضمير الشان والقصة

يجوز ذكر الضمير بلا مرجع
مغلب

قوله وايضا يلزم لسند ان قوله فيبحث لانه عاد عن اخرى مبتدئة لعجب
تغيير بهذا الجملة دون اخرى منها بمميز او وصف او بفصل على ان يجعل ذكر الضمير هنا
غير سبق مرجع اذا تعين المرجع هنا غير حاجة الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان
فيه باعتبار انه راجع الى الشان او القصة المتعينة في المقام فيكون ما بعده خبرا
صرفا لتفسير للضمير واثبات انه لم يرجع الى الشان في المقام وذكر على الابهام
تقرير دونه خرط القتاد قوله فعلى هذا لزم يحمل على ما ذكرنا انتقض القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قائم لما ان في جملته الشان لفعله تقدم بعد الاتمام
بفعله اتمام العامل اذ لولاه لانتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض ان
لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى
عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه لمجرد هو زيد قائم قلما لان
بانتقاض القاعدة بلو اذا كان منفصلا لا يصير مستترا او بارزا فالاولى عدم
الفصل بهذا التفصيل والمصل بالمنفصل قوله فاذا كان عامله معنويا
او حرفا لم يات بحث التفصيل وحقه ان يقال اذا كان معنويا او حرفا وهو غير
مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا بكونه مستترا او بارزا قوله فانه
لا يجوز اصلا لكونه عمدة بزيد لكونه عمدة لا دليل عليها لاشتغال ما بعدها
والا فالمبتدأ مع كونه عمدة يجوز قوله ومثاله اي مثال لحذف الضعيف الا مثل

يدخل

يدخل الكنيسة وانما جعل ضمير الشان لانه لا يدخل على كلمة المجازان
كتب الشارح في حاشية الكنيسة معبد النصارى لمجازين جمع جمع خمر وهو ولد
البقرة الوحشية قوله فانه مع كونه منصوبا بالالتزام فليس حذفا ضمير مرادا
بلا دليل على عليه لانا التزمنا حذف قيد جادة لاهل اللسان وطريقا واضحا قوله
مع ان المقتضى هذا اقوى شبها بالفعل منا المكسورة فيبحث لانا انا المفتوحة لكنه
زنة وانا المكسورة كيف تامل قوله وهي ذا اسماء الاشارة ذا حال كونها فيه
انا ذا البيت خبرا بل لخبر المجموع فليس ذا فاعلا للشبه حتى يصح جعل ذا
حالا بل الفاعل هو المجموع هنا حيث المجموع هنا تدبر ولا يرد التقيد لانا لنفي
فضل وقيل خبر محذوف اي حصة قوله انا هذا الساجد انا على احد الوجوه وانا نبينا
انا ههنا بمعنى نعم وانا الشان خبر الشان محذوفا هكذا نقل عند في الحاشية ويرد على
العهد الثاني ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدأ والثالث انا حذف ضمير الشان
ضعيف قوله وفيه بقلب الالف والياء اي الالف فيها والياء فيما ذكر فالاظهر اليا
قوله يوصل الياء الحاصلة منا الاشباع او منا ابدال الالف بالهاء والياء معا
قوله ولا يبنى منا لغائب ان لا يعود على صغرة الشبه والا فلا شبه في المعنى بل
اللفظ بما حد موضوع لمعنيين ولو كان منثنى لم يكن في مفرد غير تثنيها لانا المفرد
لا يثنى الا بعد التنكير قوله واذا كان مفصولا يكتب بالهاء لانا هذا حال الالف المجعل

بطلان صدارتها

الاصوات التكلم
على لان للمفرد في الاية

أصلها وكذا كتب فيه العاد ولئلا يلتبس الى بالى حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة
اذا اتصل به كاف الخطاب ولا نظنه انها تكتب بالياء في اولئك لان الكاف للبعد
فيه مرتين علامة التثنية قصد فتحة ليست في الحقيقة منها يعني من فواتح كلمة اللحوق التنبيه
على انها ليست في الحقيقة منه على ما يوهمه شدة الاعتراض في كتابه بحرف الكلمة ولم يقل
ويتصل بها الثلاثة يوهم عدم جواز الفصل بينها وبين ذا مع انه يكتب اناوانتم وهو
واضح انها كذلك عند قوله تعالى ها انتم هؤلاء قصد لامتناع وقوع الظاهر معه فيها
قبيل ممنوع وقوع الظاهر مع قم فعل وتفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ط
انا ضربت فعل مثلا لا يسند منه مفعوله الصدق واللفظ بخلاف ما لحق فيه فاقتلوا وقيل
الدليل على جر فيها انه غير مستعمل بالمفعولية ومع ذا الانيث بسكون الياء و
مع ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكفي في التركيب لامحل لدمة الاعراب فيكفي
الكاف في ذا الحرف قصد وفي ان حروف الخطاب خمسة ثنايا خمسة للتذكير مميزة
والتي حروف الخطاب وهي حروف يذكر ويؤنث ولو اعيد ثانية هنا وقال هي خمسة للكاف
فيه تغليب الحرفية حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة بقوله في خمسة قصد حضوره
في خمسة جعل قوله في خمسة لافادة ضرب الخمسة في خمسة وهو ظاهر العبارة
ويحتمل ان يكون وهي خمسة موجودة في خمسة من اسماء الاشارة فيكون خمسة
وعيب بناقوة وانما قلنا من اتفاقا انه يعني ترتبي ما يتصل به حرف الخطاب بلا خلاف

الى

وانما ذكر للاتصاله بحرف الخطاب ٢٠ اي ما هو موضوع للمفرد المؤنث ٢٠

الى بسنة فلا يرد انها ملحقة بسنة فعل وذلك للبعد وذا للملحق بسنة
لا يستعمل الكاف الا للملحق بسنة او البعيد واللام للتخصيص على البعد فقط
ولما رأى المصنف ولخ تقول نبه على ان حكم هذا مستند الى شيعة ومشاهدة الا
سنعمال وبعيدا ما ذكر انه لم يقل وهي ذا للمذكر القريب فقط ولا يبعد انه
يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذا وبعيدة انه كلمة ذلك هنا لان مشار اليه متوسط
يستخف ذا لان فعل على سبيل التشبيه بالكاف سواء لان ذلك الغير زمانا
نحو هنا العود لانه لله الواحد القهار او غيره وقوله وما عداها اشارة الى وجه
صحة تخصيص الاختصاص بالكاف بهذه الالفاظ وهو غيرها من اسماء الاشارة
يستعمل حقيقة بالكاف وغيره وبينهما فرق آخر اذا استعملت في الكاف
وهو ان هذه الالفاظ لا تلحقها الاظروفا والمستعمل في الكاف مما عداها لا يلزم
ان يكون ظروفا فقوله ولا بصير جزاء تاما ان كان تاما مما يتم منه الافعال الناقصة يعني
تفسير الكلام على الفعل الذي في الافعال الناقصة الفعل الثاني انه لا حضر لها والاول
انه منحصر فيما ضبط في ما ضبط وما عداها مما الزم بعد مرفوع عد منصوب افعال
ناقصة لانتقل عن الاحوال فالمنصوب بعدها احوال وقدم ما هو الراجح في البناء
الا انه جعل المنصوب هنا غيرا ولا يبعد لو جعلها حالا لكان اوقع مما ذكر في محله
وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل بمعنى اتم

المفعول صح
منه اعرابه
والنصب له
معلوم

المفعول صح
ذهب بعضهم الياء
المعوض له منه الاعراب
للمعوض عنه وحذفه
وانما يحذف له موضع منه
الاعراب اذا تم بصلة
والمختار ان المعوض
له محل من الاعراب
بدليل ظهوره في العطف
من الموصولات نحو جاءني
الذي ضربت فلم ابرح

قال السيد الشريف يعني ترجم
للشرح ان الكلمة فيجب
تقسيم اللفظ الى الاسم
والكلمة والاداة ان
المحكوم به والمحكوم عليه
هو الموصول والصلة
خارجة عنه بمعزل

يعني بجزء الاول فارادة النقص بالجزء الناقص جزء الجزء وبتسمية الكل باسم الجزء او
لخبرا والمجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة
تغيير لدولا تصيب له من اعراب الموصول فمعنى قولهم الا بصلة الاحقارنا
لها الا الاما خوذا معها وعلى هذا ينبغي ان يسئلك في بيانا ما اشتهر في امثاله
لانهم الدليل لانهم البيان منه ان البيان تمام والتركيب كناية عن البيان و
الدليل فالمعنى هنا ما لا يكفي خبرا الا مع صلة قول وقائل ان يقول يمكن ان
يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية منها
بضربه اضربه وما تفعل افعل الى غير ذلك لانا نقول منا في قولنا منا بضرب منعوت
بضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت انه قال بل يجب ان يحمل الصلة على الا
ضطلاحي والا لزم نقض لحد بهذه الشرطية فقد سبق ايضا قول وذكر العائد
مع انه ما خوذ في مفهوم الصلة لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم انه يكفي
ذكرها لانهم جزء كفعل لد خوله في مفهوم الصلة قول ولما كانت الصلة يعني
ليست المعهود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد انا نمنع غير مانع
قول عليه ما بفعله وصلته اي صلة ما لانهم جزء الا بجملة خبرية نعم ما قيل لو قال
الموصوف ما لانهم جزء الا بجملة خبرية لكان اوضح واخصر قول او ما في معناه
لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبا ما نا ما

خبرنا ما

هذا لتعين ان يجعل
عند فعل مثل كان
فالحاجة قد قامت ان الصلة
لا بد ان يكون جملة وفيها عائد
الى الموصول ليربط الفعل الاول
عمل زيد فانا لا نعرف الفعل الاول
بعض الذي وما بعده صلته وليس
بينهما جملة ولا عائد الى الموصول
فانا نجعله بمعنى الفعل الذي
الضارب بمعنى زيد الذي
ضرب عمرا زيد ضارب
وعلى ما ضربه صح
وعلى الضمير صح
المعوض مع صلته مبتدا
وزيد خبره عمل

خبرنا قول والعائد ضمير لا غير ضمير ليعرف المال في التسهيل يعني العائد الى
المبتدا او الموصول فالحق انا المراد بالضمير اعم منه وما يقوب مناب قول وصلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول اي اسم فاعل ما يتعلق به هذا الفاعل والمفعول
وغيرهما كذا اسم المفعول يريد ان صلته منابها بالجعل هذه ليجعل فالتعرض لها لبيان
لانها لم تدخل في تعريف الصلة وان صلة المعرفة ما عداها بل لاختصاص الالف
واللام ببعض الجمل وهي اسم الفاعل او اسم المفعول مع مرفوعه فالاولى ان
يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجب ان يكون صلتها
صيغة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما بعدا عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا
يا ولا نا بالفعل فلا يصيران بمعنى الجملة قول وذي اي الموصولات يعني المرجوع ما
خوذ هنا السياق قول واي اي مضافا الى معرفة لفظا او تقديرا قوله عن الذكر
وفرعه وكذا اولوه وايته بمعنى التي يراد به وفرعه قول المنسوب الى طي قلب
في النسبة احد الياءين الفا واجري همزة تحرزا عنها اجتماع الياءات قول وذا
بعد ما جعل الكف فيقوناكون وذا وجميع اسماء الاشارة مع صوله بعد ما المنفية
كانت او لا ولم يجعل البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهامية
اذا لم يكن ذا ثانيا اذ بعد موصول قول والعائد المفعول سبق عائد الالف
واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما فالصير احد دلائل موصوليتهما

اي من ما يساق الكلام الذي
وضع الضمير فيه
اي الذي يساق الكلام
لاجله
وفي بعض النسخ
الذي يساق اليه الكلام
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام اليه
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام له
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام عليه
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام فيه
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام منه
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام عنه
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام بسببه
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام لاجله
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام عليه
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام فيه
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام منه
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام عنه
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام بسببه
وفي بعض النسخ
الذي يساق الكلام لاجله

ليس الذي كان معه

قيل صفة لها هذا يشعر بانه يكفي منه ما قارع وجمع تقديم المبتدأ ان يكفت
معمولا ولم يذكر في معموله في شيء من كتب النحو فلعلهم اراد والتفصيل
عملا بما هو الاصل في باب المبتدأ قوله اي في موضع ما هو مجرد عنه بالذي ويدل
ان التعبير بالمجرد عنه باعتبار ما يؤل اليه ولك ان تريد يكلمه عن التعليل
اي المجرد عن جهته وسببه قوله واخرته اي المجرد عنه عن الضمير عنه الخبر
بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا للمتصدر فيكون بالنسبة الى
الجملة قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها شعر كلاحذ بانا ذللا
في الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم المفعول او الفاعل فتقول الضاربة
انا زيدا وتقول المضروب لي زيد فتنبه وتنبيه بالتعليل على ما صرح به الشارح رحمه الله
من شروط الجملة العقلية ولذا ابى بد مع انه ليس منها ذا يدل التعليل المسائل قوله السببية
وحرف النفي فيجب لان السببية يفيد التأخر وصيغة المستقبل يفيد ذلك و
صيغة الماضي التقدم فاذا لم ينبا لعوا في الاخبار بالالف واللام بقرينة الزمان الدال
عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بقرينة ما يفيد السببية او سوف فانه بمنزلة الزمان ولا
انه يجب ان يكفت من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في
لم يقل زيد الا قائم زيد خارج فلم ينبغ ان يصح الاخبار عنه زيد في زيد قائم بالالف واللام
فتقول القائم زيد خلف القائم الذي جزء الجملة مفرد والذي في القائم جملة وفي معنى الفعل

والضمير احد دلائل موضعها قوله الا اذا كانا فاعلا يعني التقييد بالمفعول لا
خراج الفاعل فلا يرد انا لحذف لا يختص بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى
ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فكذا خصص وحذف المرفوع اذا
كان مبتدأ يجيء بشرط ان لا يكفت لم يجز جملة ولا ظرفا وان يكفتا يعد اي اولطول
الصلة كقوله وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فاندفع طالت الصلة بالعطف
عليه وحذف المجرور بشرط ان يجيء مجرورا منعتا بطويل الصلة او باضافة صفة
ناصبة له تقديرا نحو ضارب زيدا امس خبره قوله باب الاخبار بالذي تقييد الا
خبار به لانه اول ما يعرف المتعلم منه المعوضولا ولانه جرى العادة بالتمرين به
والا فهو جار في كل منه المعوضولا فتقول لمن ضرب زيدا امس ضارب زيد وما فعله وقوله او ما
يقوم مقامه يريد الالف واللام وهو المراد بالذي وفروعه اذ قد يلزم ان
يجيء بالذي مثلا ولك ان تريد في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما تعلم ماض
التعلم لا المضارع منه العلم فاعرفه قوله بعد بيانهم طريقة الاخبار يشعر بان
غير المتعلم كما يأتي بعد تعليمهم طريقة الاخبار وذا غير لازم لانا الامر بالاخبار
يجوز ان يكون قبل التعليم فيذكر قيد حالة التصور الذي ووضع الضمير موضع
المجرد عنه وناخذ المجرد عنه لانه منافر في المسائل النحوية وليس منها موضوعا نهم
في هذا الباب تأمل قوله اي بكلمته الذي او ما يقوم مقامه بالذي فالباء صلة الاخبار

والمتبادر البيان بعد كلمة ما وقوله لدى فرد جملة حالية ومتعلق بالامر ومنه
جعلها صفة الاخر بتاويله بالمنكر لكلف ما لا يعنيه قوله وتامة قيل اى غير محتاج
الى صفة او صلة قلت او موصوفة وقوله بمعنى شيء صفة لتامة ذكره تنصيصا
على اختيار صدهب ابى علي دون سيبويه ولك ان تجعل بيانا لمعاني ما سوى الموصولة
وجعل العائد السابق ضميرا قوله وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا كائنا اى ضربا
حقيرا او عظيما او نوعا من ضرب فاء التوصيف بما امتا التعظيم والتحقير او التنوعية وبقاء
معناها يجب المغايرة واختار المصنف كونها صفة اسم مبهم لاحرف فيه خلافا لزاعم التعقد قوله
ومما يقل ومما الاسم احتراز عما لحرفيته الزائدة لعدم المبالاة بها لاتها لم تشبهها
البصرية قوله الا في التامة رد على حيث اثبتها ومما المباحث المهمة التي لا ينبغي
ان يبدو عند الناظر في هذا المقام انها مبهمة وجوهها لذوي العلم ولا يقع على ما لا يعلم الا
تغليبا وما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم فتقول ما زيد في السوق عند صفة
وللجهل ماهية وحقيقة ومنه ماهية الشيء وهي في الاصل هائية نسبت الى لفظ
ما والهمزة تزاد في بناء مضعف لزيادة بدل نفسه فيقال لفقط لاوعاء قلبت الهمزة
هاء او لفعل انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كذا في الرضي قوله
والموصوف نحو يا ايها الرجل خص الرضي كونها معرفة بالنداء وجاز الاتفاق كونها
نكرة موصوفة قوله وهي معربة بالاتفاق وحدها نصب المصدر بفعله وحدها على رداءة اعراب اللذا
لتناكيرها صح

الظرفية والمصدرية والحق ان الظرفية داخلة في المصدرية والمصدرية هي خلافا للمبرد والرماني واما الحرفية فاربع
بعضهم على انها نافية وذا الكلام وكافة ومصلة عندنا وزاد صاحب الهادي المبهم كغير اسم فاعل صورة ما شاء ركبك
السنة المذكورة واصولها
وكشان كلمة اصولها
بعض الناظرين الرخشة
بشيء كشيء اه فانظره
حرفيا اما الاسمية اه
واعلم ان اما الاسمية

فلا يصح قيام احدهما مقام الآخر قوله ووضع عائد الموصول موضعه هذا
التفصيل لخزانة وضع موضع المجرور عنده جعله للموصول قالا ولعله اثر بعد فاحفظها
ليسهل عليك ارتشاح جميع ما ذكر قوله في ضمير الشان قبل الاتفق في ضمير المبهم نحو
المصدر العامل الاحضر الاوفر والعامل قوله والحال الاولى وعما يجب تنكيره فاعرفه
يزيد للاثمر افقوله وما الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيانا ادق لبس مما يختص بالموصول وكذا ما ذكر في اخواتها فليتدبر بيانا لما التي بمعنى موصول في بابه تعريفها
كما ظنه ونسبه بعضهم ما على ان الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا
ولما انجر تحقيق الموصول الى استغناء هذا الكلام عنه وضع بابه لها وقس
عليه بيانا فقال غيرهم الفعل في باب الحال الاتصال قوله فانها اما كافة نحو انما زيد
فيها انها قد يكون مصدرية وقد يكون للزائدا ايضا استفهامية تفيد على معنى الاستفهام
او مستعارة لمعنى من معانيها يناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار
ويحذف الفها مع حرف الجر والمضافا اذا لم يكن مع ذا وابنائها قليل قوله ربما نكرة
التفوس قيل جاز ان يكون بيانا كافة قال المصنف اختار في الكفها معصوفة
لئلا يلزم حذف الموصوف وافا منه بجار ومجرور وعفا بعد يعني من الامر وذلك
قليل الا بشرط قد هنا والاولى ان يقال انما التحاة اختاروا في الاستغناء عنه تعلق
ما حذف المبنى او تضمنها نكرة ما يستدعي كلمة هنا لو لحكم يزيادة هنا او جعلها للتبعيض

وذو الطائية وقد صنع الشارح رحمه الله ما قصد بجعل بيانه مختصًا بما هو
المشتق فافهم قوله الا اذا عنى قصد صلتها وكانت مضافة ويكون المصدر
عائدًا فيبنى على الضم ويسوغ به جر اعرابها ايضا فانما لم تكن مضافة فالاعرف
قوله فيبنى فراء بالضم ان عند بعضهم فراء بالضم فانه منهم جعل اسفها مبنيًا
وجعله بجملة صفة شيء يتقدير مفعول فيهم انهم اسند قوله وفي ماذا صنعت
وجهان اذا الاجتي موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاسفها مبتدأ والاولى
في ماذا هو خبر قبله المتراكبة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قوله ومن
ذا قائما فقد افيد لهم اشارة لا غير ويحتمل في ماذا الذي ان يكون زائدة وان يكون
تمام اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي فان هاء التنبيه لا يدخل الا على
تمام الاشارة والمقصود منه بيان الوجهين في ماذا صنعت الاشارة الى ان ماذا
ذا موصولة مبني على الاضمال وليس ببعيد بحكم لجواز بنائه كذلك فان قلت
فاذا وجد رفع بخير قلت جعل ما صنعت خبرا لجذف العائد الى المبتدأ وان كان
قليلا وانما قال في ماذا صنعت اشارة عن مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم و
جعل الشارح قوله رفع مصدرا مرفوعا بمعنى المرفوعية ولك ان تجعله فعلا مجهولا
قوله ما كان اي لم يكن الظاهر اي لم يأت بها كان هذه يحتمل التام والتقصان و
الصيرورة والزيادة ولا يخفى ان الثالث اشبه ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون

وفيه جملة ذا مع ما في حيز
الاستفهام بمعنى الذي
اقيمت مقام الفعل الواقع
صلة لما كقول الشاعر
دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن
بالمغيب حدثيني

وجاء ذا بمعنى الذي
بعد ما الاستفهامية
كقول الشاعر الا
طرقا لبيك الظما عينينا
خبرنا ما هن ذا يبغينا
لحتفنا

اسماء الافعال

انظاهر ان هذا من قوله ولا يخفى لا من هنا اعتراض على الشرح في قوله اذ يرد اه

لانها اعرب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء وفيعل مبتدأ فاعلة
سد مسد الخبر كما في قولنا اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره المصنف في ايضاح
المفصل وانما فائدة بيان المبتدأ في هذا الكتاب وقيل هي مضارع مضعف بافعال
محذوف وقد وبنائي بناء على تقدير فعل كقولهم كم فعل فعل مثل رد يرد زيدا الى امثلة
لما هو بمعنى الامر ولما هو بمعنى المتعدي كلها هيهات مثالا لما هو بمعنى
الامر او اللازم ولما هو كم الفعل وغيركم الفعل فقط او لما استعمل في مضاه الاصلي ولما
لم يستعمل فيه فقط ورويد اما تصغير مخفف الارواد بمعنى الترفق واما تصغير
رود بالضم بمعنى الرفق عدي الى المفعول لتضمنها معنى الامهام او جعل بمعناه
قوله القمح في الحاشية الخالصة وفي القاموس القمح بالضم الخالص من الطعام اللئيم قوله
وفعال بمعنى الامر المشتمل على الثلاثي صغ الامر بتغيير المشتق وتغيير
الكائنا اعرى ويصح ان يكون حالا من ضمير الامر اي كائنا من الثلاثي ولا يخفى
انه كون الشيء فيا بنا لا يقتضي انه لا يجب البحث في اخذه على السماع فلا
انه اذا خذ فعال من كل فعل وان لم تسمع من العرب كذلك فعال فيا بنا يقتضي
انه يصح للاذا خذ فوام من قام وان لم يجئ فلا بنا في كونه فيا بنا عدم سماع
قعام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه فيا بنا انه بنائية وكونها بنائية
على الكسر فيا بنا غير متوقفين على السماع فافهم قوله الا ترى اقرأ فرا بمعنى صع

وفعال بمعنى الامر المشتمل على الثلاثي صغ الامر بتغيير المشتق وتغيير
الكائنا اعرى ويصح ان يكون حالا من ضمير الامر اي كائنا من الثلاثي ولا يخفى
انه كون الشيء فيا بنا لا يقتضي انه لا يجب البحث في اخذه على السماع فلا
انه اذا خذ فعال من كل فعل وان لم تسمع من العرب كذلك فعال فيا بنا يقتضي
انه يصح للاذا خذ فوام من قام وان لم يجئ فلا بنا في كونه فيا بنا عدم سماع
قعام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه فيا بنا انه بنائية وكونها بنائية
على الكسر فيا بنا غير متوقفين على السماع فافهم قوله الا ترى اقرأ فرا بمعنى صع

لانها اعرب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء وفيعل مبتدأ فاعلة
سد مسد الخبر كما في قولنا اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره المصنف في ايضاح
المفصل وانما فائدة بيان المبتدأ في هذا الكتاب وقيل هي مضارع مضعف بافعال
محذوف وقد وبنائي بناء على تقدير فعل كقولهم كم فعل فعل مثل رد يرد زيدا الى امثلة
لما هو بمعنى الامر ولما هو بمعنى المتعدي كلها هيهات مثالا لما هو بمعنى
الامر او اللازم ولما هو كم الفعل وغيركم الفعل فقط او لما استعمل في مضاه الاصلي ولما
لم يستعمل فيه فقط ورويد اما تصغير مخفف الارواد بمعنى الترفق واما تصغير
رود بالضم بمعنى الرفق عدي الى المفعول لتضمنها معنى الامهام او جعل بمعناه
قوله القمح في الحاشية الخالصة وفي القاموس القمح بالضم الخالص من الطعام اللئيم قوله

منه التصعيب وعرعارا نلاعبوا ابها الصبيان بالعرعرة وهي لعبة لهم قال المبرد
قرفار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه انا لحكاية لا
تتغير فلو كانا صوتين للفعل عرعار وقرفار وفيه انا معناه انذر من حكاية صوت
الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام اللعب بهذا اللعبة فاعلم انا قوله
فانتفعا على انه لم يأت الا نادرا معناه اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد
منه الرباعي الا نادرا الا انا فعال بمعنى الامر لم يأت الا نادرا الا انا فعالا بمعنى
الامر لم يات منه الرباعي وما ذكره من قرفار وعرعار ليس مما لا يخفى فعلم
ولم يقل الى الآخر لدليل قاطع على تعدده وقال انا منه كما مذهبه انا جمع او
زنا فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثا فاذا سمي بها مذكرا وجب
عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على تردديهم
في كونها مؤنثة فعلم وقال كعنة صفة لمؤنث لم يجئ فعال صفة في المذكر و
جمعها يستعمل مفردا موصوفة وهي اما لازمة للنداء نحو يا فساق واما
غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار علما لجنس بالغلبة كجبار للمنية وهي
في الاصل اسم لكل جاحد اي يجحد ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثاني
ما بقي على وضعها نحو قطام اي قاطعة كما قيد فعل كيف والاصل في كل معدول عنه
شيء انما لا يخرج عن الشيء الذي ذلك الشيء مصروف عليه انما ثلاث عدل عنه ثلاثة

اطرد قال المبرد به سعدى كرب - وثلاثة
قطاطم حتى اذا ما
قطاطا سراتهم كانت
والقطاطا هنا اللهمال
اي الطوائف زعما
اللهمال في القطاطا
حتى اذا قتلت سراتهم
كانت القتلة كافية (2)
وقطاطم قتلة قطام
امر جمع بجمل
لمجيئ

وثلاثة ثلاثة بشيء انما يدل لفظا على كما منا اسمها وخرج عنه التركيب الى الاسمية
الا انا يقال المراد انا الاصل انا لا يخرج عنه نعم على اصلي او نوع عن حال التمام منه اصله
فعل علما الاعباء مؤنثا حال منه ضمير مبني وقوله معرب مستغنى عنه التقييد به
بجعل خبره الى الفعال المفيد به فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من
قوله معرب ومبني اي مختلف فيه والا اجتمع على معمول واحد عاملان او اجتمع
الى حذف معموله احدهما عرفت في باب التنازع فعل وقوله مؤنثا صفة علما
وذكره لخ قال قلت الاظهر انه احتراز عن فعال اذا سمي به مذكرا فانه ليس علما
مؤنثا فلا يصدق عليه انه علم مؤنث لانا نقول على التأنيث لا يخرج بسببه مذكر عنه
الثاني بقي ان الاظهر انه احتراز عن فعال اذا جعل علما للمذكر ولا يخفى ان بناءه
فعال علما مؤنثا ينتقض بذهاب اذا جعل علما مؤنثا فائدة لا يبنى انفاقا الا ان
يقال المراد بكونه علما كونه علما في اصل وضعه من غير نقل عن غير العلم وحينئذ كلام
الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فتامل فعل كقطام وغلاب هنا
علم امرأة فعل فاكتفوا لخ فيه ان الجار يجوز حذفه ايضا في بنائه واقلهم لا يعرفونه بناء اذا
الزاء وغيره بل يجعلونه باعرب الكل فعلى قول المصنف معرب في عامة كلامهم الا في امس
زاء فانه ليس بمعرب في عامة كلامهم بل عند اقلهم فعل وجد الاكثر بناء الزاء حرفا
هذا وجد بعيد بديع ذكره الفاضل الهندي واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم

وجه آخر وهو انّ الامالة في ذوات الراء مستحسنة المشهور في كتبهم والصحيح
لذكرها فالنّم قوله اعلم انّ الاصوات الجارية على لفظة الانسان بل على لفظ
العربي قوله اما الزجر او دعاء او غير ذلك مما تسكن اليه البهائم او تحمل على الشرب وانما خصّه
اذ قلّت تخ لانا نحن البعير قوله لانتفاء التركيب فيها فهي داخلة في قوله او
وقع غير مكرر قوله والمراد بالاصوات ههنا ما كانت دالة على ما هي عليها من غير
نقلها الى سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لانه هذا لا يصح وبه يشعر قوله ش
وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء وليست بافعال كما ذكره الفاضل الهندي ولعل وجه
تخ لم لا يصح ان يجعل القسم الثالث قال زيد غاق فيقال قال زيد غاق فيصير القسمان
واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضار ما ذا نبه
انتهى كلامه او ليطلب منه ما هو الغرض منها صدورا وما هو في الالفاظ غير الاصوات
وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال هذا زاغ اسم حكما وفي احكام الاسماء
بعضها الاسم حقيقة او حكما لانها تقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا يعد قسما
من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمي هذا الاعتبار
انما يكون الاصوات معتبرة مطلقا يجب لا يخرج عنها هذا الاعتبار ويكفي انقسامه
بغير هذا الاعتبار والحق انّ المراد بالاصوات وكذا كل قسم منها اقسام المبني ما يشمل
المراد به نفسه والمشتمل بما هو الغرض منه والا لكان بناء المبنيات في الكتب النحوية

فاصر

فاصر او يعرف الاصوات المشتمل كلها بالغيار الحكاية بها لانه يصدق على كل منها انه حكي به
صوت قول او صوت به للبهائم يعني مثلا الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل
حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتمثيل ليشمل دوابي اخر كصهيل
به مناسبا بعيا او شكيبي نوجع الحقيق بحمير فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف
واحد لا بد منه لغير دفعل هذا القسم واما ما وجه به الشارح افتفاء للفاضل
الهندي فمنع على ما ترى فدع ما كدر وخذ صافيا قوله فيدل ذلك لانه لما كان هذا
القسم قائلا الفاضل الهندي رحمه الله فكانه اراد انّ الحكاية المتعلقة بالغير
كما في تصويت البهائم فانّ الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاستماع
الغير ذلك الصوت اقربيا من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة وكلام يحلف با
لغير كوني للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير فهو غاية البعد من التركب
مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو البعد منه بالطريق الاولى انا لا يكون
معربا وفيه انا نمنع عدم الاعراب لا يوجب او لعدم اصالة الحاقها بالمبني لجواز ان يسقط طها
عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا قوله اي المركبات
اي المركبات للمعهودة من المبنيات بشعر عبارته بان جعل اللام للعهد فحمل
كلامه على انها مما لا يصح فلا يصح التعريف لتفرعها على صحة الحمل وجعلها بقرينة هذا
بابا المركبات وجعل كلامه تعريفا لمحذوف اي المركبات كلامهم اه لان لام جعل التعريف في افعاله

للمذكور أعلى ما هو ظاهر كلام المصنف وبناء الشارح وجعل اللام للجنس منطلقا
للجمعية لا يلائمه جعل نظائرها معهودة فهذه العبارة منه المشار إليه إلى حمل المذكورات
على الاجناس لا المعهود أقول كل اسم صرح بجنس المركب ولم يعتبر عنديا هو أعم أعني ما
على تعيينه بالقرينة هو في أخواته لان القرينة تخصص باللام المبنى لانه قسم اللام المبنى
والمركب المعدود ما هنا أعم من اللام المبنى الابرك لان بعلبك معرب وبهذا اسقط ما ذكره
الرضي مع انه ساقط في نفسه لان قوله اسم غير محتاج اليه هو في سائر الحدود
المقصود هذا لانه في قسم الاسماء على ان ايهام قولنا كل ما هو منها كلمتين عدم صحة جعلها
قسما من الاسم بعد قولي التصريح بقوله كل اسم فتامل يعني انه لا يصح وصف المركبات
بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود هنا المبنى أعم من المعدود بنفسه او
بجزئه فافهم قولي منها كلمتين حقيقة او حكما اسميا او فعليا اه ما وجدها هنا
الاقسام التركيب منها اسميا حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومنها اسميا
وفعليا نحو تأبط شرا مركب مبني بالضم وهو معرب يوضع بمعنى الابن وجد
عبد ضم اسمه نصر فيه اليد هرب بنيته المقدس على ما في القاموس ونصر ماض التفعيل
فعل ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب لبنا يا البرض حيث قال
اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول عما عم العبارة بلا داع
لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغنى عنه بالوضع والتقييد بانتفاء النسبة في الحال

بيان اي ما ذكره الرضي

قال الجاجة

قال الحاجة الى التقييد بانتفاء التقييد قبل الاسمية فجعله على العموم يوجب اعتبار
حالة الاحتياج اليه في التعريف ثم قوله قبل التركيب احسن منا قوله قبل العلمية لاستغنائه
خمسة عشر فعل ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر اذا سمي نحو خمسة
عشر خمسة عشر وبنت بنت حما بنتها الثاني منه معنى حرف حرف عطف كانا
او حرف جر كما في بنت بنت فالاولى ان يقول في التعليل لانا بينا جزئيته قبل التركيب مثل
نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال نفيها النسبة على وجه يخرج نحو خمسة
عشر ليس بمتعذر ولا معسر على ما يستفاد منا كلامه لامكان نفيه بنسبة غير العطف لكنا
نرد انا ما ذكره بقوله والاصح ليس الا نفيها النسبة على وجه يخرج منها هذا
النسبة فلم يكن منا الصعوبة في شيء نعم نفيه بما ذكر الفاضل الهندي حيث قال اي
لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا على ولا افادة معنى فخرج نحو تأبط شرا او عبد الله
والجم لزيد لبين على وجه يخرج نحو خمسة عشر فعلى الاصح ان يقال المراد
بالنسبة نسبة مفهوم عدة اه يرد عليه انه لو كان نفيه خمسة عشر موضوعا لبنا
معنى العطف فالنسبة مفهوم عدة منا ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لا منا
ظاهر الهيئة ولا منا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عما يكون احسن منا
كل وجد وجيد والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على نسبة بينا خمسة عشر بل بينا عشر
وما نسب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة بينا خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة عشر

كبعلبك اسم مركب من خمسة وعشر تركيب لحرفي ولم يجعل الاسم الا اثنا الفرق بينهما انا خمسة
عشر تركيب مزج وخمسة وعشر هذا الاعتبار جعل منقوصا بمعنى الحرف وجعل مبنيا
لهذا المناسبة بالحرف وبخلاف بعلبك هذا والتخفيف الذي افاده التوقيف وبهذا
يظهر خمسة عشر هذا الاسم المبني بلا سامح فاعلمه وانا كانا فحالفا ما هو المشهور
بين الجمهور فانه تحقق بعد ظهور كل الظهور اختلف غير واحد انا كانا فعلى صيغ
السبق والشهود قوله وانما اوردنا ان البناء لم يجعل مدار البناء كونه
لجزئيها عدديا صح بنيه على انا صيغة الفاعل المشتق منه العدد في حكمه بل على تضمنه معنى
الحرف وانا لم يكن شيء منها يفيد عددا الحقيقة بيت فالاولى انا يقال اورد هنا لاني
احد هما التضمن الحرف في نحو التركيب والاصل لتضمنه في اصله قوله وجعله انا المراد
بصيغة الفاعل اه حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال
او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي فيعني العطف
وانا لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى انا يقال انا معنى العطف
موجود في حادي عشر لكنه العشر معطوفا على واحد تضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعنى
على ذات له الواحد والعشرة وفي كلام الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح
بعد تنقيحه واختصاره جاء بناء على ما ذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا على ثلاثة
الصنعة يعني لحادي الذي غير الله الاحد وهو معطوف مناسب المعنى على العدد

اي لاحد

المشتق

اي على الحادي عشر

المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف فعلى عدد لا متعدد على متعدد هو لا عدد معطوف
معطوف

اي عطفا المتعدد على المتعدد والعطف المتعدد على المتعدد

على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكنا المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف
عليه ظاهر هذا عبارته قوله والاعراب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجرى الاعراب
على الثاني والا فالمعرب بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني
وقول الشارح انا لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ما هو الاشهر والاولى
والاقعد بقول الرضي جعل اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارته
المصنف في هذا المقام وفي جعل غير المنصرف والاولى انا كانا قابلا للاعراب كما قوله
انا لم يكن مبنيا قبل التركيب لانا كل اسم مبني قبل التركيب عند المصنف قوله في الاصح اي
اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في اصح اللغات تكلف في عبارته
المتن تكثير اللغات والا فالواضح عندنا ليس الا بشرط بناء الاول واعراب
الثاني على غيره لانه اصح بناء الاول ومنع صرف الثاني مع اعرابه على غيره وتعدد
ما ذكره جعل قوله كبعلبك تغيير الاعراب الثاني لا عمليا فحسب قوله جمع كناية
وهي في اللغة والاصطلاح في الفاعوس كني به عما كذا يكنى ويكنع الكناية
تكلم بما يستدل به عليه وان لم يتكلم بشيء وبرمز اليه او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة
ومجاز قوله والاطلاع ما يكنى به اذ كثير ما يعبر به كناية عما قبح او الصبح الذي
يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير مما ليس من هذا الباب بل لمجرد التغاير

في الكنايات

ومده وما فعل ولا كل بعضه لافترقت بينه وبينها كل ما يكنى به والصفة ولا بعض
المبهم وكان الشهوة الناسخ قوله ولذلك لم يعل بعضه الكنايات يعني انه ما وجد
الاصطلاح في الكنايات دون الظروف قوله لكونها مع ضعف عند وضع الحروف اي
وضعت ثنائية ويسمى هذا القسم اسما ناقصا في الفاعل ونحوه ام ناقصة مبنية
على السكون او موقوفة مثل كاف التشبيه وما قصرت والتي وهي للاستفهام
وينصب ما بعده بتمير الكثير ويخفض بعد كرب وقليلا رفع بفعل كم رجل كريم انا ما
هذا وقد يلغى مثل كلامه وجد آخر لبناء الاستفهامية وآخر لبناء الخبرية قاما
قوله وجاء كذا كناية عما يوم السبب او غيره اما مجرور عطف على يوم السبب او
مرفوع على عطف على لفظ فانه يجيء بمعنى كيت وكيت ايضا في الفعل وكيت وكيت
آخرهما اي كذا وكذا والتاء فيهما تاء في الاصل هنا وتفصيله انهما في الاصل كيت
وذيت على وزن المرة حذفت اللام وابدل عنها تاء التانيث كما في بنت ومما العين
منها يستعملها على الاصل والوقف عليها بالهاء ولا تكتفي بالاحقوقيها كذا
في الرضي وبناء جواز بنائهما ايضا على القسم ولزوم استعمالهما مكررتين بالواو
العطف فما وبنيا لانهما كلمة واحدة اقول لا يخفى ان هذا الوقف
لا يصير منهما شيئا مما قسمي المبني لانه مما شابه مبني الاصل ولا مما وقع غير مركب ولا
نظائر تراه عليها واحد بعد واحد فلا تغفل قوله تميزية في البناء منحطة
عما افوانها لانه في الاصل مجرور والكثرة فيه اعرب والنون التي جعل التنوين
بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يقول المصنف بنائه
قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان محكما اي حكما بلا جهد فاذا جعل كالاوسط
ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه طرفا ويتميز عنهما
بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي
انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان السائل في الاغلب لا يعرف القلة والكثرة فحملها على
الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال تمييز كم الاستفهامية لانه جعل تمييز كم
الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل تمييز كم الاستفهامية منهما او من احدهما
لا التبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تميز الوزن يعكس تمييز كم الخبرية منعقدة على
الاستفهامية لكونها الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين لانا الطرف متقدم على
الوسط قوله لكنه جوز الزمخشري ان يكونا كم هذا رد لقول الرضي ولا دليل على
جواز كتابة ما كتب هذا القيل بانه دل عليه كلام الزمخشري في نصب الاية ومما يرد
ما ذكر قبيل هذا الكلام ان يجوز جر كم الاستفهامية بمن المجرور بحتى نحو على
كم جزء ابني بنيتك وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابقهما وبمجيء جرا ويجب عند
الزجاج بسبب اضافة الى تميزها في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بها مقدرة ويجوز
اضمارها قصدا لتطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية تميزها

اي بمثل واحد مما كتبت وذيت

عما

منصوبٌ مفرّغٌ منفيٍّ غيرِ استثناءٍ بكم رجلٍ مِن زائدةٌ لانه داخلٌ في قولنا وهل فيها فهما
قولُه والخبريةُ ايضا يدلُّ على انشاءِ التكثيرِ هذا اولى مما ذكرَه الفاضلُ الهنديُّ
انا الخبريةُ نقيضةُ التي لانشاءِ التقليلِ لانه تطويلٌ للمسافةِ بلا فائدةٍ وينبغي
انا يعلمَ انا كم الانشائيةَ والخبريةَ لانشاءِ التقليلِ لا يجيءُ حالا كما فيه
احدُ امرينِ عائدٌ الخبريةَ لانا الانشائيةَ ترجعُ الى انشاءِ المتكلمِ والمستقلالِ متعلقٌ لحكمِ
الخبرِ قولُه وكلاهما نعمَ ما فعلوا اذ في تذكيرِ كلاهما تذكيرٌ لانا ثانيا بكم ما شاءَ عنه
في النسخةِ الصحاحِ نا وهلمَّ لنا وهلمَّ بالكاف فقولُه كم الاستفهاميةُ والظاهرُ فيه
التذكيرُ بقولِه فنا على نا وهل كلاهما للتثنيةِ والتوفيقُ بالنا وهل فالظاهرُ كلا
مذهبا اللفظيةِ او الاسميةِ قولُه اي كلٍّ واحدٍ منهما اشارةٌ الى وجهٍ آخرَ وهو
جعلُهما انا كلا مقرٌّ للفظٍ ومنها وجهٌ لطيفٌ قد فُهِمَ للطيفٍ وهو انه نبّه انا كلَّهما
واحدٌ بالذاتِ والتعددَ اعتباريٌّ وذكرَ كلاهما بكلٍّ اعتبارَ التعددِ لئلا يتوهمَ
تخصيصُ اعتبارِ الاعرابِ باحدِ اعتباراتِ كم قولُه كلٌّ ما بعدَ فعلٍ او شبهِ فعلٍ تنبيهٌ على
انا المرادَ بالفعلِ ما يعمُّ وشبهُه ليشملَ نحوَ كم يوما انتَ سائرٌ وكم رجلا انتَ ضاربٌ
قولُه او متعلقُ ضميرِه النسخُ الصحيحةُ غيرُ مستقلٍ عندَ فقهاءِ يعمُّ المستقلَ عندَ
النحاةِ والمتعلقَ وفي بعضِها بضميرٍ فمتعلقٌ حاضرٌ لا يصحُّ الا بتاويلٍ او متعلقٌ واعلمْ
انا المشغلَ عنا الشيءُ بنائبِه عندَ الصالحِ للاشتغالِ به المعرضَ عندَ الاشتغالِ

نفعه

ابضا ع كالمبادر عن المستقل

في تاويل كلامه ع ان منها

نغيرِه فليس جاءَ لا في كم جاءَ لا مشتغلا عنها كم الخبريةِ فلذا اعترضَ على قولِه فانا لانا
بعدَ فعلٍ غيرِ مشتغلٍ بانه منتقضٌ بقولِنا كم جاءَ لا ولا يخفى عليكَ ان المتبادرَ
منا غيرِ المشتغلِ عنه الشيءُ المشتغلُ به فانا لانا يجبُ لمفهومِ اعمَّ منه ومنا غيرِ الصالحِ
للاشتغالِ به فلا انتفاءَ نظرا الى المعنى المتبادرِ عن الاوضحِ الاخصرِ فانا لانا بعدَ
فعلٍ مشتغلٍ به قولُه وعملُه لا يكونُ الا بحسبِ الميزِ اشارةٌ الى دفعِ ما اعترضَ به الرضيُّ
بانتقاضِ بكم يومٍ ما ضربتَ لانه ليسَ منصوبا على حسبِ فتضاءِ فعلٍ بعدَه فانه يقتضي
منصوبا بالكثيرةِ وليسَ نصبُه على الظرفيةِ فاجابَ الشارحُ بانا اقتضائه بكم يوما ليسَ
الا بالظرفيةِ ومدارُ اقتضاءِ الميزِ قولُه نحوُ كم رجلا ضربتَ في المعقولِ به قالَ الرضيُّ
وليسَ بمعروفٍ انتصابِه الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبرا كما لكم مالا
او مفعولا لاجلِه نبّه بالباب ظنَّ نحوُ كم ظننتُ مالا قولُه انما جعلنا الفعلَ وشبهَه اعمَّ منا
اي يكونُ ملفوظا او مقدرا ليدخلَ في قاعدةِ النصبِ مثلُ قولِنا كم رجلٍ ضربتَه الخ
جوزَ الفاضلُ الهنديُّ جعلَه داخلا في قولِه والا فمع ان يجعلَ ضربتَ نعتا لرجلٍ وجعلَ قولُه منصوبٌ على
وجوبِ النصبِ وردَّه ما ذكرَه الرضيُّ انا كم رجلا ضربتَ يجوزُ رفعُه كلمةٌ ضعيفةٌ قولُه كلٌّ
ما قبلَه لم يعملْ وكلُّ حالةٍ مضافا او موصوفا جيءَ مع انه احضرَ او وضحَ لتنبيهِ على جوازِ تقديمِ
المضافِ والجارِّ عليها مع اقتضاءِ لها صدرَ الكلامِ قولُه مثالا اولا نظرا للامثالِ وينتقضُ
بقولِنا الفاعلُ بكم رجلٍ افضلُ انتَ الخ قولُه حكمُ هنا منصوبُ المحلِّ اولا هكذا ذكرَه الرضيُّ

لانا النكرة

صحيحا فانه بعيد كم مثال للخبرية
لانا النكرة لا يكون مسئولا للمعرفة
بالاتفاق في غير هذا مثل منا انولا

وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل بجملة الظرفية وهي التائية عنها بخبر قوله

اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الا عين الشار اليه بذلك قوله فكذلك ما

بعده ولك ان تجعل الشار اليه ما قوله وانما صدر الكلام الى هنا ولم يجر الوجوه

الاربعة في كل اسمي لاستفهام وشرط اوله الشارح بان المراد به ان تأتي تلك

الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره التأويل في التشبيه فقال معنى قوله وكذلك

انا مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان

في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط جزازة لانه لا يدل انا يراد جميع اسماء

الشرط وبان في اسماء الاستفهام قوله واذا لا تناسب طبيعتها وكذلك تأتي فيها

تلك الوجوه فقط واذا كان اسم الشرط مبتدا وفعل الشرط بعينه خبره اما الشرط

والجزاء او الشرط فقط وهذا ظاهر انا في بيان المصدر او الجزاء فقط او اسم الشرط

مبتدا لا خبره قوله وفي بعضها وفي مثل عندكم عندا وبعدها قوله وقد يجذفان باضمار

التمييز ولولا ذكر التمييز هنا لكان الظاهر وقد يجذف المميز قوله اي ما هو مميز بان عنها

بعض الوجوه والاظهر ان المراد به هو مميز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه الثلثة

في تمييز هذا التركيب كم التمييز نصبا وجرا وحذفا فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في

بعض الاوجه قلت يلزم ان الوجوه الثلثة اربعة ذكر نصبا وحذف كذلك فلا

يحسن جعلها ثلثة قوله فكما لا يليق تاخير هذا عن قوله ويجذف في مثل كم حالا

واذا كان اسم الشرط مبتدا فعلى ان يعين هذا هو خبره اما الشرط

وكم

وكم ضربت لنا تاخير الفرع عن الاصل ففي هذا التعجيب مع التحمل في التميز بجليه

على التميز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد الاوجه

الثلثة نصب عمد وجر هما مع الافراد وجرهما مع الجمعية والمراد بقوله وقد يجذف

انه قد يجذف مثل مميز كم عمدا بالجر وقد يجذف مثل مميز كم غلامي بالجر الذي سيق آنفا فيكون الاشارة

الى ثلثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون حكم حالا وكم ضربت نظير الحذف

هذا المميز وبيان الاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما في ضربت او المفعول

كما في كم حالا فتامل قوله فلا حاجة الى البعض هنا يعني حذف لا ان اللام يغني

غناء فيكون ذكر ذكر ما لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف ان لدلالة الابهام بعض

النظر فانما كان اسما لاشارة قوله اي حاء ظرف جعل حا بمعنى النظر فيه قوله

النظر ولك ان تبقيه على عمومه اشارة الى ان من النظر في باب المبني حا قطع عن

الاضافة فتدبر وجر حتى لم يبق اثر من الاضافة حا في حا عوض عن المضاف اليه

بيت فانه كانه لا يطمع فيدخل في النظر فما اجرى مجراه قوله لان غاية الكلام

كان ما اضيف هي اليه لان غاية الكلام في كل امر شيء يجب ان يكون المنسوب

اليه او غاية الكلام في ما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه قوله فلما حذف

حرف غايا اي لما حذف بلا عوض حرف غايات واما ما عوض فيه عن المضاف كلا

وبعض واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور او الغاية العوض

قوله وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعتيادا بالحروف

منا ظهور الاضافة المرجحة بجانب الاعراب بخلافه في حال الاضافة فالاحتياج

فيه معارض والبناء في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهورها فيها

المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضاف الجملة وحالة

قوله منا القرائن المسموع قطعها عنا الاضافة وهي على ضيط الرضي مع ما

ذكر امام واسفل ودون واول ومنا على ومنا على وقبل دون ما هو مفهوم

الاول وقوله ولا بقاء عليها ما بمعناها لا بد فضلا عما ليست بمعناها قوله فساغ

ان يسهل مدخل كذا في القاموس قوله الكاد لغة ما يد علم او فتح على ما في القاموس

قوله لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الا يجب ان يقال

لا ان حسب بمعنى لا يغير اذ لا فرق بينها ان يقال جاء زيد فحسب وبينها ان يقال جاء زيد

لا غير والتعليل عن هذا الوجه اعجب وليت شعري انهم لم يجعل حسب مناسبا للغايات

في الابهام لانه لا بهام لا يتعرف كغير قوله ومنها اذا الحكم ببناء اذا البتة لانه

منا غير شاهد الاستعمال بقاء كان بالحكم ببنائها على ما بنيتها هذا بناء ما بنيتها كما

في بناء معجب البناء بخلاف متى وايان وانى وكيف فان عدم التعريف فيها شاهد

البناء والعامل في الظروف المنفية حتى النكرة سواء اذا هو الشرط عند الاكثرين

وفي اذا الجزاء عند الاكثرين والرضي يرجح قولهم في ناسبي اذا واختيار التفصيل

في

قيل كان في الاصل مشتقا من ذات يذوت على وزن خاف يخوف فحذف الفاء

البيوت على الضم والتخفيف العوارض والاسم تخفيفا فصار منا على

على بعلو عالا في المكان فهو عال وعلى بعلو علوا فهو عال حالة في الدرجة

على الذهب جيد وعلى الثوب رديء على الاول يكون الواو والالف فحذف الواو

الالف تخفيفا مثل

في اذا بانه قصد به معنى الشرط فالفعل قولهم واما جرد لمعنى الظرفية فالعامل ما هو

في موضع الخبر آه قوله وفيها ان في اذا معنى الشرط وهو مضمون جملة على اخرى لكنه ذرف

بها تضمن اذا وسائر اسماء الشرط مبنية ونظائرها فاذا اذا غير راسخ في معنى

الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء واذا الفعلية

واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينصرون

ويجيء خلفا الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ كقوله اذا الخصم ابزى ماثل

الرسن اكلب ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمص اشار الى ضعف معنى الشرط

فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتامل قوله ولذا الى كونها معنى الشرط فيها الاولى ان يراد

بقوله ولذا الى وكلتا معنى الشرط غير قوية بمانعية عليه بقوله وفيها معنى الشرط

اخبر بعدها الفعل ولم يجب بها في متى وايانها والذي يشفاك ان الرضي انما يجعل الام

بعدها بناء كما نبهنا له عليه قوله فجئته فجاءة بالضم والمد يعني ما عجل سبع

ومنع وانما قيد الفجاءة بالضم لان الفجاءة كالفرية مصدر فجاءه منا لحقت

بمعنى اخذه بغتة قوله والمراد بلزوم المبتدا عليه وقوعه بعدها هذا بعيد

وقيل لزوم المبتدا في غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله وقوله زمانا وقوع السبع

او مكانه مفعول فيه لغا جاء لا مفعول به والا لم يبق اذا الظرفية وقد سبق انه

قال الرضي انها لم تعد على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يراد عدم بقائها

كتور العباس بن مرداس رضي الله عنه

ظرفية لايصح في المقام لانها عدت من الظرفية المبنية فلا يدل على الظرفية
لانها مذ ومنذ قد عدا منها مع انها مبتدأ انا عند الجمهور قول وقد يجيء للمستقبل
كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة
الماضي لكونه من اخلاق من عند المستقبل كالماضي فتامل وايضا يمكن منع كونه
في الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كما قبل فسوف تعلمون زمان
الاغلال في اعناقهم ثم كونه مستقبلا بقرينة فسوف تعلمون قول وقد يجيء
للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم والاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب
بينا ولا يجيء بعد اذا المفاجاة الا الاسم وقد يجيء اذا المفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت اخرج فاذا اذا جاني
عمرو وفي اللباب وهما يعني اذ واذا احكاني للمفاجاة ويختص الاولى بالجملة
الفعلية والثانية بالاسمية ايفاء للمعنى الذي بينهما وجها الزمانية قول ان حال
كونها للاستفهام وشرط كانه جعل استفهاما حالا منها مسامحة بتقدير ذي
استفهام معناهما والاظهر انها للصدر فعلى ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما
قول وقد جاء اتى زيدا بمعنى كيف اي تبعا فعلها ويجيء بمعنى متى واول نحو
قوله كما اتى ربك على الاوجه الثلثة ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل
قول والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما بناء على ما مر من هذه العبارة ان

الظروف

واستدل على احتمالها بالوجوه المذكورة في اذا المفاجاة فراجع ثم
واذكر واذا اذا نائم
فليلحق وينتفيها
وكيف مضافا اليها
ملا تاويل كيف متقدم
كما مر

٢ اي الاستفهام

٣ قال الدماميني اي
بمعنى كيف نحو

مجيء

مجيء كسرهما مجيء فيهما وليته كذا لما قال الرضي وكسر ايمن نادر لغة سليم وقال الاندلسي
وكسر نونه لغة هذا واختلف في اصله فقيل هو ايمن زيد فيه باء وادغم الياء في الياء
والبه جرى اهل اللغة حيث ذكروه في باب التعجب وقيل اصله ايامن اي اصيق الى اواخر
حذف منه الياء والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله ايمن اي اصيق حذف الهمزة و
زيفه الرضي بانه لم يجيء الا مضافا اليا عما اللام ولم يجيء اي مضافا الى المفرد
وترجح الاولى بانا انما نسلم للمكان واما ان للزمان فقول بمعنى اول المدة يعني مذ
ومنذ اول المدة وانما يختص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما بقرينة
سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان تقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم
ولا يحتاج في رده الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة ذلك
الفعل ولا يحتاج تفسير فعل اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه
ليس مراد المصنف اي اول زمان عدم رؤيته الضمير رؤيته وليس فاعلا
فلا يجد ان الظاهر اول زمان عدم رؤيتي لما بعدهم قول المفرد اي الاعم
المفرد لا المثنى والجمع لئلا يرد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم
انه لا يصح ما ذكر انه مذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي
ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله في ما سبق ويفعل في المفرد منه المتعدي
يقع بعدهما الزمان الواحد المعين وحدته الغير المقصودة قول او حكما نحو ما رايته

فبقيت ايمان بياء
ساكنة بعدها واو
فقلبت الواو ياء لما
الواو والياء آه

مذ اليوم وما اللذان صاحبناهما وقع لما يقدم من كلام الرضي انه لا يخصها
بل ومنذ
يليهما بالمفرد بل قد يكون المبني بناء وبل المفرد بما اعم منها المفرد حقيقة او حكما
وقد اخذ هذا الناظر مما تقيد المجتبى منتهى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا
وما جاء في المغني بعد بما يشكل الشبه
ولم يفرق الهندي في المفرد وجعل المكان المذكور بما لم يلتفت اليه المصنف لقلته
وقوله فحاذم لا يلاحظ هذا اليوم ما امر واحدا لا يحكم عليها بالوقوع
حقيقة الا انه احمل بناء وجه ملاحظة اليوم هنا امرا واحدا بل لوهم بانه
بمجرد ملاحظته بهذا النحو هنا يصير امرا واحدا وليس كذلك فتفهم هذا اليوم ما
امرا واحدا
يلاحظ بعنوان انه زمان المصاحبة لا انه شيء بالمعنى ليقع اذ اي زمان للمصاحبة
بعنوانية اه
فعل صحة اليوم ما المقصود منه كونه معرفا الاظهر ما يقول ليعني فيه في
فعل اي هم
قوله يوم الملاقاة الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد وجعل
الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطع عما المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قاله
فيلبيهما
الرضي منا انه يقول ما قول بهذا لكان العبارة قبلهما المقصود به العدد قلت المراد
يجب ان يكون العبارة
بالعدد اهم العدد بقرينة جعل مقصودا بهو الكلام مقصودا بها شانا اللفظ و
انما شانا المعنى كونه مقصودا واضاف المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى
والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم ومنذ يوما لانا يبين
وعند ايام
اعداد الكلمة المقصود بالعدد ما يفهما الاحاد قول وقد يقع بعدهما المضر

يكون على هذا المعنى فيليهما اللفظ الذي
يفيد المقصود بالعدد

عبارة عن مذ ومنذ
لا يتقال ما يقع بعدهما اهذه الامور بتقدير زمانا مضافا بمعنى اول المدة
فبنى ان يجعل ما تنهد احوالها ولا يفصل بينهما بباب في المعنى الثاني لانا نقول
او يقع احداه
نحو ما رايته مذ سافرت اي اريد زمانا حدوث السفر فيه الاول المدة وانا
فلم يختص بمعنى اول المدة فلا يرد ذلك
اريد زمان السفر منا اوله الى الآن فيه بمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم
رايته جميع زمان سفرنا فعل والفعل الاولى الجملة ليعلم ان الزمان المقدر
عبارة عن
مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهمه فعل اولان اي ما كتب على هذا
كونه مضافا الى مجرد
الصفحة اراد انا بجمع عبارته انا مشددة ومخففة فاول الكتاب كما سمعناها
وطونا ويل للجملة بالمفرد والتاكيد
في لازم مضافها اي ما كتب على هذا الصفحة ولا يخفى انه يجب انا نقرأ او ما
كتب على هذه ولا يشكل عاقل عبارة الكتاب ليست دالة الحق ما قيل انه اكتفى
عن تكرير الكناية بتشديدها بالتشديد الحقيقي فانه كثيرا ما يفعله المصنف
فعل فتعتبر بعد اسم زمان مضافا هو زمانا او ساعة او وقت او يوم او ليلة
او ساعة او وقت او يوم او ليلة
او ساعة عدها العربية فلهذا انكر زمانا ولم يقل فيعتبر الزمان المضاف فعل
ورد عليه انه يلزم انا يكون المبتدأ في مثل قولنا مذ يوم الجمعة نكرة والخبر معرفة فهلكا
دفع الغشاء الثاني بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمانا ما رايته فيه ورد عليه رجاح
ايضا انه يلزم تاخير المبتدأ فيما كانا معرفتين في ما رايته مذ يوم الجمعة
وهذا دفع بما ذكر في الحواشي والله اعلم بالصفة فعل ورد بانه مقصودة وهو بمعنى عند

فلا وجه للحكم ببنائها لمجرد موافقتها في بعض الحروف بلدا مع عدم الموافقة
في المعنى اذ لدن بمعنى عند فهو مضمن بمعنى منذ فلذا بني ولا يرد عدم لجعبة
لبناء منذ لدن لانه يكفي لجهة البناء كون لدن في منذ لدن على لفظ ما هو مبني على
انه لا يوجب دخول منذ عليه عدم تضمن لمعناه لجواز ان يكفي الدخول للتاكيد
قفل ولدن بضم اللام فيهما ثمان لغات لا يحتمل بها الكتاب الا سبعة ثامنها يا
يبقى منها بناء الشارح منذ بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى المصنف في البيان +
بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان لدن ايضا بضم الدال بالتقييد بها
بقيد الدال بحركة ثلث معا لتلا يفوت التنبيه على صالة لدن بضم الدال و
لا يجري ان الاشبه ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام
مع لدن بفتحها فقد فات شرح البناء في الاشبه فقط وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها
بمعنى عند ولدى بمعنى عند على ما في الرضي وغيره قفل ولا يقال المال لدن زيد او
لدن زيد لم يعرفوا كلامهم على هذا في لدن وانما ذكروه في لدى وعند ولذا لا يجذف
عنها وينبه هذا اذا كان نصب عندوة فيل لحذفا اما اذا كان لحذفا فيلزم فيقال شبه
نونها بنون التثنية لانها تثبت تارة وتحذف تارة قفل شجر بضم الشين وسكون
الجاء السطح الاعلى والسح قيل الصحيح كذا في القاموس قيل لكونها مقطوعا عن الاضافة فهذا
يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات قفل يدل على ابعد مع المضاف اليه الذي هو محكم بجواز

فيجب اما بعرفا بلام العهد

العنوان المفهوم

المعلوم عند

بجواز ان يكون ما ترى منصوبا مفعولا بالبناء لا عوضا جاء مفعولا ومحبب بكسر
ومفعولا بعده عما كونه مفعولا عما الاضافة لانتظاره لا نكونه الا مفعولا
في ان هذا باب بيان الموقف والنكت التي بها موقفية لانها لكثرة ذكرها فيما كثر
معهودا بان وكما كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليها داعية الى التنبيه عليها
المنصرف وغير المنصرف الا انه اخص منها لوقف معرفة اقسام المعرفة على مباحث المبنى
الى هذا اليها بوضع جنسي الوضع الجنسي ما لوحظ فيه الموضوع له الجنسي بعينه وسمي
وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بعينه او الى موضوع له
بعنوان لهم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه سلم الاشارة
وسمي وضعا عاما ايضا والاول وضع عام لموضوع له عام والثاني وضع عام لموضوع له خاص
ما لشيء فلتيب بعينه اي بذاته المعينة فسر عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء
التعيين بمعنى الذات المعينة ولا يساعده اللغة اه فما يناسب هذا المقام فيما معانيه
ذات الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد بنفسه وحج التاء ذا التاء فاصي جوابه فيكون
المعنى المعرف ما وضع لشيء بنفسه لا لامر متعلق به وحج تناول كل لفظ موضوع اذ فانما
موضوع الا ولو وضع لذات الشيء بنفسه لكنا شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال
هذا المقام بالمشخص فلا يبعد ان يكون من موضحات الادب وان لم يصر ضوابط

منا الناويل وهو مما جعله الرضي عن هذا التعريف فعدله عند الى ما لا يحتمل المقام
بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه بحجة لما انه في حكم النكرة ويعامل
معاملتها فقوله واشارة بتر شبيها في الذكر الى نكرة شبيها بحسب المرتبة يقع في كلام الهندي
وليس بذاك فان المراد بما ينبأ وي اللام والمضاف الى احدهما معنى مبنية
ملبساً وك المعرف باللام ومنه ما يقع فقوله فالوضع كلي والموضوع له جزئي
مشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي اي بالنسبة
فرب ما يكون كلياً وما ينبغي ان يعلم الوضع الكلي للموضوع الجزئي مما لا خفاء فيه بعد المناظرة كما
والقدماء لم يعتبروا عليه حتى المصنف فجعل معنى قوله شيء بعينه لا فاكهة شيء بعينه
وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفاهيم كلي يستعمل في جزئي مشاجز بتأنيه وشرطه
ان لا يستعمل في مفهوم كلي فمفهوم الكلي مجتمع في الاستعمال واللام في قوله
لشيء ليست صلة الوضع بل غرضه والشارح لما رأى امكان تطبيق عبارته على ما
هو الحق شرح به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصد به قوله مشاجز معلوم مشتمل
ومعهودية يتبادر منه لسابق كلام معهودية في ذهن المتكلم والمخاطب
والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكذا منا للمذكر وبشكل يتصور العلم الشخصي بانه
الذي يتصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع تصوره بهذا القيد
لشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه

152

لغير حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه وبشكل يوضع
الآباء الاعلام لابنائهم في عينية الابناء قبل رؤيتهم ويوضع العلم للشخص
فانه موضوع له لشخصانية المبتدأ منا اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره
بخصوصه للذي وضع اللفظ ليدل بهذا الخصوص فقوله ما عرف باللام العهدية
او الجنسية والاشعار فيه ان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية
والاستغراقية والعهدية الذهنية منافر وفي الجنسية حققناه لك في اول
الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشيء الى نفسه وقسيمه
وكذا الى العهدية والجنسية في وجه قوله والميم في ليت منا امي امصيام في امسفر ليس منا ابينا ابا لها ميتا فيه
بدل منا اللام في سفطا ذكرنا في قوله ومنا حققناه دخول اللام انه لو قال
دخل حرف التعريف لكان شاملا للهيم الا انه لم يذكر الهيم لعدم شهرته لانه
اذا لم يكن حرف التعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا لا
يشمل الحروف المبدلة منا اللام في قولك الرحمن الصمد الزعيم الى غير ذلك
قوله ولم يذكر المتفقون لرجوعه الى ذي اللام هو مذكور في المتفقون لم يكن
في مثنية او هنال سهو كاتب وكان اصله ولم يذكر المتفقون لرجوعه الى ذي اللام
على ما في الهندية ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل ضعي ثم لا خلاف ما في الرضي
وفيه لم يعد منا التحقيق فلكتفاء فرع المضمرات لانا نعرفه لوقوعه موقعا في الخطاب

فعل ولا يلتزم صحة الاضافة لا يخفى انه نظر جدا والمبنى صحة الاضافة
الى الكل ما لم تمنع ولهذا جعل الهندي المرجع الاول بعد وهو ان كانا بعيدا
في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المنصف الذي لم يذكروا
النداء ولم يقف على كلامهم هذا الا الابعد فلما اراد المصنف ان يوضح هذه العبارة
بعد اخل الفعل فعل ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
المثل والغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم قوله فهو مستثنى من هذا الحكم
جزاء اذا والشرطية جزاء ولو قال المضاف عارف باللام او النداء او الاضافة
لكان اخصر واعم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا مبنيا في معنى الاضافة
مقطوعا على اللام فيكون في معنى وما عرف بالاضافة معنى فعل اسما كان هذا
معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلثة مترتبة في العموم قد عرف منها
فاحفظها لانه انما صدر بالباء او اللام ح وهكذا في كتب النحو قال
صاحب القاموس ابو الغيث بهمزة كراهية لقب ابي اسحق اسماعيل من سعيد قيل
لا كنيته ودام بجوهر هذا فاحفظه فانه بديع قوله واحترز عن المعارف كلها لانها
ما وضع بوضع واحد لشيء بعينه لكانا اخصر واوضح قوله لئلا يخرج الاعلام المشتركة
لا نقول قد خرج بقوله غير متناول غير الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد لئلا يدخل
لا لنخرج لانا نقول ليست المذكورة في الحد عدم التناول المطلق بل المفيد فلا
بوضع واحد
يخرج

يخرج به الاعلام المشتركة فافهم فعل اراد التنبيه على ترتيب اضافها فيما يكفها
فيه هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بقي من اضافات المبهمات وسيصرح به
وقد عرف ان اسم الاشارة اعرف من المضاف وبانه لا ترتيب بينها اضافة
المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح
به فالاولى ان يقول اراد التنبيه على ترتيب اضافها فيما يكفها فيه هذا الترتيب
ويخلع الى التنبيه فعل المضمر المخاطب ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف
من النداء ظاهر الا ان يجعل تعريفه بالكلية في الاصل معرفا باللام فعل
لكلية احاد الاشياء متفرقة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة الى جواب
ذكر الهندي عنها اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما
وانما وضعا لكثيرة لكنا لم نوضعا لكثيرة الاحاد بل لكثيرة الواحد والاثنين
ويحصل الجواب ان واحدا وضع لكثيرة احاد الاشياء متفرقة لا مجتمعة و
نحن نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل
كل واحد واحد واثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء اثنين
شيء عند فقهاء جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فائدة في معنى جاءني
كل واحد من العلماء وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام
فاحاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها لا كل منهما وكل جماعة

في اسماء العدد

فائدة اضافة المحلى باللام على كل واحد واحد والمضاف المستغرق كذلك

بعد خبر او بدل

بعد الجمل

بعد لا تفاوت بين اه

قوله اذ بالنداء

قوله اذ بالنداء

كقوله على بلا كنية والثاني

واوله عادي على صيغ ما ينسب الى ذي بنيه ما يناسب الصفة والثالث هذا

منها فلا اشكال ومما حققه الرضي ان الكمية كلمة تشبه اي الصقت المشعبة
الى كم وهو العدد المعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن عدد مجرد
يجمع عن تحريف العدد حتى الالوف والميات ورجل ورجلان على تقدير وقفا
واحد وانتهاء فاجرى رجلان ورجلها بارادة ما وضع للكمية الشيء فحسب في رجلان
ورجلان وضعا للماهية وكمثلها ذكر الشارح هذا وفي كونكم سؤالا عن
العدد المعين بحث كيف ولا تنكر صحة الجواب عن كم رجلا عندنا بفعلها احوالها او
ما ان الا ان يقال هذا ليس جوابا عن سؤال بكم بل اعتراف بعدم العلم بما يسئل عنه
وبيان ما يسئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالشغب لان ما عبارة عن الاسم
ولا نعرفها انا كم ليست مخصوصة بالسؤال عن العدد والا لم يكن المساحة
كما لا ذلك فتدبر قوله من ذلك اي من الاصطلاحي
واحاد هاكل واحد منها جعل الاحاد اجزاء المعدود فيلغو ذلك ويكفي ان
يفعل لكمية الاشياء فينبغي ان يقول المراد بالاحاد الواحدات القائمة بالاشياء
واسم العدد موضوع لكمية واحدات الاشياء لا لكميتها قوله وان لم يكفا عند
بعض لحساب من العدد اما لم يكن شيء منها عند بعض لحساب من العدد اما الواحد
فليس بعدد عند احد منا لحساب لان العدد نضف مجموع حاشية عند بعض
وبعضهم كشيء من التعريفين الزوج الاول ايضا عددا قوله اي اصطلاحا العدد

قال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول

التي

التي يتفرع منها ما فيها بالحاق تا التانيث لم يجعل المؤنث في الواحد والاثنين من
الاصح ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث او الفرق وكذا
لم يجعل فيما فوقها الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلثة
اصل وثلث فرع وقد اشار اليه المصنف فقال واحد الى عشرة فعدة الواحد
والعشرة من الاصح لكنا يجب على الشارح ان يقول كثلثة وعشر وحصر الاصح
في اثنى عشر لهذا غاية صحة لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد
اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبفتحها
ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضعة نسوة وبضعة عشر رجلا
وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الرضي اذا جاوزت لفظ العشرة
ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا
كلامه قوله وامتزاجيا كخمسة عشر جعله الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف
والشارح آثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكثة الصنعة او نضيفا مكانا امتزاجيا
قوله تقول واحد اثنان سمي العاقلة واحدا اثنا لانه الواحد بذاته فلا يجعل العقد
مضيفا لذاته واما لانه من الاوائل المكثرة والراجح هو الثاني واليه اشار
الرضي حيث قال قالوا احد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود
كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله تثنا وانثنا والتاء

المنفردة

الجزء ك

في اثنتا عشرة للتانيث كما في اثنتان والالف بدا من محذوف وقد قرئ ثنتا بدل منا
ذلك اللام كما انه في بنتا بدل منا اللام التي هي العاو وابدال التاء منا
الباء قليل ومنا العاو كثير فقول احد عشر الاحد اصله وحد على وزنا حسن
صفة مشبهة منا وحد يحد فلبت العاو الفا على سبيل الشذوذ عند
بجمع وفي احدى كذلك غير الممازني واما عنده فقلب العاو المسبوقة
في الاول قياسا لضعفه ولا يستعمل احد ولا احدى الا في التشبيه او
مضافا نحو احدهم او احديهن ولا يستعمل واحد واحدة الا في التشبيه
الا قليلا فقول والمغاير العاو احد والعاو احدا هنا بدون التركيب وللتصريح
بفعل احد وعشرون الى تسعة وتسعين كما ذكرها ومعنا انه اذا اريد التشبيه على
انا المراد بقولهم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف الفعل على الذات عليها
فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف بناء كرهند لان الصورة ولهذا لم
يصرح في مائة والف بصورة العطف بل اجملها ليشمل العطف في قوله ثم بالعطف
على ما تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس
هذا بتطبيق ما ذكر الشارح منا بعد لما في لحواشي الهندية اما على ما ذكره الرضي
من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الحال والعكس اكثر فلا يتم بهذا التكلف قوله
فتقول مائة وواحد وواحدة فعل او واحدة عطفا على قوله واحد وقوله ومائة

احد عشر وعشرون ع

اسم في الزيادة على كل عقد

واثنتان

واثنتا واثنتان عطف على قوله مائة وواحد واحدة واياك وان يجعل قوله ومائة ثانية
عطفا على واحدة ويجعل واحدة ومائة عطفا على مائة وواحدا فيكون تمييزا لعطف
الاقل على الاكثر لانه مع التانيث الاكثر تقويت المناسبة بينها مائة وواحد
اذ المناسب لهذا واحد ومائة يمنعه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف
في الكل تامل ومما نقلناه لك عنا الرضي ان عطف الاقل على الاكثر عرفنا ما في
قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في لحواشي الهندية الا ترى هم
ان عطف الاقل على الاكثر يحمل على ما لا يخفى على الذائقة دقائق طعم السباني
المعدود في سلك التباين واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة حذف
لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما على الاصح مئيا
بمعنى مائة وانما كتبت مائة بالالف بعد الميم حتى لا تشبه بصورة منا خطا
والحق التثنية بالمفرد دون الجمع فعل ما في معدي كرب مثال للتناقل بالتركيب
لا يخفى الاشكال للتناقل فان الاسكان للتناقل في معدي كرب واجيب صرح به الرضي فقول
قال الشارح الرضي تنبيه يدل على انه يتبادر منها عبارة الكف عما لا يرتضيه الرضي
فان المبادر منه ان حذف الياء مع الكسرة غير بناء بل واقع منا غير شذوذ وعليه
فحوى ما في الشرح المنسوب الى المصنف فيما يبنا حال اسماء العدد شرع
في بيانا حال ممتزا انها يعلم ذلك انا هذا الباب معقود لبيانا حال اسماء العدد

اي باب اسماء العدد

لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوع لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل
هذا الوجه انما يتم لو لم يجز مائة رجل من غير اضافة فحينئذ عدد البتة لكنه جائز مائة
رجل قال الرضي واذا لم يكن مائة مضافا البتة ثلث واخواته جمعا وان اضيفت
الى المفرد ايضا نحو مائة رجل فقول محتوض مفرد وقد يجمع نحو مائة رجال وقد
يفرد مضافا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء منه
قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعتبر به مذكرا للفظ هذا الضابطة عند
بالفعل حتى الرضي الا انه ذكر سابقا ما يوجب خصيصه حيث قال وثلثة
واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان ممتنع الا الذي ذكرا
او مؤنثا نحو ثلثة الا رجل او امرأة لان ممتنعها المائة والالف لا ما اضيف اليه
المائة والالف هذا كلام مدوا نما قال واذا كان للعدد مذكر ولم يقل واذا كان
الممتز مذكر ليشمل لحكم ثلثة اشخاص وشيء ما ثلثة اورد عليه ان هذا الحكم
ضعيف ان يذكر عندنا الذكر والتانيث لا يفيد بهما المائة والالف لعدم
افترقهما اذ كثيرا ونادرا فقوله فان شئت قلت ثلثة اشخاص وانت تريد الشاة
اعتبارا باللفظ جعله الرضي الاكثر قوله ان ممتز الواحد مؤنثا عند
فيه اشارة الى منع الاغناء لجواز افادة التاكيد ما في الواحد والتانيث قوله
لم لا يجوز ان يكون مفردا الخ يقال انث رجل وقد جاء في الشعر ثنتا عشر وما اشابه المنع

الفتاء الشباب والفتاء بالكسر الشابة وقد فتي بالكسر يفتى فتاء فهو فتى وفتوة وفتولة وفتوله وفتوله وفتوله في فتاء سنه او لاقوله اذا عاش الفتى الخ من الماة منكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة وجب اضافة الالف الى اثبات التلثة سواء كان ممتزا م

وممتزها والظاهر انه مفعول به اسم العدد وبيانا تمييز راجع الى بيانا اقوال اسماء العدد
اسماء العدد الخ ان بيانا المفرد والمتعدد راجع الى بيانا اقوال اسماء العدد
والى هذا الوجه ذهب الفاضل الخوئي في حواشيه على شرح الوقاية للبرجندي
وذلك اذا كانا المميز مجموعا لفظا ومجرورا بالاضافة الى الكثرة اذا كانا مجموعا منقوصا يائيا كان
مكسورا مجرورا
كقوله جمع جمع رهط بفتح الراء وكسر الهاء قوم للرجل وقبيلته وما ثلثة او تبعده الى العشرة
او ما دونها العشرة حتى يحتاجهم من التذكير في القاموس او لهم جنس كالنفر والقبيلة وقال
سعويه جمعا مصححا واذا لم يكن للمميز الا جمع قلة فهو في بيانا واذا لم يكن الا جمع كثرة
فكذلك واذا كان كلا فالاغلب ان يجيء جمع القلة ليطابق العدد المعدود واذا لم يكن جمع
التكسير يجيء بالجمع المؤنث السالم كقوله ثلثة عقرات وقد جاء قوله ثم تسبع سنبلات
مع وجود سنابل فقيل احدهما في الصورة جمع المذكر السالم انما قال في صورة جمع المذكر
السالم والفعل في صورة جمع المؤنث السالم لانه اختلف في منبتها فقال الاخفش هو فعيلا
كفسيلا فهو عنده اسم لجمع وقال بعضهم هو فعل كعبي ابدل الياء الاخرة نونا قوله
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فدنبه بذلا على انا قول المصاد كانا قياسها
ما آن او مئينا غير مستقيم والقياس جاءت لا غير قوله فلانه لما صار مضعفا صارت
فضلة فاغنى افراده ليكون الفضلة قليلا الظاهر وتخصيص هذا الوجه انا لجمع بمنزلة
ثلثة مفردات لامحالة فضاعدا فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثيرة فاورد لتقليلها قوله

قليلة م

لان

الذى ذكره الرضى نحو واحد رجل وانثى رجل فاعرفه فعلما النزع المعنوى بجعله فى ممتنع
سائر الاحاد الاولى لا يقال لها النزع المعنوى بها المميز والعدد فى سائر
الاحاد فى الدلالة على المتعدد ينبغى ان يعتبر فى الاثنين ايضا فافهم قوله وتقول فى
تحقيق الهندى وتقول انث فقد صرح بذكر انث الى آخره فعل صيغة لخطاب وتحمل
الغيبة بارجاع المستكن الى العرب اى تفعل العرب وترجح ما اختاره قوله فانثت
قلت هاى احد عشر فتعرب الاول فعل وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى من تثنية لانجنى
انا النصب فيها حال من الاحوال فلا يجعل مقابلا بالحال وفسر الحال بالمثنية لانه
لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعدود من غير تثنية او تعريف يقال واحد
الثلثة او الاربعة وواحد منها ولا يشتق لفظ الاول ولا الثانى الى غير ذلك فعل
اذ فوقه مركبات لا يشتق اسم الفعل منها ينتقض بجاء عشر احد عشر و
نظائره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء تلك المركبات وستذكر لك وجهه
فعل حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث وكذا فى عدم الحاجة الى التمييز فعل ومنها
ثم اى منها اجل اختلاف الاعتبارين الاولى انا المراد منها اجل انا الاولى بمعنى جاء قائم به
الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المتلفظ به عند مجرد انضمام اليه اضيف
الى ما هو اقل منه بمرتبة واقتصر على كونه اقل لان الفعل فيما فوقه يتعدى بمرتبتين فعلا لابد ان
يشتق منها فعل وذلك قوله منها انتهى الى عشرة فانه جاء تلك التسعة الفعل على

على حد ضرب يعنى التصيير الا فيما لا يمر حرف حلق فانه جاء فيه على حد
فتح ولم يجئ تمانية الى تسعة عشر عقلا وتمانون فوق العشرة لم تسمع استغرب ذلك
الا الثانى فانه باعتبار حاله وليس بمعنى فعل فهو اسم الفاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاق
من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله ومما قررنا لا يرد يعنى واحد من مرتبته خاصة دون كل العدد
اى فى الواحد من المعدود
فى تلك المرتبة بالاضافة او التنوين والاول منا الى الجزء الاخير من سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة
والنصب فيها متساويا والثانى الى كذا اذا اضيف فى الى عدد يساوى عدده او العدد المعدود
فالاضافة لا فى مثل بسبب ويجوز الاضافة فى العدده والاثنين بعشرة عدة احد هذا الثانى
لاشتمال كل العدد فى والاول يلزم جواز اضافة الواحد الاول من عشر العشرة يجوز اضافة المبدأ والمنتهى
من عاشر العشرة لانتهائى المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبتدأ فينبغى ان يقول والا صح ان يقال
الواحد الثانى او الثالث مثلا فيغرب الجزء الاول فيظهر الفرق بين الاعراب والبناء فى اللفظ فانهما
ليس اخره حرف علة او فيما اخره حرف علة فى مثل التقى قاض فى البناء ساكن الاخر فى الاعراب ساكن الاخر الاتى فعال
التصحيح المونث مائة الخ 2 مما يغرب المونث الموقوف بالصيغة كغدى وظبى والى وات والاصل
فى تغريب المذكر ولو قصد التغريب بالمونث بالعلامة وما يقابل التصحيح مسامحة بناء على الاحكام لانها بقصر محققة
بالمونث بالعلامة مع عدم اختصاصها ولم اطلاق الكل على هذا الصنع
او علامة التانيث الالف او اذا لم تكن لمعنى التانيث فانها تانى الا تلعب عشر معنى فعلها وكفلها
الرضى فى هذا المقام كما او ممدودة كحمراء الخ الا لاق الى ثم الخ الى قبل الهمزة علامة التانيث

وقد يكون الله يغرق
بين المذكر والمونث فى
الكلام كشيخ وشيخة وامرأ
وانسانا وانسانة وغلام وغلامة
وحمار وحمارة وبرذون
وبرذونة وثور وثورة
وكلب وكلبة وفرس
وفرسة وجمل وجملة
وتيس وتيسة وكبش
وكبشة وذكر وانثى
وخنثى وقد يجيء
للواحد او الجمع
فيكون علامة
وبغاث او الجمع
كما ذكره
القوم كعلامة
الاربعة عشر معى

الهمزة اجماعا وان اختلفا في انها منقلبة عن الالف المضعفة او اصلية في قوله والالف
ممدودة نظرا الى ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف الممدودة
الالف الممدودة ما قبلها ونعرفها علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة ينتقض بعرفا
وفتى وفتاة وتقييد الحروف بما وللتانيث يستلزم الدور فاعرفه وفي قوله وعلامة
التانيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء مقيدة عنها والبصريون
على ان العلامة هي التاء والهاء مقيدة لها فذكر في جنى لحمان احضر بفعله
في جنة يجوز ان عاد التخلة فانها باز آنها ذكرها فانها بوصف النخلة بالانثى و
والذكر وليست تانيثها بحقيقي قوله واذا اسند الفعل بلا فاصل كما هو الاصل يعني
بتاء كرفيد بلا فصل منا العبارة لا صالة ولا بعدا ان يقال المسند كرمنا الفعل
ايضا المنصرف فلا يرد نعم المراة وتعلم المراة قوله فانه مع الاصل يجب اثباتها نحو
جاءت اليوم هند لدفع الالتباس الظاهر انه واجب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن
قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاءت اليوم هند الكريمة واعلم
انه يجب ان يستثنى منا قوله وانث في ظاهر غير حقيقي بالحاد علم المذكر مع التاء
نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا اختيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا يتاتى تانيث
علم المذكر الا في ضرورة الشعر ويجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد
به مذكرها افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ارادة التذكير ليعلم ان المسند اليه

مذكر

هذكرها افراده وبهذا يتم استدلال ابي حنيفة بالقرآن على ان نملة سليمان كانت
انثى وهو مخالف النحو فاعرفه قوله اعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لا
مستغلا به فيجوز بمنزلة ضاربيه ذكر الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل
الضمير المنفصل كما في تقرير القسم الثاني من المبتدا فانه يشمل مثل اقائم انت فهو
فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يكن تانيثه يجب ان يستثنى عند بعضهم فانه
لتغير ابنائه فيه جعل كالمكسر فيجوز جاءت بنو فلان الله آمنت بنو اسرائيل
وكذا الملحق بالواو والنون التي حقها ان يجمع بالالف والتاء كارضون وسنون
وبعضهم كذا حققه الرضي قوله غير المؤنث الحقيقي يشمل المذكر فالاولى تفسير
قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي قوله او كان جمع المذكر
السالم الظاهر غير العاقل فتامل قوله اي آخر مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه
يصدق على مسلمون ومسلمات فقد يتدل بهذا التقدير اشكال باسكال قوله فلتاء
لعاقد فحريكه التثنية مجموع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن مسلما البلد
تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال التثنية مقتدرة لان التثنية في حال
الاضافة كالتثنية فكما لا تقدير للتثنية معها لا تقدير للتثنية قوله والا لا يصدق
التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانعا لصدقه
على المفرد قوله ولو التفت بظاهر المراد لاستغنى بهذه التكلفة لعله اراد ان المراد

قوله ما الحق اخره مفرده فقط في المغني فيه نظر لان الحق اخره صدق عليها وان صدق قوله ما الحق اخره لا يصدق عليها لكنه لا يصدق عليه قوله الف او ياء او حرف ان يحصل الا حرف منها

الظاهر من هذه العبارة ما في آخره الفا او ياء ونونا ملحقا فاعرف قوله لانه
على تقدير تسليمه لمنع ما اجتمعوا عليه منه كونها علامة التثنية الالف والياء
وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد ما ذكره على تقدير التسليم في
غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض عن الحاق الالف والياء والنون الدالة
بل عن مجرد الحاق الالف والياء قوله ان مع مفرده هذا بعيد بتقدير المفرد في التعريف
قوله تحت جنس المعوض عنه بشكل بمثل اسد بمعنى شجاع فانهما لم يدخلا
تحت جنس المعوض عنه الاسد بل المراد بالاسد كذلك الابقاء على
ما بينته فان الشيء باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس معوضا عنه للاب
فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالمعوض عنه اعم
من المعوض عنه حقيقة او حكما والمعنى المجاز في حكمه ويجعل ما ذكره في الغير بما
والابعة لا شفاء عنده قوله ولو اريد بفعله مثله ما ثالث في العوضة ويجعل
جميعا لا يستغني عن قوله من جنسه هذا كلام الهندي وتبعه الشارح وليه
يدل لانه هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريفها بالجمع حيث قال ليدل على
انه معهود اكثر منه من جنسه فان الناظر قد لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل للاكثر
وبهذا ظهر ضعف اشكال المماثلة في اللفظ الذي ذكره الهندي قوله وهو ما في آخره الفا
مفردة احتراز بقوله مفردة عن المثنى والمجموعة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الفا

زيدا في الوقف فانه لا يصير زيد بها مقصورا لعدم لزومها الاضطراري بحال الوقف
قوله ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود يعني اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتعريف
الآخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس وكذا ان يجعل من القصر بمعنى
خلاف الطول فان المد ودطويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر كذا فهو قصير
وقصر كقبر جعله قصيرا كما ذكر من الفاعل قوله او حكما بان كان مجهول الاصل
ولم يعل كالذي في المسمى بالالف في الاسماء العرية البناء كمتى وعلى والذي
اعلانا عدم الاصل ومجهول الاصل ما هو في علم متحمل لم يعرف اصلها كذا حققه
الرضي فجعل الى علما مجهول الاصل محل النظر وينبغي ان يفعل ولم يعل او امثل و
كان لاحالة سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضي شرط في طلب عدم الاصل
ومجهول الياء ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن يقال نسب للامالة غير انقلاب
الالف عن الياء قوله بان كان مجهول الاصل او عديد وقد امثل لا بد منه فيما آخر وامع
ان الا يكون لاحالة سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء وهو على قوله كقراء
بضم القاف وتشديد الراء جمع القارئ او للنسبة من قراءة اذا انشد هذا اسهل
في القاموس القراء ككتاب الحسن القراءة جمعه قراء وقاء ولا يكسر وكرمان الناسك
المتعبد كالقاري والمنكر جمعه قراء وقاء وقراري قوله الكتاب قد يخصص كتب الفقه
كالمفصل والمفتاح واللباب الى آخره كتب في محاشيه فعبارة المتن هكذا وما في آخره

همزة إما تنقلب الفا ان وقعت بعد فتحة نحو آمن او تنقلب واوا ان وقعت بعد ضمة نحو أؤمن او ياء ان وقعت بعد كسرة نحو إيمان فالهمزة المتطرفة تنقلب الفا ان وقعت بعد فتحة اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كسناء وكساء وزائدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن الف التانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لانه غير كحمراوان والباب في البقا في المرة لا تقلبن واو اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما المتوسطة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي كسناء او عن غير جار مجرى الاصلي وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب في عبارة اللباب توافق ما في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح قوله غير ما وقع في شرح الرضي من انه تقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فلا ينفع في بنا القاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة قوله ان الالحاق فيما آخر المثنى اي آخر مفرد المثنى فلانها في قوله وتاء الثانيث لا تقع في حشوه فالاولى ان يقول ان الالحاق عن المثنى قوله المجموع ما دل اي بلم دل لا يخفى ان مسلمين ليس بلم لانه ليس بكلمة بل هو مسلمي مركب فالمراد باللام اعم منه اللام حقيقة او حكما وعد الشدة الاعتراض قوله على جعله احاديا الاحاد بالجمل لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في اسماء العدد في اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة او اثنين او واحدا فيدخل في قوله ما دل على

٢ كلمة واحدة ج

احاد نحو رجل ورجلان هذا واجرى الاحاد مجراه في تعريفها العدد لخرج المفرد بقوله بجرو فا مفرده لكن يبقى الشبهة فقوله بجرو فا مفرده اي بجرو فا هي ماكة لمفرده اه او ماكة له ايضا فالقصد او الدلالة بجرو فا المفرد بمعنى المدخلية بجرو فا المفرد فيه لا الاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل في الدلالة هما لا يخفى والمراد بجرو فا مفرده اعم من حرو فا مفرده المحقق كما في رجال ومن حرو فا مفرده المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فقد من الاوزان المستعملة للجمع لمفرد على فعال او اما في نحو شيبة ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كشيب في جمع امرأة فليس بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به احاد حقيقة وانما التفاوت بها بالجمعية في تخلف المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بما ليس بمثنى ولا بمجموع فالتعريف به دور قوله فقوله ما دل على احاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس المشتركة بينهما الدلالة المطابقية فيخرج بقوله ما دل اسما الاجناس قوله كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جمع الكثير او ما دون العشرة كذا في القاموس قوله فنحو نمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء خصص نحو نمر بالجنس لانه واحد من لفظه ليصح تثنيته بقوله على الاصح واما الجنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق فاسد كر ولا يخفى انه يجب ان يقيد

يدل عليه قوله اى الغاء مفصوحة ملفوظة او مقدرة وقد نبه الحصر على ان الالف والتاء
اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضيها دون القاضي وبمصطفون دون
المصطفين فتامل قوله وشرطه اى شرط تاء الجمعية جعل ضمير شرطه الى اسم اريد
جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلتبس تاء الضمير في قوله فتذكر علم يعقل
لانه في تاويل فكيفية مذكرا ان يعقل كما سنشير اليه وضمير كونه ليس الى الجمع بل الى
ما اريد بجمعه قوله في شرط التذكير مع انه مستغنى عنه بكون الظاء في
جمع المذكر اما التذكير اذا اهل عن كون الظاء في المذكر واما لئلا يتوهم
ليتوهم ان جمع المذكر بجمعه سلمته كسنة اسود يابيضا فالهاء ان عوض ايا ما يراد ايا
لا يبين قلنا محوفا بنا للمشابهة وقال الهندي منا ط قائدة الشرط انما هي وصفا
المذكر وما بقي كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون اي يكون مذكرا خاصا
وكفا نحو فعول جمع المذكر السالم سائل لسيبها وارضها وشيبها وقولنا ما معرفة
مؤنث وكيفا ولا ولم يضم شيئا الى جمع المذكر السالم في بيانه الا مرايا
كاضم الواو في غرفا منا فلو لم يشترط في جمع المذكر السالم لضمت اليه كاضم
الواو في غرفا ونحوها فلا يستغنى بكون الظاء في جمع المذكر عن الشرط
التذكير قوله مذكرا فلو قال مذكرا شابهم الى وقوع اعتراض البيضاوي حيث
قال وشرطه ان كان مذكرا علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه

نحو مركب بما لا بد واحد منه لفظ فان اسم الجنس لا واحد له منه لفظا نحو ابل وغنم ليس بجمع
بالاتفاق قوله سيذكره ايضا وقال ابن الحاجب بخلافه ومثل بما اسم الجنس
جمع وتبعه بعضهم على الاصح لان السبك الكلي ايضا اختلافي وبعض نحو مركب جمع
عند البعض كلنا ما ذكره من التعجيبة اصفى واعذب وقال انا نجعل تبعيضية نحو من
اطلاقه نحو مركب مجاز الى التعجيبة ولا بد عليك انه لا بد من تبعيضية تعريف
المجموع بعضا على الاصح ليصح تعريف قوله فنحو مركب ليس بجمع على الاصح عليه
فعل كحامل وحوامل جمع حمل اسم جمع او بكلهم في الموضعين على المذهبين قوله فالجمع
الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالمذكر يتعين مرجعا اي فجمع المذكر بتسليم السلامة
قوله فالصحيح المذكر ضمن معنى ما ذكر فالاولى تفسير قوله فالمذكر بجمع لنا فجمع المذكر
الصحيح قوله ان آخره فيه انه يصدق على جلباه ومسلمات قوله تاء ملفوظ كالة
لقاضي فانك علمت كونها يصدق في نحو التاء المقدرة قوله حذف فينبغي ان يخص بالتاء
المذكورة قلت يعود الضمير المحذوف بحذف التعويض لا الحاق او جمع او ياته ثم
يحذف لالتقاء الساكنين ياء علامة جمع وبنيتها وليست على حذفها الذي كان قيل لانا
علة لحذف السابق التقاء الساكنين ياء الياء والتعويض علة لحذف الالحاق التقاء
الساكنين ياء الياء وعلامة جمع قوله وان كان آخره اي آخر الاسم المذكر اه جعل ضمير
كان لاص الاسم ولك ان تجعله للكلام وقوله حذف الالف دون حذفا بالقصر الراجع الى الاخر

اي تركيب الجمعية منه كلا اسم الجمع واسم الجنس

وبانه اسم جمع بناء على ما في القاموس فكلامه اراد بقوله جمع جمل ثم

في الصحيح ثم

مبتدأ وما بعده من الشرط والجزاء خبره لانه فهو متمكن في معنى فهو منكر والضمير
راجع الى العلم فيبقى لخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الطلاق معنى كما
لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرط ان يكون منكرا عالما يعقل
ان كان انما قال الجزاء لما اعترض فيه الشرط وفيه تحذف ان تقديره الاول دخول الفاء
في خبر مبتدإ لم يضمنه معنى الشرط وهو ضعيف مذهبا الاصح وتأويلها
جعل المنكر والعلم بمعنى الكون منكرا او الكون عالما وليس في العبارة ما يجعلها
مقصرة والثالث الغاء الشرط المتوسط بينها المبتدأ والخبر وهو الاخفش في السعة
ولم يلتفت الى ما اجازه الدقي من جعل الشرط والجزاء خبرا لفعل شرط يتعلق به
منكر علم يعقل بقولنا فهو منكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدأ لانه حكى الدقي حكم
نفسه بانه تعسف وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر عند العارف
المرفوع مع انه صحح الدقي تخريجه في بحث خبر المبتدأ وما أشار اليه من الجواب يتوقف
اي مثلا بتقدير الضمير المرفوع
اه منكر لمعنى كقولك منكر موضع شرطه بلا تعسف ولم يلتفت الى ما عارضه به الدقي
من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا لانه يتوقف بقليل لكن يشكل ان المذكور
تعلم من حيث انه منكر علم فجعل الكون منكرا عالما يفيد انه لتمام الغاء للشرط المتوسط
بينها المبتدأ والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع المبتدأ اختصاصه
بالشعر بقي ان يقال سمع منع المبتدأ لما ادعاه الدقي مما يعين مستند توقيفه

فعل يعقل من حيث حسمه اشار الى ان المذكر العلم بحسب اللفظ فوصفه بالعقل وصف
له بحال مدلوله فعل اعجم للفرس في القاموس اعجم بلا لام فرس بني هلال ينسب
اليه الاعوجيات كانت لكندة فاخذه بنو سليم ثم صار الى بني هلال او صار اليهم من بني
اهل المراد وقرئ لغني ابا اعذر هذا كلامه فعل واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء
ملفوظا او مقدرا حيث اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر مجرد
عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى ووراء على رجليها ولا يخفى ان بحسب ضعيف
فعل صفة من الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم فعل الشرط الاول كونه مذكرا يعقل
جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان مما بعد بما ذكره الهندي ان مناط
الفائدة الوصف دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت بقولنا انما نحن نتعلد
ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر هنا ايضا ما يراد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام
مختلفا مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن التاء للزم صحة جمع حمراء فعلا
بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون بتاء التأنيث فعل اي مذكرا غير مستغن
صيغة الصفة اشار الى ان المجموع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها المذكر
والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بها المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة
خلافا للاصل لشابهتها بالاسم فان الشائع فيه الفرق بها المذكر والمؤنث بنفس
اللفظ والاستراك بينهما كالعير والاتان والجمل والناقة والانسان والفرس كما ذكره الرضي

اختيار لكما في جاء في السواد انكم لذائقوا العذاب نصب العذاب فليستبعا فيه

فلم وقد تشتكي نسبة [redacted] منا وجهان احدهما انه قد لا يجد فانقد بالاضافة

تحق عالى مذ يجئ فان سيبويه وابنيها ظاهرا وقد جعلا انه لا يخلو ان حقيقيا او

السقفة او يقدم على بنا حذف التنوين لانه لا تعلق الا بما ذكر قبل حذف التنوين

ولا تعلق له بحذف التنوين فعلى وان لم يكن له منكر جمع بالواو والنون لا وجه

لتشبيط طاع ما قيده بذلك اذ المراد انه ان لم يكن له الا المفرد المذكر فهذا لا يكفيه

مذكر جمع بالواو والنون وعلم حكمه مما قبله فانه يكفيه مذكر مجموع بالواو

والنون فعلى فانه لا يكفيه يجد الا ان يجد لفظا الثاني الملفوظ والا فحرفا

يكفيه بالياء تقريبا واحد منا حينئذ نقم وامره الداخلة فيه كالهوى المنادى

فيه انه التغيير لتعريفه غير محكم على ما ذكروا المنادى والا لم يتناوله نحو قولك اذ

البقر الاعتيادية خارج عن المنادى الا انه يقع لا خروج عن المنادى الا لفرقة

والفرقة داعية بالنظر الى البقر الاعتيادية دون البقر باعتبار اللام الداخلة

فروعي المنادى على الاول دون الثاني يقتضي ان نقول نحو اقبل ايضا باعتبار الامر

الاحمق من زيادة الياء وكون الفاء الا ان يقال لا منكر في قولك البقر

باعتبار اللاحق لكن في البقر باعتبار الامر الداخلة حيث عرض للفظ الكلمة

فيصير متدرجا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الواو والياء بعد ان كان

وفي ذكره باعتبار ذكره اولا في الجامع

وبحسب الاعراب على الغوايل فتقول هذه سنين وابان سنين وابان سنين وابان

وابان يثبت الشيوع وهو اقل من ابانه والمراد ما هذا الباب والصحيح ان لا يطرد

والياء مفقود عن السماع

البقر

وعاني انها الخلاف

له ذكر نحو وبلد ويلد بتلف به قسم

ومفعول وفعل ويجد فعل مسند الى ضمير جمع

آه اه ولعين فعل مسند الى ضمير

النساء بناء وقد عنا فعل امر وهو حال من ضمير

وقد مر اجمع امرد وهو حال من ضمير

المتكلم المجموع وبجد ما بلاد العرب وهو خلاف النعلب

والنعلب بهو بها وكل ما ارتفع من الارض العلاق

وانشد ثعلب راسي

ما بجد ص

رجيني كان خلاف الاصل

فالاولى ان يقال انها عدم مثلهم وكذا ان بالواو والنون بانها كالاسماء في عدم

استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه

يجب تعلقها عما يجيء لا يعمل في الظاهر فعلى للفرق بينه وبين فعلان

وفعالة بنعم منه يجوز جمع امثالهن بالواو والنون ولم يتصايح الرضي

وقال ما قاله فحذف من غير مساعدة السماع فعلى الشرط الرابع

ان لا يكفيه الاسم المذكور مستغنيا ان في هذه الصفة بقايا الوصف قال

الرضي هذه العبارة اشتكاك العبارة السابقة لانه يجب ان لا يكفيه عائد

الى الوصف المذكر فيكفيه المراد وان لا يكفيه الوصف المذكر مستغنيا في ذلك الوصف

عن المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوفي الشيء في نفسه مع عدم ولقوله

ولا مستغنيا فيه المذكر عن المؤنث لكان بينا واجاب الفنري بانه ضمير يكفيه

عائدا الى المذكر الى الوصف فلا يلتفت ما ذكره وفي السماع قد في الشائع

فسر العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شيخه الرضي فعلى الشرط

الخامس ان لا يكفيه الاسم المذكور ملتبسا بتلك البقايا يحترز عنه الشرط الذكر

وعدم المساواة فاه العلامة هستويه بين المذكر والمؤنث فعلى والحق فانه

انه قد يجمع بالاضافة اه يجب حفظا لعنده بالاضافة اما حقيقة فانه كقوله

المشي لتعطيل الصلة كما في قوله الحافظوا على العشرة وقيل لا يسألنه

الظلمة جمع ظلم بضمتين كالسخف لجمع رقم وهو الثوب الرقيق والسخف بالضم رقة العقل مجمل

مفصلا والفرق بين التكسير والتصحيح باخصاص التكسير بالتغير باعتبار الاقل والاكثر

بيت م وتغير المعتبر في تعريفهم والاوجه ما يقال المراد تغير لحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم لانا جمع السالم تغير مفرده بتغير آخر لا بتغير صيغة لان جابط او الاخر لا بتغير الصيغة نحو له ما يغير بناؤه انه صيغة لا خر آخر لجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير آخر قوله جمع قلة افعلة اه قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاءت للمفرد وزنا كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا التي للكثرة

في المصدر اذا لم ينحصر فيه بجمع ولا فهو مشترك كالحذر والحذر اي لم يدل على الحدث مطابقة كالقعود او تضمنا كالجلسة والجلسة فيهما بالحدث معنى فاما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالقاء حدثا اذ السعاد بمعنى المياه ليس حدثا بل بمعنى سيلانه يعود في قوله للمعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حققه المقال قوله والمراد بجريانه على الفعل ان يجري بانا اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فانه معناه نسبته للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فانه معناه جعل موصوفها صاحبها ان مبدأ او ذا حال او موصوفا او منتبعا عنها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرو انه في التعريف فعل

وان كان الاخير اي مفعولا مطلقا اي ان اراد جواز وقوعها فلا اختصاص لذيك بل يجري

اي وبلام ردجحال

في الاولى

في الاولى ايضا اذ لا اضافة في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعها فرده قوله تعالى

وبل للمطففين فتامل قوله سماع اي لم ير ان تاء التسمية محذوف قد اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى السماع ليجوز او حذفا جائزا وسماع فعل اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني صيغة واما المفعول المطلق المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعامل نصب عليه الرضي قوله ولا يتقدم معمول عليه بهذا الكلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها قوله فيلزم اجتماع التشبيه اعترض عليه الرضي بانه فليتصرف فيه الفاعل المثنى والجمع حتى يتصرف اسم الفاعل والظرف فلا يلزم اجتماع التشبيه والجمعي واجاب عنه الهندي بان العمل بالاشارة في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستشعار في الذي يتعدى بانا عنده والاظهر الاقيس ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف قوله وبجعل اضافته الى الفاعل وهو اقوى المذاهب في العمل لا المفعول لما لحظ صرح به الرضي ولذا اضيف المصدر الى مفعوله الاولى جعل نائبا للفظه وجاز جعله نائبا للمحل ايضا عند الاكثرين قوله فان كان للمصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سياتي قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف عامله مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا فقال ان يضمر فيه وجها ذهب الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول المبرد فكلما ذهب سيبويه

الذي يعمل ليبنا بنا الفعل لا الذي قبله قام من الفعل فحي يجوز تعديم
معمول معمول المطلق عليه صرح به النحاة قوله وقبل عمل المقدر للمصدرية
وعمل البيانية قد عرفت انا نعمله للبيانية لا للمصدرية فلذا التوجيه ليس بوجيه
قوله وانا فقيل يا قسم المصدر اعني ما لم يكن معمولا مطلقا وما كان
اياه يعني ان الاجتماع مشترك بينا فيبقى المصدر فينبغي ان يوضع عنها فاجابه
بانه كذا عقب القسم الاول مع الدليل عليها لها متبدا اختصاصه
بالقسم الاول وقد عرفت ما في امتناع تعديم المخصص بالقسم الاول
قوله منا فعل الخ حذف اما انا بدل بالحذف ما سبق في تعريفا المصدر وكذا
الحكم بالاشتقاق من الفعل ما قيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة
بينهما واما اذا بكبير المصدر اما سبق يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثا
والثاني يوافق تعبير الرضي للفعل وهو التحقيق وقوله منا قام به اذ القيام
بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ فالتعبير والتأويل على ان لم يرد
بالفعل نحو ضرب ويضرب سواء كانا من هب السيرافي في ان اسم الفاعل والمفعول
مشتقان من الفعل كالفعل من المصدر اما التحقيق في قوله منا قام به راجع الى الفعل
كالقيام هو الحدث هذا الحاصل قال فلم يستثنى القيام الى اللفظ بجاز فلم كان
ذلك الاستثناء الجاز الى اللفظ مثل ضرب ويضرب لانه صفة معناه قلنا لانه

في وجوده ضيرقاح الى الفعل على قدح الاداة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع
فيما بينهم استعمال المعنى المطابقي الى اللفظ والعكس دون العكس المتصف
او الالتزامي قوله موضوع لذلك الاسم لما قام لخ بنا على ان لام الجارة
صلة قوله اسم شيء بصفة بمعنى العرض وقد اما ان يجعله للتعليل اي لاجل
افادة ما قام به الفعل فيستغني عن المتصف قوله لذات ما قام به الفعل
بهذا يكفي ويغني عما قيل ان الفعل وقد اشار الى ان المراد بنا اعم من العقلاء
والنار الى وجه صحة الاشارة اليه بقوله لها اي بقوله لعلم قصد التغليب
وينبغي ان يعلم ان المراد بما قام به الفعل ما قام به الفعل من الفعل وقيامه
به اعم من ان يكون الفاعل للفعل المجرد او ما قام به الفعل وهو المبادر من عبارة ما قام
به الفعل اعترض الدماميني بانه اخرج بهذا القيد عن التعريف مثل زيد ضارب عمرا
وضارب منا فلان ومبعد منه ونحوهما مما تعلق هذا الاضافي نحو لا تضرب احدا
المنسوب معنيا دون الآخر ويمكن دفعه بان معنى المغايرة ليس معنى المتصف بالضرب
بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول ومبعد
معنى قابل بابعد للمفاعلة لحدث مشترك بينهما فالضارب مشتق من مصدر هو المضاربة
ان ضرب متعلق بمفعول يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذا الاخيران معناه الضرب
من شخص هو ايضا متصف بضرب منا الشخص الاول وكل منهما معتبر بمعنى قيام ضرب به

قال الشخص الاول

في رد

متعلق لمن قام به قرب منا هذا الشخص فما قوله لا يقوم بأحد المنسبين معينا دون
الآخر فلا معنى له اذ لحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء الا على النعتية نعم
لا يبقى النسبة الى احدهما معينا بل الفاعل منها يجب ان يكون منسوبا اليه لا على
النعتية فقوله هذا منا قبيل حسن النسبة بالانتساب واما ما اجاب به الهندي
منا ان القيام هنا الاحداث اعتباري والقيام المذكور في التعريف اعم منه
الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضارب ليس باعتبار قيام الضرب
بالفاعل فتامل قوله قال المصنف في شرحه اي المصنف او التعريف قوله وان يكون منا قام به
تمام المعنى المقصود له اه فيه بحث لانه يخرج عند اسم الفاعل المشتق منا باب المغالبة
نحو ضاربته فضلته ضربا فانا طالق انه وغلبه بالطول فهو طويل فانه قام به الحدث مع
زيادة الا ان يقال انه مشتق منا الطول بمعنى الغلبة فيه ولو يجوز الا انا لم
نعثر عليه في ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح في تحقيق
تعريف اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث اه يرد عليهم ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون
للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل رأسا قوله وجعل
احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى
والجمع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يفعل عاقل بانه لم يجعل المثنى والجمع منا
اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح باخراج لفظ منه ما وضع للمبالغة

منا اقول

بقوله وما اخذ اه

منا اقول قد مر الكلام في ان اسم الفاعل ونحوه المبارح للامر الثاني فتامل في طي هذا على ما ذكرنا هنا
بما اخبر عنه مخرج المشتق كما سبق قوله فاعل قال الرضي وبه سمي الكثرة
الثلاثي فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد افتضاه
بناء الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها معقولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم
ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس
المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم لما سموا اصوغ اسم الفاعل
بالاسم المضاف الى المضروع لا الى العزة كاسم الآلة واسم الزمان واسم
المكان واسم التفضيل وقبل كون اسم الفاعل منا الثلاثي المجرد على زنة الفاعل
هو القياس وقد بابي وزنا المفعل كقوله تعالى وكانا وعده انه كان وعدا ماتيا وقال الرضي
والاولى المابي بالاتيان بمعنى المفعول منا اتى الامر فعله فهو بمنزلة قوله في
الاتية الاخرى وكان وعده مفعولا او تحتا تقول يحتمل ان يكون المراد وكانا اهل
وعد ماتيا بوعده فجعل اهل الوعد في كونهم ماتيا بالوعد بمنزلة الوعد الممتنع
المفارقة عنه تفسر فانسند المابي الى الوعد قبل بناء الصيغة منه وخلاصة
التعريف وقع في النحو شرط اذا اصل بناء الصيغة كالتعريف تصغيرا وتغييرا لمعنى
الاحكام النحوية قوله بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي وظاهر كلام
النحاة انه شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام

اي كالشرط اذا لم يتبع

والاولى انه لا يشترط ذلك لان فيه معنى الفعل فيه لسبب الحرف كما لا يشترط ذلك فيه

اذا دخلت اللام يذكر الامدي اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لانه عطف قولهم او الهمزة

او قاما على صاحبه ويحتمل انا نجعل عطفا على معنى الحال اي بشرط معنى الحال والاستقبال

والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما قلت فان دخلت اللام المفعولة فقد اللام

بالمفعولة اضر ان عنى لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا تغنيه عن شرط من شرائط

العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من

قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام المفعولة اذا دخلت

في الصاحب وقد دل ما سبق على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب بل يشترط مع اللام لانه

لا يكفي الاعتماد عليه ومما لا بد منه معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر

المتعديين الى المفعول بانفسهما قد يتقيان باللام ويسمى لام التقوية في غير

نحو علم وعلى وقدر وحيل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التعدي باليا

لجعل زيد كونها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم ولا يتعدى الفعل باللام

الا اذا اقدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي فقول كذا ضرب وضروب ومضراب فقد

الاوزان الثلثة تعمل باتفاق منها النحويين البصريين واما عليم وحذر فعملها مذهب

سيبويه لا غير ومما اعمل صيغ المبالغة مما قال لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال

بل هي كالصفة المشبهة فقول ومما فيه من معنى المبالغة ما فاق من المشابهة

اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل

فكيف يكون جابرا للنقصان المشابهة اللفظية قول لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد

لا بقي ما ذكره ليعتد على الكسر الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب قال الرضي اما

المثنى وجمعا السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي بها كان لهم الفاعل شبيها به على ما هو

الفعل واما جمع التكسير والكلفة فرع الواحد قول رفع العمل في معمول له بنصبه على المفعولية

يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد منه مقيدا بالنصب على المفعولية اذ لا يجوز

مع عمله رفع الفاعل لان الحذف لاستطالة الصلة يبكر المفعول وكما ان اطلاق

الفعل منزل قوله مع التعريف منزل اذ اللام الموصولة لا تفيد لهم الفاعل تعريفا ولا يجوز

التنوين مع لام التعريف لقد نبه عليه الرضي حيث قال يغني بالتعريف دفع اللام

لكنا قصر تنبيه فنبه قول اسم المفعول المفعول في التقدير المفعول به على

الحذف والايصال اذ المفعول هو المحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على

ما ذكره المصنف في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة التي هي الاثنينية باب اسم الفاعل

فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي حمل آه على ما قال قول لما وقع عليه بنى

بجر وجر مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له الا ان يقال

الاستعمال على خلاف الوضع لتنزيل الظرفية والسببية منزلة المفعول قول في العمل

ان عمل النصب قال الرضي ليس هذا في كلام المصنف عمل الرفع لا يتوقف على الشرائط

في اسم المفعول

لان عمل الفعل عند التقدم في غاية القوة فيتقوى به نحو لزيد ضربت

قوله والشرط عمله الخ قال الرضي ليس هذا في كلام المتقدمين كالمبرد وابن السراج وغيرهما بل هو من كلام المتأخرين

كابن عصفور وابن مالك وصرح به وجعله كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله وامن في العمل كاسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا يفيد ذلك وانما قيد الامن بالعمل والاشتراط بالاعتماد لتخرج حذف النون مع العمل والتعريف تحقيقا قوله ما اشتق منه فعل لازم كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الصفات الثابتة للمتعدية بلا لفظ لان الله لما كان المتعدي غالبا حادثا لم يشتق الى ثبوته اصلا وجعل لفظ اسم الفاعل مجازا فوق على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث على تفسير المصنف ومطلق الثبوت المشترك بينهما حقيقة والمستمر المجرد على الحدوث والاستمرار على تخصيص الرضي قوله يجب عند نحو ضارب ولا يتهدم به نحو الفها لصيغة الفاعل قوله وصيغتها مع حذف مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفعال الذي هو مبالغة اسم الفاعل ويرد على التعريف الاول مع حذف شطر الكلام انها الصيغة الصفة المشبهة مشتقة للثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه يجيء على وزن اسم الفعال للمبالغة الا ان لا يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل قوله اي كائنة على قد يرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا انه قال يجتمل ان يكون مع ذلك في غيره الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسيا بل يكون مقصورا على ما سمع قوله ويعمل عمل فعلها

في الصفة المشبهة

اي لان المتعدي

مطلقا

مطلقا اي سواء غير اشتراط الزمان او لا يجيء اضلالا عن عبارة المتن الا ان يقال نبه على انها لا

يختلف عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب التشبيه بالمفعول

دون فعلها قوله وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملبس باللام او هذا او ذاك فانه

يخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف ارفعه فانها

لانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها المعمول الظاهر للالا يدخل زيد حسن

فيما هو بصدده فيلزم قوله متى رفعت به فلا ضير فيها وينبغي ان يراد بالمضاف المضاف

الى الضمير بلا وسطة او بواسطة ليدخل زيد حسن وجهه غلام بالاضافة في المجرد

عن الاضافة فلا يخرج عنه الاضافة المحسنة وزيد الحسن وجهه غلام بالرفع في

الشبيه قوله والمعمول في كل واحد منهما مرفوع قال الرضي لم يقسمه باعتبار اعراب انفسها

لانه استغنى في مباحث النعت اقول ليس الغرض منا بيان اعراب معمولها استيفاء

اعرابه بل بيان انه لا ظابطة للفتح والحسن مبنية على اعرابه فلذا بحث اعراب

معمولها دون اعرابها قوله وحسن وجهه عطف على صفة الوجه وقيد انا صورته

لخطيئة الا للوجيه فانه لا يذم في صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب

الشارح وهذا انما يجدي لو كان مراد المصنف بالامثلة الثلاثة ما يجعل صورة لخطا اما

لو كان مراده الاصل اي الثلاثة المعمول الصفة منها حينئذ الاعراب قوله وانثناء منها ممتنعا

ان بالاتفاق فما صرح الرضي بعزته واختلف في حسن وجهه وقيد بحسن لانه امتناع لحسن

مطلقا اي سواء

في قوله انا مضاف او ملبس باللام

(أي فعله انما مثلنا بالثلثة

وجهه

لا لا يصلح)

وجهه معلل بعدم اضافة الاول الى الثاني وهو عند الفراء بقيد التخفيف باعتبار تقدم
الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد فقول احدهما انا لا يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف هذا يصدق على قولنا الزيدان
حسنا وجههما مع انه لا يخفف فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي
ان يكون ممتنعا فيقال حسن وجهه ويكون مختلفا فيه فقول لاشتماله على ضمير المثنى على
قد لحذف فالقياس ان يقتضي لحسن يرتفاع الضمير فيكون زيد حسن وجهه
بنصب الوجه احسن منا زيد وجهه مثل حسنا وجهه الا ان يقال المراد مثل ضمير
ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يكن زيد ضرب احسن من زيد
ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه لانه ما سيق ضمير ضرب ليصلح للربط بل للتعبير الاثبات
ومقتضى الفرق فقول ولا ما لا ضمير فيه اذ فيه ايضا نحو نعم الرجل زيدا في الوصف بالنعم
وبئس زيد لحسن الوجه برفع الوجه وهما سيان في الاشتمال على التعريف العهدي
النائب عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير
فاكتفى بالعهد بلا قبح بخلاف لحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح
في لحسن الوجه ولحسن وجه فقول لانه معمولها صح فاعل لها فلو كان فيها
ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون العمول ضمير لا فينبغي ان يقال
يلزم تعدد الفاعل والتباس الدال بالفاعل فقول فيها ضمير الموصوف

الفياض

الفياض يقتضي فيه تفصيلا وهو ان كان يجري للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها
ضمير وان كان للاضافة الى الضمير المشبه بالمفعول يكون فيها ضمير وان كان للاضافة
الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة فيجعل كاضافة
الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة
كجري النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن وجهاهما بالرفع الزيدان الحسنا
وجههما بالجر فقول فتؤنث انث الصفة جعل تؤنث على صيغة الخطاب
والمفعول محذوفا والاداعي اليه بل الانسب بالسياق جعله صيغة مجهول
مسندة الى ضمير الصفة فقول مثال الصفة فيما ذكر مثال رفع المفعول وتقييده و
جره مثالا غير انسب اطرادا للحال والاستقبال اخرج به الرضي فقول وكذا مثل
الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت
مجرى الصفات المشبهات نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه وهذا قليل
كذا في الرضي فقول موصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف اما نائب
محذوفا اي موصوفا بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر منه الموصوف
بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل
صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره اذ يقتضي افعل
المتصف بالزيادة سواء وصف به اولا والمراد بغيره غير ما كان سواء كان المغايرة

في اكثر النسخ

عبارة ينبغي فيه تأمل

حقيقة او اعتبارية قوله هذا ابلغ الاطيب منه رطبا قوله فاصل ذلك الفعل يعني
انا يجاوز المجرور محذوفا والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير
ليتحقق زائد منا التعريف فانه مشتق لموصوف بزيادة على غيره لكنا لا في المشتق
منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم
منا ان يكون لذلك الفعل اولم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير بعده كما في زيد
افقه منا لحمار فقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لانا المراد
بالموصوف لا حاجة في الاخير الى حمل الموصوف على ذلك لانا اسماء الزمان
والمكان والالة لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوفا بل لزمان او مكان او آلة
مضاف فعل يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يبقى في كلها التعريف
مانعا ما يتعرض لنحو ضراب صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم
الفاعل شاملا لذلك لمنع خروجه لانه موصوف للموصوف بالزيادة الا ان يقال
لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب
ذكر المفضل في اسم التفضيل دونه اذ لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل
على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر فافهم قوله
وهو اي اسم التفضيل منا حيث صيغته قل رتبتي الصحيح حمل افعل على اسم التفضيل
والاولى حذف المضاف بجعل وهو بتقدير وصيغته لانه الجادة قوله وفعلى للمؤنث

لا وجه

لا وجه للاقتصار على خبر المؤنث ليتم كلام المتن لانه لا يتشخص وجمعها اضافة
فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخر واشر لا يقال يجري ذلك لان قوله خير
وشر مؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخر واشر قوله وهو اي على مقتضى قوله
وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجمع الاموي وقد يكون للمذكر
وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغير اخر واشر للجميع لكنه
لانهما المستعملين منا فعلى وشرطه اي شرط اسم التفضيل منا حد ثلاثي فيدخل الثلاثي
بالحد بقرينة التعريف ليخرج نحو دحرج واجلل منا البدوي الرجل فانه لم يثبت
واخذنا الشايبي بمعنى اكثر منا لحنا واول لانها ليست اذا وقيد الرضي لا
خر آخر هذا الامر بفعله جاء منه فعل وقال لا بد منا فيه دال وهو كونه
تمام الفعل لعدم التفضيل منا الافعال الناقصة وكونه متصرفا قابلا للزيادة
والتفضيل لعدم منا نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدم صحة ما انسب
بكذا اي ما تكلم وكونه متصرفا قابلا للزيادة والتفضيل فلا يقال للمسند
اليه اعني منه امس اقول استفاق افعل فرق في الفعل فلا يجامع عدم
التصرف وللموصوف بزيادة في الفعل فلا يشتق منا فعل حقه ينفي خلوه منا
شيء لانه حينئذ يخالف فعله في ان افعل التفضيل للنفي وهو للاثبات مع زيادة
فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا مما يجري فيه الزيادة والتفضيل

وكون الافعال الناقصة قاصرة لجريها في مدلولها مجرى الزيادة والنقصان

محل نظر قوله ليس بلبن ولا عيب ينبغي ان يقول ولا جيد لانه لا يشف من البلى بعض الشيء كما لا يخفى

اللام للعهد اى غير الثلاثي المجرد

قوله والبياض والسواد اللذان هما اصل الالوان قال البيضاوي ما جاء منها شاذ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن قوله وعور في القاموس العور كالفرس ذهاب احد العينين قوله فان قصد غيره اى غير الثلاثي المجرد المعهود اى الموصوف بما ليس بلبن ولا عيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجردا الثلاثي المجرد بل اخص منه قوله فعيب شائبة من حمق ابناء هيتقة فاظنه سيعقل

قد تكرر

قوله ابناء هيتقة صحح الهندي هيتقة هنا غلطا وقال القاموس في القاف الهيتقة كعلبط الاحمق والهيتقة لقب ذي الرمة ابن اشرس وآه فجعله لقبا لا كنية وقال في العباب الرمة عظم حقو وعظام خرز يضم كل منها الى اخيه يشد بها كشف الغوارب تعلف لدفع العلق وذات الرمة محرك الاوتار وسفينة بعير والكعيبر شر الله تعالى تعلف الودع في منخوره وذو الرمة هيتقة بن ربيد ابن اشرس بن ضبيعة المنقري والصحاح وافقه وزاد انه اجلبني فيه بنو نعامة وكانا يقربان الملل فلحق قال الشاعي عشي بجيد وكنا هيتقة هذا وقد شبع الشارح رحمه الله تشبيعا للفاضل الهندي وخرقا كان مندامى ابدا ولا يرضى بمثله عن مثله ولقد اخذ كثيرا من فوائد

في باب الفاء

في باب الفاء

على السنة المذكورة في مجامع الامثال كتبه النجاة والمفضل والكتاب والكافي وغيرها ويعمل المفضل في هذا الكتاب بعض الاناضل

عشيقا فيحا

بمثل عن مثل مثل

نشرح هذا من معايبه واعجب منه انه ليس ما يقله منا الهندي مرضيا لديه كيف وقد كتب فيه اشارة الى الغدر فيه ما هو دابه قوله ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه اذا المجعل معدولا عما في آخر او اتصافا في الدنيا ويجلى اما للخطر العظيم او لم يجئ عنا معناه لخو آخر بمعنى فيفعل جاء في فضل آخر واعلم ان الاصل من قبيل الاستعمال الاغناء الاضافة بالمعنى الاول الى المفضل عليه قوله ليت بالاكثر منهم حصى آه وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام يحسن معه ومع ذلك قليل عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعا قوله ولا يجوز لخو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه الخ ومع العلم بالمفضل عليه يحذف مع ان الافعل الذي هو خبر غالبا ومع غيرا قليل قوله ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه البعد كل شيء او يرد عليه انه لابد منه تعويض المضاف اليه واجيب بانه قد يعوض قوله لان المضاف غير منصرف منافاة للتنوين ويشكل بالتعويض في جوار عندما جعل تنوينا العوض على انه لا مانع من البناء على الضم كما في قبل واعلم ان ترجما يجيء بعد اسم التفضيل كما هو في صورة المفضل عليه نحيا وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا لخو زيد افضل من عمرو او تقديرا لخو زيد اعلم من الحمار ولخو زيد الكبر

ما سواه فهو ناقص وليس لغوي قدره وليس منه بل كل ما سواه فهو ناقص بالنسبة اليه

الكبر مع الضمير المتصل حتى يقال انه لا يجوز ان يبنا الكبر وقد يجاب بان الكبر جلاله والقياس بل الكبر منه ان يدل كلمة جلاله بالعقل غير بل الكبر منه ان يعرف غيره فانه لا يعرف الله الا الله

من ظلم

فان منتهى معرفة عباده ان يعرفوا انه يستحيل ان يعرف كنهه

ولا يعرف ذواتهم بكمال الانبياء اصلا بتوجوا الكبرياء

مثال التخفيف

هذا الشعر فاذا لم يقصد الى تكثير الشعر من زيد وتفضيل زيد في الكثير بل افعل التفضيل
يخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل
يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد شيء عد هذا الشعر وكثر
فاستعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة يجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا
عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون
عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء وما الكاب بهذا المعنى قلة ومد صيغة
افعل من الطائفة اجراء لها مجرى الاغلب الذي هو الاصل ان افعل من قسمان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد الزيادة استشكل حمل المقصد على المعنى هو المقصود
اجيب بوجوه احدها جعل احدها محذوفا المضاف اي قصد احدها
وثانيها جعل ان يقصد بجملته الحال اي احدها حاصلا بان يقصد وثالثها جعله
محذوفا المضاف اي ذو ان يقصد والشايع اشاربه فعل اي احدها
زيادة موصوفة بالمقصودة وكانه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة
بحسب المال وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى ان جعل
تكلف بل تعسف قوله باعتبار يتحقق في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما عدا
المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار كل بعض كما قوله لان وضعه
لتفضيل الشيء على غيره الخ لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد الالتزام الاضافة والاولى

غيره

غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة قوله مطلقا غير مقيدة بان يكون
على المضاف وحدها يوهم ان الاطلاق معناه ان الاطلاق عن المضاف اليه وليس
كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى التركيب على جميع ما سياتي صرح به الرضي الا انه ينبغي
ان يكون المراد بجميع ما سياتي بجميع حقيقة او عرفا مما ياتي عرفا فقد تفضيل عليه
قوله ويضاف الى النوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت
الى النكرة تخصيص وفيه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح تشمل التعريف
والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح انما التقابل
بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص قوله نحو قولنا نبينا صلى الله عليه وسلم افضل
ونحو محمد افضل البشر صح بتاويل ان افضل جميع المخلوقات ومناسب البشر قوله
ولا يعمل اسم التفضيل في اسم ظاهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء كونه الاستثناء
قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه لانه يصح الاستثناء مع
بقاء العمل على عهده يعني لا يعمل اصلا لا في مظهر الا في مضمر كذا غايته ان العمل في
المظهر لا يصح الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط اخلف
المضمر والرضي قيده بالمنفصل فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكر من التعليل انما
يتم في المستكن والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر ان لا يظهر وجود المضمر حتى
يعرف ان العمل فيه محلا لانه لا يظهر في لفظه اثر العمل والا لجاز عمله في سائر المشتقات

وجه

بحث

قوله وانما خصه بالفعل لانه لا ينصب المفعول بسواء كان مظهرا او مضمرا
لانا اظهرنا انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او مضمرا بارزا او غير بارز
قوله راجعا للظاهر في تعريف المبتدأ فانه يراد بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا كان
او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه صحيح لكن بانه لا يعمل في ملفوظ
الرفع بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه
يعمل فيه الرفع بالفاعلية فيقال انا اضرب منطلق زيد وانا اعرف منطلق بزيد قوله والنصب
بعمل الرفع بالفاعلية اذ كره هنا الدليل لا يخصه بنفي عمل الرفع بالفاعلية
بل يجيء في نفي عمل النصب بكونه مفعولا فلا وجه لتخصيص الدعوى
قوله وانما قال الا ولي لنفي عمل الرفع وليس
التفضيل صفة اذ هو كاسم التفضيل
الصفة وتقييره بالقبح
قبيحا مستمرا بالاضعف يعني لا شرط اصل عمل حتى لا يعمل بدون هذه الشروط
لانه يوشك هلك عما ناس عن العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو
مررت برجل خير منه عمرو قوله وهو للمعنى صفة لسبب قال الرضي الاشهر في

في اصطلاحهم تشبيه المتعلق سببا لا مسببا وقال الهندي اي بعد المشعر للتشبيه
على صحته وتخفيفه ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للعاجز
مسبب الاسباب اي جاعل الاسباب اشياء فالاشياء مسببات وانما عدل
عن السبب الى المسبب للتشبيه على انه لا يلزم ان يكون المتعلق في المعنى المسبب الفاعل
بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سفسطة قوله مشعر
بما ذكرنا الذي ويؤيده ما غيره بناء على حمل قول المصنف عن عدم تحقق زيدا احد
في عندي الى الحال البعيد منذ في عندي امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا تقيد
بغير في قوله باعتبار غير الاول بل بغير يفيد السابق لا بالاول قوله
مفضل ذلك السبب باعتبار الاول اعترض الرضي بانه كيف يتعلق باعتبار الاول
وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد انتفى التحاد على انه لا يتعدى الفعل بجر في
مثل ليتني الى اسمها من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال
جلست في الدار في البعد نعم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال
جلست في البلد في الدار فيدل البعض عن الكل واجاب بانا قوله باعتبار
الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال منه قوله باعتبار الثاني
على نفسه قوله والمساواة بابا هما مقام المدح هذا البيان يخص منيا لا يكفي
المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يخص بمقام المدح فربما يكفي

في الكلام على المسألة الاولى

غير ظ

غير ظ

غير ظ

لا تنه ح

رصطلاحهم

النفي نفيا للزهادة مع بقاء افادة اصل الفعل سعاء كانا على وجه المساواة او
على وجه يكونا دونا حسن المفضل عليه في المعنى وعلى هذا عرفت ان
المعنى هو هذا الوجه دون الثاني لعدم الطرادة في تركيب ليس زيد في
مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل البناء يجري في الجميع وانا لا يجري
في بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البناء فتامل فقوله وانا ليس بما
ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزهادة عرفا لانه ينافي
خللا مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها فتفي فان قلت لم كان زوال
الزهادة التفضيلية بالنفي فان قلت هذا السؤال لا يختص بزوال الزهادة
التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال الزهادة التفضيلية سعاء كان برجوع
النفي الى الزهادة او بوجه آخر قلت نعم لكنا بينا في عبارة الشارح يجعل الباء في قوله
بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يعم التوجيهين السابقين قوله بما احسن و
معموله يا جبتي لم يقل لفضله اي العامل ومعموله لدلالة ضعف عمله فيجوز زيدا
كما عمرو ضاربا نصب عليه الرضي قوله ولو قدم الخ قوله منه في عينا زيد على
على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف منا انه لو قدم فليتقدم منه على الكحل
حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جوابه نقل منه وهو
انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه مرتبة الهندي باب لا فساد في مرجع

الضمير انما يكون لفظا وهو مدفوع رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المعرض للعلة
مبتدأ محققا رتبة واجاب باب يلزم تعقيد تركيبي فيرجح العمل مع ضعفه عليه وعمله
ان يجعل حاذكره المصنف راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجوع الضمير الى عالم يذكر لفظا فيلزم
فيه تعقيد وعمله ان يجعل جوابه نحن نرى ما ذكره المصنف انظر اطراف الكلام لئلا
يكون باب التعصب الملام على فوات المرام فقيل مع انها منافيل العبارة المشهورة الخ
هكذا ذكره الهندي وواقعه الشارح وهو عما يقضي منه العجب لانه يجاب بما ذكره المصنف
فيما ذكرنا وجه اعمال العرب لهم التفضيل الضعيف في عمله فان حاصل الوجه ان
العرب لما كانا مضطرا في اعماله وحاصل الوجه منع الاضطرار بانه كان بمكنهم تقديم
منه فلا توجيه لاحد لانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد
الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كما يقال رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عيني زيد واجاب الهندي بانه ليس بسمع وهو كالسابق فيه
فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي يضعف المعنى التفضيلي فيعمل مع الاضطرار بخلاف
ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا قوله وعلى كل تقدير
فالمعنى على ما كان عليه هذا التفضيل لان اصله منا كحل عيني الخ رجع على تقدير كره الرضي
وبعده الهندي متمسكا بان المقصود تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على
العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين

بالاعتبار وقد بتغایرا ان بالذات واما المفضل فتفضیل الکحل علی الکحل فلا یوجب
تقدیر من کحل عینی زید فلیکن التقدیر منه فی عینی زید جذف فیجوز ومنه وجار العینی
نظم المعنی مع ذلک الحذف ویجب علیه ان یقول یجب اخراج الترکیب الی ما لا
نظیر له فی کلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء المجار وحذف کالمنفی وابقاء ما
ما دخوله علی الجر وتضعیف العمل علی تغایر المفضل والمفضل علیه بالاعتبار دون
الحقیقة ممنوع بل یکفی کونه کذلک بحسب المآل والصفة بانها یکون مرجع المعنی
الی ذلک ولا یکون نافی الظاهر مفضل ومفضل علیه متغایرا ان بالذات بل لا یفهم
المفضل والمفضل علیه الا بذکر لفظ واحد وهنا الانتقال الی الحکمی الکحل بد
المفضل علیه ایضا ما ذکر الکحل المفضل فتامل نعم ولئن رفع العینی لم
یلتفت الیه المصنف بناء علی عدم تحقق فی کلام العرب وان لا مانع عند قیاسا
نعم وتقدیره ما رایت عینا ما ثلة لعینی زید فی اصل الکحل احسن فیها
الکحل منه فی عینی زید اشار بهذا الکلام الی ترجیح ما ذکره الرضی لوجهین وما
ذکره هو ان قوله لعینی زید مفعول لرایت واحسن فیها الکحل بدل منه بدل
الکل من الکل لان معنی ما رایت کعینی زید مثل عینی زید ولا زائدة علیها ومعنی
احسن فیها الکحل احسن فیها الکحل ولا مثلها حذف المعطوف فی الموضعین اعتمادا
علی وضوح المعنی ولا یجوز ان یکون احسن فیها الکحل صفة لفعل کعینی زید

لانه

لانه یکون المعنی ما رایت عینا مثل عینی زید فی حسن الکحل فیها وکیف یکون مثل الشی
زائدا علیه فی ذلک الوصف فی حالة واحدة فاشار رح الی ان لا مانع من
احسن صفة لفعل کعینی زید اذا کان الکاف اسما الا انه لم یرض بکونها اسما
لان الظاهر کونها حرفا فجعلها مع احسن صفة مفعول محذوف فالا ولی ان
مندفع اما بجعل المماثلة بمعنی المماثلة فی اصل الکحل لا فی الفضل فی الحسن واما
بجعل المماثلة بمعنی المماثلة فی الفعل ویلزم منه المقصود علی العود الابلغ وکما
اللزوم علی العود الابلغ مبنی علی انه لو کان عینا مثل عینی زید فی الفضل علی جمیع
ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع التفاوت فیکون التی میز هنا فیکون
ابلغ واعلم ان الظاهر منه عبارة المصنف ان یبنی الترکیب الاخیر نفرقا بان لا
یبقی فی رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عینی زید هذا الترکیب بل جاز
ان یقال ما رایت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عینی زید بخلاف ما اذا قدم ذکر
العینی فانه یتعین ان یقال ما رایت کعینی زید احسن فیها الکحل ولا یصح ان یقال ما
رایت کعینی احسن فیها الکحل منه فی عینی زید لانه لم یذکر فی الاشعار الا فی هذا
الترکیب المفضل علیه وما یتعلق به حینئذ قال قلت قد ذکرت ذکر العینی قلت آه ولم یقل
ذلک ان نقول ح قال سابقا ولک ان تجعل معنی قوله قلت قد ذکرت لک انک انما قدمت
ذکر العینی وجب ان تنصب احسن ولیس لک ان ترفعه بناء علی انه لا فضل بالاجنبی

وليس بمعنى حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذا لم يذكر هنالك مفضل عليه
وهو عنى المفضل لانه واذا لم يذكر هنالك مفضل عليه وهو عنى المفضل لانه واذا
لم يذكر لكنه مقدر فجهنا اعمال افعل منحققان نظرا الى تقدير الكلام قوله
لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكره اوقف بالمقام والاحسن ان يقال
نبه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف المخصوص ذكره قوله اسم جامد
التركيبا يعني ليس يجمع نبه على ذلك ليصح مذهب من جعل سارا صفة كبيانا
لان اسم الجمع لا يجب تانيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته بخلاف الجمع قوله وسارا بما
السرى واحتمال جعله من السراية على ان يكون صفة مصدر محذوف اي اتى اتوفا خوفا
سارا الى الهلال على ما قيل ضعيف لان حق التقديم على المستثنى ح فلذا لم يلتفت
اليه قوله اي اما من رؤية البصر او من رؤية القلب وهناك احتمال
ثالث ابلغ حسب المعنى وهو جعل اي مجهولا اي لا اظنه ونفي الظن ابلغ من
نفي الرؤية البصرية والعلمية فتبصر وتعلم قوله وادمنسوب الى السباع لكنه نبه
فيها المراد بالسباع اما حقيقتها او شر الناس وقطاع الطريق قوله وحال
لا اري جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر وانما قال ولا اري و
مقتضى السياق ان يقول وما رايت ليفيد انه ما راه ولا يراه قط لانه قد راه
فلم يناسب هنا الحكم بانه لا يراه قط فتامل قوله ولما وصل التعبد الى مباحث الفعل

سلك بذلك الطريق اي هو بصدد بيانه الاقسام على طريقة واحدة ومما يدل
على انه بذلك الصدد انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه فعل ذلك في
قسم الاسم والله تعالى اعلم قوله ان نفس مادل يعني الكلمة جمع بينها مادل و
الكلمة في التفسير اشارة معروفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ مادل
دونه معناه قوله اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بينهم
القدم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث والنسبة
بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل
ما معنى حرفي اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل معين ولا شك انها
على الثاني معنى حرفي لانهم ما لم يضم الى فعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى
يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو مستفاد بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى
مستقلا ونظر لفظ لا بد منه فان معناه يتعقل بتعقل متعلق اجمالا مستفاد
من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على
تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد بالحدث لانه يفيد اخراج النسب عنه كونها مرادة بقيد
في نفسها لم يتقيد الا بالحدث والزمان فلما اخرج الزمان عنه كونه مرادا بقيد
الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه

المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرضي
في معجبات شرح الرسالة الشمسية ولا التضمني لانه لا يقع اراده في
تعريف الاسم والحرف وعدم صحة اراده الالتزامي ظاهر جدا فتعين انا يكون
المراد الاعم قوله وبفعلنا وضعا اسماء الافعال لانا جمعها منقول الذي يقال جميعها
ليست دالة ابتداء الامر بها بل جامعا للامر بها وانما الدال كل واحد منها
فالحكم على مجموع كالحكم على جميع وقد يكون على سبيل البدل اي جزء نحو جاءني
الرجال اي كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال قوله الافعال المنسلخ عنها
الحدث فيدخل فيه لا انا الافعال الناقصة
انا حدث في اصل الوضع منسلخ عنها الحدث صرح به المحقق التفتازاني في الفعائل
الضمائية قوله او لتعليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى
لتعليل الفعل الاصطلاحي او تخصيصه فلا يصح قوله وشيء من ذلك لا يخصص
الا في الفعل قلت كما ذكر اراد الفعل الاصطلاحي واراد بفعله لتعليل الفعل
لتعليل مدلولها الا ان الظاهر ان يقول وشيء من ذلك لا يخصص الا فيه
بالضم فتامل قوله لدلالته الاول على الاستقبال الغريب مع التاكيد صرح
به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص قوله لانها وضعت له ولانا الكلام
ما لم يختص الشيء لم تعمل فيه قوله وانما خصت به لحوق تاء التانيث او الساكنة

وبهذا

وبهذا صح قوله والصفات استغنت عنها قوله ولحوق تاء فعلت الاخصر انا يقول و
لحوق تاء فعلت وفعلت ويستغني عنا قوله ولحوق تاء التانيث ساكنة والاولى
ان يفسر بحوق تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا يخص بالمتحرك الاخصاء به
البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيانا الشارح قوله ان يجب
اصل الوضع فائدة المتبادر رتبة الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفا بهذا العلم قوله
قبيلة ذا نية يكون بيانا اجزاء الزمان المتقدم بها اجزاء الزمان زماني وهو
المتقدم الذي لا يجامع قيد المتقدم مع المتاخر وهو بالذات بيانا اجزاء الزمان
وبالعرض بيانا الامور الواقعة فيها والمتقدم بالذات انما هو بيانا العلة التام و
المعلوم وبتخفيف علم آخر ولفهم مخاطب آخر ولزوم ان يكون للزمان زمانا
انما يتم فيما كان منشاؤه التباين المتقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن
منشاؤه انا قبل لان الظرفية فيه متعلقة بحدث وقع صفة للزمان فيكون المعنى
ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانا فيلزم ان يكون للزمان زمانا ولا يتم فيما
الشهرة لا بتبديل لفظ متقدم بانا يقال ما دل على زمان متقدم على زمانا قوله
مبني على الفتح اشارة الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه بما هو عارضه قوله واحد
مرفوعا ثانيا في اوائله الظاهر في اوله قوله كوقوع اسم مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين ولا يخفى ان الماضي انيابا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا ان يقال

كل حاضر مشتركا بخلاف المضارع فانه اشتراكه الذي سبب زيادة احد حروفه تاليا
دائما فلذا قيل مشابهته باحد حروف تاليت ولم يجعل مشابهته باحد حروف
تاليت لوقوعه مشتركا بمثل مقتل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب
زيادة حرف فالكان اشد مشابهة قوله فالتحق لم يراع في البيان ترتيب حروف تاليت
بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدأ منه المتكلم وينتهي الى الغائب قوله مفردا
مذكرا كان او مؤنثا فالتذكير للتغليب قوله ان للمتكلم المفرد يجب تركها المفرد
لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او بنضرب وانما وصفها في اضرب
بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره ما يدل عليه وصفه في نضرب بكونه مع الغير
فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير وقوله واحدا كان الغير او اثنا مذكرا كان
او مؤنثا او مختلطا قوله وللمؤنث والمؤنثين غيبة اي مال يمكن جعله غيبة
مصدرا جنبا الا ان جعلها فالاسب بنظائرها ولم يقال المصدر والغائبة
والغائبتان لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرف
المضارع صح ان يتعلق به دفع لما يجد على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعرابه
غير مقيد بوقت عدم اتصال النون التاكيد والجمع الا انه لا يفيد انه لا يعرب
اذا اتصل نون التاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غير
في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيبطل اتصال الظرف به تقييدا

لحصر

لحصر الاعراب فيه حيلولتها بينه وبين الحصر وقد اعرب فيه في وقت عدم الاتصال
حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي
لا يعرب مغايرا في وقت عدم الاتصال فالقيد للتفهيم الغير بحيث يشمل المضارع الى
المتصل به احد النونين فقط قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نونا
اقتضاها العامل لا بمعنى ما به يتفهم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى سببا او
حذف نونا او حرفا اقتضاه العامل قوله فالصحيح منه اي من المضارع المعرب
وهو ما لم يتصل به نونا تاكيد ولا نونا جمع مؤنث قوله ومنه عند النحاة احتراز
عما هو عند اهل التعريف وهو مشتق عن التعريف وانما قال عرقه الاخر ولم يقل
لاحد ليشمل نحو يحمر بلا شبهة قوله المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد وزيد يضرب
قوله مرفوع نحو يضربان ويضربان قوله متصل به نحو يضربن وما يضرب الا هو فانه وان لم
يجرد عن الضمير البارز لكنه تجرد عن الضمير البارز المتصل والا شبهة انه لا حاجة
الى قوله متصل به فانا معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل
به ذلك فتامل قوله للتثنية الخ لا حاجة الى ذكر هذا القيد لانه ليس ضمير بارز
مرفوع متصل الا للتثنية والجمع والمخاطب قوله والمعتل فيه ان الضمير البارز في
الصحيح المعرب لا يكون الجمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكر
ولذا لا صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك الا ياالنسوة وحذفها اذ لو كان المراد انه

بذلك شاملا للصحيح المعتل لا يتفق لحكم يجمع المعتل فقوله والسكون في حال الجزم
لم يقيده بقوله لفظا حتى يخرج نحو لا تكتب السكون لا يكتب الا لفظا بخلاف الحركة
وهنا لان نظر لان الرفع قد يكتب بالقصد تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على العبارة
والجزم قد يكتبون بالسكون تقديرا اذا حركت المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم
فقوله مثال يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع لا غير به حتى
يكون قاصرا والمشار اليه كلام الشارح انه جعل مثالا للاعراب فائدة بما الحقه به
قوله والمضارع المتصل لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المصنف قوله فالمتصل
معطوف على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح كأنه قيل الصحيح عطفه على
على مجرد والمجرد فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ولعل مثل المصنف
بقولنا مثل يدعوان وندعوان الخ يدل بضربا ونضربا الخ لان واضافة قوله
والمضارع المتصل الاخر المقابل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما لا آخر له
حرف علة لكن المشار اليه من كلام الشارح ان المتصل عام اريد به الخاص قوله
اسقاط لحرف المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلتين
للسقوط قوله هذا التجرد لم يقيد والتجرد في المضارع وقيدوه في المبتدأ او
اسناده الى شيء مما في القسم المستند هو المبتدأ لانه يحتاج الى التقييد في المبتدأ دون
المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما يجرد عن

العوامل وليس يضرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد
المجرد منه غير معتقع قوله كما هو المشار اليه منه عبارته المشار اليها بانه لا قيام
المضارع انه يجعل الرافع له التجرد كيف اي كيف لا يشار اليه وقد قال في بيان المد
المنصوب منه وينصب بان الخ وفي بيان المجزوم وينجزم بلم الخ فلما لم يقل هنا
ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم يشار اليه انتهى يجعل العامل التجرد
وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان تخفف العامل انما يكون وقت التجرد لانه
اذا تخفف الناصب او الجازم تمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا بد دخل
عليه ناصب الاسم ولا جزم فلم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما ترتفع
بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في نحو المضارع فلا
يتميز به المرفوع عند المبتدأ بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تميز الا
قسام الثلثة بعضها عن بعض لا بيان العامل قوله وذلك مذهب الكوفيين ان
آلتهم اذا الكسائي منهم يجعل العامل حروف انها قوله ويرتفع بلا تعمل
صحة العروض معرفع الاسم مشتركا بينه وبين الماضي لانا نعلم ان مبنى الاصل
فلا يتعذر فيه العامل قوله لان الالف نعتا فيه اذ لا مناسبة بينها الالف والتاء
تخفيفه تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين قوله وقال الخليل اصله لان ابرده
انا لا انا نضرب في تقدير لاضربك وليس بكلام بخلاف انا نضرب اصل انا مركب منا لا والنون تخفيفه

التى حقها ان تلحق بالفعل الا انه لحق لان للتصريح بانه لتاكيد النفى لا
لتاكيد الفعل المنفى متى يفيد اللفظ نفى التاكيد فاعمل لان عمل النصب ليكون آخر
الفعل على هيئته يكون مع النون ولذا خصت لانها من بين حروف النفى بتاكيد النفى
قوله بعد حتى لكونها مثل ما ذكر الشارح فى تفصيل الحروف التى تقدر بعدها ان
شروع فى شئ قبل اوانه فان المصدر سيفصلها فمحل ما ذكره هناك تفصيل المصدر
قوله اذا لم يكن بمعنى الظن هذا ان شعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه
لا يستعمل الا فى اليقين ولو سلم فالمراد لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا
بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن
الى غير ذلك قوله المخففة صيغة الفصل هذا للحصر هى المخففة لا غير
وبه صار محل لا لقوله والتى نفع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ
اى المخففة المأخوذة فى المثقلة قوله فانها للرجال وتطبع فلا بنا بسببه فكذا
الداخل على الماضى ولا بعد ان يقال ان النا فصدة الغيبة لخروجها عنه مقتضى و
ضعها وهى اخفهما المخففة المعوض المحذوف ضمير الشان قوله وليست هذه تاكيد
للحصر قوله على غلبة الوقوع اى كونها جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد
بغلبة الوقوع كثرته كما هو المشاهد قوله لا مع بدا مطلقا قبل ولا مع بدا فى
الدنيا قبل هو لحق قوله لكنها جزاء وجوابا وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال

فيه بحث لانا جعلنا كلام الفاعل لا يكون الا بعد كلا حد ولا يجب ان يكون مستقبلا
وكذا البحث فى جعل ان يكون فيما مضى بحق قوله فى جوابه منا قال اسلمت صار جزاء ول
ان عصم مالا ودمه قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء خصص بيانا هذا الحكم
فى كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها اذ بعد غيرهما
من حروف العطف لانهم وجدوها ولم يجدوا اذا قبحها فتدبر قوله فالوجه
جائز ان جعل وجها مبتدء لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف عامل الفاعل
لانه فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فانه فيه حذف المسند لا غير لكنا لا
نظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقييد قبحها الوجه الالغاء والاعمال قوله
وان لانا ينظر الى زمان المتكلم الاولى سواء كانا او نظرا المستقبل فتدبر قوله
بمعنى كى للسببية لا فائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى مع
قبيل ذلك لكنه تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاضطرار عنها الى بمعنى مع قال فلك
حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم يحتج بمعنى ولم يقل اذا كانا بمعناها او
بمعنى كى فلكانه اراد انه لا يشترط فى حتى هذا ان يكون مجرورها آخر جزء ما قبلها
او متصلا بآخر جزء منه قوله فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا يخفى
الاستقبال هاهنا لا يخفى قوله كنت سرت امس ذكر امس مع ماض قبيل
المضارع لا يحتمل المضارع حكاية حال ولا يتفق كون المضارع حكاية حال

على ذكر الامر مع الماضي قبله فجعل هذا المثال حكاية لحال دون
واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام المصنف فقوله كانت
سكنت في زمان الدعوة هيئة هذه العبارة ثم جعل حكاية لحال الدال على
محال وهو خلاف عبارة المقدم والاظهر ان المراد زمانا لحال المحكية منها
حيث انه حال بانا تبرزه في نظر السامع في معرض حال فقوله لانها علم الامر
مستقبل فيه لانها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله
وهو لا ينافي محالا لا انا يقال بنا في افادة محال فلا يصح ذكره في مقام
افادة زمن فقوله كما تعهده بعضهم وجه التعهد انهم يقولون انها في ابتدائية
ويريدون لزوم ابتداء بعدها فقوله ليحصل الاتصال المعنوي فلا يخالف حق
وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى
عاطفة كانت او جارة فقوله مثل مرض فلانا حتى لا يرجونه الآن يحتمل المثال
لحال تحقيقا او حكاية وبذا النفي المقدر فجعله مثالا للحال تحقيقا يخالف
حال التحقيق فقوله وامتنع نظرا الى ما قبل الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامر بها
كما يسري لا يصلح سببا للاتصال لان السبب وقوع السبب كما يسري
يحتمل ان يكون في تقدير كما يسري منتهيا الى غير ذلك فلم يتحقق خبرها فلا يصلح
للسببية فجعل مانع الرفع مجئ انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة التالي

قوله فينتفي الثاني فقد بالاخر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليست حتى ادخلها
على الفعل العام المقدر منفيا حتى قال انا نقدره بقوله تعرفه صحة حتى
ادخلها بالرفع على تقدير تعرفه فقوله انهم عطف بتقدير جائز لا يخفى بعدها
في نفسه وبالنظر الى سابقه لانا قوله ما سرت حتى ادخلها عطفا غير تقديري
الا اذا دعا اليه ما ذكروه انه اذا عطف شئ على شئ وسبقه بشئ لا
يصلح المعطوف والمعطوف عليه في ذلك العقد لاما لذوا اما اذا عطف على ما لحقه
قيد فالشركة محتملة قوله حالا على صفة الله تعذبهم الاولى حالا فعل
الله تعذبهم فتامل قوله والفاء التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان
فتقدير انا جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ ولا ضرورة داعية اليه ومع
ذلك لا وجد للفاء في قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء
ناصبة بشرطها فقوله احدهما السببية اي فصد السببية وقد نبه عليه السابق
قوله منا النفي المستدعي جوابا وصف النفي بما يكشف عنا كونه في معنى الانشاء
فذ سبق منه معافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان لبهر مفردا
فيصح عطفه على المفرد المنسبك من جملة الانشائية لان الفاء عاطفة
ولا يمكن العطف على جملة لاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء هنا
مبعد عن العطف بتقدير الانشاء المستدعي للجواب فالجواب لا يعطف فيها فانا في

ولا يجوز ان عادل عليه من انه اذا لم يقصد السببية في نحو فاكرمك لا يصح
النصب يجيء عليه انه يشكل مع الرفع نحو جيء العطف الا ان يقال حيث يكون
منه وضع الفعل موضع المصدر كما سمع بالمعيدي خير منه ان تراه قوله
والحق بالجازم فاشر بجا جعله لضرورة الشعر ومع ذلك نحو جيء العطف بناويل
ما قبله بقولنا سيقع مني ترك مشترك والحاق بالجازم فالاشراط وبكلتا نحو
جيئهما بحيث وجد عند الضرورة وهذا يجعله سائرك والحق في حق الامر ان
لا ترك والحق فاشر بجا قوله والواو التي ينصب لك اكتفي منها بتقدير منعلق
النظر ولم يقدر له المبتدأ ولغدا حسن قوله ان شرط ان يكون بمعنى الى ان والا لك
لا يجوز ان يعبد والاولى ان يراد انه ينصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون
في التركيب معنى الى فيقدر ان ليتم اللفظ الدال على معنى الى ان قوله اذا كان
المعطوف اسما صريحا قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان تضرب زيدا
فيتم فانه لا يقدر ان لجواز عطف على مدخول ان ونصبه بكلمة ان السابقة
وفيه نظر لانه يشكل باعجبني انك انسان فتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى
ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمكن كون المعطوف عليه في اعجبني ان تضرب
زيدا فيتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متاخر عن
العطف قوله ويرد عليه انه كالمناسب حيث ذكرها مرتبها ويمكن ان يجاب عنه

باب العاطفة في تقدير ان على تعيينها احدها امتناع بعض في
الشرط والثاني اشتراك المجموع فيه فقدا اولا المخصوصة بشرط ينضبط وفصل
عقيبها بشرائطها ثم اتم العدد بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم اضطرا جما
الى التفصيل قوله مع العاطفة اي مع العاطفة مطلقا اذا قدرنا بعدها
بالشرط المشترك بينها الكل بخلاف العاطفة المقدرة بعدها بشرط مخصوص
كما فصل في حتى واخواتها وهو المشار اليه بقوله والعاطفة لا تاهذا لحروف
ذكرت بهذه العبارة حيث بينت الشرط بينها الكل فتامل قوله وبتحتم اي
المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي اضاف اللام للكلمة
تكرة قابلة للاضافة ولم يضف لاء لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل
الشارح قوله في النهي صفة لاء فاضاح الى تقدير المعرفة فالمعنى تقدير
الكلام بالتكرة فالمعطوف للمشهور ان يكون التقدير ولاء مستعملة في النهي
يجعل قوله في النهي حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة كما فعلنا ويحتمل
ان تراعى جانب المعنى اي منا مراعاة جانب اللفظ قوله اضاف اللام ما استعمل
في معنى النفي ومما لم يستعمل في شيء نحو لا قسم قوله وهذه الكلمة تجزم فعلا
واحدا اي تجزم بالاصالة فعلا واحدا والا فقد تبعد تجزم بالعطف
فتفعل لم تضرب وتفعل قوله اي بعضها فان كيف واذا انضما من كلم المجازات

والمجزوم بما فعلا ان قد يكفا كذلك ما تسعفا واتى وهو ايضا مما يجزم
المضارع مطلقا سواء كان مع ما كما مع حاء نحو قوله تعالى يا ما تدعوا فلا بد من فعل
وكما قال فاصلة فهذه يحتمل العامل ومفعوله قيد بجزم لان ان في ان لم يضرب لم
ليست عاملة في اضرب فانه مدخوله ومفعوله وانما مدخوله ان لم اضرب فعل
مع كيفيتها واخواتها شذوذا في كيفيتها شذوذ ان اذ كفتها عن كلام المجازاة كالجزم
بها شذوذ فعل ويختص ان لما بالاستقبال ولا يبعد ان يستفاد ذلك منا كيد لم
بما النافية فيكون تركيب لما من كلمتين لم وما اضرب ليست عاملة في اضرب فانه مدخوله لم
ومفعوله وانما مدخول ان لم اضرب فعل ولاء النهي لا يصح اضافة العلم وكانه
ذكرها او جعل النهي مرفوعا صفة كلمة لاء بمعنى الناهية فعل بسببية الفعل
الاول لا يخفى ان التسببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فالاولى
ان يفسر الكلام بما فاكهة بسببية الاول وبسببية الثاني فكان المصنف اراد ان يجعله
سببا جعله سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فما له ان المراد
بما فاكهة بسببية الاولى فكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعيد عن
التفهم فعل مثل جئت لكرامتك تبنى على الاول ان بناء على الفعل قد يبنى كذلك
وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما غير سببية فليس الامر كذلك
والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو

بجملة الاولى وبجزاء الجملة الثانية فافهم فعل ان تخفف ناشر حرف الشرط لغلب تحذف ان
تخفف الثانية معنى وان تحذف لفظا اما في ان ضربت فضربت ظاهر واما في ان اضرب
لم اضرب لان الجزم بلم لا بان لكن لم يسبقه معنى لان ان دخل على لم اضرب لاعلى
اضرب حتى يكون ان سابقا في الطلب بل هو صورة قيد التنازع فعل واما كان مضارعا
منبئا بنحو ان يقتد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك الله
يلزمها الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه معنى للعدة مستقبلا بلام الامر وبغير
الدعاء والتمني فانهما مستقبلا تحقيقا قبل دخوله ان فلا تاثير له فيهما معنى
وكذا الاستفهام على ما سيجيء فعل او بلن نحو بجب فيه الفاء لعدم تاثير
اداة الشرط فيه معنى لانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه يجزم
لان النصب بلن منتفي لغرابته وسقيمه فما من فعل او استفهامية نحو ان لم يضربك
زيد فانضربه او مضارع منفي بما نحو ان لم يضربك فما نضربه ووجد عدم تاثير حرف
الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب على المستقبل والمنفي ما
يكون للحال ما غيرا نقلاب فعل مع وضع الفاء تنبيه على ان الفاء واذا الاخص
ولذا لم يقل ويكفي باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر فعل لاختصاصها بها
ان بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية فتدبر فعل وان التي يجزم
بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة اي عبارته مشعرة باته جعل مقدرة

في قوله وانا مقدرة بعد الامر منصوبا على الحالية منها صلة صفة انا وانا جعل
قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة خبر الا انما كانت ولا ضرورة تدعو اليه
والعهد ان مقدرة مرفوع خبرا ان فعل اذا كان المضارع الواقع بعد هن
الاثباء الخمسة صالحا لا حاجة في تقديرها الى شرط الصلاحية بل يكفي قصد
النسبة فانها تحقق النسبة كانا الكلام صادقا والا كانا كاذبا او ادعاء لكنه
فتدبر فعل فانهم يطلقون امثلة الماضي والمضارع على ارادة
الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم
الامر بالصيغة فعل وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر الامر المعرف بصيغة
لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لرفع توهم ارادة المصدر توهم
بعيد على انه لا ينفع لان يجيء مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي
حقيقة الامر كما يقال لام الامر والعهد ان يقال الامر في السير الصرفي يتسلم
الامر باللام وهو الاصطلاح المشهور فيجاب بان المحصل هنا فحاصل ان يحمل الامر
عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعريف عند بالامر بالصيغة فعل صيغة يطلب
بها الفعل شامل لقوله يطلب بها لخروج النهي والاستفهام والامر باللام لان
الطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم بانا قوله
يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل

فلم يدخل اسماء الافعال في التعريف متى يصح ان يخرج بقوله يحذف حرف المضارعة
وقوله صيغة يطلب بها الفعل يشعر بانا جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصلا
والاظهر انا الصيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله
الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل اخر آخر فقد عرفت ما فيه وكذا قول المخاطب
اخر انر عنا الغائب والمتكلم وقوله يحذف حرف المضارعة اخر انر عنه مثل قوله
تعالى فلنقرحوا او عنه مثل ضربه فقد عرفت ما فيه ولحق ان ليس منا تمام التعريف
والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو
يحذف حرف المضارعة او يحذف مضارع فعل وفي صورة حكم المجزوم ان حكم آخر
المجزوم سقوط النون فليس حكم الاخر لانا النون ليس آخر الامر الا ان
يقال لشدة الاختلاط جيء بالضمير البارز والعقل والنون نزلت منزلة كلمة
واحدة فنزل النون منزلة الآخر فعل فانا كانا بعد ان حرف المضارعة يعني
الصاد بعد سكون آخر في حكم المجزوم انا لانا ح ولهذا اكتفى بها نازيادة الهمزة
ولم يبق عمل الآخر فعوله اسكنه آخر مما ليس حاجة اليه ومع ذلك فاضر اذ ليس
فيما في آخر نونا او حرفا علة انسكان الاخر بل حذف فينبغي ان يفعل اسكنه آخر
او حذفا فعل والمراد بالرباعي ههنا ان في علم النحو واما في علم الصرف فهو خماسي
بحروف الاصول فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يختص المزيد فيه

وقوله وانما عمها باب الافعال ايضا لانهم لاستقاصد بفاعل وفعل الا انه يتكلف
ويقال انه خمرج ولا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف المضارعة ساكنا
وكذا قوله ههنا مفعول بمعنى في مضارع رباعي بعد حرف مضارعة ساكنا قال
دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت لاعجمة للالتباس بالمضارع على تقدير
الفتح اي فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل في افعل حتى سهف منا فلم التاسع لان الكلام
في ابطال فتح الهمزة وكسرها يعني القصد فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء
وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح التاء او لم يكسر حتى يكون البيان فائدة
والقصد انه اذا قيل في افعل افتل بفتح الهمزة التبس بصيغة المتكلم المعروف في
حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج منها الكسرة الى الضمة وهو ثقيل
قال فيما سعاه اي سعى ساكنا بعده وضمة ليست كثرة العين فيما سعى ساكنا
بعده ضمة بل فيما سعاه امر في مضارع بعده ساكنا منه بعد حرف المضارعة ضمة
فصير سعاه الى صيغة الامر الذي منه مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكنا بعده
ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقف اي في وقت سعى وقت يكون بعده الساكن ضمة
قال مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصعف مثال لما يكون بعد ساكن بعد
حرف المضارعة ضمة قال وعلم مما ذكرنا ان اضافة
الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدير الفعل لم يرد في الكلام الا تقديرا

وعلم مما ذكرنا ان اضافة الفعل الى ما لادنى ملابسة لم يتنبه فعل ولا يبعد ان يراد
بالمعلوم الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل
اسم المفعول فيتم كفاه الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل او شبهه على المتعمد
الثاني قال ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف مفعول
ما لم يسم فاعله ولان المفعول لم يذكر اعتمادا على اشتهاره لانه لا يجوز حذف الفاعل
بلا وقوع المفعول مقامه قال ويضم الثالث الى قوله نحو البس الاحمر ان
يقول المص فاكان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة
الوصل والثاني مع الماضي نحو البس قال اي يكون عينه فقط مفتوحا ويكون ما
قبل يلبس في الدرج بالامر في تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفي واحدها وقفا
الاولى ترك التعليل وتغييره بقوله نحو البس قال هذا علة لقوله ويضم
الثالث والثاني يكون تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى في ضرب بكسر ما قبل
الاخر لتوهم انه صيغة مجهولة من باب علم والبس في باب علم يلبس فالاولى
ان يقول المص فاكان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة
الوصل والثاني مع الماضي نحو البس قال اي يكون عينه فقط مفتوحا ويكون ما
يقال اراد ما يفتح عينه وهي اللفيف لا يفتح وهذا اصوب لانه ينتفع به
الاصوب قال وانما خص مفتح العين بالذكر لمزيد غموض واخفاء في المبني للفاعل

منه كما ذكر وتبعيته ذكر فعل الفاعل في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا اه
هذا كلامه وهو يستفاد من التاسع وصاحبه وانما خص فعل الفاعل بالذكر
لمزيد غموض واختلاف في الماضي كما ذكره وتبعيته ذكر فعل مضارعه وان لم يكن فيه
ما ذكرنا قوله المتعدي وغير المتعدي هذا ان قيد آت لقسمي الفعل لا قسمان فان
المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن
تعريفه بما توقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا
عن المفعول فلذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل
والتعلق بالمفعول خبرا لمعنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فتفعل
المصدر المتعدي ما يتوقف منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما يتوقف
فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق هو منه الفعل عليه وكانه قال
لذلك المتعدي من الفعل قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل قد
دل عبارته بسيما هذه العبارة ان المتعلق فاعل وهو الفعل فالمفعول
هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال مما وقع في التعريف اسم مفعول
الا اه يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول المفعول
ايضا متعلق به فاوضح بيانا تعلق الفعل معنى المتعلق الذي هو المفعول
قوله وهيئة الفاعل والمفعول يريد به معنى كما قوله وتبعيته الفاعل

قد تحقق ان المفعول الذي هيئته اعم من المفعول فلا وجه لتبرئ هيئة المفعول
في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي لا تتعلق بهيئة الفاعل والمفعول قوله
في غيبي المتعدي بهمز متعديا او المتعدي ايضا بهمز لازما بمعنى الانفعال نحو انقطع
وبناء التفعل نحو تدحرج قوله او بالالف المفاعلة نحو ماشيته او سيا الا
مستقبال نحو استخرجته هذا غير مشهور ان في باب التعدية وانما المشهور في الكتب
هو الثلثة الاخر وكانها ثمانية كما لا تنها لا يعدو ان جوهر حروف ولا يضر فانا
في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل نحدثنا في الكلمة معنى هو غير
مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فانا نبنيه معناه صاحبه
في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي بحيث يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة
معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته
خارجا واخرجته الستهي معنى التصيير المستقل في التعدية مع بقاء معنى الخروج
على حاله فتامل عليه فصل قوله ثانيهما غير الاول كاعطى وهي سماعية كثيرة
جمعها الى ستي وارجوان اضبطها واعمل رسالة ينتفع به الطالبون قوله
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه وعدم جواز كونه مع الفاعل
ضميرين لشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك قوله والثاني والثالث
ما مفعولهما مبانيا نحو لانتبعيضية ولذا لم تدخل ما مفاعلها قوله

كمفعولي باب علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر لا وجه لتخصيص بابها وقيد
المصنف بل هما مثلهما في خصائص اخر لباب علمت انها فانه يجوز نحو علمت قبل
اللام والاستفهام والنفي نحو علمت زيدا لعمرو قائم وزيدا عمرو قائم وايضا يجوز
كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرا لشيء واحد فنحو علمت زيدا اعلمت معنى قاعدا
نحو كانهم ارادوا بالسلاة الظنا هذا من خلط اللغة باصطلاح المبرد اتيا والا
ففي اللغة السلاة خلاف اليقين على ما في القاموس نحو شاكي السلاح اي وقوعه
تحت وعدم وقوعه نحو لبيك ما هي ان تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عند
الاظهار المراد لبيك ما هي اي الجملة المذكورة عنده اي عنه عبارة عنه فان علمت
لبيك ان زيدا قائم مثلا عبارة في معلوم يقيني وهكذا وهذا الكلام سواء كان
كما بعض ذكره الشارح او بعض ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيك اليقينية
الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيك ان احرف مخففة فلا تفيد مع فواعلها
فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه
ان يقال معنى الكلام لبيك ما هي ان الافعال عند اي عبارة عنده والمقصود
من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل هي مذكورة لبيك ما هي
وهي مناط الفائدة لا الجملة المدخولة ولبيك كسائر دواخل الجملة فافهم فقوله
فتنصيبها يحتمل على انها مفعول لها الظاهر مفعولا هما وكان اراد ان كلا منها

مفعول لانها فقوله ومن خصائصها اذا ذكر الاخر اي هذا هو الشائع وقد
دليل على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت زيدا قائما
وعلمت كلي حل وضيعته بل يجب في الثاني ان يقيد على ذكر علمت وهو بعيد جدا
فكانه اريد انه اذا ذكر كل منهما ذكر الاخر وما يجب مثابته فقوله لا تخلنا في بخلته
اي لا تخلنا جاز على غنى الملك بنا اذا قد وشى بنا قيل ذلك الوشاة بذا وفي
العقبا اي لا تخلنا اذلاء على غنى الملك بنا وبالجملة جعل الفراء بعض الاخر
وكنا لم نجده في اللغة فقوله فلا تفعل علمت وظننت لعدم الفائدة هذا لا يوجب
عدم جواز حذف المفعولين ثانيا لعدم تعلقها اي بها على ذكر المفعولين لان
هناك جهات افادة اخر لان تقول يظن كثيرا او يعلم قليلا اي يقع الظن عند
كثيرا ويقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات
او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم قوله ولاستقلال يخبر بها الصاحبي
لا يكون ما مبتدأ او خبرا او مفعولا بها الظاهر العكس ثم لا يظهر فائدة في وصف
يخبر بها وكذا لا فائدة في تقييد الكلام بالتمام وكلامه غير مفيدة بالتفهيم الاول
لانه كلام على تقدير كونه مفعولا بها ايضا الا ان يجعل الكلام من الجملة على خلاف ظاهر
كلام المصنف فحينئذ فقد جواز المنع ولا حاجة الى عد صورة التقدم فانه لا يجوز
فيه ابطال العمل فقوله بلا واسطة كما سيجيء مثاله او بواسطة نحو علمت غلام من انت

فيه بحث لانه علمت وافع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه
الاستفهام وهو ما يجر الداخل عليه بمنزلة ما معه امتزاجا تاما بحيث يسري
الاستفهام في المضاف وهو ما يجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمهما على كلمة
تضمنت الاستفهام قوله والفرق بينهما الالغاء والتعليق منه وجهها احدها
ان الالغاء جائز والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان
في قوله ومنها جواز الالغاء بحث لان وكما صح ما تقدم منا ان الالغاء واجب
في الصفة المفعلة وغاية ما يمكنه ان يقال انه لم يرد الفرق بينهما مفهوم الالغاء
والتعليق بل اراد الفرق بينهما خصوصي الالغاء والتعليق في هذا الباب بان
الالغاء جائز ولذا قيد بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيد بالجواز بل
سياق الكلام فيه بحث يفيد الوجوب قوله راى البصرية اي راى بمعنى ابصر والحلمية
وعلم هو التفهم قوله والعدد اراني للترجاح درية اي ابصر نفسي حلفته هي هذا
الترجاح وكذا اراك بمعنى اعلم مشابه فيكفا درية مفعوله الثاني وعلى ما ذكر
هي حال قوله وبعض افعال القلوب ما عدا حسبت لا يصح الاستثناء منه
بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل ثم انه لا فائدة
في هذا البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى قوله واما العلم او الظن فالمراد
بالمعلى ما فوق قوله انما قيد نا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض ولئلا

يقال لا وجه لتخصيص بيان هذا البعض من المعاني الاخر فان لكل منها معنى آخر
قوله وحسبت بمعنى ضربت اذا حسب وهو الذي في شعر شعره كذا في اللباب قوله
بظنيتها اي بمهتم ظنيا بمعنى المفعول قوله انما سميت ناقصة لانها لا تتم مرفوعها
كالافعال الغير الناقصة وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول الناقة بالحدث الداخل
التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان
مدلولها عن غيرها بالترجاء ولانا نقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة
الى الافعال التي تتم مرفوعها وفيه ما فيه قوله ان العمدة فيها وضعت له هذه
الافعال هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان
والنسبة هي نبوت الصفة للفاعل وفرق بينهما وبين التقدير الذي هو صفة المتكلم
انا كان منبئا للفاعل الظاهر هو وبين التقدير الذي هو صفة الفاعل انا كان
منبئا للمفعول فارادة نبوت الصفة للفاعل به مما سامحه لا يليق بمقام التعريف
قوله لانها مقتضى عند الصفة وتقدير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقدير عمدة
لو كان مجرد الدخول في المقتضى له مستلزما للعمدة عمدة فيما وضع له كان
الترجاء ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان معجب كونه عمدة امر آخر لا بد منه
بيانه حتى تتكلم عليه على ان كونا كل من الصفة والتقدير في التامة بمعنى خروجها
بقوله ما وضعت لتقدير الفاعل بهذا المعنى الا انا يقال المراد ما يكون العمدة

فيما وضع لتقدير الفاعل على صفة فقط فينجذ ان العبارة لا تساعد عليه قوله ولقد جعل
المعضوع له آه اشار الى تصحيح الحد بالنظر في معاني الافعال الناقصة ف
جعلها مجرد التقدير يدفعه خروج ما زاد على التقدير عن معناها وكونها قيودا
لها ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام المعضوع له التقدير بل التقدير والتقييد
على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا في الافعال الناقصة تكلف وتحكم
قوله ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقدير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا
شك انه جعل التقدير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الاضافة لان الغرض من
وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والوجه عندي المراد بالتقدير ما اشتهر في
بيان افادة التاكيد انه تابع يقرره آه والافعال الناقصة معضوعة عن
لغرض تقدير الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه بالصفة فانها معضوعة عن للنسبة
وكثيرة لها مثل الزمان وغيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية الدالة على
النسبة المدلولة لها فيها كذا النسبة المدلولة للجملة بدخولها عليها ولا ريبة
في ان الغرض افادة الزمان ايضا غاية ان القدر افادة التقدير فعلى تقدير
جعل اللام للغرض ايضا لا بد من حمل قوله حاد وضع لتقدير الفاعل على ان المراد
تقدير الفاعل قوله فظهر مما ذكرنا آه هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد كانه اشارة
الى قيد ذكره المحقق الشريف انا المراد صفة خارجة عنها مدلولة بها ان ذكرة لتباد

منها العبارة قوله وقد تتضمن كثيرا تضمن ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى فعل مع ملاحظة
معناه وانما لم يعمل بهذه الملاحظة ولا يبرز في مقام التعريف طريقا جعل الاصل
ثابتا والمتضمن حالا فيقال في تفسير يتم الشعر بهذا صائر وثانيهما عكسه هذا ما ذكره
الشارح فقوله تامة وكاملة حالان لاصفتان فلم تعمل العبارة قوله وجاءت بمعنى
كانت في المفصل بمعنى صارت قوله من الغرارة وهو الغفلة فان التركيب حدث منه
نحو آرجح جبني ارسل علي ابن عباس انهم ان ما كانت غفلتنا حاجة ان لم نجدنا
غافلين قوله ارهق شعرته بالضم السبي العيي العظيم على ما في القاموس
قوله لا يخاوز جاء وقعد المعضوع الذي استعملتهما العرب وبهذا جاء المصنف بالتركيبين
اللذين هما قعاقعهما الكلمة قال في بعض نسخ التسهيل لحق في جاء الاطراد فانه يقال البيت
قعقعها وقيل في ضبط معضوع استعمال فعدا ان يكون كانه كذا قوله على الجملة الاسمية
المركبة من المبتدا والخبر كاد احتراز من تقييد الجملة الاسمية عن مثل قائم زيد وما
قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والخبر قوله ان لاصل اعطائها الخبر
حكم معناه ما يعطى الخبر حكم معناه يعطى الاسم ايضا فصار زيد غنيا بجعل الغنى مستقلا
باليد ويجعل زيدا مستقلا قوله تبعا ماضيا الاولى جعل ماضيا مفعولا لفيد ان في زمان
ماض وتنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضي قوله فقر التبهاء المفازة
التي يهتدى فيها من التيهة بمعنى الضلالة والقفر المكان الخالي يقال مطى سير عند سيرها

بانها بمنزلة قطار ركبت بعضها صار زن فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب
قوله لا بعضها لم يكن فراخا قبل كونها بعضا ولو كانا بمعناه يفيد لفظ هذا
المعنى كذا في العباب قوله هذا انها عطف على قوله لشبوهن الخ وانما ذكره مع كونها
غير خارجة مما هو بمعنى صار مقابلة لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة
وجملة تفتر انها هو فاعلها فصرح بما هو الحق عندهم والاظهر انه عطف على يكون
ناقصة والاول بيانا لها باعتبار معناها والثاني بيانا لها باعتبار عدم ظهور
عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع بهما
كونها تامة وزائدا بجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها قوله وكقوله تعالى
كن فيكون الاظهر انه قوله تعالى كنا في موضع الاجل بمعنى ثبت وفي موضع جعل شيء
موصوفا بانه بمعنى كذا بل يحتمل ان يكون في جميع ناقصة ويكون في الجاد ايضا
كنا موجودا قوله ويكون زائدة اه هذا مختصة بلفظ ما بخلاف ما سيف فانها شاملة
لجميع نظائرها قوله قبل اللام نحو كنت ابعث شاء اشفقه منا اجل تحول النفي
بالضم وهو النعمة وضمير تحوله البدا او الارادة المتعدد او يجعل ابعث شاذا لان
فجع وان كان واحدا التعدد لغير قوله قيل سمي اسمها فاعلا فدفاك هذا القائل
هذا التنبيه ليس في محله وهو قوله ما وضع لتقدير الفاعل على صفة لا يخفى ان التنبيه
ليس في مرتبته لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ولكنا نقول نبه في هذا الكلام

بجميع لغير مع الفاعل على ان اصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح
على التسمية بالخبر وليس لغير على اصطلاح منا يسمى الاسم فيه فاعلا مسمى باسم
المفعول بل الاسم يسمى فاعلا وانما هو يسمى لغير مفعولا وخبرا قوله واعتبار
الصلاحية والقابلية معلوم عقلا جعله خارجا عن الوضع مع ان ظاهر عبارته
للصحة لا يقتضيه قوله او تقدير التعلق تعالى وللتفهيم قال وبهذا النفي ولم يقل
وبهذا كله النفي قوله وتقدير الزمان قبل المصادر هي جعل تقدير الظرف هنا فرعا
تقديره في المصادر والا ان تقول عنده ومنه عندنا في دام صار علما في تقدير الزمان
معه حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليست الاخرى بهذه المثابة في نثر ما المصادر
قوله احتاج الى الكلام سيأتي ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة
وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه لا بد لهذا الكلام من الاشتمال على ما ينصب
الظرف قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها كما في الاتم الاتم ابقول وامر
كام المبتدأ وحق لا يشكل عليه ما اورده الشارح ايضا قوله فما اريد بجواز
التقديم نفي الضرورة عما جانبي وجوده وعدمه يمكن ان يخص هذا الشق وبراد انه
بجواز تقديم اخبارها على اسمها بمعنى انها لا تمتنع من هذا التقديم فالمانع العارض
قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا قوله نحو كم كان مالا الظاهر انه مثال
بمعزل عما هو فيه الكلام في تقدير الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر

على نقد الفعل نعم هذا يحمد على قوله قسم يجوز قوله والافعال التامة فقط الا نسب
سياق الكلام اياها هي راجعة الى الاخبار لا انه صرف الى الافعال الافتتاحية ظا
قوله وهي ممتنعة الى راجع وبهذا اندفع ما قيل لكان وجه الدفع
ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتناقض المخالفين والمراد بالاختلاف كونهما
المخالفين متناقضين متنازعين دل عليه قوله يكفي بهذا الخلاف واقعا ظاهرا من
جانبه لانه جانب الجهل لم يقتضيه باب المفاعلة لفقدهم وحاصل الكلام ص
ضعف جانب المخالف بالخلاف فانه كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبه في
الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر ويمكن فيه وجها اخر ان الفعل ليس عما الا
فعال المنقسمة اضدها ان المراد بالمختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة
فجعل المصدر اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف
بينهم بخلاف المخالفة ابتكيا فانه للخطاء في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المعنى
يفعل عند المصدر في بيت بخلاف الافعال المنقسمة فعلى ما ذكر فعل اشار الى ان التعريف
بفعل المفاعلة اذا التعريف للماهية دون الافراد قوله افعال المقاربة بتقديم
هذا باب المقاربة وما وضع خبرا للعائد الى فعل المقاربة اي هو ما وضع قوله عسى على
واشفاق فيخرج عنه تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغي ان يقال رجاء و
واشفاقا لانه يقال عسى الاشفاق فيه موضوعة لذا نقول قيد الكينونة مراد

كيف لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتبار منها فعل انشاء
الطمع والرجاء والاشفاق فعل والانشاء آن في الاغلب منها معاني الحروف انما قال
في الاغلب لانها امثال اخبر انشاء لكنها مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية
قوله بتقدير مضاف اما في جانب الاسم بزيادة ما جاء في كلامهم مثلوا لهم عسيت صائما
ويرجح تارة بالخبر باسم الفاعل على فعل المضارع مع انه لم يبق على المفعولية في
صورة الانشاء الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا
نحو عيت صائما قوله والذي ارى ان هذا وجه قريب يرده نحو عيت صائما قوله
وهنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى
زيد ولا يمنع تقديم الخبر لانه بين الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لانا نقول عسى
طالبا مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يليق بالفاعل
بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التعجب على ثبوت عسى ان يخرج الذي بان
ولم تثبت ايضا عسى يخرج زيد زيد يجذف انه فاعل قوله واضرع هو ان يجعل منه
باب التنازع يتوقف صحة هذا التعجب على انه ثبت في الاستعمال عيب ان يخرج
الزيدان فلو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين
منا اختيار اعمال الثاني قوله وقد يكون ان مع الفعل المضارع في الاستعمال الاول
فالاولى ان يقول الاصل عسى زيد ان يخرج وقد يجذف ان وعسى ان يخرج زيد

قوله لعدم مشابهة قول عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد
يخرج لهذا اوضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان
اسم عسى وان يخرج خبرها او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه
فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال قوله فيخرج عن
دلالة الخبر لعمله باشرا فرعا الحصول للفاعل في الحال لا يظهر ذلك في
قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله لم يكدهن حبت يدبرهن قوله
ان يمضيا مضى بمعنى ذهب وانقطع قوله اي كسائر الافعال
اي كبقية الافعال قوله فغيره اي غير لم يكد وجعله لم اجد قوله
وقال عبسة على وزن طلبة من الاسماء العربية وفي كثير من النسخ
عنبسة بزيادة نون بعد العين ولم نجد بها من الاسماء العربية قوله
وفي المستقبل الاولى وفي المضارع وكانه لانتفاء الحال اقتصر على الماضي
والاستقبال قوله قد عرفت وجه التمثيل والجواب عنه لا يخفى
على احد ان ما كاد ويفعلون لنفي القرب فكانه وجه قوله مر قال
انه في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الموجود فلا يقال ما
كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد حرمان كان بعيدا من الفعل
وتاويله انه قارب وانما نفي اذ لا معنى له الا ان ابتداء القرب

يستلزم نفي الفعل فهو وجه التمثيل به تام والجواب عنه ضعيف قوله وفي دعوى
الثانية يعقل ذي الدمة لا نفعل لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نفعل
جعله اذا مستقبلا وكان من خطا ذي الدمة راى انه ماض وكانه غيره ذو الدمة
اما لغفلته عن تغيير ذا او سد الباب عنا عتراض الخاطر بنا قوله وهذا مسلم لكنه
لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين بمجرد ذلك لم يثبت دعواه الاولى وقيدنا ما
سبق يدل على جعل قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات في المستقبل كالافعال دعوى
وجعل التمثيل في الجامي نثرا مرتبا وقد قدح في التمثيل الاول فلا فائدة لهذا
الكلام الا الاطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك لم يثبت مؤاخذة
يعرفها الفطن فتفطن قوله وذكا مثل عسى وكاد في الاستعمال لا في المعنى ويجيء
انه يوهم ان الاصل فيه استعمال غيره مع ان وكذا الاصل استعمال ان وهو تناقض
قوله وجمعه بالنظر الى كثرة افراده بمنزلة ذكر الكل في المعرفات للتنبيه على حال
الفرد ولو قيل بجمع الضمائر للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر الكل ويكون النكتة فيه
بقيته ما يذكر لذكر كل لكان اقرب والا ان نفعل جمع مع عدم كونه الا نفعيا اشارة
الى ان فعل التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذا
الصيغتين او غيرهما الا انه لم يعهد الا هذان قوله وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغة
وللتنبيه على ان المعهود من هذا المفهوم الا عم ليست الا نوعين قوله وفي ضمن التثنية والجمع يفيد

ان كما هو مفهوم من صريح المفرق ولا مثل عشرة الثلاثة اليسير في البداءة
ذهابا بقال ستة وثلاث معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا
تعجب من حسن الرضي قوله فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمجرد الدعاء و
يمكنه ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفسه مقيدا بهذا الفعل او
قائلا الله من شاعر ولا ثلاثة عشر ليس كذلك قوله ولذا تعد الفعل التعجبي اولى
وضع التعريف هو الاول لان تعريفها الثاني لحكم عليه بالحكم على التعريف
قوله وعاشى الطعام في القاموس شهيه كرضيه اي احبه ورغب فيه قوله
ما اتفق الكذب في القاموس مقته ابغضه قوله انما قيدنا التقديم والتاخير الا
طلاق خرج منه التقييد لانه يتعلق بمعرفة حال الصفتين من غير حاجة الى ذكر
التقديمات الجائزة في غيرها والممتنعة واما ما ذكره هنا المباحث فلا ينفع
لانا منع فعل التعجب من التقديم والتاخير منه فيما اذا كان معه مانع آخر قوله
واجيب لا يخفى على الفطن اي شيء منكم اجابني ليت بالمسكة والماء البارد
لا يحصل منها هذه المعارف والاحسن ان يقال انا المراد انا لا يتقدم احسن
على ما ولا يؤخر عما بعدها المنع فعل التعجب عنها هذه التصرفات اينما كان وهنا لا مانع
آخر منها تقدم احسن على كلمة ما لفظة تحكم مثاب بشر اهر ذا ناب عندنا
جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فالمعنى شيء ما احسن زيدا منه قيل

لانه يكفي في ما احسن زيدا شيء لا شيء فيلزم انشاء الشيء عن نفسه
ولا يبعد ان يقال ما مميزة نكرة للعموم فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو
مناسب لمقام التعجب جدا قوله قال الشارح الرضي هو قوله وانما لم يلتفت اليه
المصنف لانه لم يكن صحيحا اصلا فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام
فالقول لكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التعجب قوله وبه لا مجرور وانما عبر
عنه بلا الباء لانها زائدة كالعدم فيعد ذكرها كانه لم يذكر او لانه للزومه كالمجرور
من الفاعل قوله ومنقول عند الاخفش وهذا يدل على جواز ما ضربه زيد في
جاء في اسمع به وابصر قوله وقال الفراء وتبعه الزمخشري اه وهكذا انا يقال في
الخطاب للحسن والياء سيبويه اي ضربها حسن حسنا بزيد قوله وهذا اللقب
اريد باللقب النحوي لا العلم المخصوص فهو المشارك في اطلاق النحويين
والاظهر ان المراد بافعال المدح ما وضع لانشاء مدح وذم فهو قوله نظائرها
ولا داعي الى ارادة المشهر بهذا اللقب في هذا المقام فاحفظ قوله او ممن النكرة
منصوبة وصف المنصوبة بمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور
وهنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاضراب عن المجرد فالله الله من شاعي
ولا ان تريد به المنصوب لا محالة فاحفر زيدا عما يحتمل التقابل بين النكرة
وبينها فالجمع التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالتفصيل رد المذهب بعض

قوله بغير لام تعريف العهد اى العهد الذهنى لئلا يلزم عدم سبق ولا يخفى انه اذا
زيد مبتدأ يجب ان يكون اللام للعهد الذهنى لانه عبارة عن زيد وكذا
لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير فى نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع
الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم انفراده فالعائد
فى نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار نظيره
نطفا يا ملكا هذا ابن عمار ولولا ان المخصص قد يتقدم يتقدم على المميز
لكان الاشبه جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ لا يجب
تقديم التفسير على الابهام قوله مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل يحتمل ان
يكون فاعلا وان يكون مفعولا فظنى ان الملبس بالفاعل يبقى للفاعل
كما اذا التبس فاعل الفعل المفعول يبقى التقدم للفاعل قوله حقيقة او
تاويلا لا يخص التفهيم المطابقة فى الجنس بل يجرى فى المطابقة فى غيره ايضا
والاشبه تاخير قوله صاحب الشئ او حب اذا صار محبوبا يريد ان فى حب
ثلثة حب بفتح الحاء كما هو فى القاموس وحب بضم الحاء يثقل الضم الى
الحاء ثم الادغام اذا اصله حبب على وزن ناصر وفى الصحاح تفصيله وعند
صاحب القاموس حب لازم يعنى لحبيب وذا فاعله اى هو لحبيب قوله والعامل
فى التمييز او فى الحال ما فى جنداما الفعلية الاولى من الفعل لان العامل هو حب

لانه فعل وعلى هذا الغيبة العامل فى التمييز فى نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل
فى التمييز عن الذات المذكور ان المبهم كما فى ربه رجلا قوله وذى الحال هو ذو وفيه مناقشة لان المدعى ان ذا ذو الحال لا
زيد وهو بعينه عين المدعى فان التركيب حال عن الفاعل لا عن المخصص كما فى
بعقد الشيخ قوله ان يرجعها مصدر رجب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع
كذا فى القاموس قوله فى عدها مناقشة فان الجرى تساهل وان لم يجمع واو القسم معها
كما جمع باؤه مع التاء فربما يتبع المعدود مسامحة والمعدود حقيقة والاظهر انه
اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عندهم ولذا
لم يذكر الفاء وبل مع ان ربت مضمر بعدها ايضا ولا يضمر بعد واو هذا الاصل فى
الشعر ايضا الا شاذا قوله كثيرا ما يطلق الغاية فيه انه يلزم ان يخص ما الابتداء
بالافعال الاختيارية التى لها غرض ولا يصح على القديم اول النهار الى آخره
والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اى لابتداء شئ له نهاية ولا يستعمل فى
ابتداء شئ لا نهاية له كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمنتهى المسافة فيجب
ان يكون استعماله فى الزمانيات مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او
الشريفية قوله وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه لا يقال لا يصح وضع
الموصول موضع فى قولك ما فعل الا ما فعل مع انه جعلها بيانية لانا نقول لم

قوله وهو مبتدأ من حب الشئ او حب حسن قوله وذى الحال هو ذو وفيه مناقشة لان المدعى ان ذا ذو الحال لا قوله ان يرجعها مصدر رجب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا فى القاموس قوله فى عدها مناقشة فان الجرى تساهل وان لم يجمع واو القسم معها كما جمع باؤه مع التاء فربما يتبع المعدود مسامحة والمعدود حقيقة والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عندهم ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان ربت مضمر بعدها ايضا ولا يضمر بعد واو هذا الاصل فى الشعر ايضا الا شاذا قوله كثيرا ما يطلق الغاية فيه انه يلزم ان يخص ما الابتداء بالافعال الاختيارية التى لها غرض ولا يصح على القديم اول النهار الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اى لابتداء شئ له نهاية ولا يستعمل فى ابتداء شئ لا نهاية له كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمنتهى المسافة فيجب ان يكون استعماله فى الزمانيات مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او الشريفية قوله وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول موضع فى قولك ما فعل الا ما فعل مع انه جعلها بيانية لانا نقول لم

وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اى مطرصلة لانا نعقل المراد وضع المصوغ
مع صنعة مع ايراد مقتضيات المصوغ قول او هو وارد على الحكاية فالمراد بالصنعة
فى كلام موجب كعنده فيد فى الحال او الاصل قول فنى بهذا المعنى مقابل لما اه فى الجملة
فاء عنه اما للابتداء من المكان او للابتداء من الزمان والى قد يكفان للانتهاء فى غيرهما
قول فلا يقال حذاه كما يقال اليه وعنده وليد اضطاهد بالظاهر فى مجرد كعنده
بمعنى الى قول ولاصلبنكم فى جذوع النخل لجذع الساق قول والمصاحبة قد تفتقر
فى التعبير عنها المصاحبة بمع ومع وتارة بالملصاحبة تخلف فالالصاق يستلزم المصاحبة
فيصح لجعل ان يكفا اشتراء الفرس فى مكان يقرب من البيع ولا يصاحب البيع
الفرس فى الانشراء قول والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع فى عبارة البعض
ان تعدية اللازم بحرف الجر فى الكل اى فى الثلاثى المجرد وغيره مختص بالباء قول
وفى غير نحو العافو فى الاستفهام والنفى سماعا هذا يدل على ان ما ذكره من تقييد بالسماع
قياسى فاستعمال الباء للاستعانة او الالصاق لا يتوقف على سماع والا لقيدته بيد
وقبل التعدية متوقف على السماع قول واللام للاختصاص ظاهر انه للانتفاء
لشئ والنفى عما عداه وجرى عليه الفحماء وذكر بعضهم ان معنى الاختصاص مجرد
المناسبة لا الحصر اذ لا يصح فى زيد اخ لعمرو واذا لاقا ايضا وفيد انه لا ينفك الاختصاص
عن الاضافى فى معارد استعمالها فلا داعى الى صرف الاختصاص عن الظاهر فتكلف وبقى العاد

فى القسم لنقل بعض الباء فى القسم مع ان الباء اصل بنيها على كثرة دعاء القسم لكبائد
قول مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة ولا فرق بينها وبين وسائر لحروف حتى
يمنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالعهد على غايته الرضى انه لا يتحقق
التقليل فى المعرفة لانها اما للكثرة فتنافيه واما للواحد المعين فلا يجرى فيه التقليل
لانه انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول انا نجرد ونريد فى معنى التمنى عنها
لانه التقليل كما انكم للتكثير ففيه مناسبة العدد الطالب للتمييز هذا او جد وجيد
وان خلا عند بيانهم قول ثم يستعمل فى التكثير وبقى لها شرط وضعه مد فعلها وانا ننفى
عنه موجبه من التقليل قول ربما ضربه بسيفه صيقل اى مجلق قول وواوها اى رب
فى حكمها كانه اشار الى ان الاولى ان يقال واوها فى حكمها ولا يخص مشاركتها بالدخول
على نكرة موصوفة وكان المصنف نقل واوها فى حكمها الا بعد لحوق ما الكافة
بالواو ودخولها على الضمير قال ويدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت
بينهما فى مجرد اختصاصها بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجملة لعدم لحوق
ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على جملة قول وبلدة البلد كل جزء من الارض
مستجمع عامر او غامر والبيد للمعاين وكل ما تغيب به والبيقعة طيبى بلقع
الشراب او عام وتضم الياء وتخفف والبيد بالكسر الابل الابيض يخالط بياضها
شقرة كل ذلك فى القاموس قول فلا يفيد وان له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وجب ارتكابه

للتأويل بسهل ذلك ويخرج عن كونه تفسيرا قوله تارة يكون عند حذف الفعل
خبر يكون وقوله لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والآخر خبرا
لفساد المعنى فافهم وقوله وقلما لكثرة استعمالها وفيه نظر في القسم
فهي اكثر استعمالا من اصلها بقسمي حذف فعل القسم بخلاف الباء والواو اكثر
استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السؤال وغيره مع الظاهر والمضمر فوجه
الظهور ان للباء معان كثيرة شائعة غير القسم بخلاف الواو وقوله مختصة باسم
الله تعالى اضافة العام الى الخاص فلو قال مختصة بلفظ الله لكان اوفق بقوله
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص لكن يرد انه لو قال الباء
من الواو لكفى قوله ويبقى الخ يجاب بان تلك كذا الى آخره الى اليك فحمل
الشارح قوله ويبقى الفتح على انه يلقى الى الفتح الجائي باللام الخ فجعل
الفتح ملقى اليه حاليه نحو زيد قائما له ويجاب الفتح والاظهر ان المعنى
انه يلقى الفتح الى المخاطب مع اللام في جوابه واما الحروف التي قوله اي
توسط الفتح بين اجزاء الجملة التي لا تنافي في اعترض وتقطع في ما يدل
عليه فاعل تقطع وضمير معمول اعترض واليه اشار الشارح فقوله اذا التقدير
ليس مسئوله بالنصب فقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجهين
وليس ما في الكافية الا في وجه فاما الباقي فمنه ما لا زيادة فيه ليس وهو ما نفى

مثال

مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى
لان المماثلة تقتضي الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية
ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو انا نفي مثل
المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثله بل المثل المشارك للشيء في
صفة مع كمال تلك الصفة اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة المحلق به المتفاوت
وعند حال الزيادة فيه للطاف بل الزائد هو المثل وكان وجه ان الحكم بزيادة الكاف
هو الحكم بالزيادة فقبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل ويرجح الاول بان الحكم
بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجحه
ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي
اعلم انه اذا لم يكن في حرف جر تبعهم خروجه عن اصله وكونه بعض كلمة اخرى
وزيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويتضمن فعله المتعدي به
معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهذا الاولى بل هو الواجب فلا نقول انا على
بعض منا في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل نضمنه اكتالوا معنى تحكموا في
الاكتيال وتسلطوا عليه بضجكة عن كالبرد المنهم البرد حب الغمام والانهام
الزرو بان شبه شفرة الالى يقطعها البرق بجبان الغمام الذائبات فعلى
الحروف المشبهة بالفعل كان لانك تقدمها على الحروف الجارة على طبق تقدم الرفوع

والمنصوب على المجرور الا انه راعى صالة حروف الجر في عملها وفرعيته هذا الحروف
قوله فان معانيها معنى الافعال مثل اكدت وشبهت لم يرد ان هذه الحروف بمعنى
الافعال التي فضلت الماضية لان الظاهر انها لانشاء التاكيد والتشبيه والترجي
والتمني في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المعهودة
المقصودة بها الانشاء والشائع استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود
قوله ارى بعكسه بانيها على حذف المضاف لانه ان تركب حذف المضاف لحفظ ما تلبد
ضميري لها وعكسها في المرجع والا فيمكن رجوع ضمير عكسها الى ما يبقى بعد
استثناء انها من هذه الحروف فان قلت اذا اريد بهذه الحروف صدر الكلام وقعت
فيه فما ايضا كذلك واذا اريد بها صدر الكلام المفصح لذاته فاذكر ما
المعجب لا يعجبه اذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر
الكلام اذ لا ينكر صحة زيدا قائم ابوه قلت انما لهذا صدر الكلام سواء مفصحا
لذاته اولا واسم ان وخبرها ليس كلاما بل جملا مفردا فما ليست في صدر كلام
وقعت فيه قوله وبالجملة ان هذه الحروف ما لكافة قد تلغى على الافصح سمع العمل
في لتينما فقد عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما جعلهما كضمير الشان اسما
لهذا الحرف والجملة بعدها خبرا والاصح انها حرف زائد لما في حالة اعمال لتينما وغيره
بالاتفاق في حلقه قال تلغى على الافصح والاصح لكنها ان تقع قوله ما وقع في بعض اشعارهم

يشعر ان التتابع يساعد في التخصيص وقد عرفت انه مختصة ببيت قوله فان الكلمة
لا يتغير معنى الجملة قال الشيخ الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة
ولا يخفى عليك انه لم يبين الا ان قال معنى معنى فالاولى اخذ في تفصيله
ما يتعلق بهذه الحروف قوله في المفرد حيث لا يشتمل على الاسناد تام يصح السكوت
عليه قوله فكررت ان تنبه على ان كرنه مسندة الى ضمير الشان او على انه مفعول المحذوف
اي والمراد كررت هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اي في ابتداء الكلام
يحتمل ابتداء اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اقله وعليه حمل الشيخ
الرضي وح يرد عليه انه لا معنى لبنية وبناء كلمة بعد القول وبعد الموصول بل هما
تحت كلمة في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا يكسر بعد
القول والموصول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل بوسطه كلامه وح بقابل كلمة
بعد القول والموصول لانهما وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم انشفاء مواضع
الكسر لانه منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد بالقول
ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن قوله قال كونها مع جملتها
فاعلا نبه على ان ما في كلا حدهما لا ان ليست فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدا ولا
مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المصنف ان ما
هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الشيء ومعنى عندي انها قائم عندي شيء فانها

فالمبتدا بالتخفيف هو البنوة الذى مدلول انا وكذا البواقى والمفعول
تام بيتم فاعله مندرج فى الفاعل على اصطلاح غير المصنف ومندرج فى المفعول
على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت
اذا دخل فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها
مع انها مفعوله والقياس ان يستثنى منها المضاف اليه انما اضيف حيث لا حاجة
مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو بحبتك من ادخل فاع لا بد
داخل فى المضاف اليه عند المصنف كما عرفت مما تقرر به للمضاف اليه فلم يقسمه
ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام التصريح قوله فقالوا لولا انك خصصت
ذكر لولا قلوبا التعرض رده على المخالفة فانها اليوم فى الكسائى زعما انها بعد
لولا فاعل وزعم الكوفيون انها بعد حرف الشرط مبتدا وقد بعد الشيخ الرضى
حيث جعل قولهم انك جواب سؤاله تقديره مهما تكن فانه يجب بعد لولا جملة
اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال لانه عرف
سابقا ان خبر المبتدا يعمل لا محذوفة قطعا وان الفتح لا يوجب التعليلية
لانها عنده قوله ولو انك لانه فاعل لانه لا سؤال يفهمه قولهم تكون انك فاعل
جوابه لو انك قد كاستقرائه فى بحث حروف الشرط قوله قد يأتى فى موضع التقدير
التقدير اه فى مرجح احدهما بعدم تكلف الحذف فيما فى حوالة الآخر فلا يرد

انه كيف يجعل الفتح المحتاج الى الحذف فى مثل يكفينى فانى اكرمه وتظائره
مع صحة الكسر المستغنى عند الحذف فقوله لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ اقتصر الرضى
على الاول والثانى متروك بكلام الشارح ولكان الرضى لم يلتفت اليه لاستلزامه الحذف
قبل الحاجة لكنا فى كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة
بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتاخير وبالجملة قوله
فاكرامى ثابت لديهم تقدير الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب
تقديم الخبر فان قلت حق المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعد
المضاف منها موضع المفرد عند المبتدأ والمفعول قلت الخبر للجزاء ولا يصح ان يكون
جملة لكن اطلاق خبر المبتدأ فى مقام تعليل وجوب الفتح قاصر فقوله من جملة
اسبابه وقولهم انه انفع اسبابه واجد بالتخفيف كثيرة استعمالا وخفة واصله
وحاله لاجرم انهم النار بالفتح وغالب امره الفتح فلا يرد للكلام السابق
عند الخليل وزائدة ما فى لا اقسم عند الرضى لان فى جرم معنى القسم وجرم فعل
ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد
عند القراء وروى فيه عن العرب لاجرم على وزن الرشد فمعنى لاجرم
انهم النار لا قطع من انهم النار فمنع كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار
بمعنى القسم للتاكيد الذى فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فقال لاجرم لآتينك

ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نقل الى الاصل والكسر نقل الى العارض له
الفتحة وحكى الكوفيون فيه نصب انّ اسقاط الميم ونيابة ذا بعدها كالتي ونيابة
انا وذا قبل لا جرم وتبديل همزة انّ بالهاء نحو هما بحتم يدلاعنه ذا جرم انّ زيدا قائم
فاحفظه ومنه جملة ما يتفق ان منها انك قائم وليس منها انباهه
لتعين الفتح لانّ ما زائدة غير كافة التزم زيادتها مع الكاف الجارة لئلا
يلتبس بكاف قد فقيل جاز العطف على محل انّ الظاهر فجاز لتربط بما قبله وكانه
حفظ كتاب المعنى واعرض عن الربط واختلف عبارة النحاة جعل بعضهم المعطوف
عليه اسم انّ وبعضهم مجموع الاسم والخبر ورجح الاول وبعد الرضى ولو
صحة قول حيث يكفها مع ما يكفها عملت في تاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولها
ورجح بانّ مفعولي علمت في تاويل مفرد فكيف يوجب كون المفعول مع زيادة ما
يعطف بها نائبا عنه مفعولية كونه في تاويل الجملة ولم يجوز الشلوبين في كم
العطف على محل اسم المفعول ابدا اصلا قول دونا انّ المفعول خلافا لبعض النحاة
حيث جوزوا العطف في المفعول مطلقا واما باقي التوابع فحاسوا البدل
كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت عنهم عنها وعن الكل البدل ايضا
ويجوز رفع الفيلان في قوله ولا ارض كوفة اي كوفة انهم انّ صنيعا في جوازه قال الشيخ
الرضي للكسائي مع الباقي الكوفيين والفراء حاكم بانها الفرعية فقال اسم كان

انهم انّ غير معرب لفظا جاز العطف على محله لانّ كون شيء واحد
خبرا لكم شيء استعاري والاعراب تغاير ظاهر مستلزم لخلاف كونه خبرا
عن الحيي غير مخالف في الاعراب فانه ليس بتلك المثابة مما الاشتراك و
فليس بناء عدم الجواز في انّ زيدا قائم وعمرو قاعما عنده على انه يلزم اجتماع
عاملين على معمول واحد في اثر واحد لانّ العامل في خبر انّ عنده ما كان
قبل دخولها وما ذكره المص مستدلا الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب
النحو ولا يذهب عليك انّ عبارة المص يوهم خلافا لخلاف حيث قال
خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيدا ذاهبان لانه يشعر بانهما لا
يأبيان الخلاف في انتفاء اثر البناء مطلقا بل في قسم منه بان يكون
البنى هو الضمير فالعاطف ترك في ليتصرف الخلاف والمثال كلاهما الى الحاكم
قلم لكنا في جواز العطف على محل اسمه كذلك خلافا لبعضهم قوله وهو
ليتها في المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده قوله ولا يجوز
في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها خلافا للفراء قوله
اذا فصل بينه اي بين الكلام وذلك الفصل لا يكون الا ظرفا او
خبرا كالمثال المذكور افظر فانه قد يكون في الدار لزيدا
قائم وقد يدخل على الجزء الاصلي المتقدم اذا لم يكن مع قد ولا يدخل حرف

النفي ولا صرف الشرط ولا على جعل الشرط لا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا
يقال ما كل رجل لعوضيعنه وقد تتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لفعله
الراغب وهو فاعله ويدخل على ان اذا قلب همزتها فيقال لهنا قائم كذا قال الرضي
قوله واختاروا تقديم ان دون اللام اي رجحوا العامل في التقديم لشرف العامل
على ما ليست بعامل ولان العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بالثاني
ويمكن ان يقال اختاروا التقديم ان لانهم لو قدموا اللام لاوهم عملها والفاء ان
قوله لقوت بعض وجوه شبهها مع الفعل ولعدم لزومها واختصاصها
بالاسم ويمكنا ادراجه في قوات بعض وجوه شبهها مع الفعل قوله ولذا لم يذكر
جريا اي لكونها الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها
اشبهت به في ضمنا جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء قوله ولا يكفي ما
الاسمية لانظهر فيه اعراب لفظي بهذا لا يفتي عن اعتبار طرد الباب بها هو الظاهر
العبارة فلا يحسن مقابلته بطرد الباب قوله اي من الافعال التي هي داخل
المبتدأ والخبر لا غير ادرج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين في النصب دفعا
لما اعترض به الرضي على المصنف حيث قال قول المصنف ويجوز دخولها على فعل من
افعال المبتدأ ليس بوجيد والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه
من نواسخ الابتداء فتامل لا تقول لا غير وانا اقول وجوب دخولها على فعل

من افعال المبتدأ كله اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد
لا غير من الافعال انه جواز دخولها على الاسم علم منها بيانا جواز الالغاء والا
عمال فانه لا يكفي الا اذا دخل على الاسم وانما قال من داخل المبتدأ والخبر ولم
يكتف بقوله من داخل المبتدأ لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد قائما
دون ان كان قائما لزيد قوله بالله ربك ان فعلت لسلما ويتوهم انه من تتمة ان
يشتغل لهيه ويلزم دخول اللام على الخبر لا غير بخلافها من افعال التي نسخ
لان لام الابتداء لا يكفها مع الافعال التي نسخ الا على الخبر بخلافها مع
ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليست اللام
الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين المذكورين واجيب بان دخول
اللام في المثال الثاني شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية
مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا ورد عليهم البصريون بان اللام لم يجئ بمعنى
الا والا لجاز جاءني القوم لزيدا وتعقبه الرضي بانه يجوز اختصاص بعض
الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي او وقوع النفي
وكنا نقول يبطل انكارهم ان المخففة اعمالها في قوله وان كلا لما ليوفينهم انكارهم
انكارهم اعمالها قوله وتخفف المثقلة كالمسعرة شبه تخفيف المثقلة
بالمسعرة في الكثرة او في كونه مقتضى كثرة الاستعمال والنقل قوله وان كلا لما ليوفينهم

لام لئلا فيتوهم لام جواب القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا
لكن هذا اجماع الآمدي كذا في الرضي قوله وصلة مشرق اللغة كما تذباه فتح
الشرق بمعنى اضاء والندى وبكر خاص بالمرأة او عام ويعنث ولحقد بالضم
وعاء ما خشب وجمع حق كل ذلك في القاموس والظاهر حقان
وبنو آنة مثل خصيان ولا يصح ان يكون تثنية حق جمعا اذ جمع المكسر سمع
ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتاويل فريقين لانه لا تناسب حق
اذ لا وجه لجمع لحقة في تثنية الندى اذ ليست حدة الندى في كونها عظيمة
غاية العظم قوله واذا لم تعلها لفظا فيها غير الشاة المقدر عندهم كما في ان
المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانه كما ان المخففة المكسورة في انها تلغى وتعمل
فلا يلزم ترجيح شيء عليها بالاعمال حتى يدفع بتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر
كما ان المخففة المفتوحة قلت ان قد تعمل وقد لا تعمل وكما لا تعمل في اللغة
الافصح وهي المراد بالاستعمال الافصح تهمل في تلك المخففة المفتوحة في انها لا تعمل
اصلا قوله وكحق ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة
وهذا المعنى لعبارة المتن حيث قال ينال وتخفف فتعمل في ضمير شان مقدر
وتهمل وتخفف فيلغى على الافصح وبعبارته في بحث ضمير الشان حيث قال وحذف
منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت نحو فتلفت كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي

فيه

فيه نقل حركة الى المتحرك قوله وكلمة ان تخفف حكمها ما بعدها والمقام مقام
التاكيد والتخفيف لان السابق اوهم خلافا حكمها بالجملة فالسامع اعتقد
خلافه او تردد فيه قوله ومعنى الاستدراك فسره الهندي بطلب دفع التالي
يدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السعي للطلب كلفة لا يعرف ما في الصحاح حيث
قال استدركت ما فات وادركته بمعنى فيكون كلفة لا استدراك انه يظهر ان
ما فات المتكلم بايهام كلامه ما ليست بواقع بل هو آخر كلام دافع للتوهم قوله
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ هذا المثال مما اشبه الرضي و
احكمه القرآن حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس
لا يشكرون فما فات ما في القاموس بصحته حيث قال ولكنا وتخفف حرف يثبت
به بعد حرف النفي للاستدراك والتخفيف مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم
ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضاد حقيقة بل يكفي تنافيهما في الجملة
كما في الايه المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسبه اذ الاول
ان يشكروا قوله فالخبر ان منصوبا على المفعولية لا وجه على هذا التخصيص
اجازت ليت زيدا قائما بالقياس الا ان اجازته متفق عليها لكنا نجد مخالفا
فعند الفراء منصوبا بمعنى ليت وعند الكسائي نصب الثاني بكان المقدرة و
المخففة بالحالية فلا وجه ان القرآن يعمل ليت شبيها بليت ثم هذا مما وقع

وجوب حذفها كانت عند الكسائي وموافع حذفا عامل لحال وجوبا عند المحققين قوله
وشذ بجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير في القاموس
عقيل كزبير ابو قبيلة قوله ورفع الصفتين دعفاء رواه الرضي رفعة قوله
او كانا الى المغوار في القاموس رجل مغوار بينا المغوار بكسرها كثير الغارات
قوله او كانا الشهرة لذا الرجل باب المغوار فيجب ان يجلى في الاحوال الثلثة
بالياء وهذه وقع في كتابة علي رضي الله عنه كتبه على ابانا ابو طالب قوله
والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الجزم
بوجود الجر بعد هذا التاويل والحاجة الى التاويل لئلا يقال يجر لعل للاشكال
فيه مع انه لا سند له الا هذا البيت الواقع منا عقيلي قوله العطف في اللغة
الامالة ولما كان هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه او تميل العامل
الى المعطوف قوله ذهب بعضهم آخر الى ان بل التي بعدها مفرد ما هو المثبت في
الكتب ان بعد النحاة ذهبوا الى انها بعض آخر فلم نعثر عليه قوله فالاولى
الاول ليجمع اعم مما ان يكون عاطفا او لا فالمعنى لا فالجمع لا انه معناها لجمع لانه
ليس الا موضع الواو وغيرها مما وضعوا له قوله وليته اراد اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه ولا اجتماعهما وكونهما مقصودين بالنسبة لا شيء يجمع في ذلك
وقوله في الفعل الاولى فيه في لحكم يشمل زيد وعمرو انسانا ما قوله فقد للاجانب

زيد

202

زيد وعمرو او قعد وانام عمرو اي حصل الفعل منهما قوله فقد للاصدقاء الاخير له
لانا قوله اي حصل تقييد جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا للخبر وانما وقع
فيه لنقل كلام الرضي بتمامه فانه قال فقد للاجانب نحو جاءني زيد وعمرو او انام عمرو او حصل
تقييد الفعل لاحدهما دون الآخر فقوله بخلاف قوله فعل الشارح وظنا ما
قبل قوله بخلاف تاما واقتصر عليه قوله والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير
مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف
مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف
مهلة فالترتيب يشتمل على معنى الجمع فلا حاجة الى جعل قوله للترتيب على معنى الجمع مع
الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون ترتيب سبب المتكلم
وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى عبارة المص بقوله
بغير مهلة وتنبيه على انه فات منه قيد لا بد منه لا تفهم منه مقابلة مع قوله
وثم مثلها بمهلة لانا نقول فكيف تفهم منه مقابلة لخاص العام قوله مقيدة بمهلة
اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا كالاكل
انتهاء ممتدا خبرا عن المعطوف عليه وابتداء عقيبه بلا مهلة فلا ان تعطف
بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى البعد
انتهاء وتراخيه عنه قوله والفاء بها ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجه بها يدل من ثلثة اوجه لانها ما تقدم من ان المهلة في حتى افا قوله على حالتهم

على قوله العلامة جمع راجل لمن ليس له ظهير مركب كذا في القاموس قوله
ملكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه لا يجوز في العاطف
كون غير الجزء الاخير من الملاقي له فكانه لم يذكره الشارح في هذا المقام
فتامل بقي الشروح وقوله وهذا ظاهر فيه نظر على الحواشي
الهندية محل نظر لانه وان لم يصح على تحقيق الرضي يمثل للجزاء حكما بقوله تمت
البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقي للجزاء
اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء اعم مما يجزء حقيقة او حكما
لا استغناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة انما بعد العاطفة ان يكون
جزءا مما قبلها نحو ضربت اليوم حتى زيدا او كجزء باختلاط نحو ضربني السادات
حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصبا عطفا على الليلة
باعتبار انه ملاق في الجزء الاخير فقد الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة
جزء الليل خلطه بالليل في النعم كما اجازه الهندية فلا منافاة بينهما في الرضي
وتصحيح الهندي فاعرفه ثم اذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقي بكلف
مستغنى لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقل يفيد بعطف الجزء
على الكل المقتضي للمغايرة فوقه او ضعفه بحيث صار مغايرا للسائر الاجزاء
خارجا عنه الكل لا يصح ان يدخل على جزء لانه عطف غير جزء على الكل لا يفيد

القوة والضعف فقوله لاحد الامرين اكتفى المصنف في هذا المقام بما قل مما لابد منه
فليتامل او الامر وله غير منظر في هذا ما نقضا كلميني اذا تنازع الفعلان قوله
انه غير معتبر عند المتكلم هذا في او للشك اما او للتفصيل كما في التسهيلات واو
للابهام فهو معتبر عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بما في المتن المشكل بحيا
الثالث ومعنى التفصيل والابهام لا يجري في ام وبهذا اندفع انها في لا تقطع منها
انما او تقول لا الا الامرين لانه لو تم فالكلام في المعنى المشكل بقي الثالث وبهذا
غير جار في ام واما ما اجاب به عند فلا يندفع الاشباه لانه وان كان او فيه
لاحد الامرين مبهما والعموم لزم منه دخول النفي على احد الامرين هو هما كلتيهما
ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم قوله لان عند لهمزة الاستفهام انه غير مستعمل
بدونها لزمه في اللغة بمعنى لم نفارقه فالتزم بمعنى غير المفارقة ويستعمل كثيرا
في كتب العربية بهذا المعنى وكونها اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم
المتعدي الى قوله بعد تبعت احدهما اي احد المسميين عند المتكلم نبه بقوله عند
المتكلم على ان المراد بالاشياء الاشياء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الامر
انما يرد الاشياء في الاعلام والانشاء ولا يتوهم لانه ينقض بمثل اقام زيد
ام قام عمرو فقوله لطلب التعيين لا يشترط بهذا في ام المتصلة لانه ينقض بقوله سواء
عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا انما يقال المراد

انه في اصل وضعه كذلك وقد يشعار للتسوية ولا يجب انه تكلف يفضي الى تكلف
آخر في قوله وكلاهما صوابا ما بالنفي اي واختلف في تخفيف تركيب التسوية فعند
الخليل اكثرهم ان سواء خبر مبتدء هو مضمر اء انذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء
انذارك وعدم انذارك ويقف جعل سواء مبتدأ ولا اعلم احدا قال ذلك لكنه
مستعمل في صورة الفعل والالم الصريح اولى يجعله مبتدأ مما اسم هو بصورة الفعل
ويجب ان الامر لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام لم ينفيا على حقيقتهما
بل استعيرا للاستواء ولهذا لم يجز سواء علي اقمت او قعدت وقال الرضي سواء خبر
مبتدء محذوف اي الامر امر سواء والتثنية والجمع فيه مستغنى بها لان الاصل
مصدر وقوله اقمت ام قعدت في معنى الشرط اي ان اقمت او قعدت فالامر آت به
والمعادل على اعتبار معنى الشرط واستعارة وحرف الشك في التركيب غني الهمزة
وام للشرط الذي هو للشك بكون الماضي فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان
وانه لا يجزم ويستهجن بجملة الاسمية بعد الهمزة ويلتزم الماضي لان الماضي
بمعنى الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط فتعبد بلد بالمضارع تغلب لا
للزينة فعل لانه ما كان قصيا لا يعد ضعيفا لا كلام في عدم عده ضعيفا مطلقا
اما في غير عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فقط فعل وقد ينفي كلهما اما
اعتراض على المصباح بانه لا يحصر الجواب في النفي او تنبيه على انه مراده بالحصر

الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم ولا ولذا صرح بنفيه وقد يجاب بنفيهما
وحينئذ فعدل الاجابة انعام المسؤول لا رد السائل فالجواب بما بطليه ونفيهما يختلف
لدى انعقاده لا اجابة سؤاله فالجواب بالنفيهما دون نفي كليهما وهو الجد انا الاولى
انا يكتفي بقوله كلاهما في الجواب بالنفيهما ولا يحتاج نعم ولا بالنفي الا انا يقال لاشمال النفي
كليهما فتامل فعل والمنقطعة كبل في الاضراب عما الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني
هذا هو الاكثر فلا يجيء لمجرد الاضراب اذا كانا ما بعدها منقطعا بحيث قوله تعالى
ام انا خير مما هذا اذ لا معنى هنا او كانا ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام
نحو قوله تعالى بل تستوي الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لا بل ام
بمعنى انه منا عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجيب
بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة منا
طرد العطف بل يكون حرف استئناف والسلام على تقدير عدم الحروف العاطفة
واجيب ثانيا بانا نقدر بل ليست كذلك ارهي غير شاء ام شاء وقال بحيث
عليه انه يؤل المنقطعة الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطع الاضراب في الا
استفهام سواء كان بالشرح بعد ما قال فيشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه
كانا تقصر على اهي شاء وعلى اي تقدير بينه وبين ام المتصلة بونا بعيدا ولخ تقع
يجوز الانشاء على الاخبار بتاويل القصد ويجعل عطف قصد على قصد بها في مقام

الاضراب وايضا يجوز ان يكون بل اول يقول بل اهي شمأ يقول تنايل اشلاء وانثرة دفيكفا اضرابا
عن الاخبار عن الشئ بالاخبار عن الشلاء والنثرة وفيه نظر وعن الثاني ان
الواو الداخلة على ا ما الثانية لعطفها على ا ما الاولى هذا هو مخترع عاتق الشلاء
اخذه من قول الاخطل حيث قال العاطفة كلتا بهما والواو لعطف احديهما على
الاخرى لجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويرد
على الشارح انه لما لم يكن ا ما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها
بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف في حكم المركب والمشهور ان الواو
زائدة للتاكيد العطف ودخول الالتباس بغير العاطفة حتى قبل التزامها منها
دون الكف للتزوم بها مصاحبة غير عاطفة بخلاف الكف فالحكم بانها للمعطوف
عليه لا للمعطوف بل الحكم للمعطوف تبعا على خلاف الكف العاطفة على المنفي فان
الحكم الثابت لما قبل لا لا يثبت لما بعدها لا يذكر لا حتى يكون لا للمعطوف عليه بل يذكر لا
تنفي عما بعدها لا فيكون لا لما بعدها قوله حروف التنبيه الظاهر انها هذه الحروف
ليست حروف المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فلا يليق ان يجعل منها
فعل حروف التزيادة قوله يفيد كلها بجملة كلها ولا يكون الا في صدر الكلام
سعد كتاء المتصلة بكم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا
فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم ها اولاء

والاصل انتم ها لا ان وقد فصل بينهما وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل
كما سبق وغير القسم نحو ها الله اذا جعلتها للقسم وقرئ الصحاح
بها اما والافعال اما كخفيف الكلام نبلغه تقول اما انا زيدا عاقل يعني انه
عاقل على تحقيقه دون المجاز واما الاخرى يفتح به الكلام للتنبيه تقول الا انا زيدا
قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا الاحد ومنه علم انا علم يستعمل لمجرد التنبيه
وح يناسب ان يجعل ا ما بعدها مكسورة فتامل قوله حروف النداء ايا اعمها
استعمالا لانها تستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا ايا اي وفي
الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام
النحاة اعلم ان ايا كانه اعم بحسب مطلق الاستعمال فيكون مخففا وقد ذكروا
ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث
وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها او بوا كذا في القاموس قوله نعم فيه ان يقع
لغات فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر
النون والعين والرابعة ضم بفتح النون وقلب العين المفتوحة هاء كذا في الرضي
قوله قال احديا زيد الشبكي عليك قال الفاضل الهندي ومنه ما ورد
في حديث لخشعمية منا قولها نعم فقال عليه السلام قد بنا الله احق فانه ايجاب
للقبول لا تصديق للنفي قوله والى اثبات بعد الاستفهام يعني يجي فالذ لا يجاب

عما الاستفهام بالاسم ووجد غير خفي على متامل خفي فقوله وبلزم فيها القسم استعمل
اللزوم على خلاف ما هو عليه والا كان يقول ويلزم القسم ويقول اي والله
واي الله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان قبله كلمة هاء التنبيه نحو
ايها الله ذا الاية مجرور لا غير لتنابذها مناب الجار وفي ياء اي ثلثة اوجه
حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع الالتقاء الساكنين على غير حدة
لان المدة والمدغم في كلمتين اجراء بهما مجرى كلمة واحدة فافهم فيها الله وهذا
ايضا مما خفي عليهم انظر الله فقوله لمن قال هو فهما لنا بما شرحنا فقوله مما جوى
جاء في القاموس الجوى هو الباطن والحزن والحرقة وشدة الوجد ووداء في
الصدر وكلها في القاموس صحة فقوله ومعنى كونها زيادة ان الاصل المعنى بدونها
لا يخل بوجوب ذلك الشيء فالكاف واللام الابتداء مثلا حروف الزيادة ولذلك لم
يلتفت به الرضي وقال مع انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم
تفد شيئا بخلاف ان واللام الابتدائية والفاظ التاكيد انما كانت اولا فانيا بافادة
على ما وضعت له هذا وبفهم منه ان المعنى الذي يفيده الحروف الزوائد من
عوارض الاستعمال فقوله وقلت ان زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الا شبيه بنحو
قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا للتشبيه نحو الا ان قام زيد فقوله
فقلت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا تفيد ان المكسورة

بالفتح مع لما وكثيرا تفيد زيادة ان المكسورة لا الزيادة بما لغو والقسم
حتى يلزم قلتها ولان ان تفهم الكثرة منا تفيد زيادتها مع الكاف بالفتح في الصحاح
ان قد يكفان صلة لما نحو لما ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله تعالى وما لهم الا
يعذبهم الله فجعل العامل بعد لما مفعولا للزائد ووجد خفي ووضع منه
موضع الزيادة ان لم يذكروه فقوله نحو كما ظبية تقط الى ناظري السلم وبري
او راق السلم العطف التناول ورفع الزاي والهمزة وظبي عطف لمثلثة
وكعند ويتناول الى الشجرة ليتناول والناظر للشديد لحفره والعامل
الشجر لخضراء كل ذلك من القاموس فقوله وقلت قبل القسم وان كثرت قبل القسم
الذي جوابه نفي للابتداء بان جوابه نفي نحو لا والله لا فعلت فقوله في بحر لا
حر بسرى ولحور هو الهلكة وزنا العرفج هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فقوله
الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيها وقع وانه لعجاب
فقال لحور جمع حائر قال الجوهري الهلكة الهلاك في القاموس لحور بالضم
الهلاك والجمع اهعر وفي شرح الايضاح آخره بالفاء حتى اذا صبح صر الجار والمجرور
متعلق بسعى ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى في بدء امره الليل وما علم ان
سائر فيها حتى اذا ضاء الصبح ولحق الكاشف عن الشبهة علم ذلك الكاشف لا ينفعه
ذلك هذا والمراد بالافل الانصراف والانقلاب اعني انه الكاشف عن العمل

يَسْتَحِقُّ انْ يَجْعَلَ مَا لِحُرُوفِ الزَّائِدَةِ وَكَذَا مَا فِي ضَمِّهِمَا وَاذْ مَا لَكِنَّا لَمْ يَجْعَلْهَا
مَا لِحُرُوفِ الزَّائِدَةِ لِأَنَّا لَهَا أَثَرٌ فِي الْكَلَامِ وَهُوَ الْكَفُّ مَا لَحِقَهَا عَنِ الْعَمَلِ وَتَصْحِيحُ
دُخُولِهِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْكَافِ وَكَفَّ حَيْثُ وَاذْ عَنِ الْاِضَافَةِ وَتَصْحِيحُ كَوْنِهَا جَازِمَةً
قَالَ الرَّضِيُّ فَالْعَجَبُ اِنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ نَائِبًا لِحَرْفٍ نَائِبًا مَعْنًى كَالنَّائِبِ فِي الْبَاءِ وَرَفْعِ
الْاِحْتِمَالِ فِي لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ بَعْدَ الْعَاطِفَةِ عَلَى النَّفْيِ وَفِي مَا الْاِسْتِفْهَامِيَّةِ وَيَرَوْنَ
نَائِبَهَا لَفْظِيًّا كَلَفْظِهَا مَا نَافِيًا مَا نَائِبَ نَائِبِهَا هَذَا كَلَامٌ وَخِيمُ الْعُقْبَى اِذَا لَمْ يَكُنْ لِلتَّنَبُّهِ
عَلَى صِحَّتِهِ فَلَا عَرْوَاءَ بِهِ نَابٍ وَالصَّحِيحُ مُسْتَرَاحٌ لَا يُخْفَى اِنَّ لِحَرْفِ الزَّائِدِ مَا لَهُ
حَذْفًا لَا يُوقِعُ اَصْلَ الْمَعْنَى لِعَدَمِ تَوَقُّفِ فَهْمِهِ عَلَيْهِ وَمَا الْكَافَّةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ
اِذْ فِي اِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ يَرْتَفِعُ زَيْدٌ لَا يُفْهَمُ اِنَّ الْمَقْصُودَ تَأْكِيدُ الْحُكْمِ عَلَى زَيْدٍ اَوْ لَا كَمَا
مَا بَلْ رُبَّمَا يُقَدَّرُ لَا اَنَّ اسْمَ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِزَيْدٍ قَائِمٌ وَفِي ضَمِّهَا نَضْرِبُ بَكْرٌ نَضْرِبُ لَا يُفْهَمُ مِنَ
الْكَلَامِ بِدُونِهَا وَهُوَ سَبَبِيَّةُ الْاَوَّلِ لِلثَّانِي وَلَا بُعْدَ حَيْثُ بِدُونِهَا مَا لِتِلْكَ السَّبَبِيَّةِ
فَكَلِمَةُ مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ بِمَنْزِلَةِ الْحُرُوفِ الْمَعَانِي الَّتِي لَوْ حُذِفَتْ لَاخْتَلَّ دَلَالَةُ اللَّفْظِ
فَعَلَى فَرْضِ تَفْسِيرِ كَلَامِهِمْ قَالَ اِبْنُ مَالِكٍ الْغَالِبُ فِيهِ اَنْ يَكُونَ تَفْسِيرُ الْغَيْرِ فِي مَعْنَى
الْفِعْلِ فَعَلَى اَنْ يَكُونَ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ اَشَارَ اِلَى تَوْجِيهِ ظَرْفِيَّةِ الْمَعْنَى لِلَفْظِ بِاَنَّ
الْمَعْنَى ظَرْفٌ بِاعْتِبَارِ يَسْتَقِرُّ لِهَذِهِ اَدَاةُ الظَّرْفِ نَعَمْ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ ظَرْفٌ لِلْمَعْنَى هُوَ
الشَّائِعُ حَتَّى قَالَ الْهِنْدِيُّ اِنَّهُ عَلَى الْغَلَبِ لَكِنَّا جَعَلْنَا الْغَلَبَ فِيهَا لِلظَّرْفِيَّةِ الْاِعْتِبَارِيَّةِ

حَيْثُ قَالَ الظَّرْفِيَّةُ اِعْتِبَارِيَّةٌ اَوْ عَلَى الْغَلَبِ وَفِيهِ اَنَّ ظَرْفِيَّةَ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى اَيْضًا
اِعْتِبَارِيَّةٌ فَعَلَى الْاَوَّلِ لَا مَفْعُولَ لَا مُقَدَّرٌ لِلَفْظِ غَيْرُ صَرِيحٍ لَفْظُهُ فَعِنْدَهُ مُخْتَصٌّ بِمَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ
مَعْنَاهُ بِمَفْعُولٍ مَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ لَا اَنَّهُ لِتَفْسِيرِ نَفْسِ لَفْظٍ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ الْاَتَرَى
جَعَلَ الرَّضِيُّ مَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ الْغَيْرِ الْمَصْرَحِ حَتَّى جَعَلَ الْفِعْلَ الْمُقَدَّرَ مَفْعُولَهُ مَا فِي
مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ الْعِبَارَةِ فَعَلَى فَعِلَهُ اَنَا عَبِيدُ اللَّهِ تَفْسِيرُ الْمُضْمَرِ فِيهِ
اَشَارَ اِلَى وَجْهِ قَوْلِهِمْ لَا تُفَسِّرُ فِي الْاَكْثَرِ اِلَّا مَفْعُولًا مُقَدَّرًا بِمَا اَنَّ قَوْلَهُ فِي الْاَكْثَرِ
لِاَنَّهُ قَدْ يُفَسَّرُ مَفْعُولًا مَذْكُورًا وَاِلَى رَدِّ مَا تَمَسَّكَ بِالْاٰيَةِ فِي اَنَّهُ تُفَسِّرُ الْمَفْعُولَ الْفِعْلِ
الصَّرِيحِ زَعَمَ اَنَّ قَوْلَهُ اَنَا اَعْبُدُ اللَّهَ تَفْسِيرٌ لِمَا اَمَرَنِي لِكَنَّهُ قَالَ الرَّضِيُّ تَقْدِيرُ الْاَمْرِ نَبِّئْنِي
بِهِ بِفِعْلٍ اِذِ الْمَامُورُ بِهِ لَا يُكَفُّ اَنَا اَعْبُدُ اللَّهَ بِلْ قَوْلُهُ لَهُمْ فَالضَّمِيرُ مَفْعُولٌ
قَوْلُهُ صَرِيحٌ مُقَدَّرٌ لَكِنَّهُ قَالَ اَنَّ صَرِيحَ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ كَالْفِعْلِ الْمَلْفُوظِ بِالْفِعْلِ فِي عَدَمِ
الْقَبُولِ قَالَ الرَّضِيُّ وَيَنْبَغِي اَنْ يُعْلَمَ اَنَّ مَا بَعْدَ اَنَا الْمُفَسِّرَةِ لَيْسَ عَيْنَ صِلَةِ مَا قَبْلَهَا
بَلْ تَمَامُ الْكَلَامِ بِدُونِهِ وَلَا يَحْتَاجُ اِلَيْهِ الْاَمْرُ جِهَةُ التَّفْسِيرِ لِلْمُبْهَمِ الْمُقَدَّرِ فَقَوْلُهُ تَعَالَى
وَاٰخِرُ دَعْوٰهُمْ اَنِ
اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَيْسَتْ اَنَا فِيهِ مُفَسِّرَةً لِاَنَّ قَوْلَهُ
اَنَا الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ خَبَرُ الْمُبْتَدَاِ الْمُقَدَّرِ هَذَا وَيَنْبَغِي اَنْ
يُحْمَلَ حُرُوفُ التَّفْسِيرِ الْفَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا الْاٰيَةَ
عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ فَعَلَى اَوْ تَقْدِيرُ نَحْوِ هَلْ زَيْدًا اَضْرِبُهُ قَالَ الرَّضِيُّ اِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ

بعدها فتعد منصوب بفعل بعدها لا بفعل مقدر بعدها لتعد شيم في الظرف ونحوه
هل يقوم الجمعة رجل يقوم الجمعة فيه منصوب بفعل رجل فعل فالهمزة اعم نصرفا
الى تصرفها فيها الخ جعل نصرفا تميزا عن نسبة اعم الى فاعله اى اعم تصرفا اى تصرف
وجعل الاضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه عنى بالتصرف فيه ولك
ان تجعل التصرف فعل الهمزة اى الهمزة تصرفها اعم من تصرفها هل لانها لا تدخل في مواضع
لا يدخل فيها وكلما يدخل يتصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كانا لا
استعمالها اكثر كانا تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان هل ايضا
تصرفا ليست للهمزة قال الرضي ويختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتصديق
في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار ما لم يفعلوا وافادتها فائدة الثاني
حتى جاز ان يجيء بعدها الا فصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا
احسان وان تدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدإ الذي بعدها نحو هل زيد
بقائم فعلى هذا دخال الهمزة على ام والفاء والواو وبل لا يعني الهمزة لعرافتها
في التصدر لان دخل عليها العاطف قيل هي يدخل عليها وقد دخل على قال الله
تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ويقول منه
ان غدوت غدوتي وان ترشد غزية ارشد انا نعقل ان اكر عتكا فهل تكرمني
ولا تعقل فاتكرمني فتعقل اسلم عليه فهل ينتقل الى والهمزة لا يجيء بعدها ثم

ويجوز في هل وسائر كلم الاستفهام كذا في الرضي فاعلم ان هذا الصنف ايضا من
موجبات كون هل اعم تصرفا فقول اعلم ان المشهور ان لو لا لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا لازم معناه ذهب المحقق التفتازاني ان لو موضوعة لذلك
وكانه قائله ليكون اداة ان الشرط على نحو واحد في الوضع فقول وقالوا ما
صيغة لم تقع في الماضي كانا منتقيا فيه ان التقدير لانتفاء الوجود بل بعم
الموجود والمعدوم كما تقع في محله فقول فيلزم لاجل انتفائه انتفاء علة
به ايضا هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا له
وكلاهما ممنوعان فقول وكون انتفاء اكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فيه
بحث قوله ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
فاصرح المصنف سبب تخطيئهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قد
يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضي في
الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا يختص في السبب ويستدل على دعواه بان
الشرط ملزوم والجزاء لازم والملزوم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط
انتفائه فقول موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد
ان يبين وجه انه بعد ان العاجيب لو انه انطلق كيف يصح ان يقال انه
طلق وقع موضع منطلق فوجد بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة

افراد الخبر وبمكنا توجيهه بانا جعل الخبر ماضيا لفعا الدلالة على ماضويته و
بانا المراد مع وقوع منطلق قبل دخول لن فانا نقول انا لا نسلم ان منطلق اذا دخل عليه
لن وجب وضع انطلق موضع منطلق ويجوز ان لا نسلم ان منطلق بتقدير ام
منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لن اما ماض
منفي بلم او فعل ماض ودخل عليه لام مقتطعة ويحذف اللام قليلا الا اذا
وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بنحو لن يكرمني ان يكرم خالدا اللام وقع
ولا يكون الجملة اسمية خلافا للزمخشري قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اي
في زمانا اول الكلام بالكلام فيصح ان يقال في رد ما اعترض الهندي انه لا يصح
ان يقال في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الرفع انا اول ظرف زمان
اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المناسب
جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمانية تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب
التسامح والهندي صحح بما يقتضيه التقدم معنى الدخول اي اذا تقدم القسم
داخلا اول الكلام وكنا نقول اول الكلام مكان مبهم بلى لا حقيقي والمكان
المبهم بلى كالمبهم غير ظاهر فتفطن بتقديم بلى في خفية قوله واعني به عنا توسط
القسم بتقديم غير الشرط قال الرضي بتقديم ما يطلب خبرا منا مبتدأ لم يدخل
عليه ناسخ او دخل وانما قال بتقديم غير الشرط لان الاصل ان عنا توسط

بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث الاصل ان عنا جميع صور حصل بفعله
اول الكلام لانا نحكم بتقدم فعله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد مما ذكره قوله
ان لزم للقسم جعل خبر لزم للقسم مع بقائه دون الشرط مع قربه لان الكلام
في القسم لكن قوله وكان يجوز للقسم دون ان يقول وكان يجوز لا بد ان يدل على
انه جعل ضمير لزم لغير القسم فلا يضر القسم في قوله وكان يجوز للقسم لئلا يتوهم
عود الضمير الى ما عاد اليه لزم قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما وما وغير مجزوم
وهو محال فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب الجزم للجزاء فكيف يلزم كونه
مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب
كونه غير مجزوم قوله وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه بحث لان الجواب
مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط
فان جواب القسم معتنى به مجموع الشرط والجزاء قوله فلكونه باعتبار التقدم ف
الجواز كليهما نشأ على مذهب اللف لان تقديم الغير مقدم على الفاء القسم في الذكر
وفي قوله انا والله انا ناتي آتيك تقديم الغير مقدم على الفاء القسم لكنا في قوله وعلى
المعنى الثاني وهذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط قوله فلكونه الشرط
باعتبار التقدم على غير مذهب اللف وباعتبار الشرط على مذهب نظر لان تقديم الغير
هاهنا مقدم جواز الفاء القسم الذي وعلى المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط

كلتيهما وان اريد اللفظ الذي باعتبار معناه الاول انا والله الخ واما انتبني والله آه فانه
على المعنى باعتبار التقديم على غير ترتيب اللفظ وعلى المعنى الاول على ترتيب اللفظ
باعتبار الفاء القسم واعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار الشرط والفائدة
فكلامه مما يعجب عند الناظر ويجعل نقلا عن الاحاطة بمقصده القاصر وقد يلفى
نسخة لا يتحد عليه شئ فكانه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكفاية مجانا فما عنده
هذا والاولى والانسب بسياق الكلام جعل ضمير انا يعتبر الى القسم لانه في مقابلة
وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدم اول الكلام فقوله وان انتبني والله يحتمل العطف
على قوله انا والله الخ فيكون من الاول لتقدم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان
ثانني فيكون في حيز انا ويكون من الاول ايضا باعتبار تقدم المتعلق منه على تقدم
الشرط او غيره من تقديم الشرط والغير مما فقوله وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي الخ نص على ما اشار اليه الشمني المالكي فقوله اخلافا بيا اعتباريه اي
اعتبار اللفظ والشرح فقوله او مقدرا كملفوظه فيه في صدر الكلام مقدرا كملفوظه
خلافا لمن قدر في صدر الكلام كملفوظه فيه والمقدر في وسطه كملفوظ فيه
فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام فقوله لكان جزاء الشرط لكان
بجزم الجزاء والنصب اولى به قال الرضي في نحو انا ان ضربني اكرمنا بالجزم اكثر
من انا ان ضربني فانا اكرمنا فقوله لكان جزاء الشرط بلزوم الاتيان بالفاء لان

حذفها لا يجوز الا في الضرورة ولهذا ترتيب قول من استغنى من تقدير القسم بتقدير
الفاء لكنه في لزوم الاتيان بالفاء تقريب اللازم اما الفاء او اذا الآتي يوسع في
فعله الاتيان بالفاء واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان
يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء وقد يقع اداة الشرطية واما ان
يلغى فيجعل جزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد يقدم الجزاء على الشرط فيقدر
مثله جزاء ويجعل المقدر والا غلبه عند البصري ويجعل مع تقدمه جزاء عند
الكوفي ويلزم معنى الشرط كذا في الشهيل فقوله واما للتفصيل قال الرضي وقد
يحذف الكثرة الاستعمال واتما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما
قبلها منصوبا به او بمعسره فلا يقال زيدا فاضربه ولا زيدا فضربته بتقدير اما
هذا ما وقع في بعض ما في اوائل الكتب من قولهم وبعده فانه آه منا انه بتقدير
اما فما عدم تقدير التقدير ما ينبغي فقوله ولكن يا آتي للشرط لزوم الفاء في صدرها
وسببيته الاول للثاني ولم يحكم بكفها اذ وهي للشرط مع انه يقال زيد جاءني
لقيته فاكرمه واذ لقيته فلا اكرمه ولا ذ شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزومها
بل وجوبا وهي الاتيان بالفاء ظرفها جاريها مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل
في الظرف الماضوي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع
تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية

وصارت الازمنة كلها كذلك لعقد المبالغة فقوله عما في حيزها اى في حيز فاعلها هذا
هو الوجه دون الآخر لانه لا يصح النفوض بحيث يجيء عما في حيز اما مطلقا فلم يكن منه
حيز الفاء فانما في حيز اما معمول الشرط على الصحيح المذهب الآخر وفي قوله جئن عما في
حيزها مطلقا اطلاق محل اذ لا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد واما
يوم الجمعة فاني منطلق اما اذا منطلق يوم فقوله وهذا مذهب سيبويه قال الرضي
وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد واختار المصنف عملا مطلقا جعل مطلقا مفعولا
مطلقا وقدر عاملا بمعنى مفعوليته وتقديره ظرفا او وضح وابعد عن التكلف قوله
واما تقديره على تقدير الرفع بما يذكر بعد زيد الخ رد على المذهب لانه لفظا مفعول
المحذوف منطلق لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير
فعل رافع اى يجيء ما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح
هو بتقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب
مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد رد التقدير الذكر
ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لجاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون
المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اى مهما يكن يوم
الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكن بمعنى ما لا يفعل سوى الزمان صرح به المغني
فمعنى مهما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة فهي يكن ضمير الى مهما لا يتمشى فيه لا يصح تقدير اما

زيد بمعنى مهما يكن من شيء زيد لانتفاء ضمير يربط يكن زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر بعد الجمعة
ومهما يذكر زيد لا على جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العائد اى اي وقت يكن زيد فيه
وحينئذ لا يتم تقدير عائد الضمير في الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق في تقدير ما يكن زيد
فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كونها بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما
تاتنا به من آية وقال هو اقشعر على لغة العرب كلها انشد ابن مالك ووافقه الرضي
وتبعهما المغني بانه يثبت فيها استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة
نبهنا ان الظاهر في مهما هو المذهب الاول قوله وجوازا ما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير ينكر الخ عدم جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدير ينكر والا فقد
سمع جوازه مرجوحا بتقدير العائد قوله لنحو لشخص فلانا يفضل فيفعل كلا آه
هذا رد على النحويين ونفي لخبرهم وقد يكون بيانا لكون ما جرى به المتكلم منكرا كقوله واتخذوا
من دونه الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا قوله وقد جاء اى كلا بمعنى حقا وقوله يجاب
بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا يجاب به نحو كلا بل تحبون العاجلة
قوله لانها مختصة بالاسم فلم يتم بتسليم صحة قوله يلحق الفعل الماضي وهذا
ايضا مما قال الهندي احضر به عن المتحرك لانها لا تلحق لتاء التانيث المسندة اليه بل التاء
نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع وانما لم يقدر تاء التانيث المتحركة منه لحروفها ولا
على هذه الشبهة ويجيء في الاسماء لانها جعلت مع ما لحقته بمنزلة كلمة واحدة

وَاِمَّا عَدَمُ عَلَامَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِي الْفِعْلِ فَلِاَنَّهُمَا اَسْمَاءٌ وَاَسْنَادُهُمَا اِلَى عَلَامَتِهِمَا
حَرْفًا فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ ثَبَتَ لِبَنَاءِ حُكْمِ تَاءِ التَّانِيثِ فَافْهَمْ قَوْلُهُ وَلِتَانِيثِ الْمُسْنَدِ
الَيْهِ تَحْقِيقًا اَوْ تَنْزِيلًا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ الْمُنَزَّلِ مَنْزِلَةَ الْمُؤَنَّثِ بِالتَّاءِ قَوْلُهُ فَاِنْ كَانَ اَيِ الْمُسْنَدُ
اِلَيْهِ اَوِ الْمَعْنَى فَاعِلًا كَانَ تَانِيثُ الْمُسْنَدِ اِلَيْهِ ظَاهِرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ اَوِ الْمَعْنَى فَاعِلًا كَانَ الْمُسْنَدُ اِلَيْهِ
الْمُؤَنَّثُ ظَاهِرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ قَوْلُهُ اَيْ فَاِنْ كَانَ مُخَيَّرًا بَيْنَهَا لِلْحَاقِ تَاءِ التَّانِيثِ وَبَيْنَهَا عَدَمَهُ اَوْ
فَهُوَ اَيِ الْحَاقُ تَاءِ التَّانِيثِ مُخَيَّرٌ فِيهِ عَلَى الْحَذْفِ وَالْاِيصَالِ وَالْاَوْلَى جَعْلُهُ اِسْمَ مَكَانٍ
قَوْلُهُ وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ قَدْ تَقَدَّمَتْ اِلَّا اَنَّهَا ذُكِرَتْ هُنَا لِاَنَّهُ يَنْدَفِعُ بِهَا قَوْلُ مَنْ ذَكَرَهَا مُسْتَغْنًى
عَنْهُ فَالْاَوْضَحُ اَنْ يُقَالَ الْمُنَاسِبُ ذِكْرُهَا قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْوُجُوبِ فَاسْتُثْنِيَ مِنَ الظَّاهِرِ الْغَيْرِ
حَقِيقِيٍّ قَوْلُهُ اَيْ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي مِثْلِ قَامَ الزَّيْدَانِ اَيْ يَعْنِي اَنَّ الضَّعْفَ جَاءَ مِنَ الْاِسْنَادِ
اِلَى الظَّاهِرِ لَا مُطْلَقًا كَمَا اَفَادَهُ عِبَارَتُهُ وَلَعَلَّ وَجْهَ رَبْطِهِ بِفَاعِلِهِ فَاعِلًا ظَاهِرًا غَيْرَ
حَقِيقِيٍّ فَتَأَمَّلْ لِصَيْرُورَتِهِ مُقَيَّدًا لَكِنَّ بِالْمُتَبَادِرِ اَنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِكَوْنِ الْفَاعِلِ ظَاهِرًا
حَقِيقِيًّا وَبِفِعْلِ الْمَاضِي قَوْلُهُ اِذْ دُخُولُهُ نَحْوَ اَطْلَاقِ التَّعَالِيقِ عَلَى مَا يَنْبَغِي لِاَنَّهُ اِذَا دَخَلَ
التَّعَالِيقَ الَّذِي يُسَمَّى تَنْعِيمًا قَالَ فِي الصِّحَاحِ يُقَالُ تَعَنَّعَ الْاِسْمُ تَنْعِيمًا وَالتَّنْعِيمُ لَا يَكُونُ
اِلَّا فِي الْاَسْمَاءِ قَوْلُهُ فَمِنْ ثَمَّ يُقَالُ النَّحْوُ لَا يُقَالُ لِزَيْدٍ الْمَضْرُوبِ اَنَّهُ حَانَ بِهِ ضَرْبُ زَيْدٍ
فَلَيْسَ التَّنْعِيمُ مَا يَدْخُلُ التَّاءَ اَيْ اِدْخَالُ التَّعَالِيقِ عَلَى الشَّيْءِ بَلْ هُوَ التَّعَالِيقُ الدَّاخِلُ
قَوْلُهُ نَحْوَ اَنَّ بَدَا لَهَا اِنْ اَرَادَ بِالسَّاكِنَةِ بَدَا لَهَا مَا يَكْفِي سَاكِنًا اِذَا لَمْ يَكُنْ مُوجِبُ التَّحْرِيكِ

فَكُلٌّ نَحْوَ فِي اٰخِرِ الْمَعْرِبِ بِحُسْنٍ وَصَائِنٍ كَذَلِكَ وَاِنْ اَرَادَ مَعَ اٰخَرَ فَلَيْسَ حَتَّى تَكَلَّمَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ
فَلَا يَضُرُّ تَحَرُّكُ الظَّاهِرِ فَلَا يَفْتَقِرُ لِيَرْجِعَ الضَّمِيرُ اِلَى تَعْرِيفِ التَّنْوِينِ وَكَاَنَّهُ اَرَادَ بِذَلِكَ الضَّرَرَ
عِبَارَةَ التَّعْرِيفِ قَوْلُهُ فَهُوَ شَامِلٌ نَحْوَ هٰذَا ذِكْرُ التَّرْضِيَ وَبَعْدَهُ الشَّارِحُ وَظَاهِرُ اَنَّ الْمُرَادَ
نَحْوُ هِيَ كَلِمَةٌ لِاَنَّ الْكَلَامَ فِي قِسْمٍ تَحَرَّكَ بِمَنْعِ ذَلِكَ الشَّمَّاخِ قَوْلُهُ بِتَحَرُّكِ الْاٰخِرِ اَيِ اٰخِرِ الْكَلِمَةِ
حَقِيقَةً فَاِذَا اسْتُعْمِلَ اَبَتْهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ حَذْفُ الْاَلِفِ لِلتَّخْفِيفِ لِاَنَّهُ لَوْ كَانَ طَالِبُ التَّخْفِيفِ
لَاسْتُعْمِلَ بِنَا قَوْلُهُ نَحْوَ التَّاكِيدِ حَقِيقَةً قُدِّمَ تَحْقِيقًا لِكَوْنِهَا بَعْضًا مِنَ الثَّقِيلَةِ وَمَدْلُولُهَا
بَعْضٌ مِنْ مَدْلُولِهِ قَوْلُهُ لِاَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ وَالْاَصْلُ فِي الْبِنَاءِ السُّكُونُ وَلَا اَنَّ نَقُولَ اِنَّهُ فَرْعٌ
لِلثَّقِيلَةِ بِحَذْفِ نُونِهَا الثَّانِيَةِ لِاَنَّ الْاٰخِرَ اَوْلَى بِالْحَذْفِ فَالْبَاقِي بَعْدَ حَذْفِهِ اَسْهَلُ
كَمَا اَنَّهُمْ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ اَنَّ الْمُخَفَّفَةَ فَرْعُ الثَّقِيلَةِ وَلَنَا عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ
مِنْ اَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا اَصْلٌ بِرَأْسِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ الرَّضِيُّ فَلَا يَتِمُّ قَوْلُهُ وَالْفُ الْجَمْعِ اَيِ الْاَلِفُ الْفَاصِلَةُ
الْاُولَى الْاِتْيَانُ بِالتَّفْسِيرِ قَوْلُهُ وَيُخَفَّفُ اَيِ نُونُ التَّاكِيدِ الظَّاهِرُ اَنَّهُ يُخَفَّفُ ضَرُورَةً لِاَنَّ
التَّاكِيدَ فَيَنْبَغِي الضَّمِيرُ لَهَا وَمِنْهُ جَوَّزَ رُجُوعَهُ اِلَى الْقِسْمِ بِتَاوِيلٍ وَاَحَدٍ مِنْهُمَا فَقَدْ بَعُدَ
كُلَّ الْبُعْدِ وَهُنَا فِي الْاِخْتِصَاصِ مَا ذُكِرَ كَثِيرًا فِي مِثْلِهِ اَمَّا نَقْلًا فَالْاَوْلَى اَنْ يُجْعَلَ فِي سُؤَالٍ
مَا يُخَفَّفُ بِهِ وَمُرَادُ الرَّضِيِّ التَّخْفِيفُ قَوْلُهُ نَحْوَ اَضْرِبَنَّا بِالتَّخْفِيفِ وَاَضْرِبَنَّا بِالتَّشْدِيدِ يَعْنِي
عَنْ هٰذَا التَّفْصِيلِ قَوْلُهُ اِضْرِبَانَّا بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ فِي جَمِيعِ هٰذَا الْاَمْثِلَةِ قَوْلُهُ فَلَا يُقَالُ
زَيْدٌ مَا يَقُومُ اِلَّا قَلِيلًا اَوْ حُكْمًا فَيُدْخَلُ فِيهِ نَحْوُ مَا قَائِمٌ وَبَصْرِيٌّ وَالْخَلِيلُ الْمُرَادُ بِالْاٰخَرِ

ما ينتهي اليه الكلم فيشمل تنوين غاق القطا ليست آخر الكلمة حقيقة ولا حكما
بل آخر منوع كلمة ينتهي اليه الكلم قول لان المبنيات رمنها ما يعنها الاخر فيه بحث
بل المبنيات رمنها ما يحقق به ما غير بخلاف حركة فانه لو حذف لم تدل حركة الشبه على
انه سقط في الوقف بسقوط حركة قول لان التاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة
لو قال بدل قوله لان التاكيد الفعل لانه او التنكير لاستغنى عنه قول ولا ينتقض
التعريف بالنون في يا رجل اطلق قد عرفت ما في الانتقاض وقد فعد بما ذكر يوجب اخراج
تنوين حركة الاخر نون التاكيد ايضا قول فيتعين الدال على مدلوله وتعيد معنى قال الرضي
قيل مختصة بالصفة وكلام الفعل نحو سيبويه وصه وقال في الصباح تنقسم للتعريف بها
العدل والوقف فعند العدل ينونا وقبل للتعريف بها المعرفة والتنكير تقتضي كلامه تبين
قسم سادس للتنوين هو الفارق بين العدل والوقف قول اسكت السكوت الآن لا يمكن
طلب الكف في زمان الحال والا لكان طلبا لما يمتنع امتثاله اذ لم يقع الامر عنه امر ولم يفهم
المخاطب لا يمكنه الاقدام به قولهم اي اسكت السكوت الان ما سحة معناه اسكت
سكوتا متصلا بالان قول لتانيث العلمية والتانيث قال الزمخشري تاء مثلث التانيث مختصة
للتانيث ووجودها يمنع عن تقدير التاء ايضا فلا محالة مسكن على ما نظر قول
وذلك التقدير يمنع انصباب حسن الغناء فسمي بتنوين الترنم لذلك لان الترنم صدى
الغناء ومتمم بتنوين لما ذكر قال سمي به لان قيد الترنم قول وعوضه عن الالف عند

التقى نونا التنوين ولا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر
ان الحاق التنوين حقا عن تحصيلها بالاشباع قول في قول الشاعر ضرورته على ما
في القاموس وتخريجا عليها لحذف مد لضرورة الشعر ولحذف حركة الاعراب والقائم
الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اظن آن المفازة والخاوي الخالي
المخترق هبت الرياح وهبوبها والاعلام النابيس علامات يعرف بها الطريق والعاوي
في قوله وقائم واوردت يرد بدرب مفازة مقفرة الاظن آن مشبهة الاعلام سلكت
قول واما التنوينات الاخر ففي اعتبار العوض في بعضها ايضا تامل اذ الظاهر ان تنوين
العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين دالا
على حذف المضاف اليه ودالا على الجملة كالتنوين بعيد في قول المصنف وهو للتمكن والتنكير
والعوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع له فيه وخطا بحذف الالف ابن
وما قبلها يا ازياب الحدب انه يحذف من العلم الموصوف بالابن الى الاب دون بحتر
فرقا بينهما لعدد فاعلن وصفها على خلاف فاعلن العربية قول وكذلك قولهم فلانة
بنا فلانا في الرضى وطامر بنا طامر ومي بنا بي وضل بنا ضل لانه يعتبر به ممن لا يعرف
على اجرائه مجرى العلم وانما يدخل فيه كل من هذه الصفة هذا كلام المرزوقي في القاموس
طامر بنا طامر لمن لا يعرف هو وابوه وضل بنا ضل بكسرها او ضمها لمن لا يعرف ابوه
ومي بنا بي كلاهما على وزنها اي ما ولد آدم ذهبت في الارض بما تعرف سائر ولدا خلم يجيء

مشار نفعل الالف حذفا لتمرنها فانها لا تحذف حيث كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه
هند ابنة عاصم فيدا لا التباس لان ماء بنت مطلقا بخلاف ناء ابنة فالواجب ان
يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت في مجيئها مع التقي
بما نظر اذا دخلت التقي بلا لمشابهة التي حتى قبل مجيئها التقي بلا المنفصلة فيا سين عند
ابنا جني بخلاف المنفصلة وانما جاءت قليلا نحو لا في الدار بضرب والمراد بالتقي ما
يشمل بحذف حتى حال سيبويه بدخل بعد لم نشبها لها بلا التاهية في بجزم نحو
ولم تك اي نحو التاكيد في مثبت القسم المثبت هو بجوب فرقا بينا قبل اضافة الجواب
الى القسم كما ذكره التسايخ فاذكر الهندي ان الاضافة منه قبل جر محل ونصب
اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان
لا يتعلق به ظرف او جار مقدم عليه نحو اي الشرط المعتد مرفه بما سواء كانا التاكيد
لازما كما في ضمنا واذما او جائزا منبا واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا نحو
ليدل على المحذوف ولا في تخسون لتطردن وكذا قوله ليدل على الباء المحذوفة نحو
ان اشترط في النقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فتح لا بد
منه بيانا لجواز عدم حذف الالف في اضربنا واضربنا وسنعلم ولحق انه لا يرد على
اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية والجمع المعتد تنزلا منزلة
المنفصلة نحو وهو العابد المذكر غائبا كما مر وصيغنا المتكلم ايضا نحو تنزلا الاثنان

آن منا لكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيها ايضا لان الالف ليست حاجزا حصينا
فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بفعله ونقول في التثنية والجمع
المعتد اضربا واضربنا فانك تثبت الالف في تاكيدهما بالنقاء المشددة
فحينئذ لا يكون المقصود الاستثناء نحو فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده او
لانه تنزل المخفف منزلة المشددة لكونها فرعها ومنه المجوز بذلك الالحاق من
يكسر التقاء وعليه حمل قوله تعالى ولا تنقاه بالتخفيف ولم يجوز البصريون الالحاق
مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وانما لا يضربان بالحاق نحو العوانه
واضربا بعما فانا بادغام النون الخفيفة في نون المفعول لان المشددة ليست مع المدة في
كلمة واحدة ولا منزلة منزلتها كما يكون في كلمة العوانه في المشددة والف التثنية نحو
وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المتصلة المعتد الاخر هكذا قال الشارح
كلاما كله غرضه لا يقتصر عليه بل منه غرضه التعرف بها التثنية وصيغتي الجمع والواحد
المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونها بانا التقاء الساكنين انما
يجوز اذا كانا المدة والمدغم منه كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالمتصل
منفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل
واراد بالمتصل نحو ياء محاب والف يحيى فانتفع منه اعلال ياء يحيى فاذكر الرضي
انه شبهها بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ابقيا ضمير ان

هذا السطر اى بنائها على طرق الاسنة
المسماة بلسانا مدلدة

نادى على مظهر العجائب تجده عونا لك فى النوائب
كل هم وغم سينجلى بنبوتك يا محمد وبولايتك يا على

مطلب
وبخلاف لفظ جمع وكرر به العواصف ذالك فاذا الفاعل زيدا
معطى وضربته اذا ارسلتها وانا الزيدان وانا نخله
نزلنا الاكر على اراده منا عبيده ما شعرا
الى ارض الله ربا وذين علينا
وعملا آتاهما ربا الفالق

ومن هذا قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون فى العلم

متصلا بل ينبغى ان تثبته بالف التثنية لا بجد ولا يجناح فى دفعه الى ان المراد بالمتصل
الف التثنية ما ينبغى به بنا ذالك الحرف فى ما بعد والغرض من التثنية بناء حال الاخر
مع النون ان يشهد بما عرفا حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او غيرها الا تحمل
على المشبه به حتى يرد ما ذكرناه الرضى ان تبعوا حرف العلة مع الف التثنية لا يستغنى
عن التعليل وليس لهذا علة ها هنا بد حتى يتحقق ان يحمل عليها نعم الناكيد بل ما
سببا فى وجوه التعليل فعل اما مع ضمير بارز لا يخفى اذ لا يحضر فى القسمة الا انه قد
يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد فعل وهذه الامثلة وقعت على ترتيب ضربها
ح بعضهم لما عان ترتيب ضربها فانت مما عان ترتيب المثل بها فيها فعل حطا على
لمرتبه ما يدخل الفعل او ولان التثنية لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ فعل
وايضا الكسر مما لا يلائم الفعل فاذا دخل على الاخف الاهم الاولى فعل فيه ما خذف
متفرع على الحذف فى حال الوقف اذ لا مجال للرد فى الحذف للساكنين الا ان يجعل الرد
اعم من الرد فى الكتابة ايضا فعل والمفتوح ما قبلها تقلب الفا بناء الكتابة فى الاخر
وفى الاول على الابتداء ح تقرر فى محله نوجب ان لا يكتب لخفيفة التى لم ينفتح ما قبلها
فكتابتها على خلاف القياس تم

اعلم ان الفعل يتعدى بحرف الباء يخص فال به اى حكم به وعلى يخص فال عليه
اى يروى عنه وعلى يخص فال عليه اى اقره عليه واللام يخص فال فيه اى اجتهد فى هذه الاشياء لا يحتاج
الى مفعول الفعل وقد يكون بمعنى ذكر يخص فال الصرفتيه اى ذكروه اه فالك اى خاطبه وفى يخص
ولا يجوز التشديد فى القسم الا فى الشعر ص

ذكر السموات بلفظ الجمع والارض بلفظ الواحد لان كل سماء منها جنس آخر
والارضون كلها من جنس واحد وهو التراب مقام

فان قيل الابتداء بالتسمية ليس باسم الله تعالى لان الباء ولفظ الاسم ليس شيء منهما لله تعالى قلت
ذكر كلمة لا يجب ان يذكر باسم خاص منه انما قد يجب اذا كان يقع بلفظ دال على اسمه وهنا اذ للاضافة
اضافة الاسم بيانية الى اسم الله اى كائن يقع الاختصاص فى جملة يشمل اسماءه كلها واذا كانت
بمعنى الاختصاص وصفا للدابة المضاف بالكلام فهو لفظ الله خاصة للاتفاق على انه علما سعادة
لها وصفات فظهر ان الابتداء بلفظ الاسم ابتداء باسم ضعيف والى الباء فوسيلة الى ذكره على
وجه يوذن بجعله مبدأ للفعل فهى مع ثم ذكره على الوجه المقصود شرع

كل امر ذى بال لم يبدأ باسم الله فهو ابتر فان قيل ترك كثيرا من الامور يبتدأ فيها باسم الله
ولائم وكثير يبقى ذلك فلنا ليس المراد اتمام لحسى ولهذا قال بعضهم المراد ما كونه
ناقصا اى لا يكون متغيرا فى الشروع الآخر اى الامر الذى ابتدئ فيه بغير اسم الله غير
متغير شرعا وان كان ناقصا حسا

Süleymaniye U... ...nası
K... Esat ef.
... 3055